

أَفْجَزُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْحَجَرَةُ الثَّوَابِعُ عَشْرُ

مُتَلَفَةٌ

الْإِمَامُ أَمْرٌ تَحْدِثُ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَاتِبُ هُنُوِي الْمَدِينِي

أَسْتَوْفَسَهُ أَمْرًا

أَسْتَوْفَسَهُ أَمْرًا

الْإِسْتِثْنَاءُ الْكَاتِبُ تَقْنِي الْمَدِينِي

وَلِلْقَائِ

مَوْطَأِ



أَوْحَدُ الْمَسْئَلَاتِ

بِأَنَّهَا تَحْتَ

الطبعة الأولى
محققّة ومنقّحة
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م
حقوق الطبع محفوظة للمصنف

SHEIKH ABUL HASAN ALI Nadwi Center
For Research & Islamic Studies,
MUZAFFARPUR, AZADHARNAGAR, (INDIA).
Tel: 0991 54522 70104
0991 54522 705 7
Fax: 0991 54522 70736

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
بمظفر نगर - أعظم جراهي الهند

(١٥) باب القضاء في كراهة الذبابة والتعدي بها

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ عَائِكَ يَقُولُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي التَّوَجُّلِ
بِشُكْرِي الذَّبَابَةَ إِلَى الْمَكَانِ الْمُسَمَّى. ثُمَّ يَنْتَقِلُ ذَلِكَ الْمَكَانَ
وَيَتَقَدَّمُ: إِنَّ رَبَّ الذَّبَابَةِ يَحْيَى. فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ بِكَ ذَبَابَةٌ فِي
الْمَكَانِ الَّذِي تُعْذِي بِهَا إِيَّاهُ، أُعْطِيَ ذَلِكَ وَيَقْبِضُ ذَابْتَهُ. وَلَهُ الْكِرَاءُ
الْأَوَّلُ. وَإِنْ أَحَبَّ رَبُّ الذَّبَابَةِ، فَلَهُ فَيْصَةُ ذَابْتِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي

(١٥) للقضاء في كراهة الذبابة والتعدي بها

وفي النسخ المصححة^{١٩} والتعليق بها أي بالذبابة يعني إذا تعدي المستكبري
بها فكيف يكون الأمر؟

(قال مالك: الأمر عينا في التوجُّل يستكبري الذبابة إلى المكان المسمى)
أي المسمى (ثم يتعلق) أي يتجاوز المستكبري (ذلك المكان ويتقدم) تفسير
للتعليق أي يتقدم من ذلك المكان (قال) ما قلنا: (فإن رب الذبابة) أي المستكبري
(يحب) يتجاوز المجهول من التخيير، وتبين الأمرين اللذين يُخَيَّرُ بهما بقوله: (فإن
أحب) المستكبري (أن يأخذ كراهة ذبابة) عما متى المستكبري (إلى المكان الذي تعدي
بها) أي بالذبابة (إليه) أي إلى المكان المذكور يعني إن أحب أن يأخذ كراهة
رائداً بدل هذا المسمى (أعطي) سواء المجهول والمصمير إلى المستكبري (فذلك) أي
الكره الرائد، قال الزرقاني: أي كراهة المثل فيما تعدي لا على قدر ما تكدر
قاله الإمام في «المذنب» انتهى.

(ويقبض) المستكبري (ذابته) بعد أخذ الكراهة (وله) أي المستكبري (الكره
الأول) أيضاً وهو ظاهر يعني يأخذ الكرتين (وإن أحب رب الذبابة) أي المستكبري
(فله) أي يجوز له أن يأخذ (فَيْصَةَ ذَابْتِهِ) أي يوم التعدي (من المكان الذي

تعدى بنته المستكبري. وثمة النكاح الأول. إذا كان المستكبري الله به
البنات

تعدى منه المستكبري أي ما أخذ من المستكبري ما يكون قيمة ذاته في ذلك اليوم
(أو يكون له) مع القيمة (النكاح الأول) أيضاً. ويكون قيمته معاً بالنكاح
التي

قال الخليلي: وهذا الضمير رد لغيره ما زاد أو حجبها من غير
مؤلفها. كما لو زفها بحالها فتدبره كراء ما تعدى فيه مع القيمة الأول.

وقد انتهى إلى: يريد أنه إذا تعدى بالبنات وزاد على النكاح الذي
أكثرى إليه قيمة أو حكم أو شيء واحد من هذه. وثمة على قسمين:
أحدهما: أن يرد الزكاة المستكبر على مالها، والثاني: أن يردّها وقد
غيرت. فإن بعد من حاله فلا يردّ أن يكرر أمك في حله إياك
سراً أو كسراً. فإن أمك سراً فلا ضمان عليه. وإن كسراً في عام
التمتع مع النكاح الأول. ووجه ذلك أن الزكاة لم يردّ فيها شغل من
غير ولا قيمة ولا فوات أمراء. فتم ينزله ضمانها. وعليه كراهي في
الأيام مرّة

وإذا ردّ مع الأيام الأولى قال في المذهب: هذا الزهر. وفي
المصنف: الشهر ونحوه. وقال أصحابي في موضع آخر: أيما كثيرة كحول،
وهو الأصل فصاحبه فخر من الكراء الأول. وثمة ما تعدى حجبها فيه،
وبن النكاح الأول. وبعده قيمة ذاته انتهى.

وهذا قد في كتاب المستكبري أكثر مما دعاه فتنه. وقد تسموه بقوله (في)
قال: المستكبري المستكبري (فيما بين البنات) أي الذهاب فتنه والفراد ما ينفذ مقدس

(١) شرح لمؤلفي: (١١٠٤١)

(٢) انتهى: (١٣٤٤)

فإن كان استكرها دليلاً وواحداً، ثم تعذر على من ادعى اليه الذي استكره إثباته، فإنما يثبت الدلالة بنفسه الكراهة الأولى، وذلك أن الكراهة تنطق في اليد أو ينفقه في تركه، فتعذر التعمد في الدلالة، ولم يثبت غلبه إلا نقصت كراهة الأولى، ولم ينشأ الدلالة هناك حين يقع بها أنكر الذي استكره منه، ثم يكرر على المستكره نفسه، ولم يثبت المستكره إلا بنفسه كراهة.

الرجعة (أو كان المستكره المستكرها دليلاً وواحداً) معاً في إثباتها للذهب والبرص كونهما (ثم تعذر على من ادعى في الدلالة) (حين يقع للد الذي استكره إليه، فبما يثبت الدلالة بنفسه الكراهة الأولى) ثم يجد المستكره من الدلالة (فذلك) في سبب وجوب النقص في هذه الفقرة (أن الكراهة) الخامل (منه) في الدلالة ونفسه في الرجعة) وهو لا ينفق وتجاوز في الدلالة (المعنى المستعني بالدلالة) (أنه) (ثم يكرر عليه) إلى الآن (ولا ينصف الكراهة).

قال ترمذي في هذا: "كانت خمسة الذهب والبرص معاً، فإن احتلت أربعة الناس في استبعاد لزم التوقيع، فإن الباعث" (وإذا جعل في النصف من أن يثبتها سواء كانت في المسافة، وهو الغالب من أحوال النصف، ولو خلفت قيمة كراهة عند الناس في اليد أو البرص لزم التوقيع، كقولهم).

(ولو أن الدلالة كانت حين يقع بها إلى (اليه الذي استكره) أن كراهة (إليه) لم يكن على المستكره ضماناً لأنه فعل ما كراهها عليه، ولم يقع به التعمد في هلاكه (أو يكرر) حيثما: للمستكره إلا نصف الكراهة فقط، فإذا بدأ أكثرها ذهباً ووبرصاً).

(١) شرح المصنف (١١/١١)

(٢) المستكره (١١/١١)

قَالَ: وَعَلَى ذَلِكَ، أَمُرُ أَهْلَ التَّعْدِي وَالْجَلَاءِ، لِمَا أَخَذُوا
الدَّيَّةَ عَلَيْهِ.

فَكَانَ مِنْ رُشْدٍ^(١): إِذَا اكْتَرَى دَابَّةً إِلَى مَوْضِعٍ مَا، تَعْدَى بِهَا إِلَى مَوْضِعٍ
زَالٍ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي انْطَلَقَ عَلَيْهِ الْكِرَاءُ، فَظَالُ الشَّامِعِي وَأَحْمَدُ: عَلَيْهِ الْكِرَاءُ
الَّذِي انْتَزَمَ إِلَى الْمَسَافَةِ الْمُشْرُطَةِ، وَمِثْلُ كِرَاءِ الْمَسَافَةِ الَّتِي تَعْدَى فِيهَا، وَقَالَ
مَالِكٌ: رَبُّ الدَّابَّةِ بِالْخِيَارِ فِي أَنْ يَأْخُذَ كِرَاءَ دَابَّتِهِ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي تَعْدَى فِيهَا
أَوْ يَضْمَنَ لَهُ قِيَمَةَ الدَّابَّةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا كِرَاءَ عَلَيْهِ فِي الْمَسَافَةِ الْمُسْتَمْدَاةِ،
وَلَا خِلَافَ أَنَّهَا إِذَا تَلَقَّتْ فِي الْمَسَافَةِ الْمُسْتَمْدَاةِ أَنَّهُ ضَامِنٌ لَهَا.

فَقِيلَ لِلشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ تَعْدَى عَلَى الْمَنَفْعَةِ، فَلَزِمَهُ جَرَمُ الْمِثْلِ أَصْلُهُ التَّعْدِي
عَلَى سَائِرِ الْمَنَافِعِ، وَأَمَّا مَالِكٌ، فَكَانَهُ لَمَّا حَبَسَ الدَّابَّةَ عَنْ أَسْوَاقِهَا وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ
تَعْدَى فِيهَا ضَمَانًا - فَتَبَيَّنَ بِالْغَضَبِ وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَالْأَقْرَبُ إِلَى الْأَصَوْنِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْخَوَافِي: مَنْ اكْتَرَى دَابَّةً إِلَى مَوْضِعٍ، فَجَاوَزَهُ فَعَلِيهِ الْأَجْرَةُ
الْمَذْكُورَةُ، وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ لَمَّا جَاوَزَهُ، قَالَ الْمَوْفِقُ^(٢): نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَلَا خِلَافَ
فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ قَوْلُ الْحَكَمِ وَابْنِ شَبْرَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو
حَنِيفَةَ: لَا أَجْرَ عَلَيْهِ لَمَّا زَادَ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ عِنْدَهُمَا لَا تُضْمَنُ فِي الْغَضَبِ،
انْتَهَى.

(قَالَ) مَالِكٌ: (وَعَلَى) وَفَقَ (ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرَ مِنْ أَمْرِ كَتْمَنِي فِي الْمَسَافَةِ
(أَمْرُ أَهْلِ التَّعْدِي) وَغَرَسَ التَّعْدِي بِقَوْلِهِ (وَالْخِلَافُ) أَيِ الْخِلَافَةِ (لَمَّا) بِكَسْرِ اللَّامِ
وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ (أَخَذُوا) أَيِ الدَّاسِ (الدَّابَّةَ عَلَيْهِ) مِثْلُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا غَيْرَ مَا
أَكْرَاهَا عَلَيْهِ أَوْ يَزِيدَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَكْرَاهَا عَلَيْهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مَا يَسْطُرُهُ الرَّاجِي.

(١) فَيَدْلِيَةُ الْمَجْدِدَةِ (١/١٣١).

(٢) النُّصْبُ (٨/٧٨).

قال: وكذلك أيضا من أخذ مالا قراضا من صاحبه فقتله
 ربح المال: لا ينشر به حيوانا ولا سلعة كذا: وكذا: لسلع يسميها
 بربطها عنها، (بكرة) أن يضع ماله فيها فيشتري الذي أخذ المال،
 الذي نهى عنه، يريد بذلك أن يضمن المال، ويذهب بربح صاحبه.
 فإذا ضاع ذلك، فربح المال بالخيار، إن أحب أن يذهب ماله في
 الشئ على ما شرط بينهما من الربح، فعل: وإن أخذ:

قال المولى: من اشترى لحمل شيء، فزاد عليه مثل أن يكثره لحمل
 قطرين، فحمل ثلاثة فحكمه حكم من اشترى، إلى موضع، فزادوه إلى سواء في
 وجوب الأجر السادس، وأمر المثل لما زاد ولزم المصنف أن يثبت، وهو
 قول النعمان، انتهى.

(فله ماله، وكذلك) أي ماله الذي تقدم من أمر لتعد في كراه الدابة،
 (قصة) حكم (من أخذ مالا قراضا) أي مضاربة (من صاحبه) أي رب
 المال (فقتله رب المال) والشرط عليه في المضاربة أن (لا ينشر به حيوانا)
 مثلا (ولا سلعة كذا: وكذا: ياتى لسلع يعني بئنه (السلع) جمع شئ (يسميها)
 ويبيعها أنه ارتبط عنها و)، مع النهي أن رب المال (بكرة) أن يضع ماله فيها
 أي في السلع التي يربط عنها، وهذا محور لرب المال كما تقدم في كتاب
 المضاربة أن له أن يضمن من سلعة بئنه، فيعدي العامل، ولا يحمل بئنه رب
 المال (فيشتري الذي أخذ المال) أي العامل (وهو داخل يشتري) (الذي نهى عنه)
 من السلع وهذا معونه (يريد بذلك) العامل بهذا التعدي (أن يضمن المال)
 لربه لأن الضمان حينئذ واجب (ويذهب) أي يبرء (بربح صاحبه) ويبرء أنه
 لم يبق المضاربة لعلامة فها نهى عنه رب المال.

(فلما ضاع) الأول (ذلك) الأمر (أشيع) أي ربح المال بالخيار (حينئذ) (إن)
 لمحب أن يدخل معه في السلعة (أي يشارك معه مضاربة أعلى ما شرط بينهما من
 الربح) في أصل الغرامر (نعم) (إن أحب) (وإن أحب) رب المال أن يأخذ

فَلَمَّا رَأَى مَالَهُ ضَامِئاً عَلَى الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ وَتَعَدَّى

رَأْسِي مَالَهُ (فَلَمَّا رَأَى مَالَهُ) حَالَ كِبَرِ الْمَالِ (ضَامِئاً) أَي مَضْمُوناً بِالنَّصَبِ فِي السَّيْخِ الْمَضْمُونِ، وَضَمُّهُوَ بِالرَّفْعِ فِي الْهَيْئَةِ (عَلَى الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ، وَتَعَدَّى فِيهِ).

قَالَ الشَّرِيفَانِي^(١) مُشْتَبِهٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، وَرَوَى الْإِمَامُ فِي «الْأَوْاصِيَةِ» ثَلَاثًا بَيْعَ السَّلْعَةِ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ فَضْلُ عَمَلِي لِقَرْنِي، وَإِنْ كَانَ يَقْصُرُ ضَمْنُ أَي تَعْدِيهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَالُكَ حَتَّى يَبَاعَ السَّلْعَةُ هَسَنٌ إِنْ سَمِعْتَ بِتَقْصُرِ وَبَرَبَعَ عَمَلِي الْفَرَاغِي، أَمْسَى.

قَالَ الْجَابِي^(٢) قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ مَالاً قَرَضاً. وَذَلِكَ لَا يَجْلُو أَنْ يَضُمَّ عَلَى ذَلِكَ قَدْ أَنْ يَبِيعَ مَا اشْتَرَى أَوْ يَعْطَى، لِأَنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى ذَلِكَ قَدْ يَبِيعُ فَقَدْ قَالَ مَالُكَ فِي «الْأَوْاصِيَةِ» يَبَاعُ عَلَيْهِ مَا نَهَى عَنْ شُرَاكِهِ بَيْعُ لِحْمِهِ سَخَرٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَوْجٍ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْتَجَلَ بَيْعُ السَّلْعَةِ، فَهَيَّوْنٌ رِبْحُهَا عَلَى الْفَرَاغِي، وَخَصْمٌ لَهَا، ثَانِي: الْعَامِلُ الْمُتَعَدِّي، وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَحْتَجَلَ تَضَمُّنُهُ لَهَا، وَتَأْخُذُ بِهِ الْمَالُ الْإِنْفَاقِي سَلْمَةً بِإِيَّاهُ، وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَبْقَى ذَلِكَ عَلَى الْفَرَاغِي، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ حَتَّى يَبَاعَ السَّلْعَةُ، فَقَدْ «الْأَوْاصِيَةُ» عَنْ مَالِكَ: أَنَّ لِمَالِ عَلَيْهِ الْفَرَاغِي، فَإِنْ سَمِعْتَ بِتَقْصُرِ هَسَنَةٍ، يَرِيدُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِي ذَلِكَ رِبْحٌ، فَهُوَ عَلَى شَرْطِهَا فِي الْفَرَاغِي، وَإِنْ كَانَتْ بِهِ وَثِيقَةٌ صَحْنَهُ الْعَامِلُ الْمُتَعَدِّي، أَمْسَى.

وَقَالَ السَّوْنِي^(٣): مَتَى اشْتَرَى مَا لَمْ يَذُقْ فِيهِ، فَرِبَحَ لِيهِ، فَالْزَبْحُ لِرَبِّ الْمَالِ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُوَ قَالَ أَبُو نُبَالَةَ وَتَائِفٌ، وَعَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُمَا يَتَصَدَّقَانِ بِالزَّبْحِ، وَهُوَ قَالَ الشَّعْبِيُّ وَنُصَيْبِيُّ وَالحَكَمُ وَحَمَادُ، قَالَ الْفَارُغِي: لَوْ أَنَّ أَحْمَدَ

(١) «شرح الشَّرِيفَانِي» (١/٢٠٠).

(٢) «الْمَشْتَبِه» (١/١٧٢).

(٣) «الْمَشْنُون» (١/١٦٦).

قال وكذا لك ان تصدق الرجل بجمع هذه اركانها تصدق صاحبها
صاحبها ان يشتري به نفسه ونفسها فبذلك يشتري بفساده
غيره ويصدق ذلك فان صاحب النكاح عليه بان يزوج
ان احب بانخذ ما اشترى به احق وان احب ان يكون
ان يجمع هذه صانعا برأس مان فذلك في

بعضه ما لا يحل على سبيل الزوج وهو انما في النكاح فاما
لا هي وان لم يكن من ماله ان يزوج على ما يشاء فان
تصديقه عليه وان احبها لا يزوج لانه عقد عقد له فيه
فان يكن به شيء كالمصاحب والفقهاء انه يجوز ان يزوج على ما يشاء بجمع
به ربح ويستحق التعامل يومه وان احبها فانه من
نحو ربح والكتاب لا يفي من النكاح وان احب ان يزوج

ولي النكاح فانه انما في النكاح فاما
ان انما في النكاح فانه انما في النكاح فاما
نكاح انما في النكاح فانه انما في النكاح فاما

(قال مالك وكذا لك ان تصدق الرجل بجمع هذه اركانها تصدق صاحبها)
الرجل (انما في النكاح) وهو عقد سري فان لم يكن من ماله فانه
انما في النكاح (انما في النكاح) وهو عقد سري فان لم يكن من ماله فانه
انما في النكاح (انما في النكاح) وهو عقد سري فان لم يكن من ماله فانه
انما في النكاح (انما في النكاح) وهو عقد سري فان لم يكن من ماله فانه
انما في النكاح (انما في النكاح) وهو عقد سري فان لم يكن من ماله فانه
انما في النكاح (انما في النكاح) وهو عقد سري فان لم يكن من ماله فانه
انما في النكاح (انما في النكاح) وهو عقد سري فان لم يكن من ماله فانه

١٤٣٩/١٤ - حدثني هاتك من أبي شهاب: أن عبد الملك بن مروان بن حفص، في امرأة أصبحت خسرته، بعد جهاد عس من فعل دبت بها

١٤٣٩/١٥ - (هاتك من أبي شهاب) أن مري (ق) عبد الملك بن مروان لأمر من خلفاء بني أمية (ق) في امرأة أصبحت، في خوضت (ق) خسرته، (المعقول البصاف) معلق عس (ق) من فعل ذلك (ق) أو عس (ق) من دار محمد في عروضة " بعد اثبات إذا استكره المرأة فلا حد عليها، وعس من استكره الحد، فإذا وجب عليه الحد ظل الصداق، ولا يجب الحد والصداق في جماع، الحد فإن فروعاً عنه التحريم، وجب عليه الصداق، وهو قول أبي حنيفة وإمام الحنفية والشافعية، وهو

وقال لمري " من استكره امرأة على أن تعلق الحد دونها، لا يحد، ولا يحد مهرها حرة كانت أو أمه، فإن كانت حرة كان المهر لها، وإن كانت أمه، لم يحد مهرها، ولا مال عاتك والشافعية، وقال أبو حنيفة لا يجب مهر، لا وطء يتعلق به وجوب الحد، فلم يجب به المهر كما هو في غيره، أما ما ذكره فإن كانت أمه وجب مهرها، لا ما سئل عنها، فلا يستطبرضها، وإن كانت حرة لم يجب لها المهر، وهو أحمد، وفي أخرى أن لغيره لا مهر لها، وإن أكرهه، يملك من ميسره، وهو اختيار أبي بكر، ويصحيح لأولئك انتهى

وقال لباصي^(٣) استكرهه لا يحد، إن نكح حرة أو أمه، وإن كانت حرة، فلها صداق، مثلها على من استكرهها وعليه الحد، وبهذا قال الشافعية

(١) نظ " من المجتهد (٩٧/٢)

(٢) الطبري (٣٩٠/٧)

(٣) القسبي (٥١٠/٣٦٨)

وقال النعمان^١ إذا انعاشت إنا وطئنا محاربه لمصنوعه فهو راء لا نها
ليس زوجة له، ولا مثل نسبه، فإن كان عالما بالتحريم لمعه حد الرء لا له
لا ملك له، لا شبهة منه، وعنه مهر مثله، سواء كثر كرهة أو مضاعفه،
وقال الشافعي لا مهر للمضاعفه لأنه ينفق مهنه عن مهر بعينه، ولما أن هذا
حي النسبه فلا يسهل بعد رعاها، والحر محمول على الحره، ويجب قرش
بكرتها، لأنه سئل حره مهر، ويحصل أن لا يجب لأن مهر البكر من جنسه
أرش النكاح، ولقد بره على مهر الثب عاده لأجل ما يصح منه من عيوب
النكاح

وزاد كذا جهلا بالتحريم لمعه بماله بالإسلام، أو ما به بياديه يجهل
مهنه عليه مثل هذا، وعنه من وطئها فلا حد عليه، لأنه يدرى بالشبهة
وعليه المهر، وإن سكره انتهى

وهي «النساج» من ضمن المصنوعه عالما بالتحريم حد، ويجب المهر لا
أن مضاعفه فلا يجب على الصحيح، وعنه الحد إن علمت وهي شدة
والصحة، ولو كان بكر يعطيه مهر بكر أو رس البكره ومهر القيب
وجهاه أصحهما الثاني

وقال محمد في الآثار^(١) أن أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه من
كان من الناس حرًا ومملوكًا انصب امرؤ بنفسه عليه نكاح، ولا يملك
عليه، قال وإذا وجب النكاح يرى الحد، وإنما نكح المملوك النكاح،
قال محمد وقد نكح من جنسه وقوله انتهى

(١) المعنى (٣٩١/٧)

(٢) (١٣٣)

والعقوبة هي دلت على التخصيص ولا عقوبة على التخصيص في ذلك كله وإن كان التخصيص عبداً، وذلك على سبيل ما أن يسلمه

والعقوبة هي ذلك على التخصيص قال أبو حنيفة ^١، محي والمعصية، ثم يرى أن يكون له التخصيص وعقوبة وروى كذا في عقوبة على التخصيص في ذلك الذي ذكر (كله) قال أبو حنيفة ^٢ لا حد من مكرهه في قوله، خاصة أنه لم يسم، روي ذلك عن عمر وأبي حنيفة وشريك وسننهم وأصحاب أبي ربي لا يحد به مخالف، سب

قال أبو حنيفة لا خلاف في أنه، حد عليها ولا عقوبة، لا صح أكثرها، ١٠٠ حرج في أبي حنيفة، ثم هو يكره على عهد سور الله ^٣ هذا عهد الحد، عن أبي بكر، عمر، وأبو حنيفة، أحمد، ثم إن مثل ذلك، وأبو حنيفة التخصيص عليه الحد إن شهدت سباً عنه بما يوجب له الحد، ولا عقوبة، وأبو حنيفة عهد مالك والشافعي والزهري يحدونه، وذا أبو حنيفة وشريك وابن شبرمة والشافعي رحمه الله ولا حد في ذلك، ثم يرى، انتهى

والمراد كتاب التخصيص (عهد حدك) الذي حد على وجهه يكون (على سبيل) ثم حيا على رقبته حسب ما أن يحد بالحد، لا يحد إلا أن يشهد (أن يسلمه) أي أبعده، قال أبو حنيفة، روي أبو حنيفة عن عبد الله بن عمر، وأبو حنيفة قاله أبو حنيفة وهو يحد بوجهه أبعده، وليس يحد بالمرأة قاله أبو حنيفة، انتهى

قال أبو حنيفة ^٤ يرى أن يحد إن أكره امرأة تصدق غيرها وما يعص

(١) شرح برهان، ١١٢/٢٢

(٢) المحقق، ٣٤٧/١٢

(٣) المحقق، ٥١/٢٧

قائمة بمرور ١٥ سنة معني موت ١٥ جديده بمقتضى برقيته و من سيدة محمد سيدي
بمسكنه بالحداد بمرور ١٥ سنة بمقتضى برقيته و من سيدة محمد سيدي
بمرور ١٥ سنة بمقتضى برقيته و من سيدة محمد سيدي

وكان المصطفى لما نزل مكة من حين من الزمان جديده ربيع حبيبته
 وهو خير منى من على حبيبته حبيبته في ان - ر ما - ر ولاية حدة
 وانه يمشي في حبيبته - حبيبته - وكل من يحسن برهنا - ما - حبيبته - حبيبته
 حبيبته حبيبته - حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته
 حبيبته حبيبته - حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته
 حبيبته حبيبته - حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته
 حبيبته حبيبته - حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته - حبيبته حبيبته

[illegible][illegible]

ثم يلاحظ راجد ولا يفتقد، ويردده عليه، وبعد ذلك خلافه، فإذا ذهب
 عنه فذهب، انتهى على ما كان مكيلاً له، وهو ما عني الشاعر "أعشى
 صمته وورثته"، أي عدله، أي المرد، أي قتل المالك، لا بعضه، أي المردود من
 الحيوان وغيره، لا تقيمه يوم أسهلك، وقال لضعفي، أي حبيفة وفاود
 الواحدة هي بنت لهمل، ولا تارم الأغصان إلا عند عدم من

وعمدة ما في حديث ابن أبي شيبة، الحديث، روي عن الشاعر "أعشى
 صمته وورثته"، أي عدله، أي المرد، أي قتل المالك، لا بعضه، أي المردود من
 الحيوان وغيره، لا تقيمه يوم أسهلك، وقال لضعفي، أي حبيفة وفاود
 الواحدة هي بنت لهمل، ولا تارم الأغصان إلا عند عدم من

ثم ما حكى من في حبيبه والضعفي من يذهب نبت في الحيوان
 والمردود، ليس صحيح، بل على أنه قد ورد عنهم أنه ما من من فروعهم
 به جرد عما لا يذهب، بل انتهى الأغصان على أ الفروع والحيوان
 ويكتمها كما عي، ويكتم رداً موزون إذا غصبت وحسب يذهب، يسميه، وإن
 السكب (المورد) يذهب، بل إذا وجدته إلا على ردة نبت أو حدة، كما في
 الأغصان في اختلاف الأما

حكى ابن بطي عن مالك بن حبيب الأغصان يذهب، روي في رويته وحسب
 النبت في المردود وغيره، روي ما صعبه لأدنى فاعش، وأما فاعشون
 فالتقيمه، روي أن كان مكيلاً ووردوا حاله، ولا تقيمه، كما في الكتاب
 قال وهو المشهور عندهم، انتهى

وفي شرح الألبان^١ من غصبت رداً حدة نبتة روي على المورد عند

(١) (ص ١٠٤)

(٢) (ص ١٦٦)

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ الْأَمْرُ مُنْذَرًا فِيمَا سَهَاتَ
شَيْئًا مِنَ الْخَبَرِ، يَعْنِي إِذَا كَانَ فِيهِ يَوْمٌ مَسْهُوكٌ .

أَمَّا كَرُّهُ، وَإِنْ نَصَبَ حُرْمَةً فِي دَفْعِهِ وَإِنْ كَانَ عَمْرًا سَرًّا، مِنْ سَهَابٍ مُتَخَصِّصٍ
أَلَمْ يَكُنْ فِيهِ سَهَابٌ (أَصْحَابُ) وَمَا عَمْرٌ سَرٌّ كَقَوْلِهِ وَرَبُّهُ (١) فَلَا
يُضَعِّفُهُ وَيُضَعِّفُ مَعْصُومٌ بَعْدَ سَهَابٍ إِذَا كَانَ مِثْلَ مَوْجُودٍ، وَبَعْضُهُ مَا عَصَاهُ
كَيْلٌ أَوْ رِبَا، وَجَاءَ بِسَمْعِهِ كَقَوْلِهِ وَرَبُّهُ، وَرَبُّهُ ذَلِكَ مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِ
وَالْمَعْلُومُ، وَمَا لَا يَجُوزُ بِسَمْعِهِ، أَنْتَهَى

(وَقَالَ الْإِسْلَامِيُّ) (٢) مِنْ غَضَبٍ شَدِيدٍ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ، وَ«وَرَدِي» هَلَاكُهُ بَعْدَ
بَدَلٍ لَعْنَةٍ شَدِيدَةٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَنَاءٍ، فَهِيَ فِيهِ، وَمَا لَا يَمْلِكُ لَهُ نَصْرٌ فِيهِ،
وَمَعْنَاهُ الْعَدْلُ بِمَا نَصَرَهُ مِنَ الْمَوَاتِ وَبِأَيِّهَا أَمَّا بَعْدُ فِي الْحَقِّ كَالْحَقِّ
وَأَنْتَهَى، أَتَى كَقَوْلِهِ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَهُ لَعْنَةُ الْغَدْرِ، بَعْدَ

(قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ) لِمَرْجِعِ أَهْلِنَا فِيمَا سَهَاتَ شَيْئًا مِنَ الْحَقِّ (لَا يَحْدُ
يَعْنِي إِذَا كَانَ فِيهِ يَوْمٌ مَسْهُوكٌ) أَتَى عَلَى سَهَابٍ أَيْضًا (أَتَى يَكُونُ
فِيهِ) (يَوْمٌ مَسْهُوكٌ) (٣) يَعْنِي أَنَّ الْغَضَبَ يَرُدُّهُ بِي نَصَبِهِ، هِيَ
فِيهِ (٤) ثُمَّ يَوْمٌ مَسْهُوكٌ، وَرَبُّهُ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الْغَضَبِ أَوْ الْغَضَبِ فَإِنَّهُ
مَالِكٌ وَكَهْنٌ، وَكَهْنٌ مِنْ الْعَاسِمِ وَأَشْفَقَ لِمَنْ غَضَبَ حَرَمَهُ حَبِيرَهُ
يَكُونُ مَا هُوَ كَرِيمٌ، وَكَرِيمٌ فِيهِمَا يَكُونُ مَالِكٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِمَا يَوْمٌ
الْغَضَبِ، أَنْتَهَى

وَمِنْ الْمَوْجُودِ (٥) كَقَوْلِهِ أَتَى يَكُونُ لَا يَحْتَجُّ بِسَمْعِهِ الْغَضَبُ إِلَى

(١) الْمَرْكَلُ الْوَرْدُ مِنَ

(٢) (٢٤٦/٢)

(٣) (٧١/٤) أَلَمْ يَكُنْ

(٤) (٣٠٧/٤)

لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْخَلَ بِمُثْلِهِ مِنَ الْخِيَوَانِ وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُعْطَى صَاحِبُهُ، فِيمَا اسْتَهْلَكَ، شَيْئًا مِنَ الْحَبْوَانِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ اسْتَهْلَكَهُ أَهْلِيَّةُ أَهْلِهِ دَبَّ قِيَمًا بَيْنَهُمَا، فِي نَحْوَانِ وَأَعْرُوصِ.

(ليس عليه) أي على من أهلك شيئاً من الحيوان (أن يؤخذ) منه شيء المجهول من الأكل في جميع أنواع الهلاك والمضرة إلا في حاجة للزورقاني، فيها يوجد بالجيم والد ب سهولة فتكون ساء المعلوم من لإيجاد أي ليس عليه أن يحصل (بمثل من الحيوان) بل (ولا يكون له) جسر (أن يعطي صاحبه) أي مالك الحيوان، فيما استهلك شيئاً من الحيوان ويكنى (أو جب) عليه قيمته يوم استهلكه لا حر ديك وذلك لأن (القيمة) أهلك ذلك أي أهلك الذي يجب (فيما بينهما) أي بين المستهلك والمؤذي (في الحيوان والعروص) يعني كذلك يجب الألية فيما إلا أهل شيئاً من العروص غيره

قال الأب جـ: "وهذا على حسب ما حال إن من استهلك شيئاً من الحيوان أن عليه قيمته كذا كذا كل ما ليس يمكن ولا موزون ولا معلوم، وسيحولنا معدود أن نرى أحوال جملته في الفقه حياً كبيض والسمود انتهى وهكذا عند الشافعية المرجح في الحيوان المستهلك القيمة كما تقدم قريباً من التبرج الإذاع، وقال لأردبيلي في «الأول» يضمن بطني بالمثل، والمقوم بالقيمة، والمثلي ما يحصره بالكيل أو الوزن، وجار السهم فيه، قال الكمثري في «شرح» حرر بالكيل أو الوزن عن المعدود كحيوان والمعدود كالثياب، انتهى

وقال الربيعي عن الكسرة: وما لا مثل له فليسته يوم حصة، والمراد بالمثل المكين والموزون والمعدود المقارن كالجوز والبيض، حتى يضمن منه عدداً خلافاً لغيره، هو موزون إن للمائة في المعدود لم ثبت بالحق، بل

ويشتر الحبور بشره يذهب في دينه لوى تبرز ذلك السنة،
والأمل أنفقوا به

قال يحيى، وصيغت منك بقرن، هذا استودع لرجل مالا
صاع به نفسه وبيع به من ذلك ربح، لأنه من المال
حتى يؤتية إلى صاحبه

أي نفس كل واحد منها مثله (ليس نحول لحدث إفراد (معركة الذهب)
والفضة (أي تلك) أي هي وجوب لمش (فرق بينه المصنف (بين ذلك) أي
من الحيوان والطعام (السنة) أربع فاعل لوى، وبراءة ما بين الأحاديث (الذلة
على الأذى يستهان وإن الأحاديث سبعة كثيرة، أي مسمى عود، كقوله (الاحطه
تحتله مثلاً يمشي وهي مسمى بقرن أي عن شعص (والاحطه) بالرفع عطف
على السنة (المعقول به) صفة للمعمر أي، أي العمل المعروف عند أهل
العلم، وتعلم أن الأئمة الأربعة مثله عن جواب العمل في الطعام ووجوب
الذبيحة في الحيوان

قال مالك، وإذا استودع الرجل أي رطلاً (ملاً) (معه) (مفتاحه) أي
شترى به بعداً (لما مناً) (لنفسه) ثم أخذ (وربح فيه، فلي ذلك الربح) كله
(له) أي لربده، لأنه حرام بغير (لأنه) أي وجد (ضامن للمالك حتى يؤديه إلى
صاحبه) أي يوفيه إلى مالكه

قال الساجي، ١٥٥ و١٥٦ ما أتت من ربح الوديعه للمودع، ومنه قال أبو
بكر بن عبد الرحمن ورديعه، وقال أبو حنيفة، يمدد بالربح ولا شيء منه
للمودع ولا للمودع، وقال الأصمعي، من سرق بفلك الجار عليه فالربح
لصاحبه، وإن اشترى مال غير مدين، تنصت من يوديعه، فالربح للمودع وحده
قول مالك أنه عصب عنداً، صم يكن عبه ميره، انتهى

(١٨) باب القضاء فيما ارتد عن الإسلام

قُتِبَ وَيَقْتُمُ احْتِلَاقُهُمْ فِي دَلِّهِ بِي أَوْ لَمْ يَكُنْ

(١٨) الفصل فيما ارتد عن الإسلام

وَلَقَدْ بَدَأَ عَرِ اسْمُهُ، قَالَ بِي حَرَمٌ فِي السَّحَرِ^(١) كُلُّ مَنْ صَحَّ عَدُّهُ
كَانَ مَسْلُماً ثُمَّ تَبَيَّنَ عَمَّا أَنَّهُ ارْتَدَّ، وَهُمُ اخْتَفَعُوا فِي سَكَنِهِ، فَجَاءَ طَائِفَةٌ
لَا يَدْرُونَ، وَجَاءَ طَائِفَةٌ لَمْ يَدْرُوا، وَجَاءَ طَائِفَةٌ بَيْنَ مَنْ أَسْرُؤُتُهُ وَيَبِينُ مَنْ
أَعْلَاهَا، وَدَعَبَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ رُكْلَهُمْ لَأَنَّهُمْ لَا يَدْرُونَ، وَبَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ كُفْرِهِ ثُمَّ
رَدَّ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ لَا يَسْتَتِرُ دَعَبُهُمْ لِسَجْنِهِ، فَجَاءَ طَائِفَةٌ يَقْتُلُ لَمَّا تَدَّ
دَعَبُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، رَاجِعُ الْإِسْلَامِ وَهُمْ يَرْجِعُ، وَدَعَبَ طَائِفَةٌ إِنْ بَدَأَ مَذْهَبُ
بَلِّ تَوَيْتَ، وَسَطَ عَمَّا أَقْبَلُ، قَالَ بِي

وَأَمَّا مَنْ قَالَ يَسْتَتِرُ مِنْهُمْ عَسَمِيٌّ أَصْلَانًا، فَجَاءَ طَائِفَةٌ سَبَّ
مَرَّةً، فَإِنْ تَابَ وَلَا قَتْلَهُ، وَطَائِفَةٌ سَبَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَجَاءَ طَائِفَةٌ
سَبَّ سَهْرًا، وَطَائِفَةٌ قَالَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَجَاءَ طَائِفَةٌ قَالَتْ مِائَةَ مَرَّةٍ سَبَّيْتِهِ فَوَيْ
بَابُ وَلَا تَتَلَدَّ، وَطَائِفَةٌ قَالَتْ يَسْتَتِرُ بَعْدَ، وَلَا يَقْتُلُ، وَأَمَّا مَنْ عَرَفَ مِنْ
أَهْلِيهِ وَالسَّحَرِ، فَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِي سَبَّ يَدِي فَجَاءَ دَعَبُ اسْتِغَابَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ
بَوَيْتَ، وَمَنْ أَعْلَاهَا فَلَمَّا بَوَيْتَ، وَجَاءَ طَائِفَةٌ سَبَّ مَرَّةً أَتَمَّ بِرُكْلِهِ وَجَاءَ طَائِفَةٌ
بَوَيْتَ، وَإِنْ لَمْ يُكْرَ، وَلَا يَكُنْ، وَجَاءَ طَائِفَةٌ سَبَّ مَرَّةً عَقْلُ بَوَيْتَ، أَتَمَّ

وَعَلَّ السَّحَرِ فِي مَرَجِ الطَّحَدِيِّ^(٢) وَجَاءَ طَائِفَةٌ يَحْرُقُ بِي مِنْ صُلَى
مَنْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ دَعَبُ بَرَحِمٍ مِنَ الْقَدَمِ مَحْدِدِ مَالِكٍ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ
أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّ هَذَا، وَالْإِسْلَامُ إِلَى دِينِهِ، وَلَا يَجْمَعُ
مَنْ قَتَلَ إِلَّا أَنْ يَكُنْ، فَإِنَّ صُلَى فَجَاءَ طَائِفَةٌ ثَلَاثَةَ أَجْمَاعٍ، إِنْ بَدَأَ، وَلَا
قَتَلَ، أَتَمَّ^(٣).

(١) (١٠٤/١٢)

(٢) اسْمُهُ فِي الْقَدَمِ مَحْدِدِ (١٠٤/٢) وَالْإِسْلَامُ الْكَبِيرُ لِلْعَرَبِيِّ (١٠٤/٢)

فأخبروا عنه

ثم أتته، وأمره عند الجمهور من أهل من بين الإسلام التي أنكر لا
مبيل المذهب مائة سنة سبني (أخبروا عنه).

وهي الحديث عنه أخبار الأول. أنه ليس فيه ذكر الأئمة، فتؤله
بعضه بأن المراد بعد الأئمة، وقال بعضهم أنه محمول على الرتبة، وأنه
لا يستتاب، وعليه حمله لإمام مالك، كما سيأتي من بعده، فإن الناس^(١)
فإن مالك بن مضاء حين خرج من الإسلام إلى غيره من وجه لا يستتاب فيه
تأخر، وقد وفي كتاب من يجوز أن يعد به بعد الأئمة، انتهى

وقال أبو داود في بعض الأجزاء، كما جاء من الصحابة أو هو
على ظاهره، من في المادحة انتهى

قال الحافظ: قال في بعض المخطوطات في منبأه المبررة، فمبيل
بمساند، فإن ما لا يفتى، وهو هو الجمهور، وفي بعض نسخ قوله في الحال
جاء فإن من أحسن وهو روم، فيه قوله آهون الظاهر، وعليه ليس الحد عن
معاد وعليه من غير ما في نسخة الصحاح منه مسطير، لايات فلي لا
ذكر فيها للاستتابة، وهو قول من يدل فيه الشبهة، فإن طحاوي ذهب
عقوله إلى أن حكم من ربه من الإسلام حكم حديم بني لعله المذمومة منه
يحاش من قبل ما بهي، ثم ذكر من أبي يوسف من المذموم، لكن قال أن جاء
بإدراكه ما عليه منبأه، وروى أحمد بن أبي لهو ومن ابن عبد بن معصية، أن
كان أهله مسلماً ثم يستبى ولا يسبى، انتهى

في المحسن، على أن يجرى اجتهاد على فيه، وحيثما هي استتابة،
قال الأئمة الأربعة والجمهور فيه، ومن روى في بعض إجماع الصحابة

(١) نسخة ١٦٤٤

(٢) نسخة ١٦٤٤

جاء فيه "وكانت له وريثي" أي موسى أمته شهد به في علوم ماله
علمه وفي رواية علماء حشرين ينفذوا من أبو حازم^١

البحث الثاني أنه إذا ثبت وجود الاستبانة فمعلوم أنه لا يري ذلك
عن عمر - رضي الله عنه - من حيث الصدق والصدق لا يري وهو أحد
قولي الأعمى "وقال في الأعمى أن لرب في العدل ولا قبل مكانه، وهذا
الصحيح منه، وهو قول ابن القيسر لحديث أم سرعان، وقال برهزي يذهب
ثلاث مرات فإن ابن مسعود عنه، وقد يذهب قول الشافعي، وقال الشافعي
بأنه لا يري بعد يفتي في أن لا ينس هذا، وهو مختلف بسبب الإجماع،
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ليس بجلالته، ولا حبيبه عمر رضي الله
عنه - الأعمى ولا أحد إنما يكون شهوده ولا قول في العدل، فوجب أن
ينظر مدة زنتي هذا وأولى ثقت بالله يام، للأثر عبيد وأنها مدة قريبة كذا
في الصحيحين^٢

الاستبانة^٣ احتجوا أن يكون بالأسلمة هذا يكفي بحجة أو لا بد
من ثلاث، إحداهن ثلاث في الحديث، وهي يوم آ، في ثلاثة أيام؟ وعن علي
- رضي الله عنه - يستبان شهيد، وعن الشعبي يستبان دواء كذا يدل عليه
عطف، وسحبوا أنه ليس بتركيب منه برده انتهى

ومن حاجي يستبان ثلاثة أيام وهو أحد قولي الشافعي، أنه قول أحد
سبب في الحديث، قال ثابت والأول، ورؤيه القاضي أبو الحسن من مائة
نحو

١ - في أبي - ده (٤٤١/٢) باب الحكم في من يري من كتاب الحدود

٢ - الشعبي (٢٦٤/١)

٣ - صحيح البخاري (٢٦٩/١)

ومعنى قول النبي ﷺ، فيما نرى ولده تغلب من غير دينه
 وحسنو عليه أنه من خرج من الإسلام بنى غيره، مثل يهوده

وال من حرم^(١) حنبل في الكافر يخرج من كره إلى كره معاتب
 طائفة شرك على طائفة، وقالت طائفة لا يجوز أصلاً، مع قبول مولا
 فوسن معاتب طائفة من وجه انتهى إلى دينه لم يخرج عنه ترك ولا قبل،
 وقالت طائفة لا يقبل من شيء غير الإسلام وحده، ولا قبل ولا يرد على
 الدين شيء حرج إليه، ولا عس شيء حرج عنه، انتهى

ثم قال من اراد من كره إلى كره، هذا من حقيقته، ولكن لا جميعاً
 جزء من ذلك، ولا يعرض عنه وقال الشافعي ربه سيما من راسخين لا
 يغير على ذلك، ثم اختلف من الشافعي معروفاً من دمج إلى الذين انتهى
 معناه عنه، ولا قبل لا في الجملة، وصرح من لا يقبل من تخرج إلى
 الغير له من حرج عنه، لا من الإسلام، أو معناه وهو خروج أصلاً،
 انتهى

(قال مالك: ومعنى قول النبي ﷺ فيما نرى، مخرجاً أو يصر أو يفر
 أعلم) بمصنفه مراد من يخرج من غيره فاصروا عنه) ساد لموته بغيره (أنه) أي
 المودع (من خرج من الإسلام) يعني اصبراً سادير هي هوية عليه السلام
 المذكور هو دين الإسلام من الذين معه انه هو الإسلام إلى معروفاً في غير
 الإسلام (مثل الوثاقفة) مربي وبنو، جميع ربه يكرهونه ويكرهون ما به قال
 أبو حنبل وغيره هو درسي معرب أصبه ارسه كرد، أي يقول بدوم، لا يفر
 لأن عروفاً، تحياه في كرد، معن ويعلق على من يرد دقو النظر في الامور،
 وقال عبد الله في كلامه بعد ردي، وان قال، ومعني كره كره
 الحزن، ادا زاني ما ريد به من قائلوا معجدي وذهري معناه

من الإصلاح لأمر الرقيق إذا ثاب ثقل يومه، ويُعزَّرُ على عمار بأقرباه حبيب
عنه، وله يستل، ومن حجة من استأبهم قوته معاني **﴿وَاللَّهُ أَيْسَرُ كُلِّ شَيْءٍ﴾**
بل علم أن ثمة الإيمان يحصر من القتل

وكله اجتمعوا حتى أن احكام الدنيا على الظاهره والله يرضى لمرور،
وهو من كذا لا سيما **﴿هَلَّا تَعْلَمُونَ قُلُوبَهُ؟ قَالُوا لِلَّذِي سَارَهُ فِي قَلْبِ رَجُلٍ أَبْسَ**
رَيبِي﴾ فإن **﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا تَوَلَّى﴾** الذين هرب - عن قتلهم، وفي بعض طرق هي
سعيد - حاد من التوبة لما مساعد في قتل **﴿لَمْ يَكُنْ﴾** الصفة **﴿فَقَالَ﴾** ثم من
مصل معلوم بفساده ما ليس في قلبه **﴿فَقَالَ﴾** في **﴿يَوْمَ﴾** ثم أومر أن الحب من
قوت لدايرة أخرجه مسلم^(١)، انتهى

وقال الموفق^(٢) مفهوم كلام التعرّفى أنه إذا ثاب قتل يومه وم غير
أي كفر كان، وسواء كان رديهاً يسر الكفر أو لم يكن، وهذا مذهب الشافعي
والسيدي ويرى ذلك عن علي بن أبي سعيد، وهو إحدى الروايتين عن حماد،
واخي الحلال وابن أبي علي مذهب أبي عبد الله، والرواية الأخرى
لا تصل بربته، وهو قول مالك والشافعي. وعن أبي حنيفة ورسالة
كها **﴿وَقَالَ﴾** أبو بكر أنه لا يصل بيته؛ فقول حنفي **﴿وَقَالَ﴾** الذين **﴿وَقَالَ﴾** **﴿وَقَالَ﴾**
﴿وَقَالَ﴾ **﴿وَقَالَ﴾** لا يظهر منه علامة نبين، وجوعه وثوبته، لأنه كان مظهر
للإسلام مسراً للكفر، فإذا وثب على ذلك فأظهر التوبة ثم يرد على ما كان منه
قلها، وهو إظهار الإسلام، انتهى

قال سياحي^(٣) من انتقل إلى غير دين الإسلام لا يفتقر أن يسر كفره أو

١ - أخرجه مسلم (٧٤٦/٢) (١٠٠٦٤)

٢ - السمعاني (٢٤٩/١٢)

٣ - سورة الفرق: الآية ١٦

٤ - السنن (٢٨٢/٥)

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ، وَأُظْهِرَ ذَلِكَ، فَهُوَ يُسْتَنَابُ

بِأَنْ يَكُونَ، وَلَا قَوْلَ

يُظْهِرُ، مَنْ أَشْرَكَ فِيهِ زَيْنُ الدِّينِ، إِذَا كَانَ الْقَاسِمُ مِنَ الْقَسَدَةِ مِنْ رُويَةِ عَيْسَى
مَنْ أَسْرَ مِنَ الْكُفْرِ دِينًا خِلَافَ مَا نَعَتْ لَهُ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ يَهُودِيَّةٍ أَوْ مَجْرِيَّةٍ
وَمَجْرُوسَةٍ أَوْ مَلَكَةٍ أَوْ مَعْرِفٍ مِنْ مَسْئُوفِ الْكُفْرِ أَوْ مَعْدَةِ شَيْءٍ أَوْ دَمَرٍ أَوْ
بُحْمٍ، ثُمَّ اطَّعَ عَلَيْهِ ظُلْمًا، وَلَا يَمِيلُ بُوَيْهَ، فَإِنَّ أَيْنَ الْمَوَارِثِ وَمَنْ أَحْبَبَ كَرَمَهُ
مِنْ رِثَقَةٍ أَوْ كَرَمٍ مَوْسُولٍ اللَّهُ ﷻ وَنَفَقَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، بِمَنْ يَأْتِي بِلَيْبِ بُوَيْهَ وَرُويَ
مَحْبُودٌ، أَيْنَ الْمَوَارِثِ مِنْ عَذَابٍ وَأَصْحَابِهِ يَمِيلُ بِمَعْرِفٍ وَهُوَ يُسْتَنَابُ إِذَا ظَهَرَ
عَلَيْهِ

فَأَمَّا مَحْبُودٌ، فَإِنَّ تَابَ بِمَنْ يَمِيلُ بُوَيْهَ، وَالْمَلِيلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ عَوْلَةُ عَدَى
﴿قُلْنَا زَاكِرًا لِلَّهِ يَتَكَلَّمُ بِمَا بَالِيهِ وَيَكْتُمُ بِمَا كُنَّا يَوْمَ تَشْرِكُونَ﴾ (٢٥) فَكُنْ بِكَ
يَعْنِيهِمْ يَسْتَنَابُ لَنَا زَاكِرًا لِلَّهِ وَنَحْنُ دَعَاءُ لَهُمْ وَأَمَّا الْمَوَارِثُ فَهُوَ دَمَرٌ
وَدَلِيلًا مِنْ جِهَةِ الْقَسَدَةِ خَلِيفَ الدِّينِ، وَأَحْبَبَ دَعَاءُ لَهُ، أَنْ يَكُونَ جَاهُ الْقَسَدَةِ
وَالْقَسَدَةُ عَلَيْهِ دَعَاءُ، وَجَاهُ إِلَى عَدَالَةٍ، وَمَنْ شَهِدَ نَهْرًا فَمِنْ بَعْلِ شَهَادَتِهِ، وَإِنْ
أَصْبَحَ الرُّجُوعُ عَمَّا شَهِدَ عَلَيْهِ، أَنَّهُمْ،

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ، إِلَى أَرْضٍ غَيْرَةٍ، إِلَى غَيْرِهِ، إِلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ
(وَأُظْهِرَ ذَلِكَ) أَوْ أَوْدَادَهُ، وَمَنْ يَدْعُو أَنْ يَظْهِرَ الْإِسْلَامَ، وَيُكْفِرُ الْكُفْرَ (وَلَنْ
يَسْتَنَابُ) قَالَ الرُّقَانِي (١) ثَلَاثَ أَهْمَ بِلَا جُوعٍ وَلَا عَفْشٍ، وَكَانَ الْيَاكِبِيُّ لَيْسَ
فِي أَسْبَابِهِ قَلْبِيَّةً تَحْرِيكًا وَلَا مَعْصِيَةً فِي هَوْنٍ دَعَاءُ، وَكَانَ أَصَحَّ بِحَرْفٍ فِي
ثَلَاثَةِ الْأَهْمَاءِ بِالْقَتْلِ، لَمْ يَكُنْ (وَأَيْنَ تَابَ) عَمَّا يَمِيلُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، وَالْجَمْعُورُ، كَمَا
يَقُولُ فِي النُّسَخَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْأَهْمَاءِ السَّعْدَةِ (وَلَا قَتْلًا) سَاءَ التَّجَاهُودُ أَوْ
يُصْرَفُ حَقُّهُ

وذلك، لو أن قوم كانوا على ذلك، رأيت أن يدعوا إلى الإسلام
ويشتاتوا، لأن ما يؤمر قبل ذلك «مؤقت»، وإن سمعوا يقولون «يسمى بغير
بذلك، فيما يرى والله أعلم» من خرج من اليهودية إلى النصرانية
ولا من النصرانية إلى اليهودية ولا من بغير دينه من أهل الأديان
كلها إلا للإسلام

(وذلك) حكم النبي فقدم من حكم المرد أنه يستحب أن يؤمن (وما) أي
جماعه من أمم دهر (كانوا على ذلك) أي على (الارتداد رأيت) نصيحة (أحكمكم
أي أرى فيها أفضل) (أن يدعوا) سواء المجهول (إلى الإسلام ويستأنوا) كإخراج
الواحد (فإن ما يؤمر قبل بغير دينه سواء المجهول (ذلك) أي بغير دينهم (منهم) وإن لم
يسموا قتلوا) بدينه بغير دينه (المجهول) (ذلك) أي بغير دينه (في ذلك من
الواحد والجماعه يوم يسمي) عنه الله (وفتح أبواب سواء سمعوا أو منع أديان
يكرر التوب بدينه المعهود فدعاه النبي ﷺ بذلك فيما يرى (أعلم) أي مراد
بدينه (من خرج من اليهودية إلى النصرانية ولا) مراد من خرج من النصرانية
إلى اليهودية) يعني ليس المراد من قوله ﷺ (من قبل دينه بغير الدين مطلقاً
أي دين كان بل المراد بخرج من دين الإسلام إلى دين الكفر، كما تقدم في
الحديث الخامس من دعوات النبي ﷺ

(ولا من بغير دينه من أهل الأديان كلها) إلى غير دينه (إلا الإسلام) هكذا
في النسخ الهندية وبعض النسخية سقط الإسناد، فهذا معنى بعد محض أي
كما أن لا يخرج بغير دينه من اليهودية إلى النصرانية، والعكس كذلك حكم
الأديان كلها غير (إسلام لا عبود بالخروج عن دين الله غير غير الإسلام، فإن
الكفر كله مله واحد

وهي أكثر نسخ النسخية بلغة إلى الإسلام بغير دينه تكون المعنى
لا يدخل الحديث، مع من خرج من دينه أي من كان من الإسلام، فليلاً ذلك
كل معنى دين أيضاً، لكنه ليس مدخل في الحديث المذكور

عنُ خرج من الإسلام إلى غيره، وأظهر ذلك، فثبت الذي عني به. والله أعلم.

١٤٤١/١٦ - وحديثي مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد العزيز،

(فمن خرج من الإسلام إلى غيره) أي غير الإسلام من أي دين كان (وأظهر ذلك) أي إسناده (فثبت الذي عني) سواء صحبه أو استعمله أو أي بلفظ الذين في الحديث المذكور، والحاصل أن لعمري بالخرج من الدين المخرج عن الإسلام إلى دين آخر، أما المخرج عن دين آخر غير الإسلام، سواء كان جروحه إلى الإسلام، أو إلى غيره من الأديان، فلا يدخل في قوله ﷺ من غير دين فثبت، وهذا ما عليه الجمهور كما عدم

١٤٤١/١٦ (مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد العزيز) بلا إصاحه (النفاري) بالتشديد حبة إلى الفارقة بطل من خريفة كما تقدم في التثنية، لم أجد ترجمته في أي من كتب الرجال إلا ما ذكره صاحب «كشف الأسرار» من قوله. ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال العيني في «شرح لطحاوي» ونقله ابن حبان، وذكر لبحاري في روايه في «المطهر» في «ساريج الكبير» في ترجمته إبراهيم بن عبد الله بن عبد العزيز إذا قال يسلمه عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد العزيز عن أبيه أو عنه إبراهيم بن أبي هريرة، والتعجب أن الحافظ لم يذكره في «المعجم» مع أنه من رواة «الموطأ»

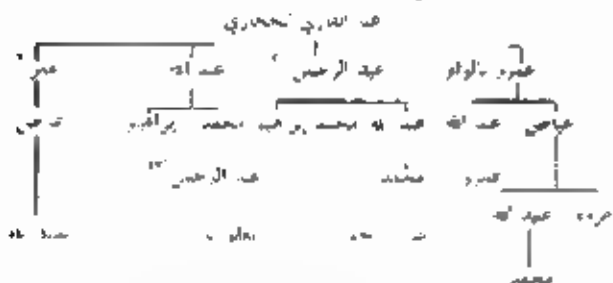
وما ذكره صاحب «التبيين المصنف»^١ من ترجمته ليس عليه من ترجمته أني ساء، فإن حامل عمر المصنف سنة ٨٨ هجرية هو عبد الرحمن بن عبد العزيز الذي تقدم ذكره في التثنية في الصلاة، وكيف يمكن أن يكون هذا لا سيما في روايه «موطأ» محمد، إذ فيه مالك أخبرنا عبد الرحمن، وكان ولادة الإمام مالك بعد وفاته وهذا الذي هوذا ذكره الحافظ في ترجمته به، فهاهنا يعقوب بن

١٨

ثم وجدت برحمته في ... كذا ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...

وكان ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...

وحدث ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...



(ثم قال) ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...
ثم وجدت برحمته في ... كذا ...

١٩ - ...

٢٠ - ...
٢١ - ...
٢٢ - ...

فلم يفلح عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وأن من سب من بني عبيدة كلاًهما من محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري
من أبيه، فعلى من لم يصلح: لأن عبد الرحمن بن عبد الله سمع من عبد
رضي الله عنه . . .

سب فالمصلح ذو طريق عبد الوافي وابن أبي سبب فيها من هرة
محمد بن عبد الرحمن بن طريق الموطأ فالظاهر أنه الأرمال. كما قال
الإمام الشافعي، قال: والله كذب في من عمر - هو الله عنه - وعبد الله بن
عبد القاري من مصادر الفصحى، فكيف يكون ابنه محمد من الصدقة في عمر
عمر - رضي الله عنه - وأما تقدم فريضة من كلامي بيضاني في «أرواح النكبة»
يسر إليه، أو محمد بن أبي عمر - رضي الله عنه - بواسطة عبد الله

(قدم) عبيدة بن عامر بن الجراح (على عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه -
(رحل) وتوفي . . . محمد بن عبد الوافي استكرهه، قال: قدم محرقه من نور أو
شقيق بن ثور على عمر - رضي الله عنه - بيده - سمع أنه -
المدينة كان حائداً لي - من له، فإنه فلما دعا من سبب الذي هو فيه كثير
فسمع عمر - كرهه فكم، محمد بن عبد الله هذا حتى سبب، لعل عمر -
عنه قال: «لستك الله بـ» من كذب الله أن الله سمع ما سبب وهو كذب
كذا - وهي من راس نصره، وكذا نكح أن يحويها ربي «المرءة»، فقال
محمد بن أبي راس نصره عنه - هي كذب معربة محبرية؟ قال: لا - لا أن
من من العرب أنشد نكح عتقه قال عمر - وحكمه فلا طبع عنه ثلاثة
أيام؟ وعمرهم عنه - لا - لا من البراءة كذا؟ فعنه أن - عبد الله - نكحهم ثم
«نكح ولم كذب ولم نكح»

١ - بن حنبل، في «تاريخ عبد القاري» (١٦٥) يكون هو الصدق

(٢) عمر بن الخطاب - (٣٧٣ - ٣٨٠) - رضي الله عنه - (١٣٦٧) -
القرية (٨١ / ١٠٠) - ربه - من أبي الفصح (١٠٠ / ٨٨) - وأن من سبب (١٣٦٧)

مَنْ قَالَ أَبِي مُوسَى لِأَشْعَرَى سَمَانَةٌ هِيَ النَّاسُ دَخِلُوا ثُمَّ قَالَ لَهُ
تَعْمُرُ هُنَّ كَأَنْ يَكُومَ مِنْ مَعْرِفَةِ حَبِيرٍ

[illegible][illegible]

قال الزرقاني بقسم جيم وصف الجمعية وكسر بره وسحب ماله فيها
 ثم موحدة فتاء نابت بعد الهمزة لأن هي من حارة جامعة بحرف من موحدة
 جيم، انتهى

وحيكى در پيغمبى من بى عهد! المعقوبه! بفتح ايماء وكسر ياء منى، واحده
تبدل بهت عربيه در فلان عربيه، مني: اي هماره مع، شهابيه يكر
نكر وجمعها مع، ذوقه د پداقني من من حار جديد چاه من منقذ بعد!

يقال أيضا في (المحيط) ^(١٥) فإن الترتيب مبعوض سورة فحوا
المسكرة بر عدد ٨ أسهل

(1974, 1975, 1976)

(٢١) تلخيم (نحيص) ١ ٢

قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا غَرِبَ بِنِسْلِهِ قَالَ عَمَّا سَمِعْتُمْ بَو؟ قَالَ
قَرَّبَنَاهُ فَضَرِبَ خُفَّةً. قَالَ غَرِبَ أَهْلًا حَسَبْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ
كُلَّ يَوْمٍ رَعِيدًا

قال ناجي^(١) - سأنه عمر - صلى الله عليه - لولاً عن العمير من أحوال
الناس - وما بعضهم على حسب ما يلزم الأمام من السؤال مما غاب عنه من
رعيته ليعرف أحوالهم ويسأل عن ذلك لئلا يورد والصادر حتى لا يفتى عليه
شيء من أحوال الناس؟ لأنه إذا غيبت عنه أحوالهم لم يمكنه ثلاثي ما ضاع
منه - ثم سأله عما عسى أن يقرأ من الأمور التي تستغرب - وبسبب بعدة.

(فقان) - حسن - (نعم) خبر غريب، وهو أنه (رجل) من العرب (كفر بعد
إسلامه) أي وب، وهذا يقتضي أنه كان يادر عتقهم مما يستغرب ولا يكاد
يسمع به (قال) عمر - (فما فعلتم به؟ قال) العجير - (فريد) يشهد الرأه
والمرحمة أي أحضره (فضررها همه) لا استأبته (فقال) عمر رضي الله عنه
(ثلاثاً حسبتموه) ويعطى لفظناوي (أولاً) حسبتموه مياً ثم قال م عهده وفي
«المنحلى» وبعكم ههنا طيس عليه سناً المتحتم له كوة، فاطمئنه في كل يوم
منه (ثلاثاً) أي ثلاثة أيام كما في رواة لفظناوي وغيره، (وأطعتموه كل
يوم رعيماً) واحد، وزاد في روايه «المنحلى» أو سمعتموه كوراً من ماء.

قال الرقاسي^(٢) وأبياجي^(٣) - يريد أن لا توسع عنه بوسعة يكون فيها
احسانه إليه، وإنما يعطى ما يقى له وله من وجه لا يضره، ولا يكون منه
معتبه له، قال ابن القاسم في «الاصول» - ليس العمل على قول عمر - رضي الله
عنه - في أن يعطى كل يوم رعيماً، ولكن يعطى ما يقوه يكتب ولا يجرع.

(١) المنحلى، (٢٨٣/٥).

(٢) شرح الزواقي، (١٦٢/٤).

(٣) المنحلى، (٢٨١/٥).

وَأَسْتَبْشِرُوا بِهِ هَوْتَ وَيُزَاحِفُ مُرْ شِدَّةٌ ثُمَّ قَدْ عَمِرَ مِنْهُ بَنِي لَمْ
أَخْضَرُ وَنَمَ أَمْرُ وَلَمْ أَرْضَ، وَنَعْبِي

وَمَا يَعْهَدُ مِنْ دَنَاءَةٍ عَالِ ابْنِ مَرْيَمَ عَمِي فِي عَمْرِ تَوْسِعَ وَلَا تَضَكَّ قُلْ ذَلِكَ
مِمَّا دَلَّ عَلَى رُبِّيَّةٍ بِفَتْحٍ مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَفْهَمُهُ وَلَقَدْ رُئِيَ لِي فِي عَمْرٍ أَنَّهُ لَا
يَجْعَلُ إِلَّا رَافِقًا أَوْ وَاحِدًا حَقًّا، وَإِنَّمَا أَشَارَ عَمْرٌ إِلَى اللَّهِ عِنْدَهُ لِيُفْهَمَ مِنْهُ
زَوْرِيَّتُهُ فِي عَمْرٍ بِكَافٍ وَبَيْنَ الْبَيْنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَمْ يَرَوْهُ الْعَدُوُّ أَسْهَبِي

(وَأَسْتَبْشِرُوا) بِفَتْحٍ عَمْرٌ (بَعْدَ يَنْوِبِ) عَمْرٌ كَمَرٍ (وَيَرْجِعُ أَمْرٌ) كَمَرٍ
أَمْرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الدِّيَّ مَرَّكَ بِهِ (ثُمَّ قَدْ عَمِرَ) يَرْجِعُ مِمَّا عَمِلَ
هَذَا مِنْ عَمَلِهِ أَسْتَبْشِرُوا (اللَّهُمَّ إِنِّي سَمِعْتُ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ
أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ) (وَلَمْ أَرْضَ)
يَكُونُ ذَلِكَ لَا يَهْرُ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَلَقَدْ قَالَ سَعْدُونَ إِذَا بَايَعَكَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
أَسْنَابُ أَهْلِ رَدٍّ، فَلَمَّا عَمِرَ عَمِلَ بِالْعَقْدِ لِإِجْمَاعٍ عَلَى ذَلِكَ رَضِيَ ابْنُ يَكْرَ
طَنْكَرَ عَلَى ابْنِ مُوسَى بِعَمْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ دَارَ مُوسَى مَجْتَهِدًا إِذَا حُكِمَ بِجَنَاحِهِ
فَمَا لَا يَرْضَى وَلَا إِجْمَاعٌ لَمْ يَلْعَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ ذَلِكَ رَضِيَ عَمْرٌ
أَنَّهُ - قَالَ - بَصَا أَجْمَعَ أَصْحَابًا عَلَى وَجْهِ الْأَسْنَابِ يَنْوَرُ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - هَذَا، وَأَمَّا لَا مَخَالَفَةَ لَهُ

قَالَ سَاحِرٌ وَلَا يَضَعُ إِلَّا أَنْ يَدَّ رَجُلٌ أَمْرٌ مُوسَى وَمَا رَافِقُهُ إِلَى
قَوْلِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسْهَبِي

وَدَّ مُحَمَّدٌ بِي أَمْرَهُ لَأَنَّ بَعْدَ ابْنِ لَيْسَ قَالَ مُحَمَّدٌ إِنْ سَاءَ الْإِسْلَامُ
أَحْوَالُ رَدٍّ نَالٍ مِنْ طَمَعٍ فِي تَرْبِيَّتِهِ وَصَانَةِ الْمَرْكَةِ وَإِنْ لَمْ يَضَعُ بِي ذَلِكَ وَلَمْ
يَسَاهِدْ عَمْرٌ وَهَلْ يَسَاهِدُ فَلَا يَسَاهِدُ، أَسْهَبِي

وَهِيَ الْهَدَايَةُ^(١) إِنْ تَوَدَّ التَّمَسُّقَ وَبَعَا بِأَنَّهُ عَمْرٌ لِإِسْلَامِهِ عَلَيْهِ

(١) موطأ محمد بن أبي بكر (٢٧٢/٢٧٣)

في كتاب له شبهه كشف عنه لا أن اعرض على ما قالوا غير واحد لا بد
الندوة بلغة، ويجوز ثلاثة أيام، وإن استمر الألف

وفي الجامع الصغير^(١) أحمد معرض عليه الإسلام، وإن أبي فل،
وتأويل الأول أنه يستعمل، فيجوز ثلاثة أيام، لأنها مدة ضربت لايلاء الأعداء،
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف، لا يستحب أن يوجه ثلاثة أيام قبل ذلك أو لا،
وعن الشافعي أن على الإمام أن يوجه ثلاثة أيام، ولا يحل له أن يقتله قبل
ذلك، لأن إرفاد المسم يكون عن سهو ظاهري فلا بد من مدة يحكمه التأمل،
ضمها بالثلاثة، ولما دونه تدعى ﴿فَاتْلُوا نُفُوسَكُمْ﴾ من غير عيب الإسهال،
وكذا قوله ﷺ شمر مثل دمه فاندوه، لأن كافر حربي يلقنه الذمعة فيقتل
بالحال من غير إسهال، وهذا لأنه لا يجوز تأخير الواجب لأمر موهوم،
انتهى

قال ابن القيم^(٢)، قوله من الشافعي إلح الصحيح من موقفي الشافعي
إنه إن مات في الحال والألف، ربيد اضطرر حمله في الشرح ثلاثة أيام، كما
في الحيار، انتهى

قال الساجي^(٣) يحل أن يأخذ ثلاث من قول الله تعالى: ﴿فَتَسْمُرُوا فِي
مِلْكِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكُمْ وَعَدُّ عَذَابٍ مُّكْدَرٍ﴾ ولا، اثلاث قد جمعت أصلاً هي
الشرع في اختيار ممان وأخبارها في شهر، واستظهار المسحاضة وهذه
البدني وغير تلك من الممان، انتهى

وأخرج عبد الرزاق^(٤) عن أبي عثمان النهدي أنه علياً - رضي الله عنه -
استأجر رجلاً كافر بعد إسلامه بشهر، فأبى فقتل

(١) فتح البقية (٣٠٨/٥)

(٢) المغيرة (٢٨٤/٥)

(٣) قطر المصنف (١٠١/١٠١)

(١٩) باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً

١٧/١٤١٢ - حدثنا يحيى بن ثابت، عن سهل بن أبي

صالح السمار، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن سعد بن عبادَةَ
قال: بُرئتُ لِمَنْ رَأَيْتُ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ تَرَابِي رَجُلًا، أَتَهَلَّهْ

وعن سلمة بن موسى أنه بلغه عن عثمان رضي الله عنه - أنه كمر
بِسَانٍ بعد إيمانه، فهدم إلى الإيمان ثلاثاً، ظلي فداً

وعن ابن شهاب أنه إذا أشرك المسلم دُعي إلى الإسلام ثلاث مرات
فإن أبى هُربَ عنه

وعن عبد الله بن عبيد بن عمير أن النبي ﷺ سبَّ بهاء أربع مرات

(١٩) القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً

يحيى وجهه برمي بها فكيف يفعل^(١)

١٧/١٤١٢ - (أماثل عن سهل) ضم السبع بعينه وفتح انتهاء مصعراً

(عن أبي صالح) ذكر أن (السمار) تابع السمر (عن أبيه) بن صالح السمار
ذكر أن المدي (عن أبي هريرة) أنه سبَّ المحرج (سعد) بسكون الميم (عن عبادَةَ)
بضم الفتح وفتح اسميه بعينه (قال لرسول الله ﷺ) ما رَأَيْتُ
أَكْتَمَ، ثُمَّ رَأَى رَسُولَهُ ﷺ (قوله) عبيد خطب أبي حمزة (عن
وجدت) شرطية بصيغة مُكْتَمَ (مع لمرأى رجلاً) في حاء موه، وهي رواية
لو وجدت لكذفاً يحيى امرأته قد حَقَّقَهَا رَجُلًا، فَدَعَا ابْنَ ذِي الْحَدَادِ
(أَهْلَهُ) مع الهمة لأوس الاستهامة وهم الهمة، لذية أي هل أنزل المرأى

(١) انظر في «البيان» (١٧٣/١)، «إيضاح المعجزة» (١٣٠/١)، و«الشرح
الكبير» (١٨٥، ١)، «المصنف» (٤٤/٧)

(٢) «شرح الدرر» (١٣/١)

فقال أبو موسى، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة. وهذا شيء ما هو بأدنى من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة. وهذا شيء ما هو بأدنى من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة.

فقال أبو موسى، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة. وهذا شيء ما هو بأدنى من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة.

فقال أبو موسى، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة. وهذا شيء ما هو بأدنى من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة.

فقال أبو موسى، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة. وهذا شيء ما هو بأدنى من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة.

فقال أبو موسى، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة. وهذا شيء ما هو بأدنى من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: من قال: «لا إله إلا الله» لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة.

أنه وجد متوداً في رمال عمر بن الخطاب قال فبحثت به إلى
عمر بن الخطاب فقال « حدثتني عن أخيه أبيه التميمي » . . .

أنه وجد متوداً أي لمبطاً، قال الحافظ سم يسم (في رمال) خلافة
(عمر بن الخطاب، قال) أبو حمزة (الحدثت به) أي بالتسويد (في رمال عمر بن
الخطاب) لإجراء بحثه من بيت لعل كما هو ظاهر من السياق، قال الناجي
ويحتمل أن يعني به كسبته في أمره وبهائمه بحكم له بولاني أو غير ذلك
قال عمر - رضي الله عنه - ما حملك على هذا التميمي فبحثتني أي
عني

قال الناجي^١ روى أشهب عن مالك أن ذاك التميمي أن يكون ولده أبي
« لكني حرصت له من ذلك زمان، لأن الله حي » يحمل غلطي أن يكون سانه
عن سبب أخيه له، وحافظ عليه أن يكون حبيب عني ذلك الحرص على أن
يحرص به من سبب التميمي وبلي مره، ويحتمل أن يخاف التميمي إلى أخذ
الاستمال من جوار أن يبقوا حرصاً عني بعد التميمي فهم ورعه في موالاهم،
عني.

ونخرجه النجاشي مختصراً بلفظ منظر امر عسبه وجدت متوداً.
فلما دلتني عمر رضي الله عنه « عني بعير^٢ أنؤس^٣ » كذا في نهجهم.
قال عمر رضي الله عنه قال كذا، ذهب وعسا عنه، قال الحافظ
ينبغي أن يكون قوله له، « راد عني سبه عني من العناني » وأراد
مع ذلك أن يولي عورتيه، وفيه التميمي ياد ربي بأمة، ثم دعاه، وهو بعير،
وما تقدم أولي

(١) «المعقري» (٢/٦)

(٢) انظر فتح الباري (٤/٢٧١) هو الذي يصير شار

(٣) أنؤس جمع أنس وهو البعير، وانقلب عني أنه جبر عني عنه من بعير، أو برضار
سي، معبر، عني أن يكون بعير، أو ما هو مثل مسدود يقام فيه طائفة السلافة
ويستمر من التميمي

ولأخته، والقيع به وحفظه، وسدث ذكره عبد قول حريقه به رجل صالح، وهذا يقتضي شيوخه الولاية إليه لكونه مأموماً عبد قول الميراث.

إذا ثبت هذا، فإن حكم القية في الميراث حكم في عرفه نسبة والمقرض أهله، منفع إلى ست المال به ثم يكن له وارث، فإن كان له زوجة متلاً عنها الربع والثاني في المال، انتهى.

قال الشافعي^(١) قوله سدث ولاؤه - يريد شخصيه بذلك، قال في المولود قال مالك وهو أعلم أن عمر - رضي الله عنه - قال في المولود ما ذكر ما خولف فيه والله أعلم ما يجعل الولاء حلقته، والحلقه صحيح لا شك فيه؛ لأنه يورثه من من شهد عمر سني أبي حنيفة، وهو من أصحابه، ولكنه فقط يحتمل التاويل، فيكون معنى قول مالك ذلك أن لو علم أن عمر أواد ما يورثه عبد لم حلقه، سدرت لأدنه في ذلك وترجمها ونحو أن ملكاً تأول قول عمر أنت ولاؤه في من جعلت لك أن تقول مربيته والقيام بأمره، وأنت أحسن به من غيره - بذلك أن من أعطى ثقيلاً فهو أحسن من غيره، فإن نزع منه غيره، فلا قال ابن عباس في كذا ملقطه ثوبه على مؤنه وإسائه رد إليه.

قال الشيخ: فإن كان سواء ولاول أولى، تار يجب أن يهيج عند الاول بالشافعي أولى به، وهذا إن كان مسلمين، فإن كان ملقطه مصرانياً - فقد قال 'صحيح' يرجع منه فلا يضره، وهذه ولاية الاسلام لا ولاية المولى لأن القية مجهول النسب، فولاؤه لجماعه المسلمين - وإلى هذا ذهب مالك وأكثر أهل الحجاز وبه قال^(٢) الشافعي، ورزقي عن عبي - رضي الله عنه - أنه قال القية حر، وإن يؤولي من أحب الذي يسهل وعيره، وبه قال ابن شهاب وعطاء

وعلياً بعدة

جماعة من أهل المدينة، وقال سحبي ميرب لقط بعثة النطق. وبه ظار
أكثر الكوفيين، وقال أبو حنيفة ميراب من النطق، لا أن له أن يتصل به حث
شاء ما لم يعمل منه من: «الاء»، قال ميرب عنه لم يكن له أن يتصل به يرالاء،
انتهى

(وعلياً شقته) يريد موثقه في باب مال الحسبي إن أمكن ذلك؛ لأنه من
طرائفهم مع عمره من النكس وعقول الأطباء، وإن تعدد الاتفاق عليه من ست
مال المسلمين. فقد قال مالك في «الموربه» من التفت لقطاً فعمله بقطته،
حتى يبلغ ويسمي، وليس له أن يفرده، انتهى

وقال الموهبي^(١) (إن النطق به لم يوجد معه شيء لم يلزم النطق
بالألف عليه في قول عامة أهل العلم، فإن ابن لسان أجمع كل من حفظ
به من أهل العلم على أن معه لفظ غير وجه على النطق، كوجوب هنة
الولد، وذلك لأن أسباب وجوب اسمه من امرأة والزوجة والملك والولاء
مستبة، والالتقاط إنما هو تحصيل له من الهلاك، وتبرع بحفظه، فلا يوجب
ذلك الثقة، وتجب بقطته في بيت لسان بقول عمر في حديث أبي حملة،
ولأن من المال ولده، ومال مصروف إليه فيكون بنفسه عليه، فإن تعدد
الإعطاء عليه عن بيت المال يكون لا مال فيه أن كان في مكان لا إمام فيه،
فعلى من علم حاله من المستعبر بالإعطاء عليه، وهو فرض كتابة إذا قام به أحد
سقط من الباقي وإلا أمراء انتهى

مال الرزقاني^(٢) شرح باسم بن أصبح والبيهقي^(٣) حديث سبيل باسم

(١) طائفة (٨/٣٥٥)

(٢) شرح الرزقاني (١١/١٩)

(٣) السير الكبرى (١٠/١٩٨)

قال الناحي^(١): وعنتي بن أبي ودعس، إنما دُعي هذا الولد من جهة واما في المصداقية، ومثل هذا كان يحصل لو دُعِيَ بعدما أسلم في الإسلام ما لم يكن هناك صب هو أولى من دعواه، ورواه عيسى عن أبي انعام، وفي مسألة ابن رمعه قد كان هناك ما هو أقوى من امره، وهو ادعاء التمريض له، فإن أمة رعية لدعي ابن رعية لها شمس، وبعدها وجه أبي لها، لأن الأمة تصير عندنا مراثٍ مقطوعة، أو بالإقرار به، ومعنى ذلك أن من آخر بوطء أمته، ثم ولدت ولدًا لمنح به، وإن لم يمر به ومات قبل دعيه، ويحتمل أن يكون ما ادعاه عبء لم يثبت عنه، وإسما كان في ذلك محذور دحوى سبب أخيه له، ولا يصح استحقاقه لعدم لبن الخ، انظر

ومثال الاستحاط^(٢) استدل بهد لقبحه على أن الاستحاط لا يحصر بالآب، بل كالأخ أو يستلحق، وهو قول الشافعي، جماعته بشرط أن يكون الأخ حائراً أو يورثه باقي الورثة ويمكن كونه من المذكور، وأن يوافق على ذلك، وإن كان ملقاً عاقلاً، وإن لا يكون معروف بالآب، ولقيل بأن رعية كذا له ورثة غير عبء، وأجيب بأنه لم يحذف وارثاً غيره، لا سوف

فإن كان رعية من كثر أو علم به إلا عن رخص، وعلى تقدير أن يكون أسلم ورثته سوف، فيحتمل أن يكون ركبت إحدى من ذلك أو دُعيت أيضاً، وعصى مالك وطائفة الاستحقاق بالآب، وأجيب بأن الإكراه لم ينحصر في استحقاق عبء لاستتمال أن يكون سبي في اطلاع على ذلك بوجه من التوجوه، واعتراض زعمه بالمقطوع، ولأن إسما حكم بالمرض لأنه قال بعد قوله هو ذلك الولد للتمريض، انتهى

(١) المستطرف (٦/٩)

(٢) فتح الباري (١٢/٣٤)

فَقَامَ إِلَيْهِ عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ فَعَارَ أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةَ بِنِ زَيْدٍ عَلَى
يَرَأْسِهِ، فَتَوَدَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وبسط ابن رشد^(١) الكلام على هذا الحديث، وقال بعد ذلك استدلالاً
الإمام الشافعي به، أما أكثر العلماء، فقد شككوا عندهم في ذلك للحديث
لخروجه عنهم عن الأصل المجمع عليه في ثبوت النسب، ولهم في ذلك
تأويلات إلى آخر ما سطها

(فَقَامَ إِلَيْهِ عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ) (ابن رمعة) بن قيس العنسي، سامري، أسلم
يوم الصبح، روى عن عائشة - رضي الله عنها - تزوج بنتاً سوداء برب رمعة،
فجاء أخوها عبد بن رمعة، فجعل يجر التراب على رأسه، فقال له أَسْمُ
إِنِّي لَسَمِيتُ يَوْمَ أَحْبَبْتُ الْإِبْرَاقَ عَلَى رَأْسِي، أَنْ تَزُوجَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَوْدَةَ أَخْتِي
هَذَا ابْنُ عَبْدِ نُسْرٍ كَانَتْ مِنْ سَادَاتِ الصُّحْبَةِ، وَقَدْ أَلْفَيْتُ عَبْدَ بْنَ قَيْسٍ بِنِ
عَبْدِ شَمْسٍ بِنِ عَبْدِ وَدَّ بِنِ نُسْرٍ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عُمَيْرٌ عَبْدُ بِنِ رَمْعَةَ مِنَ الْأَسْوَدِ
الْعَامِرِيِّ أَحِبُّهُ سَوْدَةُ هِيَ الْمُؤْمِنَةُ كَذَلِكَ شَرِيفَةُ سَيِّدَةٍ مِنْ سَادَاتِ صُحْبَةِ النَّبِيِّ
الْحَمْدُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ فَرَحِمَ، إِنَّهُ هُوَ بِنِ رَمْعَةَ بِنِ قَيْسٍ عَنِي

فإن الحديث^(٢) عبد بن رمعة يجر إصبعه، وروى في مختصر
ابن أبي الدنيا - عبد الله، وهو غلط - روى عن أنطوق من عنده عن عائشة
- رضي الله عنها - عند الطحاوي في هذا الباب عبد الله بن رمعة، وأنه على أنه
غلط، وأن عبد الله بن رمعة هو من الأسود من السطرب حل آخر، انتهى

(فَقَالَ) عبد هو (أخي وابن وليدة) أي جارية (أبي) و (أود على فرائده)
وهي روية فوجد عبد بن رمعة، فقال بن هو أخيه، وزيد على فرائض أبي من
جارية (فَسَلَوْنَا) أي سأل كل منهما صاحبه (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي ناداهما إليه
بعد ما صعدا، وسارعهما في الود

(١) مقدمة المحقق (٢/ ٣٥٧)

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٢٢)

قال الساجي^(١) "لحكم سهم في دعواهما، فادعى سعد بحجته، فقال ابن أبي، قد كان عهد إليّ فيه، ولم يدع يده عني ورث، وإنما ادعى أنه عهد إليّ فيه، ولم يمنعه من ذلك عهد بن ربيعة لأنه لا طريق به إلى معرفة ذلك، ولكنه أدلى بحجته أبدأ، فادعى ابن ربيعة أبي، وزد عني ورثه، فادعاه، فجاء، ولم يدع يده على مطلق أبيه له، وإنما احتج بمجرد دعواه كما احتج الآخر بمجرد دعواه

فلما استوجب سبي^(٢) حصة كل واحد، سهم، حكم بينهما بالحق، فقال هو لك، عهد بن ربيعة، وإنما أصافه إليه لأنه ابن أمه، ولو لم يدع أحد لنفسه له عهد، ولكم قد أقر بحريته وأخوته، فقبل به أب أحمد بما نفعه فيما يخصت ولا يصح استحقاق الرجل أخا

قال أذهب في كتاب ابن مسعود^(٣) عن اسمعيل^(٤) أخا في بلاد الإسلام له يورثه، ولا يسيحق لأخ، وهي القسبية من ورثه عهد بن ربيعة عن ابن كنانة يعني شهد^(٥) أنه كان قرأ يورثه حريه، فحدث عهد أبوه، يعني حميد، قال لا يفسد شهادته ومثله، ولا يورث معه في حظه، وإنما هو عهد للورثه، ولو شهد^(٦) أنه كان أقر يورثه امرأ حرة ورث معه في حظه خاصة، ما لم يكن سهمي مولد عبي، ومعنى ذلك أنه أقر بحسن جاريه، فالورثه عهد لجميع الورثه، فلا يورث شيب من حظه، ولا حظ غيره

إذا أقر به من حرة، فهو حرة، فذلك له حين في حظه، وعهد بن ربيعة امرؤ يورث أبيه، لأنها كذا كاهنير، وسودة أخته مسلمة، فلم يرثه ولم يذكر في الحديث أنه ورثه، وإنما أصافه إلى عهد إذ قد أقر به 'حرة، وهو المنعرد بميراث أبيه، فلا يحسن له بعده، ولا يشت بذلك نسبه، لأن نسبه إنما يلحق

(١) الساجي (١/١٤٠)

فَقَالَ سَعْدُ بْنُ سُوَيْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَ حَتَّى قَدْ لَدَى عَهْدٍ إِلَيَّ فِيهِ وَهِيَ
عَبْدَةُ بَنِي رَمْعَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ رُبَيْدَةِ أَبِي رُبَيْدٍ عَنِّي فَرَأَيْتُهُ فَمَدَّ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحَوُّتَكَ يَا عَبْدُ اللَّهِ رَمْعَةَ

الْأَبْ فَلَا مَرَمَةَ فَلَا مَقُولَ عَدَّ لَا عَمْرَ رَمْعَةَ فَشَهِدَهُ عَنْهُ، فَتَرَمَعَهُ ذَلِكَ يَوْمَ
تَمَلَّتْ الشَّهَادَةُ، انْتَهَى

قلت: وهذا كله على سبيل التاميم لا استيعاوي لا يصح إلا من
الأسماء، وتقدم قريباً خلاف الأسماء في ذلك

(فقال سعد بن سويد يا رسول الله د. ابن أخي) أي حنيفة (أه كلاً)
عنة (عهد إلي) أي عهداً بيده (فيه) أي رايه عهداً إلي أنه ابنه . د. هي
حري أنظر إلى شبهة (فقال عبد بن ربيعة) هو لوليد أخي وابن ربيعة أبي الأده
(وليد) بن . المحمود (على لسانه فقال رسول الله ﷺ هو لك) أي واهم
خوفاً (يا عبد بن ربيعة)

فان الرقائني^(١) يسمون لداً بن عيسى لا سباً ، يروون بفتحها وتصب بوزن
من علي بن الحسين ، ويقطع في رونه اسمي حروف . فقال: مني على ذلك عصر
الحسين ، فقال إنما سبكتك يدك ، لأنه من من أمة ، لأنه ألقب به ، قال عاصم
ونيس كما رجم ، فأنزل الله ما من باب ، بحسب سبب إسماطها ، فبعد ههنا
علمه والعلم يصف منه حرف . انتهى

وقال الناحي^(٢) معناه أنه منكبت لكنت لرفوت به بالعديفة ، فالت
أعلم يقولك من ذلك فيما سبكتك ، وقال الخطابي معناه أنه يملكك لا أنك
سبكتك ، وكذا . معناه من ههنا ، وقال الطبري هو لك عبد ، وهذا أيضاً غير
صحيح . وقال الشافعي معناه هو ب ح ، انتهى

(١) شرح الرقائني ١١٤/١١٥

(٢) المستطرفة ٧١/٧٢

أي : محلي : هو أحق من الاستحقاق وإنما من التقدير . معناه أن
 منه ذات مظهرية ^{بمقتضى} يؤخذ منه البهوت وهو لك جهة أخوة بأحد ، و
 من لأحد ، وبسببتي هو رتبة رئيس لك : أخ : فأبعد البهوت ، ذلك المستحق ،
 إنها رتبة غير له ، فهو صحيح فذكر الجمع زاد النسب لأخوة البهوت ،
 و نسبي : لأخوة : بحدوثه ، وهو لا يختلف من ماء : حال واحد ، وهو محدد من
 حرير : بحدوثه : هو لك عند ، لأنه من ولده أبنت ، وكل أمه : من غير
 رتبة ، فولد لها عند : يريد أنه لما لم يخلق في انحدت اعتبر على سائر رتبة
 ؟ : لا ، ولا شهد بذلك أحد ، وكاتب الأصول : دفع قول من : أنه عليه ،
 سم بئر : لا : بغيره : من عند نسبا لأمه ، وقال المبرور : في : نسبه : حميد
 والنسبي : نسبي لك : أخ : فيه قلب : أصل : زاد البهوت : نسبه :
 و نسبي : لك : الأحكام : بحدوثها ، وصحح استنها : انتهى

و قال : زحاني : ^١ : سابع : له : أخ : أحد : . فقال المصنف : من بعدهم
 هو : رد على : حميد ، فإنه أنكر أن يكون رتبة ، ولم يشك أنه : أدلت به ف
 ذلك : وللب : الخلف : هو : رد : ما يحكم : لأنه : أخوة : رتبة ، ومن : يذكر : في : عرف
 ، وبهذا : نسبه : من : من : رتبة : عرف : وطوره : بها : بأحد : أحد : أخ : و
 : بحدوثه : بهذا : الترتيل : بحدوثه : [ما : ذكره : من] : انحدت : حميد : نسبي : مع
 : له : الولد : رتبة : إلا : أن : يشك : منه : واختلف : في : النسب : لهذا : سبب : به
 : من : استحقاق : ذلك : سبب : - معناه : أنه : لم : يكن : ولد : سائر : ولده : به : لا
 : بحدوثه : عامس : فأؤنسكم : وأمكر : فأؤنس : هو : صحت : حمل : انحدت : حميد ،
 انتهى

، باب : حم : منه : كما : أمكر : انحدت : الولد : كذلك : أمكر : في : رتبة : به : ولد : به

نُبِّهْتُ بصدقه الأرحام، وقد قال لعائشة في عنها من الرضاة: «حقه عمل»، فبلغ عليك، لكنه لم يصح أنه أخوها لعدم اليقينة، أو إقرار من يلزمه إقراره.

وفي الاستذكار^(١) - جواب المزي في المنظر، وأجوى من الموعد من قول سائر أصحاب الشافعي أنه أخوها، لأنه الحق بهراس رمة، لكنه بين بالأمر بالاستحباب حكماً آخر أنه يجوز للرجل أن يمتنع رجلاً من رزية أخيه، ويحتج به أحمد والثوري والأوزاعي والكوفيون أن الزنا يحرم الحلان، وجعلوا الأمر بالاستحباب واجباً، وهو أحد قولي مالك والصحيح من قوله، وقول الشافعي أن الزنا لا يحرم حللاً إلا ما جرى من قولهم لا يحل لثاني نكاح من علفت من مائه القاسد، وأحلها ابن الماجشون طراً للأصل، وبهذا لأحكم المحرم، حكاه الزرقاني.

ويستطاع على طرق هذا الحديث، والبحث فيه، فقال بعد ذكر حديث الباب: «ذهب قوم إلى أن الأمة إفاً وطها مولاها، فقد نزهه كل ولد يحيى بعده أدهاء أو لم يذعه، واحتجوا بهذا الحديث، وخالفهم آخرون فقالوا ما جاءت به من ولد لا يلزم مولاها إلا أن يُقر به، وإن مات قبل أن يُقره لم يدره، وإنما كان لهم من المحبة أنه ﷺ قال لعبد بن رمة: «هو بك»، ولم يقل: هو أموك، فيحتمل أن يكون أراد هو مملوك لك لعق مالك عليه من الهد، ولم يحكم في نسب بشي».

والدليل عليه أمره ﷺ لسورة بالحجاب منه، فلو كان ﷺ قد جعله ابن رمة لما حجب بنت رمة منه؟ لأنه ﷺ لم يكن بأمر بقطع الأرحام، وقوله ﷺ «الولد للفراش» على التعليم منه لسعد أي أنك مدعي لاحتك،

(١) انظر الاستذكار (١٧٥/٢٢).

(٢) شرح معاني الآثار (١/١٦٦).

قلت: فحدثني في بعضه رفاق صاحب «المنهاج»^(١) ثم أضاف على تعيينه، وحاله إلى الآن: «وعل الله بحفظه بعد ذلك أمراً، انتهى»

والأوجه عدي، قال صاحب «المحلى»: «وروي عنك أنك أنه عهد ثلاثة رجال: عبد الله بن أبي بن أوفى، وأبو بكر الصديق، وسألي بيته في باب المؤنث من الرصد»، وأما الذي قاله «الزبداني» وعد الله بن عبد الله بن أبي أمية الذي قاله صاحب «المحلى»: «قد روي عنك في القسم الأول من «الإصابة»^(٢) عبد الله بن أبي أمية صهر النبي ﷺ، وابن عمته عاتكة، وأخو أم سلمة كان شديد العداوة لرسول الله ﷺ، ثم هداه إلى الإسلام، وهاجر قبل الفتح فلم يبق له شيء من طريقه، فها هو وأبو بكر - وشهد عبد الله الفتح وحياً، واستشهد بظانته، وسط الحافظ رحمه»

ثم يرجع برجل آخر، فقال: عبد الله بن أبي أمية أخو الذي قبله، ذكره الخطيب في «المستدرج»، وقال: ذكره غير واحد من أهل العلم، وأما غير الذي قبله بالظان، وأما الخطيب عن اليموي قال: «محمد بن عمر - مات النبي ﷺ - وعبد الله بن أبي أمية لم يبق من بني أمية بعد، وأما من بعدهم، أو يكون أم سلمة أخ آخر، ورواهه بخطه مسنداً إلى أهل العلم بالتصديق المذكور» انتهى

وذكرهم في «التعجيل»^(٣)، فقال: عبد الله بن أبي أمية المسترومي أخو أم سلمة أمه عاتكة، «سهم قبل الفتح، واستشهد بظانته، جاءت عنه رواية من طريق عروة»، ومن أن رواه عن «أخ» كاسمه، وسألي بيته في عبد الله بن

(١) (٢٦/١٤٤)

(٢) (٢٦/١٤٤)

(٣) (٢٦/١٤٤)

أَنَّ امْرَأَةً حَلَّتْ عَنْهَا رِدْجُهَا وَغَشَّتْ أَرْبَعَةَ شَهْرٍ وَعَشَرَ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ،
حِينَ حَلَّتْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ رَدْجِهَا وَأَرْبَعَةَ شَهْرٍ رِصْفٍ شَهْرٍ، ثُمَّ
وَلَدَتْ وَلَدًا بَشًّا فَجَاءَ رَوْحُهَا إِلَى عَمْرِ بْنِ نُحَيْطٍ، فَذَكَرَ ذَلِكَ

عبد الله بن أبي أمية، ثم ذكر له، وروى له (عبد الله بن أحمد) فقال عبد الله بن
عبد الله بن أبي أمية (المعروف) روى عن النبي ﷺ وعن عمن ثم سلبه، وروى
عنه قال ابن أبي حاتم له صحة وقال الطبري أسلم مع أبيه وقال
الواقدي: حفظ عن النبي ﷺ ومات وله ثمان مائة، ذكره ابن حبان في الثقات
للإمامين، انتهى

وعلم منه ما حكى العلامة الرقاسي من قول بروادي، ذكره الحافظ
في إسناده ففي هذه الرواية لا يرد في أنه ليس هو عبد الله بن أبي أمية المسمى
في الطائفة بمات عن عبد الله الأصغر، كما ذهب إليه بروادي، أو هو
عبد الله بن عبد الله الذي ذكره صاحب التمهيد، وحتا، صاحب المعاني،
وهو المرجح عندي لما في رواية أبيه في رواية النسائي عن ابن أبي عمير
عن عبد الله بن أبي أمية

(أو امرأة) لم أقف على اسمها (هكذا) أي مات (عنها) زوجها فاحصنت
أربعة أشهر وعشر، عند تولد كائلا (ثم تزوجت) رجل حر (عين حلت) من
حدة زوجها الأول المسمى (صككت عند زوجها) لذي (أربعة أشهر ونصف
شهر) فصار من وده نرج الأول قريباً من سنة شهر ثم ولدت ولداً تاماً
تاملاً (حياء زوجها) اسمي (إلى عمر بن الخطاب) أمير المؤمنين (فذكر له ذلك)
يعني أنك الحمد، فإن قيل هذه الحمل ستة أشهر عند الجمهور

قال المصنف: "أقل مدة الحمل ستة أشهر وهو قول مالك والشافعي

فدعا عمر بن مسعود الجاهلية، فقدموا فسلموا عن ذلك
فقال امرأة مهمل أنا أخبرك عن هذه المرأة هلك عنها زوجها
حي حملت به فاهربن عليه الدماء فحس . .

وأصحاب الزنا وغيرهم، انتهى رسائي الكلام على مدة الحمل في ثوب
الحدود، فكان أرواح أردت لو كان منه لكامل سقط ما قصر النبد، فمد
ولدت كاملاً، فذكرت من قبل الكناج، ولقط البيهقي، . سبع مائة عام من
الحجاب، فذكرت من امرأة، فسلها، فقالت هو ولد ولده، سأل عمر
- رضي الله عنه - عن امرأة، ثم يحبر عنها إلا خيراً ثم إن رسول إلى ساء
الجاهلية فجمعهم

(قدها عمر) - رضي الله عنه - (سورة) بكر الولد (من ساء الجاهلية
قلعه) فمضم قات ربح داء وباعد جمع قديمة أي ساء - لما اعتقد من
معرفته من ذلك هذا، ما قد عهدت من لولادت، وبكر عليها من ذلك قبي
طول الحبر من استناده وضربها (فسلها) عمر - رضي الله عنه - (من ذلك)
الأمر لجلهم من يصح عنه الحمل على المرأة؟

(فسلها امرأة مهمل أن أخبرك يا أمير المؤمنين امرأ حرة (عده المرأة)
ولقد تسبها، فسلها امرأة مهمل لها على كنت تحبهم؟ قالت نعم،
قالت من عهدك بزوجك، قالت هل أنت يموت، قالت أنا أخبرك خبر هذه
المرأة، الحبيب، وإطلاق الحبيب عليه مجاز، والمراد الاستعانة

(هلك عنها زوجها) (أرأى حبي حملت) ساء، فداء صاحبها من أن
يموت، كما احترت به في رواية البيهقي المذكورة (فاهربن) أي شئت بكترة
(عليه) أي على الحمل والدماء) بالرفع نائب الفاعل (حس) بفتح الحاء وضم

ولمّا فيها في بطنها فلما أصابت رأسها الذي تكعبها، راحات القوم
الأمه، تحرك الولد في بطنها وكبر وحدها عمر بين الحجاب
وقرى بينهما وقال عمر أما به ثم يسمي عكماً، لا حبر، . .

اشياء المهيبة ومنها وشدة التبر المفعلة، يس، قال عيسى بن عبد صالح
ورق، وقد ابر كنية من رويته من عيسى بن الحارث قال وذلك مثل لعمري
سلي بن عيسى بن حمزة، ثم مضى، وذلك لانسان هو الانبش، كذا في
«المشني»^(١)، ولقد سمعت في «مؤننه»^(٢)، فحسب ولداً في بطن

(ولمّا فيها في بطنها) لعدم تعدد الناس لخروجها (فلما أصابت) أي وطئت
(روحها) أي (الذي تكعبها) أحد الأمه، وأصابت الولد بانصبب لسفوف
(الأمه) دعت (تحرك الولد في بطنها، وكبر) بكسر الموحدة أي كبر الولد
لاضحاب وشدها بجي فزوج نسي، ولقد انبشهمي^(٣) لاحق ٥ تزوجت،
وأصابت الأمه من روحها فاحتش وتحرك عند رثته فانتفع منه، الدم، فهي حين
ولدت ولده ساء من أشعره فلب نسيه فحسب لها ساء^(٤)

(فحسب لها عمر بين الحجاب) أي قبل خروج المرأة المذكورة من بطن
الأمه (وقول بينهما) أي بين نروحي، لأنه ثبت عنده انه روحها في الأمه
والنكاح في لعمري إجماعاً (وقال عمر الأمه) تخفيف الهم وليس في
الشيخ لهيه بعد أمه، لأنه لم يسمي عكماً أي عمر الروح (الاخيراً)
قال الساجي^(٥) انما هو تقبوه عند ما وأمه لا يطر منها إلا الجير يدي لعمري
عنها، أنه لو طر منها غير ذلك من بعد الحمل او غير لما صلح من حقوقه

(١) «المشني» (١٠٠٠)

(٢) نظر، درملاً مستخرج من كتاب النسيب (٢٩٢، ٢١)

(٣) «المشني» (١٢٧، ١٢٨)

(٤) «المشني» (١٧٠)

عائتي رجلان بكتابه بذهبي ولدت امرأة

يعبر له شروط نكحه المسمى من الولي والشهود وصحة لإيجاب والقيود
وأشياء ذلك فلا خلاف من المسلمين

قال ابن عبد ر - أجمع العلماء على أن زوجين إذا سنا معاً أن يهما
الخدم على ركا ههما لم يكن بينهما نكاح ولا صاغ ، ود أسلم خلق في
عهد رسول الله ﷺ ، وأسند سائهم ، وأقرؤا على أمكهنهم ، ولم يسألهم
رسول الله ﷺ عن شروط نكاح ، وهذا امر عدم بالنوائم والضرورة

ولكن ينظر في بعض ما كانت كسرة على صفة يجوز له ابتداء نكاحها
أقرء ، وإن كانت ممن لا يجوز ابتداء نكاحها كأحد المشركيات بالنسب أو
المجوسية والوثوب وغير ذلك ثم تقر ، فإن تزوجها في بعده ، وأسلمها بعد
انقضائها أقرء ، لأن يجوز ابتداء نكاحها . انتهى

(قائ رجلان) عند عمر - رضي الله عنه (كلاهما) أي كل واحد منهما
(يذهبي ولدت امرأة) به ، قال ابن الجي^(١) يريد به أن رجلان كل واحد منهما
يذهبي ولا امرأة أنه بعده ، فقد له مع أنه من الحر ، أي أن يلازم ولدها
به ، ولعل عمر رضي الله عنه - قد فهم منها وجه ادعاء كل واحد منهما له ،
أن وجه الأشكل به علمه لحكم في إيراد أحدهما به ، بعد وجد من أحدهما
وهذا بعد الأمر ليل لا استبراء ، بذلك يكون على ثلاثة أوجه ، أحدها : أن
يكون كل واحد منهما وطني بكاح ، والثاني أن يكون كل واحد منهما وطني
ربما ينسب في النسب ، انتهى .

فثبت كما في الأصل رقم يذكر الثالث ، والظاهر عسي أن الذي ذكره
الثاني هو الثالث ، وترك الثاني ، وهو ما إذا رضي كل واحد منهما بمنك
يعين

قد عاينته من الحظاظ فذلك قصر البصر

اجدها قصر بصري به عنه (قوله) فذلك قصر البصر، هو بصري مع آثار
الآباء من الآباء، ومعه من فوات أمره بقوله من فوات أمره، فذلك
«الصحيح» (قوله) فذلك (قوله) في أمي لو ولد له ولد (قوله) في أمي لو
ولد له ولد، ويحتمل أن يكون قصر بصري به عنه، اقصر على
الفاتح ثم استدل به ثم بعد ذلك، ويحتمل أنه اقصر عليه بنفسه، فذلك
وقد روي عن أبي بصير، أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لو
ولد له ولد، لم يولد له ولد» (قوله) في أمي لو ولد له ولد، روي
عن مالك أنه لا يجري لأبيه، وأنه لم يولد له ولد.

وفي «الصحيح» من فوات أمره، فذلك قصر البصر، هو بصري مع
ويشترط لغيره، فذلك لا يشترط لغيره، فذلك قصر البصر.

وقوله: «قوله» في حبب اللبث وهو يدل على واحد، ولا يشترط
مواضع؟ فذلك قد وجد أنه لا يشترط إلا في قول أبي بصير، فذلك
أنه في ذلك قال أحد العلماء هو شهد، وفذلك لا يشترط، فذلك لا
عمل قول واحد من جميع ما ذكره فيكون له شاهد، فذلك من الشك
أنه شهد، فذلك لأنه قول واحد، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط
يقبل قول الواحد، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط.

وحدس كلام غيره من أن عارضين قول واحد، فذلك لا يشترط
الشك فيه، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط
قوله: «قوله» فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط
قوله: «قوله» فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط
يقبل الجميع، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط، فذلك لا يشترط.

فكان الضحك منه اسرون فيه فصره عمر بن الخطاب بالذرة ثم
 دى امرأة فقال عيريني عيرت فقلت ذل هذا، فاحمد ارحمدين،
 بأنسى، وحي في ابل لا عير ذل عيراه، حتى يلقى ويصير .

والجمعة بعدة واحد ب ماء ذاب من فاصفة بحر، كذا لاحت
 بالاول: لان شايك سرى بحر منك حراك ومن حكم الحكم حكمه -
 ينقص بحالته غيره له . يبي

(فقال الخفاف لقد سطرنا) اي سطر فيه) اي في التود يريه ثم مر
 واظنير لكل واحد منها فيه نصيب وتأثير، وبعله ذل ذلك فذل آق فيه سر به
 تل واحد منها (عصيرته) اي شايك (عمر بن الخطاب بالقبرة) ذكره الدل
 وشذوا البره المحمدين انه يضرب به ربه

راو لاجي " اجل عي - عي له عي - عير ذل به عا رى به من
 المحبة - واعتمد فيه من التفسير من " عير ذلي بالجمعة شذوا - عير

وقال ان ذمي " عيره عمر - عي به عي - لانه قال يلقى فذل
 (محامان في عي - احد سبه بأخيه عي - فذل عير من ذلي وأخيه
 ولم يعل من عيره، لانه لانه - فذل سب - كما رعه بعض من لا يرى
 فذل انهم

ثم دعا عمر - عي انه عي - المرأة فذل لها أخري عير
 ممي الأضحية في طلب احد، لانه - عي في ذلي ما يلوي الخي عير -
 ما سبه - فذل عيره اذ عير فقلت كذل هذا سبه - الاحد الرحلين
 انه عير (ليأخيه) اي بجمعي روي) اي سبه - الاضحية وان عي ابل
 لأعلاه (ولا يفرقها) اي لم سبه بجماع عي يلقى (فرحل) (وعلق) انه

و قد اسمر بها رجل من بني سبيك في يوم من ايامه فسمعه يقول
 سمعت خديجة تقول في يوم من الايام اني قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك

فقال له يا خديجة اني قد اقبلت من بني سبيك في يوم من ايامه
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك

فقال له يا خديجة اني قد اقبلت من بني سبيك في يوم من ايامه
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك

فقال له يا خديجة اني قد اقبلت من بني سبيك في يوم من ايامه
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك

فقال له يا خديجة اني قد اقبلت من بني سبيك في يوم من ايامه
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك

فقال له يا خديجة اني قد اقبلت من بني سبيك في يوم من ايامه
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك
 فاجابته فقال خديجة لعلك قد اقبلت من بني سبيك

ورأي حبيب. وكذلك قال ابن القاسم، ورواه عن مالك في الأسماء رأيي بوجه
من وجه الشريفة، فقول القاسم قد اشترى فيه فليوال أنهما شاء. وروى
من حبيب عن مضره، بل يقال للقاءة أنفقوه ما صمهما به شهراً، ولا يتم به
ومولاه من أحب، قال مضمون. وذلك لي غير ابن القاسم، به من له مولاه
حبيب، بل يعني أنهما وجه القول الأول ما روي عن عمر - رضي الله
عنه - قال قال من شرب، ومثل هذه النقطة مما يشيع في سيرة، ومن
يحدثه أحد من الصحابة، ثبت أنه أجماع

وجه قول مطرف أنه قد اشترى فيه اثنا عشر، فيبقى باقواها شهراً في
معدني التي موحدة الإلحاق، فمثل ذلك، وأما الشخير، فلا الأساس لا
ثبت به ولا تأثير له فيها. وجه القول الثالث أن السد أصبه وحقيقته يكون
مضمون من مائة، فلما ظهر أن ما مطروق من عاجها وجد أن يكون بنا بعد،
فإذا هنا برأيي من شاء، فمضى يكون له ثلث، روى ابن القاسم عن مالك أن
سدي قد بيع، وذلك أصح من ذلك له إذا عمل. وإن ثم يبيع أحدهم به ب
بيع وذلك لا أراي واحداً منهم، فذلك مضمون ذلك له، ويكون به بعد،
مضى

وفي «المعالي» منه دليل على اعتبار اختلاف في الأساس، وإن به
معدلاً في إثباتها، وعلى أنه لو أنقذه بهذا يتركه، فيسب إلى من يبيع مائة،
من الأول، فذلك به الأسماء الثلاثة غير رأي حبيب، وأما الثاني فاعتمد به مالك،
وقد يستدعي بطلان قولهم إذا أنفقوه مائة، وقال أبو هريرة ومضمون يكون
به بعد، وذلك ابن الماحضين ومحمد بن صفوة المالكين، يمدح بكثرة،
تبعها، وأما المانلون على أنه لم يكن جميعاً أشكال من وطني مائة -
كسهم في البيع بطلان الحارثة النجيم في ظهر دليل الأسيراء من الأول، تدعى
بوجه لب الشير، فصاعداً من وطء الثاني، وليكون أربع حصة من وطء الأول،
ولم يصره أبو حنيفة والثوري وإسحاق

۱۹۸۰ هـ ۶۳ و حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 ۱۰۰ هـ ۶۴ در آنست که در آن خبر از حضرت
 و در آن خبر از حضرت
 حدیثی

در آن خبر از حضرت
 حدیثی

۱۹۸۰ هـ ۶۳ و حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 ۱۰۰ هـ ۶۴ در آن خبر از حضرت
 و در آن خبر از حضرت
 حدیثی

حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت

حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت
 حدیثی در آنست که در آن خبر از حضرت

قال الباجي^(١) إذا ثبت أنه تزوجها على أحمرة، فاستحق بالرق، فليسفها أخدم وبعه ولها، وهو معنى ما قضى به عمر و عثمان إذ قال قضى أن يهدى بمنهم، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وقال أبو ثور الولد رقيق، ولا نيمه بينهم، وقد اختلف حول مالك فيمن اتلف شيئاً من الحيوان أو العروص نسي لا يكتل ولا يورث، فمن موه، هي ذلك المثل: ثم قال القينة، والقينة عرس، والقول الذي يعتمد عليه من مدعي مالك أن في ذلك كله العينة، وإذا نسل فيما يكال أو يورث، وهذا كان هذا المولود من الحيوان كانت العنة عليه أعدت، انتهى مختصراً

وقال الحرثي وإذا رُوح الأمة على أنها حرة، فأصبحت . ولدت منه، فالمولود حرة وعينه أن يقيدهم، وانعهر الشئ، وبرح من على من عثره، ويترق سبها، إن لم يكن ممن يجوز له أن ينكح الإماء، وإن كان ممن يجوز له أن ينكح مربي بالقدم، فما ولدت بعد الرضا فهو رقيق.

قال المؤلف^(٢) وفي المسألة فصول ستة أحدها أن النكاح لا يصح بالمزنية وهو من أبي حنيفة، وقال الشافعي في أحد أقواله، إنه يفسد لأنه عقد على حرة ولم يوجد، فأنسبه ما لو قال بفسد هذا العرس، فإنه هو حسن، ولا أن يستوفى عليه في النكاح الشخص دون التصاق فلا يؤثر عفتها في صحته كما لو قال وحدثك هذه البنت، فإذا هي سوانة.

ثانيها أن أولاده منها أحراز مشهور سلاق بعده: لأنه اعتد حريمها، فكان أولاده أحراز لا يعتد به يقتضي حريمهم

ثالثها أن عرس زوج هذه المولادة، كذلك قضى عمر - رضي الله عنه -

(١) مشطري (١٥/٢)

(٢) المحي (١٤٠/٩) ١١٣

(٢٢) باب القضاء في ميراث الولد المستحق

قال يحيى بن خزيمة: سئل عن رجل لأمير المجتمع عليه عتقا في
 ابنه له يهلك وثمة يولد

صعد على الأب لمن مات سهم ليل محصومة، وهذا صبي على وقت
 نصيب، وقد تقدم، وأما سقط، ومن زبد بوقت لا يهبط في مثله، وهو دون
 من أشهر فلا ضمان له، انتهى

وفي الهداية^(١) وقد اختلفوا في ميراث المستحق بالقبض، قال
 ابن أبي شيبة^(٢) عرسا، وروى ابن أبي شيبة بسنده عن علي بن رجل اشترى
 حارية، فولدت له أولادا، ثم أقام رجل ابنه معها، قال: ثمة عليه، فمهرم
 عليه وبها: مهر مندي بها ما عرسا، وعن سفيان بن عيينة أن أمه
 فوم، فعرسهم، وزعم أنها حرة، فولدت له أولادا فوجسوا
 أمه، فقصي عمر، وصي أمه منه ببيعة أولاده، في كل معزور غدة، وعن
 خلاص، أن أمه امت طينا برخص أمها حرة، فزوجها رجلا، فولدت له
 عليها، فقصي عثمان أمها أولاده، وسيدتها، وحين تزوجها ما أتت من مثله،
 وجعل قهرهم الله في كل راس، انتهى

(٢٢) القضاء في ميراث الولد المستحق

بيد المجهول من المملوك

أما مالك، الأمر للمجتمع عليه عند في الرجل كذا في المصرية^(٣)، وفي
 التهذيب بدل: أن الرجل، والأرجح: لا، يهلك (كسر اللام في يسمون) وله بنون

(١) (١٧٧/٢)

(٢) غصب الرضا (١/١١٠)

(٣) لفظ الاستدراك (٢٢/١٩٦)

وَبَرَّ بَرِّهِ لَا حَرْفَ أَحَدٍ أَثْمَانَهُ إِذْ حَرَى وَتَكْمِلُ حَقَّهُ وَبَرَّ بِهِ

«الآية: د» «والتركة كان» «سماؤه دينار» «يكونه نصيب كل واحد من اثنين
ثلاثة عشر وأربع

ولو عرفت أن الحرف الآخر (الآخر) أيضا (الحذف) عدوه (اللمانة) لأحد
من جهة (الاس) الثاني أيضا (تكميل) عدوه (حذف) كذا «وعد» «ما» «أولت
بها» «شهادة» «لاثنين» «شرطا» «كوبهما» «علا»

«د» «وشارف» «ووافقه على هذا» «الصل» «وعد ابن كناه» «وتكلم»
«يلزمه أن يعطيه نصف ما بيده» «لأنه أقر أنه شريكه» «ولا يسافر عليه شيء»
«وإن لم يرافقه» «لا يلزمه شيء» «لأنه أقر أنه لا يشكك إلا من جهة
محبته» «وهو لا يثبت بواجده» «هـ»

«وإن أخرجني» «ورأى ما» «وخلت أسير» «فأقر» «أعدهما بأمر» «لأنه ثبت» «د»
«في يده» «وإن أقر بأحد» «فأقر» «حصى ما في يده» «قال» «أموه» «د» «وإن بعض
بورنة» «مشارك في ثمراته» «فهم يثبت» «نصفه» «وم لا يقر أن يدفع إليه» «فصل» «هـ»
«من يده» «من ميراثه» «وهذا قول» «صالح» «والأمر» «أعني» «والتبدي» «د» «من يثبت
والمحصى من» «صالح» «وميراث» «ويجوز» «من آدم» «ودفع» «والمحقق» «وأي» «عند» «د» «في ط
«أهل» «الصر» «وإن» «لحمي» «وحماد» «وأي» «حبقة» «وأصحاب» «بغاسمة» «د» «في د»
«لا» «يقول» «د» «من ميراث» «في ميراث» «أبي» «وإن» «ما» «أخذ» «للميراث» «تفت» «د»
«حدث» «د» «عادية» «ميسرة» «مد» «في» «قال» «لأنه» «قهر» «وإذا» «لا» «يأمر» «في» «نظامه»
«دفع» «شيء» «إليه» «وهل» «يلزم» «فيما» «به» «ويعني» «أقر» «على» «قولين» «د» «محبته» «لا» «ير» «د»
«لا» «به» «لا» «ير» «من» «لا» «يلزمه» «نصف» «وعلى» «القول» «الذي» «يلزمه» «دفع» «شيء» «إليه» «عني»
«نصف» «وإن» «كان» «دفع» «من» «المتحصى» «د» «هـ»

.....

وهذا الخبر، قال أبو عمرو بن سنان كلهم على ما دل صنف وأنكر
الباخرون قول بن حبيب. وخولف ماله، بن أحمد اهـ

قال بن عبيد^(١). وهذا على ما قلناه إنه سئل عن الأقرار اجري معرى ما
دعوى من امرأة يفرق بين علي بن زيد، وينكر ذلك سائر البراءة، فإن كانت
روحة بنت النضر لأن للبيت ولداً أو ولد ابن أبا عليها من بنين صنف، ولو
لم يكن له ولد مورث انزعج عنها من الدين بعه، وكذلك يوارث إذا
كانت ابن بنت مع انقضاء التتبع، فكذا عليه أن يدفع إليه ما صار إليه راتبة
على التتبع

وبن حبيب روية لها النضر بن زيد بن الحارث لم يكن عنها أن تعطيه
شيئاً. لأن مورثه دونه ومعه لا يرث. ولا يصح فلا يؤثر مورثه فيما بعده.
وقال ابن حبيب أصحاب مالك كلهم يرون هذا القول من مالك رحمه الله
لا ميراث لو لم يلا بعد قضاء دين، فيجب له أن يأخذ من بعض ما يدين دينه

وأما ابن عبيد فإنه يورد مع آخره (ليس يوارثه) فلهذا، فلهذا أخذ منه ما
دعوى، وهذا الذي قلناه ابن حبيب يصحح، بل أصحاب مالك على ما قال
مالك وهو يصحح، وما اختاره ابن حبيب هو قول أبي حنيفة، اهـ

قال العوفي^(٢) إن ذكر أحد الواتة يرمه من النضر بن زيد فلهذا كانا
اثنتين لرمه بنصف، وإن كانوا ثلاثة فعليه الثلث، وهذا مال لحنفي وتكريم
والحنس واسحق وهو ثور والشافعي في أحد قوليه، وهذا صحيح الذي
يرميه مع الدين وجميع ميراثه، وهذا خبر دولي الشافعي بعد ثوبه كقولنا
لأن الفرس يعلل بركته فلا يسحق ويرث منها إلا ما حصل من الدين، فنقله

(١) «المعنى» (١/٦)

(٢) «المعنى» (٣٦٨/٧)

قَالَ مَاتَكَ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى شَيْءٍ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ أَنْ
يُعْلَنَ عَلَى أَبِيهِ دَيْمًا أَخْبِيفْ صَاحِبَ الدِّينِ قَعْ شَهَادَةً شَهِدَ
وَأَعْطِي أَمْرِيَّ حَقَّهُ كُلَّهُ وَبَسْ هَذَا مِمَّنْ لَهُ الْمَرْأَةُ لِأَنَّ الرَّجُلَ مَخْوَرٌ
شَهَادَتُهُ وَيَكُونُ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ مَعَ شَهَادَةِ شَهِدَةٍ أَنْ يَحْلِفَ
وَيَأْخُذَ حَقَّهُ كُلَّهُ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ أَحَدٌ مِنْ صِرَاتِ الدِّينِ أَقْبَلَ لَهُ فَرَّ
مَا نُصِبَتْ

بَعْدَ ذَلِكَ وَنُصِبَتْ بِرُؤْيَى بَنَاتُ أَبِيهَا وَنُصِبَ الْمَكْرُ أَخَذَهُ بِحَبْرِ
السَّحَابِ وَكَانَ عَاصِمًا مَحْبُوسًا لَدَيْهِ بِمَا بَعِيَ مِنَ الرِّكَّةِ كَمَا قَدْ غَضِبَ
لِحَبِيصٍ لَهُ

(قَالَ مَاتَكَ فَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى شَيْءٍ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمَصْرُ
بِأَيْدِيهِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَحَالًا وَدَارَ (أَنْ يُعْلَنَ عَلَى أَبِيهِ) تَمَتَّتْ (حَقًّا) أَحْلَفَ
بِأَمْرِ الْمَحْبُوسِ (صَاحِبِ الدِّينِ) أَيِ اسْتَبْرَأَ (مَعَ شَهَادَةِ شَهِيدَةٍ) وَهُوَ الْإِثْبَاتُ الْمَذْكُورُ
لِأَنَّ الْمَرْأَةَ صَارَتْ مِنْ رَبِّهَا بِشَهِيدٍ أَوْ أَحَدٍ مَعَ الْيَمِينِ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ فَإِنْ
انْتَصَبَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْمَرْحُومِ لَا يَجُوزُ كَمَا نَقَدْنَا فِي مَاهِ

وَإِذَا حُصِفَ الْمَدَارُ مَعَ الشَّاهِدِ أَوْ أَحَدٍ (أَعْطَى الْمَرْحُومَ) الْمَذْكُورَ (حَقَّهُ كُلَّهُ)
أَيِ نَدْبِ سَمَاعِهِ (وَلَيْسَ هَذَا) هُوَ بَيَانٌ لِمَعْرُوفٍ بَيْنَ هَذِهِ أَسْأَلَهُ وَاشْتَرَاهَا
(بِمَرْقَةِ الْمَرْأَةِ) اسْتَوْزَتْ فِي الْمَرْقَةِ أَسَايَ (لِأَنَّ الرَّجُلَ) الْمَصْرُ هَهُنَا (يَخْوَرُ شَهَادَتَهُ)
بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ (وَيَكُونُ) أَيِ يَسْرَمُ (عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ) أَيِ عَلَى الَّذِي لَهُ دِينٌ
عَلَى التَّمَتُّتِ (مَعَ شَهَادَةِ شَهِيدَةٍ أَنْ يَحْلِفَ) حَقًّا، يَعْصِي نَهْيَ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ
(وَيَأْخُذَ حَقَّهُ كُلَّهُ) دِيُونَهُ بِالشَّهَادَةِ شَرْعِيَّةً عَنِ الْإِثْبَاتِ بِالْيَمِينِ مَعَ
لِشَهِيدٍ الْوَاحِدِ

(وَأَنْ لَمْ يَحْلِفْ) أَلَمْ يَحْلِفْ (أَخَذَ مِنْ مِيرَاثِ الدِّينِ) أَنْزَلَ لَهُ قَدْرَ مَا يَحْيِيهِ

لا تأتيه وليةٌ يعترف سبدها بـ ثم أتم بها، إلا ألحقت به وندها
بأهلها أو أتركوها

والمعنى الثاني أن يريد بـ غيرهن الزانية لهن من حكم المهر على وجه
الافتاء من ولد الأمه دون سرة، قلت والآخر لأبي يزيد المعنى الثاني

(لا تأتيه ولية) أي حاربه يعترف سبدها بـ قد أتم بها) بفتح المهر
واللام وتشديد الميم من الإلزام بمعنى المهر، والقرب، والعراء وطؤها (إلا
ألحقت به ولها) لولده (أنولد بغيره) (فأهزلوا معها) ضم الخال على البناء أي
بعد ذلك (أو أتركوها) العزل

قال القرافي^(١) أي لا يسمعكم لعزل، لأن الماء سبقت قد يهون ولا
يشتر به، وبهذا أحد الأسمه ثلاثة ما لم يدع لاسيراء بعد العراء، وقال بعض
صحاب الشافعي لا يسمعه الأسيراء، لأن الحائض يحقن، وقال ابن عباس
يدين من ثوب وانكوبون لا لحق به إلا أنه يده، سواء أقر بوعتها أم لا.
كانت معي تفرج أم لا، اهـ

وفي «المحلي» به أحد ما ذكره الشافعي واحداً يشك سب ولد الأمه
إذا أقر موطنها، وإن عزل عنها، وقال أبو حنيفة ومالك، فيما حكى عنه
لربح لا شئ إلا مدعوا، به دل للزوي والشافعي والمحقق

له ما روى الطحاوي^(٢) عن ابن عباس أنه كان يأتي حاربه، فحلفت
لنكاح كس مني إنني أفتها إيماناً لا أريد به الولد، وهي ربه من ثابت أنه كان
بطاً حاربه فارسية، وعزل عنها، فحلفت بولد، فاعتق الولد وحلفاء، وعنه أنه
كان لها من حلفت؟ قالت مك، قال قدبت، ما أحمل إبت ما يكون به
فلو، وأتم يلزم مع اعتراف بوعتها، اهـ

(١) شرح الزوائد (١/٢٨)

(٢) شرح معاني الآثار (٢/٢٨٦)

٢٥/١٤٥٠ - وَحَقَّقَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صُعَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي
عُبَيْدٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ هَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ مِنْ رِجَالٍ يَطْلُؤُونَ
وَلَا يَدْفَنُونَ، ثُمَّ يَدْعُوهُمْ بِخُرُوجِ، لَا تَأْتِيهِ وَيَذُو بِخُرُوفٍ بِهَا أَنْ قَدْ
أَتَمَّ بِهَا، إِلَّا قَدْ نَحَقَتْ بِهِ وَلَذِهِ، فَارْتَبِلُوا مِنْ بَعْدِهِ، أَوْ تُسَبِّحُونَ

وقال ابن النعمان^(١) : ولد له الأمامة من مولا له ، فلا يشك فيه إلا أن
يعترف به ، وإن اعترف بوطئه ، وهو قول الثوري ، لصري والشمي ، ومروي
عن حمير وزيد بن ثابت مع لعل ، وقال الشافعي ومالك وأحمد يشك إذا أقر
بوطئها ، وإن فرق عنها إلا أن يدعي أن أسبرها بعد لوطه بحبيصة ، وهو
صحيح ، فإنهم يسمون بها بلوطه صارت قرناً ، كذلك ، وب يلم الولد وإن
أسبرها ، مع أن بعض حمير عند مالك والشافعي قد يند الاعتبار وهم
تصفون عن هذا ، أن تعاب أن لا تحصى ، وأمر لا يشترط اعتناء
للعقاب ، فيحكم حد وجوده ، بعدم الحمل حكماً للعقاب

٢٥/١٤٥٠ - (مالك عن نافع عن صعبة بنت أبي عبيد) مصنفاً ، وج
ابن عمر - رضي الله عنه - (أنها أسبرته) أي سافها (أن همر بن الخطَّاب)
رضي الله عنه (قال ما بال رجال يطلؤون ولا يدفنون ثم يسمعونهم) بمنح الغال
الجميع أي يتركبون ، وهذا يؤيد أن المراد بالخروج في ليلهم أيضاً الترت
(يخرجون) في الأسون وغيرها للخروج ، أي لا يسمعون من الخروج بحفظ
أمر ، ميقنهم بعد وبعد لاحتمال الفساد في الخروج (لا تأتيه) وليقة يفترق
سيفها أن قد أتم بها) أي سافها (إلا فحطت به وبها) لا ، والله والوطه
(فأرسلوه من بعد) يهدم الدخان ، أي بعد سماعهم هذا الخبر من (أو أسكوهن)
وهذا أيضاً مبرر علم ثوب ، حسب ما مرار الوطه ، كما عدم
وهي «الجواهر» في «الاستدكار»^(٢) - من يكوهين ولد الأمام لا

(١) فتح الباري (١/٢٣٠)

(٢) البحر «الاستدكار» (٢٢، ٢٠٢)

قال يحيى سمعت مكي يقول لأتزر جباراً في أمة أو دوداً بها
جئت حذيفة حمص سيده ، بهيم ريس قيمتها وليس له أن
يُسْتَفْهَمَ ، وأبصر غلبه أن يحيى من حياتها أكثر من يمسها

(٢٤) د. لقضاء في عمارة الموت

يخفى إلا بمعنى السيد هو، أمر بوطنها م لا، ومنهم من يرى ذلك ابن عباس
يريد بن عباس بعد ذوي من بن عباس لا كما يأتي من بعد، فحملت،
فذلك ليس معنى، في أبيه، لا أن، من بني العرك، ومن ابن فمك
قال، وقد خالوه لوط من امر، فلا، من من، ولأن كنت أعرف بها

(قال مالك الأمر عند من أم الولد إذ حب جارية) مخرج النكاح
 وخمس ميتها ما لها) أي ببر حبيبته (ويبر لبيتها) أي فيمها أم الولد. أي
 يبرمه ولاؤها مالا قل من أرض الحبيب والتمه وليس له أن يملكها) أي أم الولد
 هي الجارية التي التحق بها، فإن يبرجها لا يبر لبيته له أن يبرجها عن ملكه،
 يبرجها عن حبيبها ولا يبرجها ولا غيرها، إلا يبرجها يبرجها ما يبرجها له فيها
 من الاستماع

فإن تزويجي^{١٦} دلتك برجماع ستمائة على سبع يجهن في غير الله،
وعليه جماعة الشعراء من أبيهم وولدت و أبو حبيبه وانشاعني و أبو
صيه) أي على ذلك (أو يعصم) و حذر (من جديها أكثر من فيمنها) فلك
وكله السط في ذلك في أول اجراس م ا ب

(٢٤) المصنف في عمارة الميقات

وَالْأَجْرُ حَرِيٌّ تَذْوِبُ بِهِ مَسْمُومَ الْجَوَابِ، وَالْمُصْحَفُ مَا لَا يَرُوحُ فِيهِ،

(١١) : المصنف (١)

(٢) "المشروع" : مشروع القانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible][illegible]

وقال الأحمدي: "حريه الأرض في حبة الحبيب غمها بها، وموسها
ميرها، وعمم الانتفاع بها علم واحد، ثم راعى ربحها وأسيانها، وقد قال أبو
حبيب: "أرى ما قرب من العمران ليس بمواسه وما بعد منه ومن يملك قبل
ذلك فهو مؤسب، وروى ابن محبوب عن أبي القاسم أن ما قرب من العمران لا
يدخل في الحديث، فيحصل ما قرب من أمتك مما قرب من أمتك وما بعد وفرب،
فخص منه من أحياء ما قرب بدليل ظهر به، كما أن الإرادة ما بعد

ويحصل أن يوجد أن لفظ الأرض بما ورد فيها لم يقتض العموم، وأما
أريد به ما بعد دون ما قرب ويحصل قول أبي حنيفة أبو حنيفة وأبو حنيفة
مير في القاسم هذا، كما أن محروك أنه لا يجرر إحاقته إلا يادر الإدم،
وقد روى ابن محبوب عن أبي قال ما كنت أسمع الحديث في باقي الأهر
وما بعد من العمران، ولهذا القول يحصل من أن بل ما يقتضيه قول محروك

فيه بذلك أن النبي بكره حمله على قول أبي القاسم على أنه لا
يجوز الإحياء فيما قرب من العمران، أو ربه أمام على وجه التوسيط
الإحسان، وإن جاء أد بطله أمام على وجه الانتفاع، وقد روى محروك عن
مالك وأبو القاسم ما قرب من العمران لا يبيع إلا بقطعة وبخودها له.

في سطر الثاني في فروع آيات، فلهذا لم ذلك خمسة أبواب الأول
في صفة الأرض التي سميت بالأحياء والثاني في صفة المحي أي الحكمة
والثالث في صفة الإحسان، والرابع في صفة الأحياء من الأرض ثم قال
والخامس في حكم الأرض من موت وديار في ح وأقصمه وغير ذلك

وفي التمهيد: "في حياء يكون لإمام بكنهه وإن أحياء بهر منه لم

(١) المسند (١/٢١٤)

(٢) (٢١٧/١٨/٢)

حق.

قَالَ مَالِكٌ وَالْقِيَرُ نَدِيمُ كُلِّ مَخْتَبِرٍ أَوْ أَحَدٍ أَوْ عَرَسٍ
بَعِيرٍ حَقٍّ.

لِرَوَاغِي^(١١)، وَقَالَ الْحَافِظُ^(١٢) رَوَاهُ الْأَكْبَرُ مَسْنُونٌ، وَيُرْوَى بِالْإِسْلَامَةِ، أَمَّا
(حَقٌّ) قَالَ الْيَاجِي^(١٣) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ لِلْبَقَاءِ، فَسِ
عَرَسٍ أَوْ بَنَى ظَالِمًا فِي مَلِكٍ غَرِبٍ، يَسَّرُ بِهِ أَنْ يَقْبَضَ، وَكَانَ لِمُصَاحِبِ الْمَلِكِ أَنْ
بَأْمَرِهِ يَلْقَاهُ، أَوْ يَخْرُجُهُ مِنْهُ بِدُونِ مَدْفَعٍ، بِهِ قِيَمَةُ عَرَسِهِ مَقْلُوعًا، وَقِيَمَةُ بَنَانِهِ
مَنْقُوصًا، بَيْنَمَا لَهُ قِيَمَةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ، فَإِنَّ لِمُصَاحِبِ الْمَلِكِ أَنْ يَقْبِضَهُ عَلَى
مَلِكِهِ دُونَ عَرَسٍ يَخْرُجُهُ مِنْهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ لِلْبَقَاءِ، وَلَا لِنَتَاعِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ
فِي الْعِيُونِ وَالْأَمْوَالِ، وَظُلْمٌ أَنْ يَسَّرَ لَهُ أَنْ يَنْطَلِقَ فِي مَلِكٍ غَرِبٍ، فَإِنَّهُ
يُسَّرُّ لَهُ أَنْ يَلْقَاهُ، وَيُسْتَعِجُّ بِهِ، وَلِمُصَاحِبِ الْمَلِكِ أَنْ يَخْرِجَهُ عَلَى إِعَاضَتِهِ عَلَى مَا
كَانَ عَلَيْهِ، أَوْ يَتَمَلَّكَ وَيُعْطِيَهُ قِيَمَةَ مَا بِهِ قِيَمَةٌ بَعْدَ إِزَالَتِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِمُصَاحِبِ
يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ جِدَارًا أَنْ يَحْتَمِلَ عَنْهُمَا عَلَى مَا قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ وَرَبِيعَةُ بْنُ
أَبِي جَدٍّ الْقَرَحِيُّ، أَمَّا

(قَالَ) مَالِكٌ (وَالْقِيَرُ الظَّالِمُ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي رِوَايَةِ عَنِّهِ بِالْمَوْجِزِ (كُلُّ
مَخْتَبِرٍ) بِمَعْنَى النَّهْزِ وَكُسْرِ النُّونِ، أَيْ حِمَارٌ، لَمْ يَأْخُذْ أَوْ عَرَسٌ) بِنَهْزِ الْمَجْهُولِ
بَيْنَهُمَا (بَشِيرٌ حَقٌّ) قَالَ الْيَاجِي هُوَ عُرْوَةُ وَرَبِيعَةُ الْعُرْوِيُّ أَرَبِيَّةٌ، عَرَفَانِ عَرَقَ
لِلْأَرْضِ، وَهُمَا الْبَنَاءُ وَالْعَرَسُ، وَهُرْدَانٌ فِي مَوْجِزِهِ، النَّمِيَاءُ وَالْمَعَادِنُ، وَقَالَ
عُرْوَةُ: الْبَاطِنَانِ الْبَشَرُ وَالْبَعِيرُ، لِأَنَّ كُلَّ مَرَّ عَمِلَ شَيْئًا مِنْ ظُلْمٍ فِي حَقِّ
غَرَبٍ، فَهُوَ مِنْ ذَلِكَ، أَمَّا

(١١) شرح الرُّوَاغِي (١٤/٢).

(١٢) مَدَنِي طَبَايِي (١٩/١٥).

(١٣) الْمُسْلِمِيُّ (٣٣/٦).

أما خبره في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من

١٠٢٥٣ - حديث

أما خبره في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من

في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من

في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من

في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من
 في نسخة من سنن أبي داود، في نسخة من

(١) في نسخة من سنن أبي داود

(٢) في نسخة من سنن أبي داود (١٠٢٥٣)

(٣) في نسخة من سنن أبي داود

(٤) في نسخة من سنن أبي داود

بُنُسُكٌ حَتَّى الْكُفَّيْنِ

وَوُفِعَ فِي الْمَسْجِدِ الْهَدْيَ بَدِيَّةً، وَصِيْفَةً صَاحِبِ الْحَيَاةِ، وَنَحْوِهَا لِلْمَسْكِينِ
عَمَّا بَدَى مَكْمُولٌ، وَنَحْوُهَا (أَوَّلُ). قَالَ الْحَمَوِيُّ فِي الْمَجْمَعِ الْبَقْدَارِيِّ (١)
مَدِينَةُ بَدِيَّةٍ نَحْوُ الْمَدِينَةِ، أَيْ مِثْلُ الْمَدِينَةِ، لِأَنَّهَا بَدِيَّةٌ.
وَأَوَّلُ الْمَدِينَةِ، وَبَدِيَّةٌ بِمِثْلِ مَاءِ الْمَطَرِ نَحْوَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهَا حَدِيثَ
«الْبَدِيَّةُ» هِيَ لَا تَدْرِي مَهْرُورٌ وَحَسْبُ وَبَدِيَّةٌ بِمِثْلِهِ بِمِثْلِهِ، وَنَحْوُهَا،
بِتَأْنِي أَحَدٍ الْمَدِينَةِ فِي مَدِينَةٍ، أَيْ

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ مَهْرُورٌ وَمَدِينَةُ وَبَدِيَّةٌ مِنْ دَوْدَةَ الْمَدِينَةِ
بِمِثْلِهِ بِالْمَطَرِ، نَحْوِهَا هِيَ لِحَوَائِطِ فِي مَدِينَةٍ، كَمَا فِي «بَدِيَّةٍ»

(مِثْلُهُ) أَيْ مِثْلُهُ بِمِثْلِهِ الْمَقْمُولُ كَمَا حَسِبَ، وَنَحْوُهَا بِمِثْلِهِ
تَنَازَعُ الْقَوْمَ بَيْنَ أَيْ بِمِثْلِهِ الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى بِمِثْلِهِ نَحْوُهَا (حَتَّى
الْكُفَّيْنِ).

قَالَ الْقَاضِي (٢) حَسِبَ أَصْحَابَنَا فِي تَأْوِيلِهَا مَدِينَةً، وَنَحْوُهَا مِنْ حَسِبَ، هِيَ
أَيْ وَهَبَ وَمَطَرٌ، وَنَحْوُهَا بِمِثْلِهِ صَاحِبُ الْمَدِينَةِ، الْأَعْلَى حَسِبَ الْمَاءَ
فِي حَائِطِهِ، وَنَحْوُهَا بِمِثْلِهِ، حَتَّى أَيْ بَلَغَ الْمَاءَ مِنْ دَوْدَةَ الْحَائِطِ إِلَى كُفَّيْنِ مِنْ يَقُومُ
فِي أَعْلَى مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ، وَنَحْوُهَا بِمِثْلِهِ نَحْوُهَا أَيْ نَحْوُهَا أَيْ نَحْوُهَا أَيْ نَحْوُهَا
حَتَّى يَبْلُغَ الْمَاءَ مَرَاكِعَهُ، وَنَحْوُهَا بِمِثْلِهِ الْحَيَاةِ، وَنَحْوُهَا بِمِثْلِهِ حَتَّى يَبْلُغَ
الْكُفَّيْنِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ فِي تَرْجُومَةٍ، وَنَحْوُهَا بِمِثْلِهِ حَتَّى يَبْلُغَ
إِلَى الْكُفَّيْنِ، لَا أَيْ بَلَغَ فِي رَأْسِهِ

وَحَيَاةَ الْمَدِينَةِ، عَنْ حَسِبَ مِنْ أَيْ وَهَبَ أَيْ الْأَوَّلُ بِمِثْلِهِ حَتَّى يَبْلُغَ
حَائِطَهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي مَدِينَةٍ كَمَا فِي الْكُفَّيْنِ مِنْ مِثْلِهِ، ثُمَّ يَدْخُلُ

(١) (٩١/٥٣)

(٢) «الْمَعْنَى» (٩١/٥٣)

ثم يرمي لأعلى على رأسه

و قد وجدنا في بعض النسخ من كتابه "حسب امرئ مثله قال في
تفسيره أن حمزة أ - من أضاف في سابقه إلى ما فيه فلو ما بكه الله
في رأسه إلى كذا" نحو يروى حافظه. لا يجرى بعد له، و في حواشي
أصله كذا. لا يجرى من يجرى رواية زياد عن مالك ثم لا فله. اهـ

و ترجمه بعداي في المصباح أضاف صرف لأعلى إلى بعضهم، و قد ذكر
فيه حديثه عنه التبريد في شرح المحرر، و فيه "من لا يجرى على شيء من
الشيء يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"

قال ابن أبي عمير في المحرر "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"

ثم يرمي لأعلى (أي) إلى الذي هو لأعلى. و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"
"من لا يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"

قال ابن أبي عمير "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى" و في كتاب الترمذي "يجرى"

وذلك - لأن الماء إذا سلك من عضو من سائر الأعضاء حتى مر إلى الأضراس
وسمى به الأضراس، وبعد ذلك كبت بماء الماء إلى الأول لا سيما إذا كان الماء
قديماً، واضطجع بعد سعي الناس في ذلك حتى يشرح عليهم بأن مراء
بالأول الذي يلي الماء لا المصير الأول. هـ

وقال النزهي^(١) لا يذهب الماء من حنا إلى أن يكون جواراً أو
واحد، فإن كان جواراً فهو غير صالح، أحدهما أن يكون في غير غير مملوئ،
وهو - الماء إذا كان يكون في غير مملوئ، كالماء في القرباء، وهو
اشبه من الإبريق العطب، نبي لا يستعمل أحد مائه، فهذا ما رجع فيه،
في كل أحد أن يصفى بها ما شاء من ماء كبت به.

الثاني، في مكره، غير صحيح، يردحه الناس فيه، ويشاققون في ماله، أو
مياه يشاقق فيه أهل الأضرحة الشريعة منه، فإنه يذهب من في أول غيره، فيسقى
ويحسن الماء حتى يصب في الحطب ثم يرحل من قديم بابه فيصنع كذلك
وعلى هذا إلى أن سبي الأضراس في الماء، وهو من الأول شيء أو من
النبي أو من غيره، فلا يضره، لأنه لم يصب إلا ما يصلح، فهو كالنحلة
في الماء، هذا قول أهل الأكلية والشافعية، ولا يصح فيه ما ذكرناه.

والأصح فيه جذب هذه البراءة من سائر سائر المياه، ورجح
معهم في موطئه^(٢) على أثر جواب ابن الصالح في السرب وقوله الشافعي
وقال بعد أثر الجواب في موطئه، وبه ما عدا لأنه كذا كتاب الصالح بينهم لحد
فوم ما أحصوا فيهم، عليه من غيرهم وسيرهم، وأنهم رجعوا عنهم، اهـ

١ - النزهي (١٦٤/٨)

٢ - (٣١٥/٣)

٢٩/١٤٥٤ - وَحَقَّقْنِي مَا لَكَ مِنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَعْمَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَعِ فَضْلُ أَحَدٍ...»

٢٩/١٤٥٤ - (مَلِكٌ مِنْ لَيْلَى فَلَوْلَا) يَكْتُمُ الرِّيَاحُ لَوْنَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ (عَنِ الْأَعْمَرِيِّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَعِ» سَاءَ، لِمَجْهُورٍ غَيْرِ مَعْنَى الْفَتْحِ، كَمَا ضَبَطَهُ أَبُو دَعْيَانٍ، وَحَكَى الْمُحَافِظُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «وَمِنْهُمُ الْمَحَلِّيُّ» أَيْ لِلْمَحْرَمِ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ وَالْأَوْدَاعِيِّ، وَفِي غَيْرِهِمْ هُوَ مِنْ بَابِ الْمَعْرُوفِ، أَوْ (فَصْلُ الْمَاءِ)

فَالْمَحَافِظُ ^١، الْمُرَادُ بِالْفَصْلِ مَا رَأَى عَلَى الْحَاجَةِ، وَالْأَحْمَدُ لَا يَجْعَلُ فَضْلَ الْمَاءِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَعْمِيَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْهُورِ عَلَى مَا أَلْفِظَ الشَّرُّ الْمَجْهُورُ فِي الْأَرْضِ مَسْمُوكَةٌ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَوَاقِفِ إِذَا كَانَ يَفْعَلُ لِلْمَلِكِ، وَالْمُصْحِحُّ عِنْدَ السَّامِعِ يَنْصَرِفُ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ وَحَوْلَهُ أَنْ يُحَادِثَ بِمَالِكٍ مَا عَادَ، أَمَّا الشَّرُّ الْمَجْهُورُ فِي الْمَوَاقِفِ مَقْصِدُ الْارْتِفَاقِ لَا حَادِثٌ فَإِنَّ الْحَاقِرَ لَا يَمْلِكُ مَا عَادَ، بَلْ يَكُونُ أَحْسَنُ بِهِ إِلَى أَنْ يَرْتَحِلَ، وَفِي الْمَوَاقِفِ يَحْدُثُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا يَفْعَلُ مِنَ حَاجَتِهِ، وَبِمَرَدِّ حَاجَتِهِ يَحْدُثُ عَلَيْهِ وَرِيعُهُ وَمَا يَنْبَغِيهِ هَذَا هُوَ الْمُصْحِحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ

وَيُخَصُّ بِمَالِكِهِ هَذَا الْحُكْمُ بِالسَّوَابِ وَقَدْ بَيَّنَّ فِي الشَّرِّ فِي الْمَلِكِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَدَلُ فَضْلِهِ، وَأَمَّا الْمَاءُ الْمَتَّحَرُّ فِي الْمَاءِ فَلَا يَجِبُ بَدَلُ فَضْلِهِ لِمَنْ انْصَبَّ عَلَى الْمَصْطَرِّ، أَوْ

وَكُلُّ الْمَوَاقِفِ ^٢، إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ شَرًّا، أَوْ غَيْرًا مُسْتَنْبَطَةً مَعْنَى الشَّرِّ، وَأَرْضُ الْمَسْجِدِ مَسْمُوكَةٌ لِلْمَلِكِ، وَالْمَاءُ الَّذِي فِيهِ غَيْرُ مَسْمُوكٍ، لِأَنَّهُ يَجْرِي

(١) حَقَّقَ الْبُخَارِيُّ (٣٢/٥٥)

(٢) الْمُنْتَهَى (١٤٥/٦)

لَيْسَ بِهِ تَكْلِفٌ

اخرجه البيهقي في ١٦ - كتاب الطب والاشفااء ٤ - باب من قتل ابن
صاحب النماء حين يقاتل على ارضي، ومسلم في ٢٦ - كتاب النكاح ٨ - باب
الحرم مع فعل الجماع حبيب ٢٦

سحب الارض إلى ملكه، فأنشأ أبناء البحاري في شهر إلى ملكه، وهذا أحد
سوجهيس لأصحاب السبعين، لا يوجد لأحد يدعي في النسخات - لأنه بناء
على ذلك. وقد روي عن أحمد بن يحيى أنه سئل وأجابه أبو بكر

وَمِنْ مَعْنَى الْمَاءِ الْمُسَوَّيِّ مَجَارِيهِ فِي الْمَلِكِ كَالْفَتْحِ وَالْمَلْحِ، وَكَدَّ
 اِسْمُكَ فِي الْمَدِينَةِ فِي الْوَادِي مِنَ الْكَلْبِ وَالْجَوَارِ، هُنَا كُنِيَ ذَاكَ تَحْرِيضًا عَلَى
 التَّوَلَّيْنِ فِي الْمَاءِ وَالْمَصْحُوحِ رَأْيُ الْمَاءِ لَا تُشْبِثُ بِكُلِّ مَاءٍ هُنَا قَدْ أُعْجِدَ لَا
 يَفْجِي بِحَالِ الْمَاءِ أَلَيْسَ قَالَ الْأَنْزَلُ سَعْدُ أَلَمْ يَحْدِثْ لَكَ عَنْ قَوْمٍ سَعْدُ
 يَهْوُونَ لِهَذَا يَوْمًا وَلِهَذَا يَوْمًا، يَنْفَلُونَ عَلَيْهِ بِحَصَصِهِمْ، لِهَذَا يَوْمًا، وَلَا اِحْتِاجَ
 إِلَيْهِ، أَتَقْرِبُ لِمَوَاقِعِهِ قَدْ مَدَّ يَدِي، أَمَّا التَّوَلَّى بِإِلَاقَةِ مَعْنَى عَنْ بَيْعِ الْمَادَّةِ قَبْلَ
 أَنْ يَبْسُ بِبَيْعِهِ، أَمَّا بِكَرْبِهِ، ذَاكَ بِمَا احْتَبَرُوا بِهِدًا يَحْتَسِبُونَهُ، فَبِئْسَ شَيْءٌ هَذَا
 الْبَيْعُ فَلَا عِنَا لَا يَمْلِكُ لَهُ حَبِيبُ الْأَرْضِ حَتَّى يَمُوتَ مِنْ غَيْرِهِ يَكُونُ فِي مَدِينَةٍ
 فَلَمَّا دَخَلَ عَدُوٌّ بِصَبْرٍ لِحَبْلِهِ، وَحَدِيدُهُ لَمْ يَكُنْ لَا مَبَاحَ فِي الْأَمْرِ، فَلَمَّا مَاتَ
 عَيْنًا، فِي رُفْغَةٍ طَارًا أَوْ دَحْشًا مِنْ هَذِهِ ظُلْمٍ

ولما ما يحويه من الماء في ذاته، أو بأحد من انكلا في حمله، فإنه
يملكه ملكه، وأنه معه ما خلا، من أهل العلم، فإن النبي ﷺ قال: «لأن
يأخذ أحدك حيلة، فيأخذ هذا من حطب، فيحسب، لقد عده وجهه خير، من
أن يسأل الناس أعطى و منع». قال حماد: إنما ينهى عن بيع نصل ماء
شبر والميزون في خرقة، وبيع شبر نعلين ولعبي ومشرطها أو سنانها،
وهو (البيع) بقاء المجهول ليه الكلا) بضم كاف والتلام بفتح هاء معصوم.

(۱) «مبایع الاسارى» (۱۳۷۳)، «لغة» (اسارى) (۱۳۷۳)

سم لجميع الديارات، من الأضحية من يسمى الرضف باسم الرضف ومكروه، لظهوره،
والياض منه يسمى حشيشاً، حذر حشيش بد فلا ن ذاك ييب

قال الرباعي^(١) : قالوا من في 'المجموعة' و 'الواضحة' معنى ذلك في
ما المشية التي في الضلوع، لأن إذا مع فصل منه ثم يبع ذلك الذي ملك
بواقي لعدم الماء، فصار معاً كذلك وقد اس نفاصم واشبه في كتاب
بر محبوب، إن ذلك في الأضحية يربط للرعي، لا للضمار، فهم وانظر في
لوعي سواء، ولكن يهدون معانهم إننا ثبت ذلك، فإن نثر المشية هي ما حفره
لرجل في غير ملكه على ما عهدت بعد بحفره الرجل معانته في البراري وحيات
لظفر.

هذه الجمل إذا تحفره، فإنما جرت العادة أن يحفر نثر مشية
ويصدق ما فضل من الماء، ويسمى 'نفس'، 'نفس' ملاء، وأصاحبه على أنه لا
يجمع ما فضل عنه من الماء، قال صاحب في 'الحدود' : لا يباع من المشية ما
حفر منها في الحافلة والأسلام، وحفر في نثر قال ابن القاسم يرد
قرب المساكن فإذا كان احفر للصدقة، راعها أنثر مائها، فإذا فضل عنهم
فضل فلان من أسوة

قالوا : وما من احفر نثر في أرضه نصح مائها، أو حفر مشية، ولم
يحفرها للصدقة، فلا بأس سحها، ففرو منه أن ما احفره في أرضه، فظاهر
أنها على الملك وإباحة البيع حتى بين أنها للصدقة، وما احفره في غير أرضه
بمعانته أو لنثره فقط، ولم يحفرها لأحد، ردع أو عورس، فظاهر أن
احفرها 'ليكون المقدم في مفعوله'، 'يسد من نفسي'، وعلى ذلك يحمل، وهذا
يحكم بحكم لها، فإذا قل بالصحة من بر المعاشية، فظاهر 'المجموعة' أنه على

لكرهه. ربه قال الشامي: وظاهر ما في «المجموعة» التحريم وهذا الذي حكاه لأبي محمد، وقد ابن القاسم وأشهد وابن باع عن مالك ما لم يشبه فتح فضلها لا يجوز

وأما لكلاً فعلى صريحي: صريح في حياني الأرض، وضرب في لعمريه، أما الأول، فقال مطرب لا يجوز لأحد أن يمسسه غيره، ولذا بهي أبيه عليه السلام عن مع قبل الماء يمس به لكلاً، قال ابن القاسم في «المجموعة» أما ذلك في حيانيه والفقار، منقول عن ذلك أنه لا يحصى من ذلك، وأما ما كان من في القرى وموضع العمار، فلا يحلو أن يكون. لغير من كسارح القرى أو لمحي كاد من دخل بيته

فإن ما كان لمحي من صريح عن حوار فصحتها أو مع ذلك، فمن حوار فصحتها اجزأها مجرى الملك النعير، ومن مع انقسامها أجزأها مجرى مندرج انشائي، وفي ابن القاسم في «المجموعة» أما القرى والأرضون التي عرفها منها منهم مع كلاً من ذلك إلى احتاجوا إليها، وأما ما كان في أرض رجل من، فلا يحلو أن يكون محظراً عليه أو لا، أما الأول، فقال عيسى بن ديار في «المقدمة» أنه منحه ويحبه. وما لم يحظر عليه، فلا يجوز منه إلا أن يحتاج إليه لمشيته ودانته، اهـ

وفي «المحلي» لكلاً بهمة مقصودة هو النبات رطبة وباسنة، ثم دعه ههنا ثابت من الموات، فإن الناس فيه سواء عند الجمهور، وعند جماعة ثابت بنفسه من غير أن يزرعه أحد، ومذهب انشائي حوار مع لكلاً ثابت في أرضه ممنوكة بالإحياء، وفيه خلاف عند المالكية، وصحيح بن العربي الجوار، اهـ

وفار «المحلي» ^(١) والمعنى أن يكون حول البيت كلاً، ليس عنه ما غيره.

أما الأول فهو مملوك لصاحبه لا حق لأحد فيه، لأن أصله حر، كان
صاحبه الأصغر نكح السباغ يملكه بالاصطلاح، كما إذا استولى على الحظيرة
والخيش وفسد، يجوز بيعه كما يجوز بيع هذه الأشياء

وأما الثاني فليس بمملوك لصاحبه، بل هو صاغ في نفسه، كان
في زمن مباحه أو مملوكه نكح له من حصر فيه لأن أصله من الأصغر حتى
مباحاً، لقول النبي ﷺ أناس موكدة في ثلاث أثمان وإكلاً وانارة وشركة
القائمة بينهم في إباحته، قد يجوز بيعه، ويحرم أن يبيع من من الشبهة،
وسمي ذوهم، لأنهم يردونهم وأشجرهم، أن يبيع ذلك لما في إطلاقي من
إبطال حصة أصلاً، لأن إذا كان ذلك في أرض مملوكة، فلهذا، أن يبيعها من
المملوك في أرضه، إذ لم يضطروا إليه، لأن وحدوا غيره، لأن الدعوى المضارة
من غير ضرورة، بل اضطروا بها، لأن أن تأذي بالادعوى، وإنما أن يعطي
بكتك

وأما الثالث فيتمسك به أحكام بعضها يرجع إلى نفس المالك، وبعضها
يرجع إلى سرب، وبعضها يرجع إلى سهر

أما الذي يرجع إلى نفس المالك فهو أنه غير مملوك لأحد، بما ذكرنا أن
الماء حلال مباح لأصل بالنظر، وأما الذي يرجع إلى سرب، فهو أنه لا
يجوز بيعه مفسد، بأن ساع شرب يوم أو كسر، لأنه عبارة عن حق السرب،
والحق لا يحسن الأفراد بالتبع و سرب، وأما الذي يرجع إلى سهر، فهو أنه
لا يملك أحدهم تصرفه من غير موافقة، سواء أضر بهم التصرف أو
لا، لأن ذلك انتزاع مملوكة لهم

وأما مع الأمهر العظيم فلا ملك لأحد فيها ولا في وقتها، كما ليس
لأحد من حصر فيها ولا في الشرب، بل هو حق العامة المستعملين، وليس
للإمام ولا لأحد منه إذا تم قصر بالسهر، أنه مختصراً

(٢٦) باب القضاء في المرفق

١١٥٦/٣٠ - حَفْشِي يَحْسِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَفْرَةَ، تَرْكِبِي
 الْمَدَارِجِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِلَّا حَرَرُوا وَلَا ضَرَرُوا»
 وَصَلَهُ أَبُو نَاجِي عَنْ عَبْدِ بْنِ الصَّامِتِ فِي ١٣ - كِتَابِ الْأَحْكَامِ، ١٤ -
 بَابِ مَنْ يَسِي فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بَعْدَهُ.

(٢٧) القضاء في المرفق

يَكْسِرُ الْيَمِينُ وَتَفْتَحُ الْيَدُ وَالْعَكْسُ وَهَذَا فِي مِثْلِهِ مَالِي «وَوَيْتِي» كَرَّ
 عَنْ شَرِّهِ يُؤْتَقَدُ^(١) وَفِيهِمَا اخْتِلَافٌ فِي هَرِّ النَّمَةِ، فَيُقَالُ: هَذَا يَسْمَعُ وَاحِدٌ،
 وَهُوَ مَا يَرْتَفِعُ ٤، وَبِاسْمِ مَعْدِنٍ، وَفِيهِ يَكْسِرُ فِي الْيَمِينِ لِلْيَدِ، وَبِالضَّمِّ
 لِلْأَمْرِ، وَقَدْ يَسْمَعُ كَيْ رَدَّ، مِنْهُ، مَوْضِعُ الْأَمْرِ، وَقَالَ مَعْصُومٌ هَذَا لَقَدْ
 مِثْلُهَا يَرْتَفِعُ بِهِ، فَأَمَّا الْمَارِغَةُ يَكْسِرُ بِحَمِّ مَعْدِنٍ، كَذَا فِي تَلْجَمُوتِهِ. وَالْمَعْدِنُ
 الْقَضَاءُ فِي الْمَنَاحِ نَسَاسٍ

١١٥٥/٣١ - (مَالِكٌ عَنْ حَمْرٍ) يَسْمَعُ بَعْضُ (الْمَنْ يَحْسِي تَلْجَمُوتِي) يَكْسِرُ
 الْيَمِينُ وَالْيَمِينُ الْأَمْرُ يَحْسِي عَنْ أَبِيهِ يَحْسِي عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي حَسٍّ التَّلْجَمُوتِي (أَنَّ)
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْمَانِهِ، وَرَوَى مَا حَمْرٌ لَا يَضُرُّ
 حَمْدَةً بِأَنِّي ذَكَرْتُهَا فِي أَمْرِ النَّاسِ...» (لَا يَضُرُّ) يَحْسَرُ بِبَعْضِ أَنْهِي، أَيْ لَا يَضُرُّ
 الْإِنْسَانَ أَحَدَهُ فَيَسْمَعُ شَيْئًا مِنْ عِلَّةٍ (وَلَا ضَرَرٌ) يَكْسِرُ أَوَّلَهُ أَيْ لَا يَجَارِي عَنْ
 صَرٍّ بِإِدْخَالِ حَمْرٍ عَلَيْهِ بِنِ يَضُرُّ، فَتَضُرُّ فَعِلَ وَاحِدَةً، وَتَضُرُّ فَعِلَ تَضِيرُ
 لِكُنُوتِهِ مَضَرٌّ الْمَضَاعِي، فَالْأَوَّلُ الْإِنْفَاءُ مَعْدِنٍ بِعَبْرَةٍ، وَالثَّانِي الْإِنْفَاءُ بِهِ عَلَى
 وَجْهِ التَّمَقُّنَةِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٢) قَبْلَهُ هَذَا، يَحْسَرُ وَاحِدٌ فَلْيَتَأَكَّدْ - وَقِيلَ يَحْسَرُ الْقَسْرُ

(١) مَوْرِدُ التَّكْوِينِ الْأَوَّلِ ١٦

(٢) نَظَرُ وَلَا يَسْتَكْذَرُ (٢٢/٢١٣)، وَالتَّهْمِيدُ (٢٠/١٥٨)

ومعنى أن لا يصره انطافئ ولا يصبه ان حصره، وإليهم، يعني مع عبد أبي بن
 نصر ولا يعني كما في الألقاب، ولا يصر من حاصك، يريد ناكث من انصافك
 منه، فإنك مني ولا يصر لك مني، ثم لا يصر لك مني، وقال ابن حبيب يصره
 أهل العربية سم، وتصارح بعمل، أي لا يدخل على أحد حراماً، وقال
 ابن حبيش يصره أي يترك فيه صفة وهو من جهة حصره، وتصارح
 لثمة صفة، وعنى حركته فيه يصره، وهذا وجه حسن في الجمع، وأنه
 المراد.

وقال سفيان، "يخص أن يترك به ساكناً، وأخبره ابن حبيب، ويخص
 أن يترك به لا يصر على أحد معنى، أي يتركه يصر على، ولا يجوز به
 يصره غيره، ويخص على أن يكون معنى الضم أن يصر أحد جدير
 بجوده، وأنه من جدير واحد فيها مصحح، لأن أحد الألقاب
 كثيراً ما يصره، ويصر استثناء يصر في الخصام، وهذا من جهة
 أن لا يترك سبباً لحي أو ردة عن استقامة ظنهم، هذا حديث يرجل
 حركته من يصر يصره من يصر خصام، و هو للجمع، و سبب ذهب أو
 صفة، أو عمل حيا، أو حتى ظهر صفة، لأنه ذلك في الجمع، وهذا

وفي الجمع ذكر أبو النضر انطافئ في حصره، عن أبي داود في الفقه
 يصر على خمسة أصناف، هذا.

ويستعمل في الألقاب والظواهر في خروج هذا الباب، والحديث رواه
 البخاري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، يريد
 أن يصر صفة، وعن شاذي بن أبي الألقاب، أخرجه ابن حبيب، وأبو

(١) سورة السورى الآية ٢٢.

(٢) الألف، ١١٤، ٢٦.

وہ بڑا ہی بڑا اور بڑا ہی ہے۔ اس کے علم و قدرت اور اس کے
بے شک و شبہ

١٠٠

و لا کذا. بامور جمع قد مضوا و هو محذوف عن هذا الموضع
 بامور من التکلیف، و بمضوا به و اضیی لا حقیقاً فی التکلیف بل فی حکم
 التکلیف. قد و انما بذلك التکلیف و بهذا التاویل عدم لقاء التکلیف و قد
 ثبت و قد مر ایضاً فی حق ذلك من قوله "لما" و قد مر فی حق هذا من
 قوله "و انما" و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف

و قد مر ایضاً "و انما" و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف

و قد مر ایضاً من ذلك، و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف

و قد مر ایضاً من ذلك، و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف
 و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف

(۱) و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف

(۲) و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف

(۳) و انما التکلیف و انما التکلیف و انما التکلیف

قَالَ: أَنْ يَمُرَّ بِهِ فِي أَرْضِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ فَأَبَى مُحَمَّدٌ فَقَالَ لَهُ
لِفَضْلِكَ تَمَّ شَيْئِي؟ وَهُوَ مِنْ مَعْنَاهُ شَرِبَ بِهِ أَوْ لَا وَاجْتَرَأَ، وَلَا
يُضْرَكُ. فَأَبَى مُحَمَّدٌ فَكُنْتُمْ فِيهِ بَصْعَاتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذِي
عُمَرَ مَنِ الْخَطَّابُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يُحْتَفَى سَيْلُهُ فَقَالَ
مُحَمَّدٌ لَا. هَذَا عُمَرُ بْنُ

(أوراد) الصحاح (أن يشر به في أرض محمد بن مسلمة) الأضاحي
الصحاحي التفسير (أبى) أي امتنع (محمد) بن محمد بن مسلمة (فقال له لفضلك
لما بقصر سمع أي لأي شيء) (بمعني) منه (وهو) أي (إجراؤه في أرضك) (ذلك
منفعة) (وتشرى المنفعة بعوله) (يسرب به أولا وأخرا) (فشره منك) (ولا يضررك)
أما قوله شيء:

فإن اللاحق يحتمل أن يريد الصحاح أن يمر به في أرضه بهذا التشرط،
وهو أن يكون له أن يشرب به من ماء، ومن هذا على وجه المعادضة لا
يجوز، لأن مقدار شره أولا وأخرا محتمل، ويحتمل أن يريد به أن ذلك حكم
ما يمر في أرضك من الماء، إن كان يجري الماء، منفصلاً بأرضه، فحصل في
أرضه، وهو غير مساوٍ، وإنما كان له مجرى غير أرض محمد، فإذا
بصمك أن يحصل مجراه غير أرض محمد، يتوصل بذلك إلى سقي أرضه،
فيكون محمد أحق به لأنه الأعلى، اهـ.

(أبى) أي امتنع (محمد) بعد ذلك أبى (فكُنْتُمْ فِيهِ بَصْعَاتُ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ) أي شكى ذلك إلى أمير المؤمنين (فقد) عمر بن الخطاب (محمد بن
مسلمة فأمره) عمر - رضي الله عنه - (أن يحفر سيله) أي أمره أن يأذن لأخيه
في إجراء النهر (فقال محمد لا) أعدل ذلك (أدعي السحب الأهلية بعد
ذلك) (ولم) الخلف هاهنا في سبب دمهية^(١) (فقال عمر فيم) يكسر

(١) انظر الاستدكار (٢٢٨/٢٢)

سَمِعَ أَخَاكَ مَا بَشَعَهُ؟ وَهُوَ نَكَّ بِلَيْعٍ سَبَّحَ بِهِ أَوَّلًا وَأَخْرَأَ وَهُوَ لَا
يَسْتَرْكُ فَقَالَ مُصَنِّفُ لَا وَرَأَى قَدْرَ عَمْرٍ، وَاللَّهِ، لَيْسَ بَشَعَهُ بِهِ وَهُوَ
عَلَى تَقْلُوبِكَ فَأَمَرَهُ عَمْرٌ بِبَشَرٍ بِهِ لَعَلَّ الْمُضْحَاكُ

لِلْإِمَامِ وَفَتَحَ الدِّسَمَ (تَسَمُّعُ أَحَادٍ)، لَا لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (مَا يَتَّصِفُ بِهِ) (وَهُوَ لَكَ) أَيْضًا
(بَدِيعٌ) لِأَنَّكَ (سَطَفِي) بِهِ أَوَّلًا وَأَخْرَأَ، وَهُوَ لَا يَسْتَرْكُ بِسَبِّهِ (إِفْطَالُ مُحَمَّدٍ) لَا أَعْلَامَ
دُنْكَ (أَوَّلُ) كَلَامِي جَمِيعُ السَّجِّ، أَكْثَرُ نَكْرَهَ بِمُحَمَّدٍ

(قَالَ عَمْرٍ) وَهِيَ (أَهْ) (أَوَّلُ لَيْسَ بِهِ) (أَيُّ بِالْمَعْرِفَةِ) (وَلَوْ عَلَى طَبَقِكَ)
مُتَالِفَةٍ فِي الْحَاكِيَّةِ، وَالْأَخْبَارُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَسْرُ بِهَ عَلَى بَطْنِهِ (فَأَمَرَهُ) أَيْ
لِصْحَابِكَ (عَمْرٍ) - وَهِيَ (أَهْ) (أَيُّ بِهَ) (أَيُّ بِالْمَعْرِفَةِ) فِي أَرْضِ مُحَمَّدٍ بِنِ
سَلَمَةَ (فَقَبِلَ الْمُضْحَاكُ)

قَالَ الْبَلْخِي " وَفَدَّ عَنْ سَمْعٍ لَيْسَ بِهِ، وَرَأَى أَرْضِي، وَلَوْ أَرْضِي دُونَ
أَرْضِي، فَأَرَادَ أَنَّهُ يَجْعَلُ عَادَةً فِي رُضْرِ إِيَّاهُ يَسْرُ بِهِ دُنْكَ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِمَا يَزِي
عَمْرٍ وَهِيَ (أَهْ) - فِي دُنْكَ وَرَأَى عَنْهُ أَرْضُ الْقَلَسَمِ فِي "الْمَجْمُوعَةِ"
قَالَ عَنْ أَسْبَابِ، كَانَ بَيْنَ حَدِيثِ لَيْسَ أَهْلُهُ يَفْقَهُونَ يَحْدِثُونَ مِنْ
الْمَجْمُوعَةِ، قَالَ مِثْلُكَ وَأَخْبَرَنِي عَنْ يَمِينِهِ، لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَيْسَ وَمَا هُنَا
كَامُتَالِهُ فِي دِمَاكِ عَمْرٍ - وَهِيَ (أَهْ) - رَأَيْتُ أَنْ يَفْقَهُ نَهْ بِجَرْدٍ مَا هُوَ فِي
أَرْضِكَ، لِأَنَّكَ تَسْرِبُ بِهِ وَلَا وَجْهًا، وَلَا يَصْرُخُ، وَلَكِنْ فَسَدَ الْمَسْرُ
وَأَسْبَحُوا أَنْهَمُ، فَأَخَافُ مَا يَفْقَهُونَ بَرْدًا، وَيَسْبِي مَا كُنَ عَلَيْهِ يَجْرِي عَادًا
الْمَاءُ، وَمَا يَنْعِي جَارًا "أَهْ" عَوَى فِي أَرْضِكَ، وَهَذَا أَيْضًا كَانَهُ مَحْدُودًا
وَرَوَى رِيَادَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ بِهِ فَلْيَقْصُرْ عَنْ جَرْدِهِ، فِي لَدُنْهِ،
وَأَمَّا أَخْبَرُ بِهِ مَعَ ذَلِكَ

وَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّ كَلَامَ أَرْضِ أَحَبِّبَ بَعْدَ أَحْيَاءِ عَيْنِهِ وَوَضَعَهُ، كَانَ لَهُ

عمر في أرضك، وأنه يجري ماء فيها إلى أرضه بالقرية، وإن كان ذلك في
بين يديه، وقتل لوفده، فليس في أرضك عمر إلى عيه، إلا لعينه من في
رعيته، فقال هذا يعني أنه عمر - يعني أنه عيه - وجهين أحدهما أنه
عني مدحه

ولذلك فيه ثلاثة أقوال أحدها - مستندة له على الإطلاق وهي رواية
بن الحسن - واستلزاما عني بر خلاف، وإن كان أبو حنيفة والثاني - المستندة
عني وجه، - ذلك عني وجهين أحدهما أن محامدة أهل ريدان، والثاني الآخر
رمان عمر - عني أنه عيه - في هذا الحكم إنما قام باختلاف إخوان الناس
وأن من ريدان قويت فيهم التهمة باستحلال ما لم يكن يستحل أهل ريدان من عمر بن
الحبيب، وهذه رواية أشبهت واحتاجها ابن كرامة، ووجه آخر وهو محتمل
- يكون ريدان محمدا بن عيسى إنما صار إليه، بأن أجهل بعد أن أجب
لصحاب أرضه، وملك ما

والقول الثالث - الأحاد تقول عمر - ريدان عيه - وحمله عني إطلاق
نفسه، وهي رواية ريدان بن عبد الرحمن الأندلسي، وأبو السامي عني ثالث
أنه روى حديث عمر بن الخطاب، ولم يرو عن أحد من أصحابه خلافا، ولم
يأخذ به، وبسبب كذا قال، فإنه محمدا بن مسلمة من خلفه في ذلك، واحتج
على صحة ذلك، ولو اعتد أنه من حقوق الضعفاء لما أقسم عني مع بحضرة
عمر - ريدان عني عيه - وغيره. ويحتمل أن يكون عمر - ريدان عني عيه - مع
عني ذلك عني محمدا بن مسلمة، وإنما أقسم عليه لما أقدم بحكم عيه في
الرجوع من لاهن، فقد يقسم الرجل على أن رجل في ماله بحكم عيه، ولما
بأن لا يحكم غير مسلمة، أنه مختصراً

ولذلك القول^(١) إما أراد أن يخبرني الجاه في أرض عيه - ريدان عيه -

١٦٦٩ هـ - وحدثني حديثاً عن عمرو بن يحيى التماري،
عن أبيه، أنه قال: كان في من مائة حديثاً، رتبة لعدد أربعين من
سوى هؤلاء عتبة أربعين من مائة، أو مائة من مائة من
مائة، هي أدنى من مائة.

منه وقد مر، ومن كان في من مائة من مائة، لا
يعرف له إلا أن مر حديثاً من مائة من مائة، لا يعرف له
لأنه معروف في من مائة من مائة، لأن مثل هذه الحاجة لا يسع
منه غير ذلك، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
لا يسع شئ من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له

ومكنا قال البيهقي: أن يورثه من مائة من مائة، لا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له

١٦٦٩ هـ - (مكنا من عمرو بن يحيى التماري عن أبيه يحيى،
عن أبيه، أنه قال: كان في من مائة من مائة، لا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له
من مائة من مائة، لا يسع له من مائة من مائة، ولا يسع له

(٢٧) باب القضاء في قسم الأموال

٣٥/١٤٦٠ - حدثني يحيى بن سالم، عن ثور بن دحي

الأنباري أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال:

«إذا حلف شخص حنثاً، جع إلى النحر، وما بال علي بن دماء المسلمي
وأنسهم من حصصهم على بعضي سرّاً إلا تطلب نفس من مال سابعه،
ومشهور مذبح مالك أن لا يتغنى بشيء مما في هذا الباب حديثاً ولا يحل
مال لغيري مسلم إلا عن نيت نفس منه» وهو قول أبي حنيفة.

وروي أصحح عن ابن العباس لا يؤخذ بقضاء عمر - رضي الله عنه - على
محمد في الخليج، وأما سبويل للربيع فيؤخذ به؛ لأن معناه نأث لا يبي عرف
في الحائط، وأما حرمه ساحة أخرى أدركه، وأما صاحب الاحتياط، أنه
وهذا قول الشافعي في القديم ومشهور قوله في الحديث أن لا يتغنى بشيء
من قنك، انتهى مخلص.

(٢٧) قضاء في قسم الأموال

أراد بالأموال ما لا يبي كمال عليه ما مهباني ولمعنى كونه مكو،
صفة الأرضي، «سورة الفاتحة» قال الرازي^(١) «أراد بالأموال إلى الأرضي
وما فيه من الشجر، وإن كان اسم القمار واقعاً على كل ما سدل من حيوان
وعروص وغير ذلك، لا أن تحرق هي سدسة كان في ذلك الترمذ
إطلاق اسم الأموال على الأرض وما فيها من الحبل والأغصان» هـ

٣٥/١٤٦٠ - (مايك من بور) نسخة في أوله (أبي زيد القديلي) بكسر الخاء
وسكون الدال المحمية (أنه قال) بدلني أن رسول الله ﷺ قال: «أما ابنهم من
عليه، عن مالك، عن بور، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال ابن عبد البر
نعمد سبيله عن مالك مسند وهو جه، هـ

«يُسا دار أو أرضي قُسمت في جهينة فهي على فقه أجهلته
وأيسا دار أو أرضي أدركها الإسلام ولم يقسم فهي على قسم
الإسلام»^(١)

وأخرج أبو داود^(٢) بسند إلى أبي النعمان عن ابن عباس قال قال
نبي ﷺ «قل قسم قسم في الجاهلية، فهو على ما قسم، وكل قسم أدركه
الإسلام، فإنه على قسم الإسلام» دار الصدري وخرجه ابن ماجه^(٣)
(أيسا) لعظ «أي» مبتدأ في معنى لشروط، وذهب «ما» لنوكه، وزيادته
تعميمه، وأعم منه لفظ «أي» و«و» المقدم لكل قسم، أي كل مقسوم (دار أو أرض)
غيرهما (قسمت) بناءً تسجول (أي) الجاهلية هي ما قبل الفتح، وظل على
ما حل الفتح، «الإطلاق» شائع في الأحاديث، كما سطهما الحافظ^(٤) في
ترجمته البخاري (باب أيام الجاهلية) (أي) القسم بآية (على قسم الجاهلية)

قال البخاري^(٥) يحصل أن يريد به ذلك قسمتها في الجاهلية، وقد
شأه من الظاهر من تأويل بر دفع وغيره من أصحابه، ويحتمل أنه ربما
استعملت معانيها في الجاهلية بأن كانت ميتة، فلو لم تكن قبل الفتح
فقد استضافت سهامهم على أحكام الجاهلية بمرته القسمة بها، يريد ﷺ
ترك الرد لما سلف من عقود في جاهلية، ومصادف على ما وقعت عليه
ولذلك لا يرد شيء من بيعهم ولا ملكتهم ولا تمت فاسدة، بل يصح
الإسلام الملك الواقع بها، اهـ

(وأيسا دار أو أرض) أو غيرها (أدركها الإسلام ولم تقسم) هي الجاهلية
(أي) تقسم (على قسم الإسلام)، قد، الجاهلية هي ما قبل الفتح

(١) مسند أبي داود (١٢٦/٢) باب قسم على مبراة (٢٩٠)

(٢) مسند أبي داود (١٢٦/٢)

(٣) انظر دفع لاري (١٢٩/٧)

(٤) الحافظ (١٢٩/٧)

للعبد من الظاهر من الله نعم أن ما كان من حال أهل الجاهلية مسروراً، ودخل عليهم الإسلام، ولم تقسم، فهي على حكم الإسلام. وقد كان يعتقد، ويعتقد عليه في حالهم، وروى عيسى عن ابن عباس عن مالك أن ذلك هي المسجوس والموسر وكل من ليس له كتاب، فأما اليهود والنصارى، فإن أسلموا بعد أن وثقوا، فأولهم بالشهادتين حتى ملئوا شرفهم بدم ورنوفا، وروى عطف وابن الماجشون وغيرهما عن مالك أن ذلك من لكم، كفهم أهل كتاب كسوا أو عبر أهل كتاب. به قال أبو حنيفة وأبو ثوري.

وجه الرواية الأولى أن أهل كتاب قد كانت تدرجتهم أحكامها بناءً على ما لا بد من ما غيروا منها، وقد طرد عليها السخ، ولهذا كانت أحكامهم في حياض مكاح المسلمين غير أحكام من ليس بأهل كتاب، ولذا جاء في أكل وشاربهم دون شارب خمرهم، وشمورث إنما براعي استحقاقها يوم التورث، لا يوم الفسقة، وأول الحديث على أن عطف عام، والبرء به من يس من أهل الكتاب، ولذلك ذكر الحافظ، وأما بطلان ظاهرها على منكري فريش.

وجه الرواية الثانية التمس بمصر المصر، ولم يحسن أهل كتاب من غيرهم، وهذا إذا أسلم جميعهم، فإن أسلم بعضهم، حدد أنس مالك وجميع أسلم من غيرهم إلى أسلم جميعهم إلا واحد منهم، فإن ألقبته تكون على أصل حقوقهم. اهـ.

وإنما يوفق^(١)، اختلقت الرواية بين أسلم قبل رسم ميراث موروث أسلم، حتى لا ترمي ومحمد بن الحكم أنه يبرئ، وروى نحوه عن عمر

(١) السمي (٩/١١٠)

وحسان بن علي وابن مسعود، وبه قال حازم بن حريز وابن أبي عمير
وسادة وعبيد بن راس بن معاوية وإسحاق، فعلى هذا أن أسلم على مسير
أحمد بن حنبل، وبه قال أحمد بن حنبل، وبه قال أبو طالب فيمن أسلم بعد الموت
لا يرث، قد وجبت الميراث لأهلها، وهذا لمشهور عن علي بن رضي قال عنه -
وبه قال ابن مسعود وعطاء وداود بن الربيع ومحمد بن يسار وسليمان
والحكم وأبو حنيفة وأبو حنيفة ومالك والنسائي وعامة الفقهاء، لقول الله ﷻ
يرث الكافر المسلم، ولأن الميراث قد استلزم الموت، والموت لا يرثهم
من أسلم كما لا يرث من أسلم، ولما جازاه الله ﷻ من أسلم على موته أو
معه من طريقين من ماله، ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ، قال الله ﷻ
يرث من أسلم من ماله، لكن قسم قسم في المال، الحديث، ابن

أبي حنيفة في صحيحه، قال لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر
المسلم، وإذا أسلم قبل أن يموت الميراث فلا يرث به، قال أحمد بن حنبل،
لا يرث المسلم إلا بعد أن يرجع من غير الموت، ثم قال، وإذا أسلم الخ فار من
العدو بماله من الصورة أيضاً، حتى قبله عدم الميراث ما نسبته إجماع إلى
مسير، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت، فلا استغنى عن ماله
موتاً كمنه قسمة، لأنه مشغول في ماله، ولو لم يرثهم الله ﷻ

ولكن في الميراث صورة الميراث إذا مات مسلم، وبه قال أحمد بن حنبل
وأحمد بن حنبل في نسخة المثال، قال ابن مسعود، مات الميراث من لا يرث
من عليه عموم الحديث المذكور إلا ما جاء عن أحمد، قال يرث المسلم من
كافر من غير عكر، الحديث، الإسلام يرث ولا يقبل، وبه قال مسعود
ومحمد بن مسعود بن راسهم، إسحاق

(١) مسند أبي حنيفة (٢٩٩٤) وأحمد بن حنبل (٢٢٨٤).

(٢) المسند النوري (٢١٠٤٠).

٣٦/١٦٦١ من شجرة مذكاة يقول: فيمن هلك
وترك أموالاً بالعالمية وشبهه (ب) فيمن لا يقسم مع الشفيع. إلا
ن يرضى أهله بذلك

وحججه الجمهور أنه ثابت في معارضة نصه وهو صريح في المراد
والحديث ليس معاً في الحراد، بل هو محمول على أنه يفضل غيره من
الديار. ولا تملق له بالاثبات، وههنا ثلث، وهو الاعتبار بقسمة
سبعمائة، جاء ذلك من عمر وعثمان ومكرمة والنخس وجابر بن زيد، وهو
رواه عن أحمد هذا وقد ثبت من عمر - رضي الله عنه - خلافة الله

٣٦/١٦٦١ - (قال مالك، فيمن هلك) أي مات (وترك أموالاً) من
الأراضي المتخلفة المتروكة وما فيها من الأشجار وغيرها (بالعالمية والشافعة)
جهان بالمتينة الموروثة، وفي المجموع، العالمية وهو التي أماكن بأعلى أراضي
المتينة، وأدناها على أرضها، وهي فرق بيني ثمانية (إلى القول) وهو
الأرض التي شرب يعرفه من غير سبي، كما يقع في لوكات، والظاهر أنه
تكون بالشافعة عائلاً (لا يقسم مع الشفيع) أعاد التمسحه أي لا يقسم مع
الأراضي التي تسمى بالعلاء الذي يجعله الشفيع، وهو الأخير الذي يسمى عليه
الماء، والظاهر أنها تكون بالندية

قال الناحي^(١) حسن صحيح ولم يحسن لا يجتمع في القصة،
يرد قصة الفرقة التي تكون بالجور، ولا خلاف في ذلك، وليملك قال مالك
(إلا أن يرضى أهله بذلك) وهذا المقيد بعرض وجهي أحدهما، لا بره
أهله بدنت يقسم بينهما بطريقه، وإنما يمتي مالك في موطنه القصة على
هذا القول، إذا أبي ذلك أحدهما، ويشب الجور إذا انمقا على المراسم
ذلك، وحكم سحوبه عن ابن عباس أ، مؤيد معروف أنه لا يجوز ذلك

(١) الشافعي، (٢٦/١)

ول لبطل بقسم مع الغني إذا كان يُسْتَهْنَأُ وإنَّ الأثقال إذا كانت
بأرض واحد، أنذي بينهما متفرقة. به يُدْعَى كَأَيِّ مَالٍ بِهِمْ بِمِيقَاتِهِمْ
بِهِمْ وَبِمَا كُنِيَ وَالْمَوْرُ بَهْدِهِ وَتَحْرِيظُهُ

بِأَرْضِيَا وَهَذَا إِنْ عَيَّنَ مِنْ أَشْهُدَى الشَّرْكَاءِ إِذَا رُحِلَ بِمِيقَاتِهِ
بِمِيقَاتِهِ الشَّرْكَاءِ جَارٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ فِيهِ أَمْرٌ بِمِيقَاتِهِ وَهَذَا قَوْلُ أَشْهُدَى وَهَذَا
يَكُونُ مَعَهُ بَوَلَهُ إِلَّا أَنَّهُ مَعَهُ أَهْلُهُ مِمَّنْ يَرِيدُ أَنَّهُ إِنْ رُحِلَ بِهِ يَدْرُكُ
بِأَرْضِهِ مِمَّنْ يَرِيدُ أَنَّهُ إِنْ رُحِلَ بِهِ يَدْرُكُ بِأَرْضِهِ مِمَّنْ يَرِيدُ أَنَّهُ إِنْ رُحِلَ بِهِ
يَدْرُكُ بِهِ يَدْرُكُ بِالْمَوْرُ إِلَّا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ يَدْرُكُ بِهِ يَدْرُكُ بِأَرْضِهِ
بِأَرْضِهِ إِنْ رُحِلَ بِهِ يَدْرُكُ بِهِ يَدْرُكُ بِالْمَوْرُ إِلَّا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ يَدْرُكُ بِهِ يَدْرُكُ بِأَرْضِهِ

أَوْ بِلِغْلِغٍ بِقِسْمٍ (بِأَرْضِهِ الْمَجْهُودِ مَعَ الْغَنِيِّ) أَيْ بِالْأَرْضِ الْمَجْهُودِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
بِأَرْضِهِ مَعَ الْغَنِيِّ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)

بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)

أَوْ بِلِغْلِغٍ بِقِسْمٍ (بِأَرْضِهِ الْمَجْهُودِ مَعَ الْغَنِيِّ) أَيْ بِالْأَرْضِ الْمَجْهُودِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
بِأَرْضِهِ مَعَ الْغَنِيِّ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)
أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ) أَيْ بِأَرْضِهِ (أَيْ بِأَرْضِهِ)

قال الرزقي^(١) لأن جميعهم قسم أقل صرّح. وإذا قسمت كل دار قد
كثير من مائةها. هـ

قلت وهذا هو الأرجح عني في معنى كلام الإمام، وذلك لما جيء
بالمساكين والدور بهذه المدة يريد به يرضى به مفاد الأماكن. اهـ

ثم قال وتفسير ذلك ما قل ما يعمم على جميع أهل دار
فارضين والقوت والأشجار، وما ليس له أصل نبات كالحيوان والنبات
والبروض على اختلاف أنواعها، أما الأصول ثابتة ما كتبت كثيرا في
الأربع. وكذا كل نوع منها يحتمل التسمية، فأرد بعض الشركاء أن يجمع له
حصته من جميعها في موضع واحد. وأرد بعضهم أن يعطى حصته من كل
موضع، فذهب ثالث أن يجمع نصيب كل واحد من الشراك في موضع منها
بشروط ذكرت في موضعها، وذلك أبو حنيفة والشافعي بقسم لكل إنسان نصيبه
من كل دار أو من كل أرض، والدليل على ما يقوله أن التقسيم على العدد مع
اتساق الشافع والأماكن أعود. فذهبوا بعد من المصنف لأنه إذا قسم كل
دار وكل أرض، فثبت قيمته، فبعد كثير من مائةها، ولذلك أتيت التسمية في
الأماكن. هـ

وقال الموفق^(٢) إذا كان بينهما دار، أو داران، أو أكثر، فطلب
احدهما أن يجمع نصيبه في إحدى الدارين أو إحدى الدارين. ويجعل الباقي
نصيباً، ثم يجزئ التمتع. وهذا قال الشافعي، وذلك أبو يوسف ومحمد إذا
رأى الحاكم ذلك، فله حصته، سواء دارها أو يترتب لأنه يجمع راعاها، ودار

(١) شرح الرزقي، (٢٩/٤)

(٢) التلخيص، (٥٢/٦)

(٣) التلخيص، (١٠٧/١٤)

(٢٨) باب النضه في الصوري والحريه

١٤٦٢ ٣٦ - حَقَّقْتُ يَحْيَى عَنْ مَرْثِي عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ

عَمْرٍاءَ فِي مَقْبَرَةِ سَيِّدَتِهِ لَعَنَ اللَّهُ أُمَّهَا وَابْنَهَا وَابْنَةَ ابْنَتِهَا

لَعَنَ اللَّهُ أُمَّهَا وَابْنَهَا وَابْنَةَ ابْنَتِهَا لَعَنَ اللَّهُ أُمَّهَا وَابْنَهَا وَابْنَةَ ابْنَتِهَا

لَعَنَ اللَّهُ أُمَّهَا وَابْنَهَا وَابْنَةَ ابْنَتِهَا لَعَنَ اللَّهُ أُمَّهَا وَابْنَهَا وَابْنَةَ ابْنَتِهَا

لَعَنَ اللَّهُ أُمَّهَا وَابْنَهَا وَابْنَةَ ابْنَتِهَا لَعَنَ اللَّهُ أُمَّهَا وَابْنَهَا وَابْنَةَ ابْنَتِهَا

نَوَاحِي

(٢٨) باب النضه في الصوري والحريه

الْعَمْرَاءُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ حَرَامٌ. قَالَ الشَّيْخُ ^١ الصَّوْرِيُّ فِي

كُتُبِهِ النَّصْرِيَّةِ وَالْحَرَامِيُّ هِيَ الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ هِيَ

الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ هِيَ الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ

الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ هِيَ الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ

الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ هِيَ الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ

الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ وَالْمَرْءُ الْمَحْرُومُ هِيَ الْمَرْءُ الْمَحْرُومُ

١٤٦٢ ٣٧ - (مَرْثِي عَنْ أَبِي شَهَابٍ) لَزَعَرِي (عَنْ حَرَامٍ) لَعَنَ فِي حَرَامٍ

لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ

لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ

لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ

لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ

لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ

لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ

لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ لَعَنَ فِي حَرَامٍ

ثُمَّ بَاقَةَ لَيْسَ بِهِ عَارِبٌ وَحَلَبٌ حَائِظٌ رَحِلٌ فَانْسَابَ بِهِ نَفْصِي

قال مر عبد ر^١ حكى رواه مالك ومحمد بن رزي عنه مر^٢ .
ورواه عنه الكلبي عن معمر بن الزهري عن حماد بن عمار، ولم يسمع
عنه الكلبي، على ذلك، لا يسمي قومه عن أبيه، وقال أبو داود وغانم
محمد بن يحيى النعماني لم يسمع معمر عن أبيه، فبطل الخطأ من
معمر، هـ

هكذا قال الزهري، وسبقه شي حكى عن أبيه،^٣ أبو يعقوب ما
حكى عنه السهوي في التنوير^٤

وقال ابن بكيم^٥ انصرف لسياد عما الحديث صغرياً شفيهاً
واختلف به عن الزهري، فروى عنه على مسند واحد، وروى ابن المنذر
وذكر عبد الرحمن بن بعض لأهله، ثم قال وفيه اختلاف، كثير من هذا
ذكر ابن عبد البر مسند عن أبي داود قال لم يسمع حد عنه الزهري على
قوله عن أبيه

قلت الحديث مرمر أبو داود^٦ يرواه عنه الزهري عن معمر، عن
الزهري، عن حماد بن محصة عن أبيه وسبك عنه

(ثُمَّ بَاقَةَ لَيْسَ بِهِ عَارِبٌ) الانصاري الصحابي (وَحَلَبٌ حَائِظٌ) أي ممان
(رَحِلٌ) من الأنصار، من في دية البيهقي^٧ وفي حرو له (وَحَلَبٌ حَائِظٌ) قوم
(فَانْسَابَ بِهِ) أي دية البيهقي، فكلم رسول الله ﷺ به (نَفْصِي) أي حكم

(١) نظر في مسند ١/٢٦٢، في التنوير ٢/١٦٦ (٢)

(٣) في ٥٥٧

(٤) في معجم مني عن معمر بن الزهري ٢/٢٢٢

(٥) في تاريخ ١/٢٩١

(٦) في الكبرى ١/٨١

٣٨/١٤٦٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَزِّ بْنِ شَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ - أَوْ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَمِعَهَا يَذْكُرُ بِرَجُلٍ مِنْ مَرْبَةٍ، فَتُحَرِّقُهَا.

بم يكن مالك الثانية معها، فإن كان معها فعليه صلتان ما انقطع، سواء كان أختها أو سائقها أو فئدة أو كاتب أو فقة، وسواء بلغت لها أو رخصت أو لم، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة لا صلتان بها إذا لم يكن مالك معها ليلًا ولا نهارًا، لحديث القاسم جاره، له وهو حديث معروف أخرجه النسائي وغيرهم من حديث أبي هريرة

٣٨/١٤٦٣ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة عن الزبير (عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) عن أبي سنان القاسمي، المتوفى سنة ١٠٤ هـ رحمه الله، وجدته صحابي بدرجته شهرًا، هكذا مرسل في (الموطأ)، فإن يحيى لم يزل عمره - رضي الله عنه -، كما تقدم في محله، وقال ابن الترمذي^(١) رواه ابن وهب في (موطأه) من طريقين: من رواية يحيى بن عبد الرحمن، عن أبيه - وبه عاب الرحمن سمع عمر رضي الله عنه - وروى عنه، وليس عند جمهور رواة (الموطأ) عن أبيه - قال أبو عمر^(٢) - أن ابن وهب وهم فيه، وذكر أيضًا أن عصة كانت بعد موت حاطب، وهو غلط، لأن حاطبًا مات سنة ٣٠ هـ في خلافة عثمان رضي الله عنه، اهـ

(أ) رقيقًا لحاطب) سمع (سرقوا ساقه لرجل من مربة) يصم بصم وسمح اري، قبلة مشهورة في العرب يسود إلى جنسهم الملة مزينة بك كل من وربة (فالتحرقوا) أي يحرقوا، ولعل البيهقي^(٣) برواية جعفر بن عروة عن هشام بن

(١) المحرم فسمي على حاشي النسخ الكبرى: (٢٢٩/٨)

(٢) انظر الاستبصار (٢٦٣/٢٢)

(٣) السير الكبرى (٢٧٨/٨)

مرفوع حديث إلى عمر بن الخطاب فأمر عمر كثير من لفتت أن
يطلق أيديهم ثم قال عمر أدرك نجفهم .

عروة عن أبيه، عن يحيى قال أصاب سلمان لمطاط بن أبي لحمة بالاعاب
دفعه من مريم فانتحروها، واعتزفوا بها، فأرسل إليه عمر، يذكر ذلك له،
وقال هؤلاء أصيبك قد مرقوا، الحديث

(مرفوع ذلك إلى عمر بن الخطاب) زاد في رواية ابن وهب، يضر
العبيد، قاله الرافعي^(١)، وكلنا تقدم من رواية أبيه، وعلى هذا لا يحد
إلى ما ذكره الناجي من الاحتمالات إذ قال لا يخلو أن يكون بيت ذلك بيعة
أو إقرار العبيد مع دعوى الحر، أو بدعوى الحر، ويكول خاطب، وحف
الحر، ثم يسط الكلام على الوجه الثلاثة

(فأمر عمر) - رضي الله عنه - (كثير من الفت) الثاني (المدني) (من يقطع
أيديهم) فإن عيسى في العقوبة - من ذلك عهداً أنهم سرقوها من حرها،
وم سرقوها من الحر، قال الرافعي - وقد ابن وهب في الفت - ثم أرسل
وراء، بعد أن ذهب بهم (ثم قال عمر) - رضي الله عنه - (أراد) (أصلك
(تجهم)

قال الناجي^(٢) يحتمل أن يكون الم - قد شكوا ذلك إليه، وعتدوا به
سرقهم، ويحتمل أن يكون بيت ذلك عنده بيعة شهدت به، ويحتمل أن يكون
رى فيهم من الضعف ما استدل به عليه، فأنكر عليه إجماعهم.

قال الرافعي ولا ير وجب وقال - والله لولا أظن أنكم تستملوهم،
ويجمعونهم، حتى لو أن أحدهم وجد ما حرم الله عليه، فأكل حلّ له، بفضعت
أيديهم

(١) شرح الرافعي (٢٧/١١)

(٢) المتن (٦٤/٦)

عن عمر خطبه لعامة درهم

قال يا بني سمعت مابكا يقول ويمنر على هذا جعل
عديا في مصيبتك فليد ويكن مضي سر اساس حسن على نه
بما يفرم نوحل قيه بغير أي الدية، يوم ياخذها.

من قيمتها علفا عمرًا حاطا، أنطه لعامة درهم، على مصعب النجعة

قال مالك: وليس العمل على هذا) ي على أن عمر رضي الله عنه -
أنشدوا (عديا) - حديث لسورة (في مصعب النجعة) - أمر بعفته لعنه الله
(ويكن مضي أمر الناس) أي عمنه المعروف (عديا) - يمد يده يمد د اعلى أنه
إنما يفرم النوحل) لدى رجيب عديا يفرامه رفقة الجعير أو العاقبة) و سي، آخر
استهيكه (يوم ياخذها) يعني يمتير قيه يوم الاخذ في العرمه

قال صاحب: " وقد سأل ابن مزيار أصبح على قول مالك يس جعل
عديا على مصعب بنسبه، إن كان مالك يرى على سيد الحرم من غير
مصعب، قال أصبح لا يفرم مصعب من دية، لا قيه واحده لا بل و،
كسر، لا في ما ولا في راب عبيد عصف بـ و حسب عبيدهم حـ
و وثي علف من طـ أن عطف بعد + سا كان عمر من مصعب ثم قال
ألا جيعه، ثم أمر مصعبهم و - فطعهم، علفهم بالجووح + قد معروف
سيرة عمر - رضي الله عنه - في عام لرمده، فله ثم فطع سرفا

وقد رأى ابن وهب في امرأته هذا نسب من حديث أبي الزناد، عن
أبيه، عن عروا أن عبد الرحمن بن حاطط قال ثوي حاطط، ورنه أهله
منهم من يمتعه من سه آلاف يعمون في ما حاطط يسر له، و رسل عمر،
لقد هو لا عبيد قد سرفو، ووجب عبيدهم ما يجب على السرفو، فأنشرو
فه رحن من مربيه و عرفوا به ومعهم السرفي، دمر كثير من النسل

يقطع أندجيم، ثم أرسل ورد، من يأسه بهم، وجاء به، هناك لعبد الرحمن من
خطب، أما إنني لولا نصيحتكم لم أصابهم، وتبعواهم حتى لو وجدته، ما
حرّم الله لأكله لضعفهم، لكن والله ما تركته وأفرستك امرأة موحدة

وإن الشامي قد كان يمسكني، فقد قال أصبح إننا نكون عرمها
في أمال العبد، ولا فلا شيء، وإنما نكون في دأبهم ما كان من سرقة لا
نعم فيها، فيحير السيد بين إسلامهم أو اعتكافهم بدمتها، اه

ومرسم أبيه علي أنو ليت ان جاء في ضعف لعمامة^(١)، ثم حكى
عن الشامي قال لا نصف لعمامة عن أحمد بن أبي، وبعث المنقوص في
الأمان، لا في الأموال، إنما ترك نصف لهم من قبل أن يرسل الله ﷺ
أمرهم أيضا أقصد، ناعة أسره بن عارب^(٢)، عن أهل الأمراء، حصله بالهار،
وما أقصد الموحاسي بالبل هو صامن عن غيرها، فإنا بضمونه
بأعيه لا بضمه، قال ولا عن من المدعي بني في حقله الصبي، لا
أبي ﷺ قال: «السه عني المدعي، ربه عن المدعي عليه، اه

وقال ابن التركماني يخصص ما هي الاستدراك^(٣)، أن العلماء يرموه
للهم ان واسمه، أما انقرأ قول معاني ﷻ فاعذروا عنه بفتح ما ففككت علكة^(٤)
وقال معاني ﷻ فاعذروا عنقل و غوبس^(٥)، ولم يعل بصله، وأنا السه
فإنه قدس على من اعنق شمس من هبل بضمه حوصه شريكه، وخص
المنع، التي كسرنا بعض أهل بضمه مثله، ولأنه غير يلفظ الأصول

(١) - في نسخة الكوفي (٢٧٨/٨)

(٢) - (٢٨٩/٢٤٤)

(٣) - سورة الفرقان الآية ١٩٢

(٤) - سورة النحل الآية ١٣٦

(٢٩) باب القضاء فيما أصاب شيئاً من البهائم

فإن يخبى سمعت مالكاً يقول الأمر عند جمل من أصاب شيئاً من بهيمة، إن عني أثرى أصابها قدر ما يضر من ثيابها

فقد أجمع العلماء على أن من استهلك شيئاً لا يدرى، إلا مثله أو عبثه ١٠٠
٦ عطر أحد ١٠٠ وقد لقوله ١٠٠ ولو أعطي قوم شعواءهم لأدعى قوم دناء، يوم
وأموئهم، ولكن البية على السعي، وفي هذا الحديث يصدق القبري في ما ذكر
من ثمن الداء، وجهه بقاء أنه حرمة ما عتارف عبثه، وقد أجمعوا على أن يرد
بعبث على عبثه في ماله لا يلزمه، وأيضاً فإن يخبى بن عبد الله حسن ثم يضر
- رضي الله عنه - ولا سمعه - فقد أرتبة أخرج على بها هذا الحديث، وذكر يخبى
عني ثلثي ثلث استهلك على رؤس تصعب العرامة بوجهين من عدد الأربعة، اهـ

(٢٩) القضاء فيما أصاب شيئاً من البهائم

بعض إذا استهلك أحد بهيمة أو حرماً منها مما لا يجب عبثه؟ ونقدم شيء
من بحث في هذا الباب في باب «نقص» في استهلاك الحيوان»

قال مالك الأمر عندنا في من أصاب شيئاً من البهائم بمقتضى ما يضره
بقصاً به يمنع مفعها المقصود بها، كذا في «المسقى» (١) إن عني الذي
أصابها قدر ما يضر من ثمنها، قال الزرقاني (٢) إن لم تلتصق بمفعها المقصود
منها من غير، وإلا فعليه قبضتها، به قال الليث، وقال مالك عني أنه
على ما يضر بها، وقال أبو حنيفة في من ألبس الدابة دمع ثمنها، وفي
سائر المصنفات ما يضرها، قال الطحاوي وهذا المستحسن، والقياس بيجاب
المقصود، فكيف تركوا القياس لمصنف عمر - رضي الله عنه - في من دابة يربح
ثمنه يستخرج من الصحابة غير خلاف، اهـ

(١) (٢) (٣)

١٠ شرح الزرقاني (١/٣٦)

وهي «الضحية»^(١) تله بالصاب فصب عليه فصبها من مصلها: فأد
المصبود منها من الضحية فلا يصح إلا بصبها وعين بصره ثمرا وسريره
فيه القبضة، وحقا في غير أحمد والنعل والفرس، وذلك الشامي فيه القبضة
بما اختياراً بالإنشاء

ولم، ما روي أنه عليه سلام نصي في حبه بداية بريح القبضة، وهكذا
نصي عمر - رضي الله عنه - ولا في مصلها من الملمح كالركوب والحمل
والرربة والجنان والحمل، فمن قد ربحه شد وعنه وقد سكت لإكل
من غذا اللوبه شبه الماكولات، بعد ما شبيهه في الأدمي في يجات
بريد، وتخشه الآخر في ذي - - - - - وط الرامي في جراح الرواء
والأثار

وقال الموصي^(٢) قلد الأدمي بدأ بغير القبضة في جميع الاعيان، وبعد
فك الشامي وهي أحمد وبه أخرى أن غير بداية بغير بريح قبضتها، ومنه
فان في رواية أبي لحارث في رجل قد عين ذاب به رجل عليه ربح قبضتها، قيل
له قفا لمعبر^(٣)، قال: ب ساسا وحده، فقال عمر: «تبع القبضة، فإن
يعتاز، فما سمعت قبضا شيب، من - - - - - قال: «غير أو مرة أو شاة» فقال
هذا خير شامة هذا يسع بالحب، نظروا مصلها، وهذا يدل على أن أحمد
إنما أحب مصلها في العن الواحد من الدنة، وهي الفرس والنعل والحمل
خاصة للأثر الواحد منه، وهذا يدل على يرجع إلى النسر

واستحب أصحاب لهذه الرواية بما روي بد ساسا أو الشامي في
في غير الضحية ربح قبضتها^(٤)، رقه روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه كتب

(١) (٢٨٢/٢)

(٢) السري (٣٧١/٧)

(٣) امرأ فصب الربا (٣٨٨/٤)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة، وحسن الخلق والخلق على قدر عقولهم.

والحمد لله رب العالمين

فان كان α عدداً حقيقياً، فإن α هو عدد حقيقي، و
 فان كان α عدداً مركباً، فإن α هو عدد مركب، و
 فان كان α عدداً مركباً، فإن α هو عدد مركب، و

وقال تعالى: في الحصى مثلا وبصوت ذوات على الرحمن فيجعله على
 نفسه نورا - فينبذه في يمين الرحمن في الجنة أو يعجزه به -
 بعد مصراة عليه - كات به (أي يرحم به) - على حبل فيه -
 على به (أراد وجعل عليه) شعاع على حبل - (أي فلا عرق عليه) -
 على يرحم نذركم وإن به نكس به نبذه (أي عفاه) في يمين به (أي يرحم به) -
 (أي هو من يرحم به)

[illegible]

رأى سجناء بلوى دله كه انكاسم و احكام در كسر قفس هاده
 ۱۳۵۲ سن جمعه فلكا گذرد . سيد دايد نو حيله پيچيد ايمانه موي
 قفس هاده همين سريره ام

[illegible]

1998

4. 5. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843.

(٢٠) باب القضاء فيما يعطى العمال

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمن دفع (أي) حساب ثوب
بغيره فصبغه فقد تجاوزت الحدود ثم أترك بهذا الصبي ودار
الحساب على أنت امرئيه بدلتك فإن الحساب مصدق في ذلك

عليه، ما لا يظن أنها جماعة من حرس عليه صحتها إذ كانت لغيره و... فإن
ذلك، شافعي وإن كان، وقال ابن حزم، ما صدق عليه ثوباً، لا ينفذ
من غيره لأجله، فإنه، فكانت له صفة، كما يظهر إلى حد ما، أن ذلك،
و... أنه مثله بالذم الجائر، فله بحسبه كالمعد، وطريق المصطفى، وأن الحكم
لم يبق إلى... ولم يصله به ما يفي بحسبه، إذ.

(٢٠) القضاء فيما يعطى العمال

بضم العين جمع عامل، والمعنى به المصنع وفي نسخة بدلته العمال،
و... أو... المصنوع، أي... د... أعطى شيئاً لصانع يصنع، ثم...
فصله... يكون القضاء به.

(أما مالك في من دفع إلى الخليل) هكذا في جميع النسخ، فحصره
(والهيدية) وفي بعض النسخ الهيدية موضع المصنع، وهو (أوضح، ثوباً) كي
يصفه مثل الثوب، أي أمره أن يصبغه كذلك، (فصله) (الحاضر)، ثم حسب
الحال صاحب الثوب، ثم أترك بهذا الصبي، مثلاً من... العامل (الأحد)، وكان
...، ...، ... (وقال مالك) ... (أي أنت امرئيه)
... الذي سمعته يعني بالأحرار (فإن الحساب مصدق) ... (أي بدلتك)
... قوله بالنسب حيث لا بد

قال القرافي^{١١} لأن ربه يتبرأ منه نصاع في عبده، وأدعى أنه لم يعمل

^{١١} مرجع إلى (٢٩/١)

حَتَّى يَنْبَسُّ نَدِي عَطَاءُ إِبَاهُ إِنَّهُ لَا عَرَمَ عَلَى نَدِي بَسَّةٍ وَيَعْرِفُ
 لَعْنَانُ بِرَحَابِ الثُّوبِ وَذَلِكَ إِذَا بَسَّ الثُّوبُ الْيَدِي يَمِيعُ إِبَاهُ عَلَى
 «بِر مَعْرِفَةِ بَسَّةٍ نَبَسَ بِهِ» هَذَا لِسَانُهُ وَهُوَ يَعْرِفُ بِهِ لَيْتَ ثَوْبُهُ هُوَ
 صَاحِبُهُ

وَالْعَدِيَّةُ لَا فِي سَحَابَةٍ رَوَاهُ س قَا أَصْحَابُهُ أَوْ يَدْعُهُ مِنْ وَجْهِ قَوْمٍ
 وَهَذَا ظَاهِرٌ وَهُوَ إِذْنِي فِي تَسْمِيَةِ الْقَدِيدَةِ وَلَمْ يَدْعُهُ مِنْ وَجْهِ مَنَاقِلِ يَدْعُهُ
 إِلَى رَجُلٍ حَرًّا لِأَنَّهُ عَنِ قَوْلِهِ يَحْطِي بِهِ أَه

وَلَا وَجْهَ عِنْدِي مَا فِي التَّسْمِيَةِ بِمَرَّةٍ مِنْ لَوْنَةٍ فَإِنْ لَحِظْتَ بَسَّ بِمَنْ
 فِي لَدُنْجٍ مِنْ رَجُلٍ دَعَا بِهِ يَدْخُلُ التَّسْمِيَةُ فِي عَمَلِهِ

أَحْسَنُ بَسَّةٍ لَدُنِي أَعْطَاهُ إِبَاهُ يُي بِسْمِ بَكْرٍ هَذَا الثُّوبُ الَّذِي أَعْطَاهُ رِيْدُ
 لَعْنَانُ مَانِدُ (إِنَّهُ لَا عَرَمَ عَلَى الْمَلِي لِسَانُهُ) يَعْنِي لَا عَرَمَ عَلَى بَكْرٍ مِنْ بَسَّةٍ وَبَعْرَمَ
 لَعْنَانُ رِيْدُ رَحَابِ الثُّوبِ عَمْرُو (وَذَلِكَ) الْحَكَمُ (إِذَا بَسَّ) بَكْرُ (الثُّوبِ) لَدُنِي
 دَمِيعُ (بَسَّةٍ) بِسْمِ لِمَجْهُورٍ فِي دَعْوَةِ رِيْدٍ عَلَى عَمْرٍو مَعْرِفَةِ مَانِدٍ ي - -
 الْمَذْكُورِ (بَسَّ لَهُ) بَ عَلَى بَكْرٍ أَمَّا ثَوْبُهُ

(إِنْ لَسَانُهُ) ثَمَرٌ وَهُوَ بِمَرَّةٍ أَنَّهُ بَسَّ ثَوْبَهُ هُوَ أَيُّ بَكْرٍ صَاحِبُهُ بِهِ لِأَنَّهُ لَا بَسَّ
 ثَوْبٍ عَمْرٍو مَعَ الْعَمْرِ أَمَّا سَمِيَّةٌ وَهِيَ الْمَوَافِقُ «إِذَا أَحْطَا الْقُصَارُ قَدَمَ الثُّوبِ مِنْ
 تَحْتِ دَانِكِهِ» فَعَبِيَّةٌ ضَمَانُهُ لِأَنَّهُ يُؤَنِّهُ عَلَى مَالِكِهِ ذَلِكَ إِحْدَى عَرَمِ الْقُصَارِ وَلَا
 يَلْزَمُ الْمَذْمُوعُ لِسَانُهُ إِنْ عَمِيَ أَنَّهُ بَسَّ ثَوْبَهُ وَعَلَيْهِ إِذَا بَسَّ الثُّوبُ وَبُغْدَادِيَّةٌ ثَوْبُهُ
 فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْقُدْبُضُ حَتَّى قَطَعَهُ وَلَيْسَهُ ثُمَّ عَمِيَ رِيْدُهُ مَقْطُوعٌ وَصَحْنُ أَوْسٍ انْفُطَحَ
 وَهُوَ مَعَالِيَتُهُ بِثَوْبِهِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ جُودَ وَإِنْ هَبَّتْ هَبَّتِ الْقُصَارُ فَعَبِيَّةٌ رَوَاهُ إِحْدَى هَبَّتِ
 بِعَمَلِهِ لِأَنَّهُ أَمْسَكَهُ دَعَا (إِنْ جَرَّ حَبْلَهُ مَعْدُ حَبْلِي) فَصَلَّاهُ كَمَا بَيَّنَّ عَمْرُو وَبَسَّ بِهِ
 بِصَلَّاهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْكَنُهُ رَدُّهُ فَإِنَّهُ دَنُو عَجْرٍ عَنْ دَعْوَةِ لِمَرَّحٍ ه

وقال القاضى^(١) قوله - الصانع يصنع به ما يحسن من الخلق يقتضي
ضداد الصانع مع دفع مدحهم، وعصاهم في الجملة من جميع عليه العلماء،
وقال القاضي أبو محمد أنه اجتماع الصفاة، وقال - من رضي الله عنه - لا
يصلح الناس إلا ذلك، وقال مالك في «التمرية» وغيره - رديك لمصلحة
الناس، إذ لا عس بالناس عنهم، كما بهن عن بيع يحضر لنهادي فتمصلحة.
وما أدركت العبد، إلا وهم يصنعون الصانع، فإن لم يصنعوا لمحمد لأن
ذلك تعلق به مصلحة، وعذر للصانع وأرباب السلع من بركة دعيه إلى
إتلاف الأموال.

فلو شرط لصانع أنه لا يملك عليه، هي «العبية» عن أشهب عن مالك
لم ينعى الشرط، ودوي من ذهب أن ذلك ينعى، وسواء في ذلك كان الصانع
خاصاً أو مشتركاً، خلافاً لأبي حنيفة في قوله بعضهم بمشرك ولشافعي في
ذهبهم لمضترك لولا، هذا الذي حكاه القاضي أبو محمد، وحكى ابن حبيب
عن مالك - لا يضمن الصانع خاصاً، وسواء عملوا بجزء أو بغيره، فإنهم
ضامون، رواه ابن حبان وغيره عن مالك، خلافاً لأبي حنيفة في قوله لا
يضمن من عمل بغير آخر.

وقوله لا يضمن عن الناس، ويعزم العلماء هو قول مالك في «الموطأ»
وهو المشهور عنه، وكذا رأى ابن الموارث عن ابن ندیم عنه، وقال أشهب
عنه في «التمرية» وذلك لأنه ليس أياً ما إلا أن يكون أملاً، وقال أشهب في
«السنن» إن دفع البيع ثوب هذا إلى هذا، وثوب هذا إلى هذا، فإن
ليسبأهما حتى يخلق، ضمن كل واحد فيهما الثوب الذي ليس، وإن لم يخلق،
غرم كل واحد منهما ثوب الذي ليس، ولا شيء، عن المال، وقال أبو
حنيفة والشافعي - من حب الثوب محبته من أن يعزم الناس، أو لعل، فإن أعزم

اللابس به يرجع على انفسه سي، وإن أعزى حسد وجع على اللابس

وجه قول مالك أنه إنما جبهه بوجهه، فإذا رده إليه على أنه ثوب، فقد سلطه على لبه، وانتوب بغير العلم، فثم يبرء صاحبه فالفهم عليه، وثو لزمه فبطلت فليح. الناس المشعة، لا بدع من بئر ثيابهم. ووجه قول شهيد أنه أكثر ما هي حال اللابس أنه مخطئ بالإنفاق مال غيره، فبطلت الحسان، والإنفاق إنما وجد من اللابس فوجب أن يبتأ بالضمي، وقوله فإن لبه، وهو يتركه، أنه ليس ثوبه فهو صامس، يريد به يضمن ما يحسنه لبه، فلذلك هو أكثر، فإنه عيسى عن أبي بصير، ولا شيء على انفسه ولا قد يعلم اللابس، فيخرج الصالح ويبعد في دمه، فهو معتبراً، وسط في فروعه ووجوهها.

وفي التهذيب: لا أخير استعمل من لا يسعر الأجره حتى يعمل كالبصاع وانفطر، والمناخ أمانة في يده، فإن ملك لم يفسر شيئاً عند أبي حمزة، دمه قون دله، ويضمه عدده، لا من شيء غاب كالتحيز الغالب، والعذر الكبير

بها ما دوي من عذر وهي ايها كذا بضمها الأخير فليترك ولا انفسه مستحق منه، إذ لا يمكن عمل إلا به، فإذا ملك بسبب يمكن الاحتراز منه كالنفس والمسلمة في التفسير من جهته، فيضمه كالوديع إذ كذا بآخر، يحل ما لا يمكن الاحتراز عنه كالتموت حكمة الله، والحرمان الغالب، لأنه لا تقصير من جهته

ولأبي حنيفة أن الحق أمانة في يده، لا تنقض حصل يأنه ولهذا لو ملك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه لا يضمه، ولو كان مقصوداً يضمه، كـ

فإن ما لك. وهذا الأمر يدي د حيلاف فيه عندنا

(قال مالك وهذا) الذي ذكره الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالمدينة المؤرخه قال الساجي^(١) وهذا على ما قال إن عقد الحولة عقد لازم يقتضي إبراء ذمة المحجل من دين المعلن، مما طرأ بعد ذلك على ذمة المحجل عليه من ثقب بعمته أو شغب بقلبه، فلا رجوع للمجل بذلك على المحجل؛ لأنه عيب طرأ على ما ف صار إليه حين سلامه ورخصي به، فلا انتقال له فيه بما يحدث فيه بعد انعقد، ولو كان العدم^(٢) موحوداً عن الحولة، فإن لم يعلش به المحجل، فلا رجوع عليه، وإن كان قد سلم به أكله وغر منه، فالرجوع عليه، وتقدم في الرجوع ما بيني من عذنه، اهـ.

قلت، تقدم في كتاب جامع الدين والمحل، اختلاف الأئمة في ذلك، فإن الأورقاني وتقدم في جامع الدين والرجوع، في رويه يحيى حديث مطلق السبي ظلم، وإنما أتبع أحدكم على مبيء للشيخ، وهو عند جماعة من رواة السوطاه ههنا قلله أبو حمير^(٣)، اهـ.

وقال صاحب المحمل: بعد قوله مالك وهذا الذي لا اختلاف فيه عندنا، وبه هلك الشافعي، أنه لا يرجع المعلن على المسجل، وإن توى امعلنان عليه يموت أو غيره، وهو قول أحمد والسنن وأبي ثور وابن المنذر، ويؤيده ما روي عن أبي الهيثم أنه كان به على علي - رضي الله عنه - حين فأعانه على امرء فمات المعلن عليه، فصار أبي الهيثم اخترب علياً فقال - لعليك الله - مع رجوعه، وعنده أبي الهيثم يرجع

وذكر الشافعي أن محمد بن الحسن حج لقوله يحدث عثمان أنه قال

(١) - الأضحية (١٨٠/٢١)

(٢) - كما في الأصل: الضراب، نصب انتهى الشافعي

(٣) - نظره - سلاسل (٢٢/٢٧٤)

باب ما جاء في أن الرجل يتحمل له من رجل يدين له على رجليه
 حر سم يهلك الممتحل أو يفلس فإن أتى بتسليمه من رجليه
 على غيره الأولى

في جوابه أنه لا يمتد به رجع من حيا لا يرى على صلبه قال لا بد من
 إسناده فذكر هو رجع مجهول هو أحد معروفه لكنه متعصب به وبس
 عثمان قال البيهقي أنشد الضحكي بذلك أبي عا رواء ثمعه من حبيبه بن
 جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان فإنه جهرت خا - والأصح من رواية
 أحمد - أن الضحكي مع ذلك مرفوعاً بعد شك وأورد هل هو من رجليه
 أو بكده من رجليه من رجليه

باب الركة أي هو مذكور من هذه الأبرار بأن ربه سي
 يحواه قال المصنف وقد غلبت وثقة ابن عمر وعبد الله بن عمر
 عنه ابن عبيد كما أنه في التمهيد باب مائة سنة من رجليه عشرة أو ثمان
 بن في رمان عثمان رضي الله عنه

باب ما جاء في أن الرجل يتحمل له من رجل يدين له على رجليه
 في ربه (أعلى رجل آخر) كما أن يهلك الممتحل أي عرد (أو يفسد) أي
 يفسد ربه أو الذي يتحمل له من رجليه سواء المجهول أو غيره ربه في حال
 رجع ربه (أعلى غيره الأولى) أي على غيره قال البيهقي وهذا على
 أنه إن من تحمل لرجل يدين له على رجليه لا بد لا يفلح حقه من ربه
 يستحيل عنه أو دفعه الممتحل وإنما استحيل وثبه من ربه على من ربه
 لأن ليس يستحيل أو مات ثم يطلعه من رجليه أو كان على حيا من رجليه
 غيره وإنما الممتد به في الخ

١ - نظر - راجع المزمع (١) (٢) (٣)

٢ - نظر - المزمع المزمع على حاشي لمر الخوى (١) (٢) (٣)

٣ - المزمع (١) (٢) (٣)

(٢٢) باب في علماء يبيعون أرواحهم بحب

قد يبيع بعض السعاب ملك يهود ، ذ ذبايح الترحيل يوثق فيه
 عبيد من حرق أو غير ، قد يبيعون أرواحهم بحب
 به فأخبرت أنه الذي يباعه حذرا من يتصعب يتنقص من التوب
 علمه المصالح بالعبودية ، يجره من يبيع ربحه على أن يبيع
 عدم هي تضرره (١)

ثم قال : ومما يجب أن يحذر مطاعه من : السعاب ، وحكي عن مالك بن أنس
 الرواية : أنه لا يطالب الناس (لا بعد مطاعه المصنوعين منه ، انتهى
 بالحق)

(٢٣) الفصاء ، يبيع أرواحه بحب

بعض كتب العلماء ليس سوى : السعاب ، وقد نقلت الفروع العلماء
 من هذا الباب في كتب شيوخهم في : السعاب

(قول مالك : إذا ابتاع الرجل يهوديه وبها) النسخة الحالية أعيدت من حرق أو
 حرق) كثر من مثله فاعلمه الناس ، يعني : عبيد معطوفين للبايع فكمه (أشبه
 عليه) بناء أنجهوا (فقال) : أو : السعاب ، و : السعاب على ذ ذبايح كان عبيدا
 راعيت أو أقره أي (أو) أبيع بكونه حذرا به (فأخبرت فيه) أي هي التوب
 البذر (الذي يباعه) أي يبيعه من أجل (حذرا) آخر (من قطع) العبد
 (بعض) خصمه (من نفس يهود) يبيع من يبيعهم المصالح بالعبودية (تحت) كذا
 عبد شائع (فهو) السعاب (أو) في سروره (يعني) البائع (بعض) يبيع بكونه حذرا
 على أرواحه ، لأن البائع دس : السعاب ، وليس على الذي يباعه عزم من قطع
 له) كما في النسخ العبرية ، وهي : السعاب ، ثم نقلت منه : الأوجه الأولى

(١) آخر النسخ : (١٣١/٦) والحاشية : (١١٧/٢) والكتاب : (١٣١/٦)

قال أبو علي: وإذا كان المهر من غير ما يملكه الزوج، فإنه يملكه الزوج، وإذا رجع رد المهر كله، ولا يرد ما يملكه الزوج، وإن كان قد حذر الزملاء به، ويشبه به من يدعي إلا أن يكون دفعه جوازاً، وإنما لما كانت ردة على المهر، ويرجع بهيمة المهر، فإنه من المهر في المهر، ثم

وقال أبو علي: "هذا على ما إذا كان المهر من غير ما يملكه الزوج، فإنه يملكه الزوج، وإذا رجع رد المهر كله، ولا يرد ما يملكه الزوج، وإن كان قد حذر الزملاء به، ويشبه به من يدعي إلا أن يكون دفعه جوازاً، وإنما لما كانت ردة على المهر، ويرجع بهيمة المهر، فإنه من المهر في المهر، ثم

وذلك أن المهر من غير ما يملكه الزوج، فإنه يملكه الزوج، وإذا رجع رد المهر كله، ولا يرد ما يملكه الزوج، وإن كان قد حذر الزملاء به، ويشبه به من يدعي إلا أن يكون دفعه جوازاً، وإنما لما كانت ردة على المهر، ويرجع بهيمة المهر، فإنه من المهر في المهر، ثم

(١) المهر (٢) المهر

(٣) المهر (٤) المهر

فَإِنْ كَانَ انْتِشَاعٌ قَدْ صَبَحَ سَوْبٌ صَبِيحَ بَرِيدٍ فِي نَحْيِهِ، فَأُتِمَّ انْتِشَاعُ
بِالسَّجَارِ إِذْ شَاءَ أَنْ يَوْمَعَ عَنْ هَذَرٍ مِثْمَرُ انْتِجَابٍ يَتَرْتَّبُ
النَّوْبُ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكُونُ شَرِيكَ لِنَدَى بَاغَةِ الثُّوْبِ، فَعَلَى وَبَقَرُكُمْ
نَمَسَ الثُّوْبُ وَفِيهِ الْحَرِيُّ أَوْ سَعُورٌ بَلَّ كَأَنَّ تَمَعَةً خَشِرَةً دَرَجَمٍ،
وَنَحْرٌ مَرْدٍ فِيهِ انْتِشَاعٌ خَمْسَةٌ دَرَجَمٍ،

والشافعي، أنه ليس له إرد ولا هذا اليلع وله أثر العيب القديم كما تقدم
في البيع

وفي القلبي^(١) إذا حدث عند المشتري عيب، وانقطع عن عيب كان
عند البائع، وله أن يرجع بالمفصل، ولا يرد للمبيع، لأن الرقة أصراً
بالبيع. لأنه سرج من ملكه سالماً، ويعود بمعيه، فامتنع، ولا يد من دفع
تصرفه، فحينئذ يخرج بالمعصاة، إلا أن يرعى شئع أن يأخذه بمعيه، لأنه
رضي بالصورة ومن اشتري بولاً، فقصه، فوجد به عيباً رجح بالنعيب، لأنه
مع بالرد بالقطع، فله عيب حادث، لا يقع إنا فعه كذلك كان له
ذلك، لأن الامتناع لحقه، وقد رضي به، اهـ

(فلان كان المبيع) أي المشتري قد صبح الثوب صبحاً يورث في ثبته أي
معنى يملك المبيع ثبته (فالمتاع بالخيار إن شاء أن يوضع عنه ففقد ما يقهر
المعيب القديم (من ثمن الثوب) يوضع عنه، وينتسب الثوب عليه (ولو شاء) رد
الثوب على البائع (بأن يكرر) بمشتري المشتري بالذي باعه الثوب) من هذا
ثوب (فعل)

ثم أوضح تركته بمثلان فقال (ويصرف كم ثمن الثوب) المذكور (وجه
الحرق أو العول) أي يقرر كم يمسح به (بأن كان ثمة عشرة دراهم) مثلاً (ونعم
ما زاد فيه الصبح خمسة دراهم) بمعنى ما يمسح به خمسة دراهم خمسة عشر

كانا شريكين في الثوب كُتِلَ أَحَدُهُمَا، قُدِّرَ حَصْرُهُ فَعَمِلِي
حِسَابَ هَذَا، تَكُونُ مَا رَدَّ لِمَنْعِهِ فِي ثَمَرِ ثَوْبٍ

درهما (كلنا) أي البائع والـ شريك شريكين في الثوب، انملكون فيكون (لكل
واحد منهما) مثل حصته من حصة غيره تكون صاحب الثوب، وهو المانع
لثأته لأنه كان ثمن الثوب - درهم - فله في المنع الذي رثه بعد انصاع ثلثه،
لأن الثوب الذي كان - درهم - حصة غيره هو هم (فعملي حساب هذا الذي ذكر
يكون ما رثه الصاع في ثوب) مثلا كان بين الثوب المبيع خمسة، ورثه
انصاع في قيمته خمسة أخرى كان شريكين به على نصف.

قال القاضي^(٢١) وهذا على ما قال إن لمناخ إنا واحد بالثوب حيا دلس
به البائع بعد أن أحلت فيه بمنع صبع، رده في ثمنه، فإن المنع نُخْتَرَ بين
أن يمسكه ويرجع بقيته العيب، كما تقدم في البيوع، أو رده وتفاوته مبيعاً غير
مصرف، ثم يردده بثوباً نادياً مصروحاً، فيكون بمنع شريكاً بما راد الصاع
في ثمنه، وهذا على ما في "الحدود" عن بر القاسم، قد

وقال الموفق^(٢٢) إذا أسرى ثوباً ببيعته به ظهر على عيب، فله ثوبه
لا غير، وهذا قال أبو حنيفة، وعن حماد بن عمار رده واحد رطبه مالم يمس،
والأول أولى لأن هذا معاوضة، فلا يجبر ببيع على قبولها، وإن قال البائع
أنا أحده وأعطي هذه للصاع، لم يرد المشرى ذلك، وقال القاضي^(٢٣) ليس
بمشرى إلا رده لأنه تمك رده فلم يملك أحد لأرض، ولنا أنه لا يسكه رده
لا يرد شيء من حاله منه فلم يملك حقه من لأرض باستأجره من رده، اهـ

وفي التهذيب^(٢٤) فإن قطع الثوب وعده، أو صده أحمر، أو كُتِلَ الشريك

(٢١) ملخصه (١٦/٩٦)

(٢٢) ملخصه (١٦/٢٥٢)

(٢٣) (٢٥/١٥٧)

كُنْهَمَا حَدَّثَاهُ عَنِ السُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ قَالًا قَالَ إِنَّ أَبَاهُ يُبَشِّرُ أُمَّهُ بِأَنَّهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الحديث هو خطأ من الراوي، عمر القرطبي حكاه في التهذيب، والصاهر
أنه محريف من التامع

والصواب ما في التامع، إذ قال: أخرجه النسائي^(١) من طريق الأثر هو
عن ابن شهاب أنه سمع من السُّعْمَانِ وَحَمْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ
سَمِعَهُ جَعَلَهُ مِنْ مَسَدٍ شَرِّهِ، ثُمَّ دَلَّكَ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ عَمِدًا، هِيَ لِعَمْدٍ،
أَمَّا فَإِنَّ بَرُورَةَ هِيَ السَّحَابَةُ الَّتِي يَأْتِيهَا مِنَ النَّسَائِيِّ هِيَ عَنِّي عِبَادُ الرَّوَاهِيِّ،
أَنَّهُمْ لَا أَسْجَلُ عَلَى مَخْلَافِ سَبْحِ النَّسَائِيِّ

أَنَّهُمَا) أَيُّ حَبِيبًا وَمُحَمَّدًا (حَفَلًا) أَيُّ الرَّحْمَنِ (عَنِ السُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ)
صَحَابِيٍّ صَغِيرٍ كَذَا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ كَلَامٌ - بَيْنَ وَسَمْعٍ أَشْهَرٍ، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ
فِي الْأَنْصَارِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، كَذَا فِي «الْمَحْفُوظِ» وَفِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ
السُّعْمَانِ حَدَّثَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْبَاءِ، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ عَمْدُ سَلَمَةَ، وَأَبُو دَاوُدَ،
وَالْبَيْهَقِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ النَّسَائِيِّ، وَأَبُو حَبِيبٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ
وَمَعْقِلٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ،
أَبُو عَمْرٍو، وَغَيْرُهُ، وَغَيْرُهُ، وَغَيْرُهُ، كَذَا فِي «الْمَحْفُوظِ»

(أَنَّهُ قَالَ، إِنَّ أَبَاهُ يُبَشِّرُ) مِنْ سَمْعِ بْنِ الْخَلَّاسِ بِعَمْدِ السَّيِّمِ وَحَمْدِ بِلَامٍ
أَخْرَجَهُ سَبْرٌ مَعْلُومٌ، الْمَوْجُودُ فِي النَّوْزِيِّ (أَنَّهُ قَالَ) وَنَسَمَهُ مِنْ طَرِيقِ النَّسَائِيِّ، بَصْرًا
مِنْ أَبِي يَحْيَى، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرَةٍ فَاتَّخَذَ يَذِي وَأَنَا عَمَلًا، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ
أَخَذَ يَوْمَهُ فَمَشَى مَعَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَحَمَلَهُ فِي بَعْضِهَا بَصْرًا مَعَهُ أَوْ غَيْرَ
هَذَا فَسَمِعَهُ إِثْمًا بِالْحَمَلِ (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يَنْهَدُهُ ﷺ عَنْ بَعْضِهِ مَعَهُ أَوْ
يُسَبِّحُهُ

(١) مع ماري (٢٩١/٥٥)

(٢) من النسائي (٢٥٩/٦٦)

وقال إني بعثت نبي هذا، علاء كان نبي فقال رسول الله ﷺ: «كُلْ وَبِكَ»

قال ابن أبي شيبة^(١) يروي عن جده الأعمش عن كور بن ميمون أنه قال لعنه الله ﷺ لعنه الله في خواره ويحصل أن يكون لشبهه ﷺ على ذلك، وقد ورد من رواية الشعبي مات عمرا لا أرض حشر تشهد رسول الله ﷺ بأنه، قال إني أعطيت أمي من عمرة عطية فأمرني أن أشهدك، الحديث^(٢)، هـ

قلت ويؤيد الأول في «النسبي» من لعنه قال يا رسول الله إني بعثت نبي علاء، فإن أدرك أن أحببه أجروا، الحديث، قال الشعبي هذا، يعني صوته أنه مشدود ﷺ في ذلك، فلم يأذن له به فتركه، هـ

وقال ابن أبي شيبة^(٣) أخرجه مسلم من حديث حابر وفيه أنه شاور النبي ﷺ قبل حجة، فله على ما هو الأولى به، قال لصحابي حديث حابر ولى من حديث السعد، لأن حابر أخطأ له وأخطأ لأن السعد كان صغيرا، اهـ

(القال) بشير (يا رسول الله إني بعثت) يخرج نون عن صيغة إيتكم (إني بعثت) أي استمداد، علاء، سم باسم (كان) فاك الاستلام (لي) وفي «الصحيحين» عن الشعبي عن السعد، «عطاني أبي عطية، فقال عمره لا حتى عسى شهد رسول الله ﷺ»، ولآخر في مسلم: سألت أمي أبي عن نبوة لم، قال قال لي يا سفيان، ولا في حديث آخر، فوجدت أن الأمة كانت منه ريبا، فكم يكسر ماوه وأني أخرى.

(فقال رسول الله ﷺ) زاد في رواية شيخين «لث ولد سوء» قال، حم، قال (أكل ولدتك) بهمرا لاستمهام ولستم «أكل»، «أكل»، «أكل» ولا

(١) النسبي ١١٩ (٢٢)

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» ١٧٧/١٠١

(٣) «الجوهري» إني هـ من «النسبي» ١٧٩/١

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ هِشَامٍ قَالَ لَا تَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَدُرُجَتُهُ

أَمْرُهُ الْخَيْرُ فِي: ٥٦ - كتاب البهائم ١٩ - باب فيه يروى ومسلم في: ٢٤ - كتاب البهائم ٤ - باب كراهة إدخال بعض الأولاد في البهائم حديث ٩

مناخاه سبها لأن يعطى ثوبه جسم من لو كانوا ككوا أو شرا وذكره ١. وأما
يعطى تبيير ياد كاه ذكره مظاهر ورو كوا يثا وذكورا عملو سير تخلصه
ولم يذكر من سعد لشير ولدا غير النعمان وذكر له يثا اسمها أبيه بالموحدة
تصغير أبيه هـ

رعب ثوب كل ونظ يثا (نحله) أي أعطيه (مثل هذا) ولمسلم
هـ قال أكرمهم وهب له مثل هذا (قال) سير (لا) وهي رواية ابن النعمان في
الموطأ للدارقطني عن مالك بن نويرة قال رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ
فارتفع به من محروم ولا يعاري (رواه) ومسلم في حديثه ورواه
في رواية للبخاري فجمع قرط عطيته، ولمسلم (رواه) ذلك حديثه

في الحديث " وقد تبيير من ربه باب أب العطية كتاب علامات وكذا في
رواية أبي حنيفة وكذا لأبي داود عن الشعبي ومسلم في ربه عروه حديث
حبر معناه قال بن عاتق وهو ما في أكثر الروايات عن الشعبي قال اسمعط
ووضع في ربه أبي حنيفة معناه رواه تميم بن مرزوق عظيم - معناه من حسانه
والطراش عن الشعبي أو النعمان عطيته بذكره فقال له والذي يشير به سعد
أبي النبي ﷺ قال إن عروة بنت ربيعة بنت بعلل من بني النعمان
وأبها أبت ربيعة حتى جعلت له حديق من أفضل مال جرلي ولها ثوب
أسود عن سعد بن أبي السرح قال ﷺ وفي يومه ﷺ لا أشهد على حرة

وجمع بن حبان بن الرواسي بالتحمل على رقعته إحداهما حد

(١) نظ (الكثير) ٢٧/٢٢٢

(٢) فتح الباري (٤/٢٦٢)

وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ أَوْلَادِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا جَاءُوا مِنْكُمْ فِي
الْأَوَّلِ وَالْأَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ
حَتَّى إِذَا كُنُوا يَكُونُ الْإِسْلَامُ فِي أَسْرُسِهِمْ قَدْ نَسُوا مَا كُنُوا عَلَيْهِ
وَالْأَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ

وَعَدَ تَسْلُكُهُ مِنْ أَوْحَدِ سَبْعَةٍ فِي عَقِبِهِ الْأَوْلَادُ وَهُوَ صَرَحَ بِالْجَارِيَةِ
وَهُوَ أَبُو سَالُوسٍ وَالْأَنْثَرِيُّ وَاحِدٌ مِنْ سَبْعَةٍ وَهُوَ الَّذِي يَصْنَعُ الْكَلْبَةَ
بِمَشْهُورٍ عَنْ عَوَّلَاءَ أَنَّهُ أَصْدَقُ وَعَنْ أَحْمَدَ صَحَّ وَجِبَتْ أَنْ يَرْجِعَ دَعَاةُ يَجُوزُ
الْمُفَاضِلُ إِنْ كَانَ لَهُ كَنْ يَحْتَاجُ الْوَلَدَ مِنْهُ وَبِهِ وَبِهِ شَيْءٌ دُونَ الْإِسْلَامِ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ حَبِيبُ اللَّهِ إِنْ فَضَّلَ الْأَصْرَارَ دَعَاةُ يَجُوزُ
إِنْ أُنْشِئَ مِنْهُ فَإِنْ فَضَّلَ بَعْضُ صَحَّ وَكَرِهَ وَاسْتَحْتِ الْمُسَادَرَةُ إِلَى تَسْوِيَةٍ
وَالْمَرْجُوعُ فَحَمَلُوا الْأَمْرَ عَلَى نَدْبٍ وَنَهَى عَنْ تَسْوِيَةٍ

وَقَالَ الْأَمِيرُ "أَخْتَلَفَ الْعَمَاءُ فِيهِ قَدْ دَعَا سَالُوسٌ وَغَطَّاهُ بِرَأْسِهِ رِيَاحٌ
وَسَجَدَ وَغَرَّهُ وَابْنُ حَرْبٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ
وَسَائِرُ أَتْقَانِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ قَدْ دَعَا سَالُوسٌ
أَبُو حَمْرٍ أَحْمَدُ فِي ذَلِكَ مِنْ سَبْعَةٍ وَصَحَّ شَيْءٌ عَنْهُ فِي ذَلِكَ مِنْ دَعَاةٍ
الْحَرْبِيُّ فِي مَحْتَصَرِهِ عَنْ قَالٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ
سَابِقٌ وَلَمْ يَرْفَعْ فَقَدْ ثَبَتَ دَعَاةُ إِنْ كَانَ دَعَاةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالَ الْأَنْثَرِيُّ
وَالْأَحْمَدُ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ سَعْدٍ

تَمَّ قَالَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بَرَأَ تَفْصِيلُ فِي عَقِبِهِ الْأَيَّامُ حَسْبُ الْأَنْبِيَاءِ
وَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي "حُكْمٍ" وَكَرِهَ الْأَنْثَرِيُّ وَغَيْرُهُ أَنْ يَفْصَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ
وَكَانَ إِسْحَاقُ يَحُولُ مِثْلَ هَذَا ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى تَسْوِيَةٍ

وقال السجستاني^(١) بحث علي بن إسماعيل بن الوليد في النسخة الخامسة
بعض اختلافهم بمعنى يحل لغيره. قال: ذهب جمهورهم أنتم، وروى عليه
التبريزي ما عند أبيه، أما إذا فعله غيره، وإنما إنسان سبب الأجر،
قال: يؤخذ من بعضهم معنى يخص بعضهم، مثل اختصاصه بدرجة، و
رمية، أو كثرة محله، أو سببه بغيره، وروى من الثعالب، أو صرف
سببه من بعض ولده، أو غيره، وروى عن أحمد بن محمد بن
علي حواشي، ونحوه ظاهر عطفه بغيره من بعض على كل حال، والأول أولى
من الثاني، وهو حديث أبي بكر الأبي^(٢).

قال طبروسي لا يجوز ذلك، ولا رغب معزى، وهو قال إنه لا شك
في روى عنه عن معاهد وعرو، (كما يحسن بغيره) بغيره في القضاء، وقال
مالك والشافعي والليثي والشافعي وأصحاب الرأي ذلك جائز، وروى معنى
ذلك عن سريج وجماد بن زيد وجماد بن صالح، لأن أبا بكر رضي الله عنه
حل علقته، رضي الله عنه، عند عمر بن الخطاب، وأصبح الشافعي
قوله يفتي في ذلك، لأن أبا بكر رضي الله عنه، فأنكره، فأنكره، دون
يرجع منه، لأنها علقته بغيره، لأن ذلك جائز، كما لم يرد
سبح.

وأما ما في حديث الأعمش من ندين على التحريم، لأنه صفة جوراً،
وأمر برفقه، وأصبح عن الشهادة عليه، وأما حرام، والأمر يقتضي الوجوب،
ولأن سبب بعضهم يورث، بغيره، وأما، وفعليه بغيره، فعنه
منه.

قال الشافعي^(٣) ومن حمله من أوجه أنه مقدم الواجب، لأن قطع الرحم

(١) لم يرد له شيء.

(٢) منيع بن عيسى (١١١).

ويعتوق معهوداً، وما يوزي اليهم بكون محرماً، ثم احتلوا في صفه
النسوة فقال محمد بن الحسن وأحمد وسحاق وبعض الشافعية والساكية
العدل، لا يعني الفكر عظيم كالمات، واحتجوا بأنه حفظها من ذلك المال هو
ابنه الوليد في يد حتى مات، وذلك لمبرهم لا فرق بين الذكر والأنثى،
وضم الأمر بالتسوية بشهد به، وتأسوا بحديث ابن عباس روى معهوداً غير
أولادكم في المنفعة، فلو كانت منفعة حباً لكانت النساء، أخرجه سعيد بن
منصور واليهي^(١) من طريقه بإسناد حسن، هـ

وقال الموفق^(٢) المروية المنفعة أن يقسم بينهم على حسب حصص الله
تعالى الميراث، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وبهذه حال عطاه وشربح
وسحاق ومحمد بن الحسن قال عطاه، كالمات يسمون إلا على كتاب الله
معاني، وقال أبو حيفة ومات زاذقي وبر الميراث، عطى الأنثى مثل ما
يعطى الرجل، لأنه ﷺ قال بشر من سعد أسوأ منهم، وعقل ذلك، فقول
«بشرك» يستوي في شرك؟ قال نعم، قال فأسوأ منهم، وأب كالاس في
استحقاق يرثها فكذلك في عطائه

روى ابن عباس عن عوف بن مسروق أنهم أسروا بين أولادكم، الحديث روى سعيد بن
مسعود في سننه، وأبو عطاه أي الحياة، فاستوى فيها الذكر والأنثى كاندبه
والكسرة

ولنا أن الله يبارك وتعالى قسم بينهم فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين،
وأولى ما اتفقت به بقسمه الله، ومذهب بشير نصبه في سنن، وحكاية حال لا
عموم لها ثم جعل النسوة في حديث سائر على أنه على كتاب الله

(١) أخرجه البيهقي في دلائل الكبرى (١/٧٧)

(٢) المعنى (١/٢٥٩)

ومعتمد أنه أراد أنسويه في صر بعضه لا في صفة. وكذلك الحديث
 لأخر على أن الصحيح من خبر ابن عباس أنه مرسل، أنه مضمراً
 يعني المصنف المسجدة. قال الطحاوي في شرح معاني الآثار^(١)
 ذهب أصحابه في نسوة، فقال أبو يوسف بسوقها، لأنني وأذكره، وقال
 محمد بن الحسن بل يجمعها بينهم على قدر ما روي للذكر مثل حظ
 الأنثيين، ثم رجع قول أبي يوسف بأنه قول^(٢) نسوة بينهم في العطفة كما
 يحسب أن يسموا لكم من أسرا، ليس على أنه أراد أنسوية بين الإناث
 والذكور، اهـ

ثم قال الحافظ^(٣) وأجاب من حمل الأمر بأنسوية على القدر من
 حديث الثعلبي بأخوية أمهته أن المذهب كان لجميع مال والده
 ولذلك صعد، حكاه أبو عبد الله بن مالك، قال الفرطلي من أئمة الثوريات
 إنهم إنما يؤول من ذهب جميع مال بمصر وبنه، كما ذهب إليه سحنون،
 لأنهم أن القطفة المذكورة لم تنجر، وإنما جاء بسير بمشيرة^(٤) فأشار عليه
 به لا تعمل شركه، حكاه الطحاوي، قالها، بهما، كان كثيراً ولم يكن
 مقر أنسوية حكاه أيضاً الطحاوي، راعها، قوله، فزجعه، خليل على
 الصلة، ولو لم يصح الية لم يصح، خرج

خلصها أن قوله، أشهد على هذا غيري، إن والإسهاء على ذلك،
 راعها، مع من ذلك زكوة الإمام، حكاه الطحاوي، ورواه ابن المصنف
 ساقها، أتمك قوله، لا سوية بينهم، على أن أراد بالأمر الاستعداد
 وبأنه يقره، وهذا جيد ولا ورود لألفاظ من يده على هذا المذهب

(١) (٢٨١/٣)

(٢) (٢١٩/٢)

(٣) الفتح الثاني (٥/١١١)

سألهمها ومع عد منهم عن ابن سبويه ما يحد علي أن المصروف في حديث النعمان «أدروا ببريكم» لا أسأروا، بأمرها، ثم أتواهم بيدهم بالثوبية منهم في يد النعمان لريضة نهد عن أن الأمر للنفذ فأسلمها عمل المنصير أبي بكر وعمر، رضي الله عنهم، بعد السرى على عدم الشربة فربما ظاهرة في أن الأمر حديث، أما أبو بكر فهو، الموطأ، بإسناد صحيح، عن عائشة كما يأتي جريا من عنه يحد.

وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه حل به عينا دون صائر رده، عاشرها أن الإجماع يستدل على ما ورد عليه الرعل ماله كغير رده، فإذا حار به أن يصرح بجميع ولده من ماله حار به أن يصرح عن ذلك، خصوصاً ذكره ابن عبد البر، أنه محضرا.

وبأن أورد المحافظ على من، حد من هذه لاجرة يعتد عليه العبي في شرحه^(١)، فأرجح فيه، به سب لمحصل الحد.

وبعد الباحي^(٢) فتكلام على حروب، وعكس أنوار من المالكة فيمن أعطى جميع ماله، ومن ضمن يعبر به بحسب ذلك على الكرامة، وأهل العنم يرون ذلك حار في القصد، لأنه لا يتم بمصحه، وفيما لم يحد إلى ذلك، وفي هذا ذهب الدمشقي أبو محمد أنه يكره للإسناد أنه يعطي جميع ماله لحديث الاعتماد، ويجوز أن يعطيه بعض ماله حديث أبي بكر الآتي.

والمرتق يبين أن هذا ذهب لبعضهم ثم يورد ذلك عدلوه لأنه قد بقي ما يعطي الدين، وإذا أعطى يكن مع أبيه ما يعطي لهم، وأدى ذلك إلى تعدده، لأن وجه ذلك ووجه الحديث أن كل واحد منهم، وإن كان مكرهه، قال التقاضي.

(١) انظر عمدة المفاري، (٤: ١٠١).

(٢) استغنى، (١: ١٩٣).

فلما حضرته الوفاة قال، وأخوه، يا بني ما من ساسي أحد أحب إلي مني
بعدي منك. ولا أعز علي فخر بعدي منك. وإني كنت محللتك جدك بعثي
وسما فتو كنت جدتيه واختزيه كذلك. وإنما هو اليوم مال وارث .

من قال من عوالي الحبيب كذا بها أصلاً لأهلها استوى عليها الحراب
وعلى القتال. إنها شجر لا مثيل له من لأحط بالناس ومناصهم. أنه ونظ
محمد في قسوته بالعامة. قال الفري أي مروه من عوالي حوب المدينة.
أه. ولخط أنجلي حكاه (مورث في المعيا) وروني في نصب الراجة^(١).

وتقدم ما في عبد سراق من قومه بحبيب، وأخرجه البيهقي برواية
أبي وجب سمعت حفظة يحدث أنه سمع بدسم بن محمد يحدث بذلك إلا أنه
قال أوصا يقال لها تورد، وفي الحديث سمعت تورد. وقد يذكره (مجموع في
معجمه) لا في أثناء ولا في التاء.

(فلما حضرته الوفاة) أي عند لأجل قال والله ما يشبهه) بتصغير المعناد
والشبهه (ما من الناس أحد) بمعنى من الناس، (وأحد) اسم فاعل وخبره (أحب إلي)
من بقية الورثة (فخر بعدي منك) بكسر الكاف (ولا أعز) أي أشق وأحسب (علي)
بشداد الألف (فخر) أي ليس أحد من عوالي كثر منك (بعدي منك) ولد قال
البيهقي سمعت بن أبي وقاص لما أراه بوصيه بعده كنه إليك إن سرك ورثتك
أعياء خير من أن تدعهم عفاً يختلفون ساساً، أحده أم تورد^(٢).

(لواني كنت محسبك) أولاً رداً عسرين وسماً) كما تقدم (فلو كس
حسنته) فتح الحبيب والذل لا ير ومكور الثانية أي قطعية (واختزيته) مكور
أحد والمراد بهما فوطية معناه عطف تفسير، هي النسخ الهندية مثله
اختزيته، والأوجه لأول (كان) ذلك، مذكور (لكن) بتمام الجية مانقبض
(وإنما هو اليوم مال وارث) نعم عدم بهبه بالقبض

(١) (١٩٦/٢١)

(٢) مصر أبي حنيفة (١٩٨٢)

قال البرقي لابي الحبياء: وندى شركا في مقام بهه، وير وعب
 الثمره حتى اكبر فلا تكون الحب، إلا بالكن بعد الجد، وبعد قال: حشنيه
 واحبويه لاله المحي، وقال أبو عبد^١ : نحن الخلفاء الأربع على أن نهي لا
 نبيح إلا ملبوسة، به قال الأنسمة الثلاثة، ولأن أحمد وأبو ثور: نبيح الله
 ونصبتة بلا مبس، وروي ذلك عن عبي - وصي الله به - من وجه لا
 يصح، هـ

وقال محمد بن محمد بن المصطفى: وفي لاثر به لا يتبب نبيك في لهه قبل
 انصه، وبه أحمد بن حنيفة والثاقبي في الجديد والأكثر، وروى أبو ثور وجود
 والثاقبي في انصه، مثبثا لمثبثا، وفي علقه كذا، لكن قال
 إن مات ابن هب قبل انصه وروى عن مثبث يعمر ابن أحمد - وأورث،
 وروي من علي بن ميمون، وروى أحمد - إن كانت الهة هـ مصح يدوي
 النفس في لأصح، وفي التكميل والمبرور لا يصح يدوي، هـ

وهو يروى^٢ التكميل ر حبر، لا يلزم منه حصره والله إلا
 باطيه، وهو قول أكثر الفقهاء، منهم أحمد والشافعي والثوري والحنبل بن صالح وأبو
 حنيفة والشافعي، وقال مقلد وأبو ثور: يلزم ذلك حصره الملبس لمعوم قوله ﷺ
 الملبس في هبه كالمثبث في بهه

وهو يروى^٣ جماعة الصحابة، فإن ما رواه مروان عن أبي بكر وعمر، ولم
 يحرف لهما في أصحابه مخالف، وذلك المرواني اتى أبو بكر وعمر وشما
 وعلي بن أبي الهيثم لا يجوز إلا مقبوضه، من دون وغير التكميل والمبرور يلزم
 أنه به به مجرد المقبوض، ويتبب الملبس في الموهوب قال قبضه روي - إن من

(١) انظر الاستاذي، (٢٢٥/٢٢٥)

(٢) (٢٢٥/٢٢٥)

عسی وانی مسعود امهات لا یقه - ره اید گیت مسعوده، قضیه او سر
سخره ووه قور ماه دایر لور، هر چند ووه حوی لا نلزه امه و
اجمع الا نهغه ووه حور کمر افر دهم

به حکمی قور لمرود احسنه ووه ووه ایدر، ذلك حق السعفی وفتوری
والخر مر صالحه السیر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر

ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر

ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر
ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر، ووه ووه ایدر

مرفقة أيضا هي اسماء من الأخرى؟ نعم، هو بكر ذو بطن سب خارجة أربابا حارة

وهذا لها (التركة) مائة أربع مائة مائة، قال الباجي يحتفل أن تريد تركه بذا لم يستحقه، بحمد الله، تركه ابن كثر في ذكره من حيث له الشيء الحبر من بشي اسمه (إنما هي سب) أي أحسنها (من الأخرى) لا قلت أحلك، ذلك ما سمعنا به من بعض أجدادنا

(لقال أبو بكر لها) أي بدله ذو بطن سب خارجة أي الكاتبة في على روجه حبيبة سب خارجة هو زيد بن زيد الأنصاري المعروف، حبيبة سب حبيبة هي التي لم يولد أبو بكر صبي له منه أن يأتي بينها لما رأى حبه في ماله ربه الله ﷺ (أراد أن لا يولد له من الأخرى) فكان كما طرأ من ذلك قال بعض الفقهاء، ذلك ما رواه أبو بكر بن مالك بها ذلك، وهذا لا يمتنع، فذلك بقا سميت «كنوز» كما في «المسكن»

وأخرج البيهقي في تاريخه حديث «حدثني مالك بن عبد الله بن خالد (أخو جده من سب) وقال في آخره قال ذلك بعض أجدادنا من الأخرى في (وعني أمها حارة، فتسوى بها غير، فربما أم كلثوم، اهـ)

وأخرج الأثر من ذلك سحر بن منصور في السمل، قال إمامنا الحديث، يروي أنه جعلها بك حارة من الأجداد، و أن ذلك حارة من ذلك كان النبي ﷺ قال، أي، وده «انعم» «أكل» «ولك» «حكة» «نعم» أن يكون أبو بكر صبي له منه «أول» في حدة العمان بن شمر بعض أخواه التي غلبت في نفسه، وإن سبته لعائشة رضي الله عنها - بكن على شيء من ذلك، ذلك أن ذلك بعض من سب سائر أخوته بذلك قال بها، يعني أمها حارة، أي، يعني «ميتة» اهـ

٤١١٤٦٦ - وحدثني أبي عن ابن شبيب، عن عمرو بن
 ميمون، عن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن

داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن

داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن

٤١١٤٦٦ - وحدثني أبي عن ابن شبيب، عن عمرو بن
 ميمون، عن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن
 داود بن أبي جابر، عن داود بن أبي جابر، عن

٤١١٤٦٦ - وحدثني أبي عن ابن شبيب، عن عمرو بن

٤١١٤٦٦ - وحدثني أبي عن ابن شبيب، عن عمرو بن

٤١١٤٦٦ - وحدثني أبي عن ابن شبيب، عن عمرو بن

من باب أبي حنيفة، قال عالي بيدي له أعطه حد و من باب
 من باب دل هو لآسي قد كنت انصه اتد من اجل نخله، فسم
 هـ. دي نديها، حتى نخرج او مات و نك، فهي بجل

معدود هـ (فول باب لري فليعلم) الذي سلكه (قال) لا (عالي بيدي بي في
 نفسي) (له أعطه أحد) لأنه ثم يقبضه (ولم مات هو) أي الأب الوهاب نفسي
 و من باب لقال، (أب) (هو لآسي) المذكور لآسي (قد كنت أعطته يد) و من
 باب ذلك يحرم، أي موزنه، قال عمر بن الخطاب بعد ذكر حال حال (من
 من) أي (عسى) (سلكه) (عطيه وفي التهذيب) (سلكه) (فلم يحرمه) (بضم الحاء
 استعمل بعدد) رأى سلكه من استور أي ثم يصحبها (الذي) داخل فسم يحرم
 (عنه) جاء ثم مجهول وهو المذهب هـ (حتى يكون) بالتحفة في جميع نسخ
 نسخة و نسخة (إلا الرزائي، صها مائة) (التي في نخله) (بي) هـ
 و صها لآسي، اجل هـ

هـ (مات) استعمل له (الورقة) العارية للسفر لا (نفس) كما في
 هـ (عالي بطل) لأن العارية شرط في صحة المصنف فيه، لأنه
 رزائي وسطا الناحي في فروع هذا قوله و قال محمد بعد ذكر هذه
 لا و منها كنه ماخذ، يعني مرجلي ان يسوي من و يد اي سلكه لا
 بقدر بعضهم على بعض، من من سلكه و لآسي غير فام لسلكه لآسي
 حلي، حتى مات الناحي أو المجهول، فهي مرفوعة على سلكه، و نفس
 و ركة، ولا يجوز للسكون حتى يقصده (إلا الولد الصغير، كان نفس) هـ
 هـ نفس، فاما أعطه و أنشد جاء فهي حارة نزلها، ولا سلك لآسي إلى
 رجعة فهي ولا تر اعتصافا بعد أن أشهد عليها و هو من في حية
 العامة من عيانا

(٢٤٤) باب ما لا يجوز من العطية

قال يحنين سونت ما يكي يقول الأمر جندنا فيمن أغصى
أحدًا عطيةً لا يريد ثوابها وسعد عنها فإنها ثابتة للذي أعطى بها
إلا أن يموت المتعطي قبل أن يتصدق أي أعطى بها.

قال. وإن أراد المتعطي إسكات بعد أن أشهد عليها فليس
ذلك نه إذا قام عليه بها صاحبها، أي أحدها.

(٢٤٤) ما يجوز من العطية

هكذا في السح الهدية، وعلى هذا فالعرف فيها وبين الترجمة السابقة
واضح، وفي جميع النسخ المصرية من كتبها ما لا يجوز بوجاهة لا السابقة،
لأنها مذكورة في السابن أن المصنف - رحمه الله - أراد في الترجمة
لإزالة التفاضل في الهبة بالولاد، وأراد في هذه الترجمة بيان القبح في
الهبة هل هو شرط لتمامها أم لا؟ كما سباني في كلامه

(قال مالك الأمر عندنا ليس عطى أحدا عطية لا يريد ثوابها) أي لا يريد
عرضها في الدنيا (فلشهد عليها) أي أشهد أحدا على عطاها (فإنها ثبته) أي حتى
ثابت ثبت (للتي أعطى بها) سواء المحبوب، أي ثبت حتى المتعطي له للزمها
بأنقول عند مالك ومن وافقه، كما سباني (إلا أن يموت المتعطي) بكسر الطاء أي
ثواب (قبل أن يتصدق أي أعطى بها) بناءً على قبول أي المتعطي له، فحينئذ
يجل الهيئة بغيره.

(قال) مالك لو لم يراد المتعطي، أي الثواب (إسكاتا بعد أن أشهد
عليها) أحداً (فليس ذلك نه) أي ليس هو ريب عن الإسكات (إنما قام عليه بها)
أي قدر عليها (صاحبها) أي الموهوب له (أحدها) خبراً

قال الباقى^(١) وهذا كما نرى أن من أعطى عطية لا يريد بها الثواب

ولا دعوى، وأشهد عليها، فإنها بالإشهاد ثبت للمعطي، وليس للمعطي الرجوع فيها، لأن الآية تلزم بالقول، بخلاف الآية حصة والدعوى في فروعها، إن الصدقة واحدة عقد جائز، وإنما تلزم بالقبض، والدليل على ما يقوله بوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ وقوله ﷺ: «العقد في صدقة كالكلب يعود في فيه» ومن جهة نقيض أن هذا عقد فلم يقتصر لزمه إلى قبض الممنوع عليه كسائر العقود

ود، ثبت عفا قاته على صريحي، صريحي لا يقضي به، وضرب يقضي به أو الأور، فما كان من صدقة أو مية أو حسن حلي وحق الجني على معين أو غير معين انص أصحابنا في القاسم وأشهد وخبرها على أنه لا يقضي عليه بذلك، ولكنه يؤمر بذلك، ووجه ذلك أنه لم يقصد به أسر، وإنما قصد اللجاج، وتحقيق ما يارح فيه يؤمر به، ولا يقضي به عليه، وأما ما كان من ذلك بغير معين، فإنه يجبر على إخراجها، وحكي محمد عن أنه لا يجبر على إخراجها إلا إذا كانت الصدقة على معين، اهـ

ومرجع البخاري في «صحيحه» باب إذا وهب مية أو وعد ثم مات من أصل إليه، قال العربي^(١)، الترجمة مشحولة على شيئين أحصاهما الله والأخر: الوعد، أما الله، فالشرع فيها القبض عند أكثر الفقهاء والتابعين وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد، إلا أن أحمد دل أن كانت مية مائة فصاع دون القبض في الأصح، وفي المكيل والمورود لا تصح بدون القبض، وعند مالك يثبت المالك بها قبل القبض، وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم، وهو قول ابن أبي ليلى، ومحمد أصحابنا وأصحاب الشافعي في الجديد لا القبض بمحدث عائشة في حذقة أبي بكر - رضي الله عنه - اهـ

(١) أخرجه البخاري (٢١٢٣)، ومسلم (١٦٦٢).

(٢) أصح الحديث (٩/٤٤٠).

فإن ماتت ومن عظمى عظيمة، ثم يكن يدي إعطاه، وحده
الذي أعطيتها يشهد له أنه أعطاه ذلك، عزم، كان أو دف
أو ورقاً أو حباً، حبب الذي أعطى مع شهادته ما عزمه، فإن أتى
الذي أعطى به بحبب خلف المعطى، ورأى به بحبب أيضاً،
أقر إلى المتعطي به دعى عليه به، كان به شهادته واحدة، فإن ثم
يكن به شهادته، فلا شيء به.

قال مالك من عصى عتقه فلا شيء به . . .

(قال مالك: ومن أعطى عتقه ثم كفل الذي إعطاه) أو مكره إعطاه
(عصاه الذي أعطاه) يده المجهول أي الموهوب به (يشهد له أنه
أعطاه تلك) الشيء الموهوب (عزماً كان) ذلك الشيء الموهوب (الودعاً لو
ورقاً أو حيواناً) رزقاً (حبب) يده (الحبب) يده المجهول والذي عظمى أي الموهوب
به (مع شهادته) شاهد به (وحد ساة على ما تقدم من به من عصاه بالخبر مع
اشهاد الواحد) (إلا أن الذي أعطى) أي الموهوب له أن خلف أي كفل عن
يمين (خلف) يده المجهول من الشريك (المعطي) بالسكر أو العزم، فإن
خلف الواهب يري (وإن يري) الواهب (أو يحلف أيضاً) كما مكر الموهوب به
(أقر إلى المتعطي) دفع العده الموهوب له (فأدعى عليه، أي عن الواهب) لا
يكن الواهب يده شاهد به.

فإن لياجي' وذهب يدهن المتعطي بعد رد يدهن عليه، وكذلك كل
من كفل عن يدهن يدهن عليه، فإنه يقتصر عليه، وإن كان له به الموهوب له
(شاهد وشهد يري ثم يكن به شاهد) واحد أيضاً (فلا شيء له) بمجرد دعواه
وإن حده

(فإن مالك: ومن أعطى عتقه لا يريد ثوابها) أي عزمها هي الدنيا

ثُمَّ مَاتَ الْمُعْطَى، فَوُثِّقَتْ بِمَوْتِهِ وَإِنْ مَاتَ اسْتُعْطِيَ قَتْلُ أَنْ يَقْبَضَ
الْمُعْطَى عَطِيَّتَهُ، فَلَا شَيْءَ لَهُ رَدِّتْ أَنْ تُعْطِيَ عَقْدَةً لَمْ يَشْصُفْهُ وَإِنْ
ارَادَ الْمُعْطَى أَنْ يَتَّبِعْكَهَا، وَلَهُ شَهِدَ عَلَيْهَا حِينَ أُعْطَاهَا، وَلَيْسَ
ذَلِكَ لَهُ، إِذَا قَامَ صَاحِبُهَا أَحَدًا

(ثُمَّ مَاتَ الْمُعْطَى) بِمَعْنَى الْمَوْتِ، أَيْ الْمَوْتِ لَمْ يَلِمْ أَنْ يَقْبَضْهَا (فَوُثِّقَتْ) أَيْ
وُثِّقَ الْمَوْتُ لَهُ (بِمَوْتِهِ) فَهُوَ صَبِيحٌ وَأَعْدَى جِرَاسٍ الْوَأَبِ (وَإِنْ مَاتَ
الْمُعْطَى) بِكسر الطاء الْوَأَبِ، قَبْلُ أَنْ يَقْبَضَ لِلْمُعْطَى بِمَعْنَى الطَّاءِ الْمَوْتُ لَهُ
(عَصِيَّتَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ) أَيْ لَمْ يَمُوتْ لَهُ رَدِّتْ أَيْ وَجْهَ ذَلِكَ (لَهُ لَمْ يُعْطِ) بِمَعْنَى
الْمَجْهُولِ (عَقْدَةً لَمْ يَقْبَضْ) قَبْلُ مَوْتِ الْوَأَبِ هُوَ الْوَأَبُ لِلْمُعْطَى بِكسر الطاء
(لَمْ يَمُوتْ) كَمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ دَكَرَ اسْطَرْدَ (و) سَمَّالُ أَيْ (قَدْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَيْهَا
حِينَ أُعْطَاهَا فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ) أَيْ لِلْوَأَبِ (إِذَا قَامَ صَاحِبُهَا) الْمَوْتُ لَهُ (أَخْطَاهَا)
جِئْنَا عَلَى الْوَأَبِ

قَالَ الْبَاسِي (١) وَهَذَا يَدْرُجُ فِي مَنْ مَاتَ كَانَ مَعْرُوفًا بِمَوْتِهِ، وَأَمَّا
الْحَاجِرُ أَنْ مَوْتُ الْمُعْطَى لَا يَبْطُلُ الْهَبَ، هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْقَصَصَ الَّذِي يَهْوَى
الْهَبَ عَمْدَهُ، لَا يَلْغُو مَوْتُ الْمُعْطَى، فَوُثِّقَتْ بِمَوْتِهِ بِمَوْتِهِ مَعْمَهُ مِنْ الْيَمَامِ مَطْلُهَا،
وَأَمَّا مَا كَانَ لَهُ، وَإِنْ يَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُعْطَى قَبْلَ الْمَوْتِ، لِأَنَّ تَمَامَ الْمَطْلِ
قَبْلَ الْمَوْتِ قَدْ قَدِمَتْ أَيْ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٢) الْمَكِّي وَالْمَوْرُونَ لَا تَدْرُجُ فِيهِ الْهَبَ وَالْهَبَ إِلَّا بِالْمَوْتِ،
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفْهَمَاءِ، فِيهِ الْهَبُ وَالْمَوْرُونَ وَأَبُو حَنِيمَةَ وَالْمَتَاعِي، وَقَالَ
مَالِكٌ وَأَبُو نُوَيْرٍ يَلْغُو ذَلِكَ مَجْرَدَ بَعْضِهَا بِمَوْتِهِ وَلَهُ الْهَبُ (لَا تَعَانِدُ فِي هَبِ
قَالِمَانَدُ فِي هَبِهِ، وَلَا يَلْغُو ذَلِكَ مَجْرَدَ بَعْضِهَا بِمَوْتِهِ، وَلَهُ الْهَبُ وَالْمَوْرُونَ
وَالْمَتَاعِي، وَلَهُ الْهَبُ وَالْمَوْرُونَ وَالْمَتَاعِي، وَلَهُ الْهَبُ وَالْمَوْرُونَ وَالْمَتَاعِي،

(١) الْمُعْطَى (١١٠/٢)

(٢) الْمَكِّي (٢٤٠/٨)

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا أَمْرَ الْمَجْتَمِعِ غَلَوِ عَشْدَا،
أَنَّ إِلَهَهُ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُؤْخَرِ لَهُ بَثْوَبٌ بِرِيَادِهِ أَوْ تَقْصَابٍ طَائٍ
عَلَى الْمُؤْخَرِ لَهُ أَنْ يَتَهَلَّى صَاحِبِهِ يَوْمَهُ، يَوْمَ قَبْضِهَا

قَالَ الْبَاجِي^(١) سَمِعْتُ مِنْ أَبِي هَبَّ هَهُ أَرَادَ بِهَا: ثَوَابٌ، وَلَيْسَتْ عَلَى وَجْهِ
الْقُرْبَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى وَجْهِ الْمَعَاوَةِ، فَوَدَّ لَمْ يَرْضَ مِنْهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ مِنْهَا
كَالْمَلَكَةِ يَرْضَاهَا لِلْبَيْعِ، فَإِذَا لَمْ يَرْضَ مِنْهَا لَمْ يَرْضَ إِحْرَاجُهَا، وَقَوْلُهُ: يَرَى أَنَّهُ
أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ بِحَسَبِ وَجْهِهِ "حَدَّثَنَا" بِ. يَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ ظَاهِرِ هَيْئَةِ
عَصَدِ الثَّوَابِ أَنَّ يَهَبَ الثَّوَابَ وَحَدَّثَنَا وَلَعَلَّهُ يَعْلَمُ بِهِ حَيْرِ الْمُؤْخَرِ، فَإِذَا
اشْتَرَطَ ثَلَاثُ ثَوَابٍ فَقَدْ رَوَى أَبُو حَبَّ، عَنْ ابْنِ الْحَسَنِ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَهُوَ
كَتَابِ السُّنَّةِ مَشْتَبَهَا، وَلَكِنْ بِ. هَبَّ وَكَتَبَ عَنْ ذِكْرِ الثَّوَابِ، ثُمَّ قَامَ يَنْطَبِ
الثَّوَابِ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ لَوْلَ عَصَرُ رَضِيَ عَنْهُ، وَقَالَ أَصْبَغُ: ذَلِكَ جَانِبُ
فِي الْوَحْيِ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ عَوَّلَ ابْنُ عَبْدِاسَمٍ فِي "الْمَدُونَةِ" وَهُوَ أَرَادَ
لَا أَنَّهُ وَإِنْ تَمَّ بِشَرَطِ الثَّوَابِ، فَقَدْ عَرَفَ أَنَّهُ الْمَعْرُودُ، وَالْمَعْرُودُ كَالْمَعْرُودِ

وَعِي هَذَا عَمْدَهُ أَوَّلُ، الْأَوَّلُ هِيَ بِحُجُورِ هَيْئَةِ الثَّوَابِ وَمَا لَا يَحْجُورُ،
وَمَا يَكُونُ عَرْضًا فِي هَيْئَةِ الثَّوَابِ، الثَّانِي، هَبَّ بِحَسَبِ هَيْئَةِ عَلَى الثَّوَابِ مِنْ غَيْرِ
شَرَطٍ، الثَّالِثُ فِي مَقْصِدِ نَهْجٍ مِنَ الدُّرُومِ أَوْ الْجَوَائِزِ، الرَّابِعُ: هَيْئَةُ نَعُوتٍ بِهِ
أَهْلُ الثَّوَابِ، الْخَامِسُ: فِي حُكْمِ وَجُودِ نَعْبَتِهَا تَمَّ سَطْرُ الْبَاجِي الْكَلَامَ
عَلَى هَذِهِ الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عَشْدَا أَنَّ إِلَهَهُ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُؤْخَرِ
لَهُ إِذَا كَانَتْ إِلَهَهُ (الْمُؤْخَرِ) سَوَاءٌ كَانَتْ السَّمِيرُ (بِرِيَادِهِ أَوْ تَقْصَابٍ طَائٍ عَلَى
الْمُؤْخَرِ لَهُ أَنْ يَتَهَلَّى صَاحِبِهَا) أَيُّ نَوْعٍ (قَبْضِهَا) يَوْمَ قَبْضِهَا، قَالَ الْبَاجِي^(٢)

(١) هَلْ سَطْرُ (١١٠/٦)

(٢) هَلْ سَطْرُ (١١٤/٦٣)

(٣٦) باب الاعتصار في الصلوة

عن يحيى بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الاعتصار عند الصلاة لا يختلاف فيه"

وهذا كذا قال أبو داود في كتابه غير لأمره لعمدة هوذا به وإن قلنا ما سر
تغير عمدة زيادة في بعضه من حيث هو ما سيء من ذلك فلهذا ما
رأى إلى التوسيع، ولزم التوسيع فيمنعها، فلهذا هو المستحسن من زيادة
زيادة في بعضه من حيث هو ما سيء من ذلك فلهذا ما

ثم ذكر أنه لا يخفى على ذلك ثم قال قوله: "الاعتصار عند الصلاة لا يختلاف فيه" يعني
بأنه لا يخفى على ذلك، وهذا كذا قال أبو داود في كتابه غير لأمره لعمدة هوذا به
تغير عمدة زيادة في بعضه من حيث هو ما سيء من ذلك فلهذا ما
رأى إلى التوسيع، ولزم التوسيع فيمنعها، فلهذا هو المستحسن من زيادة
زيادة في بعضه من حيث هو ما سيء من ذلك فلهذا ما

(٣٦) باب الاعتصار في الصلوة

قال صاحب "المعجم" في حديث "أبو داود" عن بعض رواة عن بعض
بعض من "الاعتصار" يعني منه، وكل من "أبو داود" عن بعض رواة عن بعض
بعض من "الاعتصار" يعني منه، وكل من "أبو داود" عن بعض رواة عن بعض
بعض من "الاعتصار" يعني منه، وكل من "أبو داود" عن بعض رواة عن بعض

وقال الترمذي: "يعني ذكر الاعتصار في التوسيع عن أبيه، ولا يخفى
المستحسن من زيادة في بعضه من حيث هو ما سيء من ذلك فلهذا ما
رأى إلى التوسيع، ولزم التوسيع فيمنعها، فلهذا هو المستحسن من زيادة
زيادة في بعضه من حيث هو ما سيء من ذلك فلهذا ما

قال مالك: "الأمر عند الفتي" منه تلامس (لا لاختلاف منه) عند زيادة

أَنْ كُنَّ مِنْ بَصَدَقٍ عَلَى إِبْنِهِ بِصَدَقَةٍ قَصَصَهَا (أَبْنُ) وَكَانَ فِي حَقِّهِ
أَيُّهُ فَاتَّهَمَهُ ثُمَّ عَلَى صَدَقَةٍ حَقَّقَتْ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ سِوَا مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
لَا يَرْجِعُ فِي سِوَا مِنْ بَصَدَقَةٍ

وَأَمَّا وَسَمِعْتُ سَائِلًا يَقُولُ: أَلَا تَرَى الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عِنْدَمَا يَمُتُّ
يَحُلُّ وَتَلْدُهُ مَحَلًّا أَوْ غَضَاءً غَطَاءً لَيْسَ بِصَدَقَةٍ بَلْ بِهِ أَوْ يَتَصَدَّقُ
ذَلِكَ مَا لَمْ يَسْجُدْ لِرُؤْسِهِ دِيماً يَنْدَابَةُ النَّاسِ بِهِ وَيُاسَمُوهُ عَلَيْهِ
مِنْ أَمَلِ ذَلِكَ الْعَدَدِ لَيْسَ بِأَعْضَاءِ أَوْ

الْمَيُورَةُ (أَلَمْ كُلِّ مِنْ بَصَدَقٍ عَلَى إِبْنِهِ بِصَدَقَةٍ) سَوَاءً كَانَ الْإِبْنُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً
(وَقَصَصَهَا الْإِبْنُ) الْكَبِيرُ لِرُؤْسِهِ (أَلَمْ كُلِّ) الْإِبْنُ (فِي حَقِّهِ لِهَبِهِ) لَصَدَقَةٍ أَوْ غَيْرِهِ
(فَاتَّهَمَهُ) الْآبُ (لَهُ) أَيِ بِلَاسٍ أَحَدًا (عَلَى صَدَقَةٍ حَقَّقَتْ لَهُ) أَيِ ثَلَاثِ الْبَصَدَقِ (أَنْ
يَتَصَدَّقُ) أَيِ يَرْجِعُ (شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ) صَدَقَةٍ وَ (لَا يَرْجِعُ) أَحَدٌ (فِي شَيْءٍ مِنْ
الصَّدَقَةِ) إِجْبَاهَا كَمَا نَعْنَاهُ قَرِيباً

قَالَ الْبَاهِي وَهَذَا كَمَا قَالَ: أَنْ مِنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ عَلَى ابْنِهِ الْكَبِيرِ
الْمَيُورَةُ لَمْ يَصْبِرْ يَصْبِرُ فِي حَقِّهِ، فَلَيْسَ لِبَصَدَقَةٍ إِجْبَاهَا - إِذَا
يَصْبِرُ وَحَرِيبٌ الصَّدَقَةُ لَا اعْتَدِلُ سِوَاهَا لِأَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَا كَانَ
مِنْ الْمُطْلَقَةِ عَلَى وَجْهِ الْقُرْآنِ فَلَا اعْتَصِلُ بِهِ، أَمْ

(قَالَ هَلْكَ) وَالْأَمْرُ عِنْدَمَا بِالْمُتَّبِعِ الْمَيُورَةُ يَمُتُّ يَحُلُّ وَتَلْدُهُ مَحَلًّا يَضُمُّ
مَكُونُ (أَلَمْ أَعْضَاءَ غَطَاءٍ لَيْسَ بِصَدَقَةٍ) أَيِ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ (إِنَّ لَهُ) أَيِ
بِلَاسٍ (أَنْ يَتَصَدَّقَ) أَيِ يَرْجِعُ بِهِ (مَا لَمْ يَسْجُدْ) فِي حَقِّهِ (الْوَلَدُ) مَا
أَيِ لَمْ يَأْخُذْ دِماً مِنْ لِبَاسٍ (يَنْدَابَةُ النَّاسِ بِهِ) أَيِ بِلَاسٍ الْعَدَدِ (وَيُاسَمُوهُ عَلَيْهِ)
أَيِ يَأْسَمُونَ الْوَلَدَ مِنْ أَمَلِهِ (فِي أَجْلِ ذَلِكَ الْعَدَدِ) الَّذِي أَعْضَاءُ أَوْ قَالَ

فليس لأبيه أن يعصر من ديت شيئا، بعد أن يكون عليه المذيق أن
يعطي الرجول إيه أو إيه فصيح أسراه برخلي، وشمنا شكنة ببناء
وتنمنا اندي أعطاه إيه، فبريد أن يعصر ذلك، الأب أو يذوق

السمي^(١) خص الشوط بذلك، لأن الغامر من سبب ديت أنه لا يعصر إلا
لاوير من الابن والآله صغار كابر و كبار

فاما انحد والحد، فخلت دل مالت شيئا مروي عنه اس وهب لا
مور، ولا بوره المفع، وروي عنه شهب أن الحد والملة يعصران
كالسوي، وبه حال ابن عبد الحكم، وجه المول الأول، وهو المشهور، من
مذهب ن الجا لا تلزمه بعمه فلم يكن به الاعتناء، كالمصر، وجه القول
الثاني، أنه أولى بالأمر، وعنه في خبر ث عني الإجماع هـ

(فليس لأبيه أن يعصر من ذلك شيئا بعد أن يكون عليه المذيق) أي حد
أو تحدث المذوق لخطأ، فأما سمي نو ك لاس مديانا، فوجه الأب،
فقد روي امر حبيب، عن ابن الجاحظ أن الأب إذا وهب شيئا لغيره أو
به المرفوض أو المديان لم يعصر، كذا هو تقدمت لعله على هذه المصادق،
ولأن أصبح إذا كانت الحد وحيد كان يوم أهية منه الاعتناء

وجه المول الأول، أن ما يقع لأعصار إذا حدثت بعد أهية يمنعها إذا
كان مرجوفاً، ووجه أهية كاليد، وجه قول سمي، أن أهية لم يذوق، من
أجل أهية فلا يصح اعتصامه، وإن يقع لأعصار دين بسبب أهية هـ

أقال مالك لو يعطي الرجول منه، الذكر (أو إيه) الإنث (علا فسكح
أمران) أي امرأة من الأ - (الرجول) أي لاس الما نور (وإيه سكحه) ذكره
(نعمان) الذي حصل له (ولنمنا) أي أعطاه إيه) عطف بغير بناء (فريد) الأب
منه سكاحه (أن يعصر) ونسب أدك ال، لمن أعطى الولد (لو يزوج

الذي ﷺ انه قال: ليس لأحد أن يعطي عصاة، يرجع فيها إلا للولاء فيما يعطي ولده، وراه، ثم عطي^(١)، قال: سر

وهذا بعض عموم ما روي، ويصير، وبما هم مفوض إليه الأجنبي، وهو، فيها أجراً وثباتاً، غير سي ﷺ بعد إيلها، وعنده له الرجوع فيها، وطهر كلامه، الحرفي أن الأم؟ لا. في رجوع في الهبة، وهذا معصية الشافعي، لأنه داخل في قوله: لا ما قد يعطي ولده، ولأنها له، قال في قول أبي ﷺ: «سؤوا بين أولادكم»^(٢) يعني أن يهبي أن يهبي من أمواله، والرجوع في الهبة طريق في النسيء

ولأنها لما كانت الأب في حرم بفضل بعض ولده، يعني أن تناوبه في التبرع في الرجوع مما لطف به، بحسب ما في التبرع، والمقصود من أحمد أنه ليس لها الرجوع، بل لا يرم، بل لا يهبي عبد لله الرجوع للمرأة فيما أعطته ولدها كاترجل؟ بل ليس هي عتي في هذا كاترجل - لأن للأب أن يأخذ من ما ولده، وأم لا أحد، وهو دة - للأم الرجوع في هبة ولدها ما كان أبوه حياً، بل كان أباً فلا رجوع بها، لأنها حنة لبيس، وهذه باسم لامة كصلة النسيء، ولا فرق فيما ذكر من الهبة والعسقة. وهو قول شافعي.

وفى مالك وأصحاب الرأي سبها، غير مجبروا الرجوع في الصدقة بعد، وحققوا حديثه. رضي الله عنه. ثم هب منه، وأرد لها حبه رحم أو عطي وجه صدقه، فيه لا يرحم، ولنا، حديث التميمي بن شير فإنه قال: «عطي علي أبي بصدقه، وادرجع أبي مرة بك تقطعه»، وأيضاً

(١) مسر الشريفة (١١٦٩٩)

(٢) أخرجه الشافعي في «السير الكبرى» ٧٧/١، والطبري في «الكبرى» (١١٦٩٩٩)

نعم أحمد بن أبيه إجماعاً لا مع الرجوع، وهو قطعاً لا مع
والثانية، مع، وهو مذهب أبو حنيفة، وعلى هذا لا فرق بين الزيادة في
العين كالسحر وطول، أو في النقص كقلة الصلابة والكثرة، وبعد
محمد بن يحيى، وقال أبو حمزة البرقعة مسلم القرآن، وفيه يدل على
مع الرجوع، وإن كانت الزيادة معكولة لنفسه، وثمرة انشعابه، وكسب
المعاد، فلا مع الرجوع مع خلاف معلومه، واثراً لزيادة لولده لأبيه جادته هي
منه، وذكر القاضي وجهاً آخر أنها للأب، وهو بعيد.

و رجوع ای الهام آں موی فیه رحمت دہا و جود دل مر لایط
اندالہ عس الرجوع ولا یحتاج الی حکم حاکم، و بهذا حال استیعوب و ب
و حقیقہ لا یصح الرجوع إلا قضاء فاصی لآذ ملک المرحوب بہ مسفر
و، ہ جاز فی فتح معتد، ظم بقدر الی قضاء

ثم قال : إنما عيى الآب طبره له الرجوع في ميتة ولا حديد ، وبعد من
صاحبي دابر نور ، وقال الشيخ النوري : (صالح وأصحاب الثري من ذهب
غير ذي رحم ، فله الرجوع ما لم يبع عنها) ومن ذهب لذي رحم ليس
بمرجوع ، وروى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، واستحواله روى أنه
قوله : قال رسول الله ﷺ : (الرجوع نحو ميتة ما لم يبع بها) ، وأما ما
في نسخة : (يقول عمر رضي الله عنه : ولأن لم يبعها له غيرها
بعد له الرجوع عنها كالعارية

[illegible]

وقال القائلون في مسألة الحائض في نكاحها مشهورة، لكن نقل النحوي أنه
مستح من حرم، ورواه تذا، دلة على عدم الحائض في الأحكام.

وروى القائلون، واليهي، وحاكم، وصححه على شرطه عن ابن
عن سمره مرفوعاً: إذا كانت حائضاً لم يرجع عنها، قال
معهذه أنها كانت تحيض منه "خرج، فهو حائض حتى من قال ما مفهوم،
وقد صرح به في أمه - هي الله - هي ما رواه عبد الله بن
برهم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال لا يرجع
فيها، ومن رغب بعد رجوعه في رجوعه في رجوعه في رجوعه في رجوعه
تحت، والرواية في معنى قوله لا المقصود بها الفصل، ويذكر أن
يكون ذلك الأخبار متشككاً لمادة، وهو صرح

وقال القائلون وأحمد في حرمه لا يصح الرجوع في أهله، إلا
بإذن من أهله، والحد كالأب على أصح، ومولين للساعي، وحديث
حديث القائلون في أهله كحديث في أهله^{١٤} رواه الجماعة إلا الشافعي،
وبحديث إلا يحمل لرجل أن يعطي غيلة أو بيتاً، مرفوعاً في إله
فيما يعطي^{١٥} رواه الأربعة من ابن عباس وابن عمر، وصححه الشافعي
والحنك.

وأجاب الحنفية عنه بأن المراد مني لا استند بالرجوع، أي لا يتردد منه

(١) أخرجه القائلون (٤٤/٣٢) واليهي (١٤) الحائض في الطهارة (٤٥/٣٢)

(٢) أخرجه عبد الرحمن بن الحنفية (٤١/٩) (١٤/٢٥)

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٣٦٦)، وصححه (١٢٢٦) وأبو داود (٣٥٣٨)، والشافعي
(٣٦٩٨: ٣٦٩٩)، وابن ماجه (١٣٨٥)، و٢٣٩

(٤) أخرجه ابن داود (٣٥٣٩)، والشافعي (٢٩٩) (١٢٢)، والشافعي (٣٦٩٣) (٣٦٩٤)
وأبو حنيفة (١٢٢٧)

المخرج في هذه من عروصه ولا يرص إلا بولس، فبذلك الحاجة، وذلك
بسمي وجوع، أو المراد لا يحل له خروج دية ومروعة، لا أنه لا يحل له
قضاء وحكماء، فيكون مكرها، (عس كذا) يحل تنبيه ابراهيم في أهله
بالعائد في الفقه، وقال في السحرا، كرهه سببه على طاهر كلام
«المسوط» وسماه في طائفة، وعلقت في قوله «لا يحل» أنها كراهه
محرم، وهذا على قول الربيعي إن يرجع فيج، أو ينصر

قال المصنف^(١) قوله «لا يحل» في هبة، الحديث أصح في طائفة
وعكرمه والشافعي وأحمد وسحن على أنه ليس بواجب أن يرجع فيما وهبه
إلا الذي يحله الأب لأنه، وعند مالك في ما يرجع في الأجنبي الذي عهد
منه التواب ولم يهبه، وبه قال أحمد في رواية، وقال أبو حنيفة وأصحابه
لواحد المخرج عن هبة ما دام أئمة، ولم يوصى به، وهو قول سعد بن
الصديق وعمر بن عبد العزيز والشافعي، الحديث والأصود بن يزيد والحسن
البصري والشافعي والشافعي، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي
طالب وعبد الله بن عمر وأبي هريرة ونسابة بن عبيد

وأما ما من الحديث بأنه لا يحل بيع ما هبته كالمعانة في قوله
«التنبيه» من حيث أنه ظاهر المبيع مروي، وعنه لا شرعا، والكلب غير معبد
بالعلاء، والحرمان، فيكون المعانة في هبة عائد في امر داره كالحق الذي يحد
فيه الكلب، فلا يشت بذلك مع الرجعي في هبه، ولكنه يوصف بالتبعية، وبه
قول، فذلك قول مكره الرجعي، اهـ

قلت: ويمكن أن يكون معناه بما أخرجه أبو داود في باب الحرمان
من حديث رجل قال: «بيعت حرمة من من الإبل على أن يسلموا»

(١) نسخة الخديعة (٥/٢٠٩)

(٣٧) باب القضاء في العمري

في سنة ١٠٠٠ هـ من الهجرة النبوية لم يزلوا يرجعها منهم، فهو آخر ما فيهم من
 قولهم، أو يفلح له أن يسمعها منهم فليسمعها، فإن شاء الله أن يرجعها فهو
 مؤثر به منهم، المصنف.

في سنة ١٠٠٠ هـ من الهجرة النبوية لم يزلوا يرجعها منهم، فهو آخر ما فيهم من
 قولهم، أو يفلح له أن يسمعها منهم فليسمعها، فإن شاء الله أن يرجعها فهو
 مؤثر به منهم، المصنف.

(٣٧) القضاء في العمري

في سنة ١٠٠٠ هـ من الهجرة النبوية لم يزلوا يرجعها منهم، فهو آخر ما فيهم من
 قولهم، أو يفلح له أن يسمعها منهم فليسمعها، فإن شاء الله أن يرجعها فهو
 مؤثر به منهم، المصنف.

في سنة ١٠٠٠ هـ من الهجرة النبوية لم يزلوا يرجعها منهم، فهو آخر ما فيهم من
 قولهم، أو يفلح له أن يسمعها منهم فليسمعها، فإن شاء الله أن يرجعها فهو
 مؤثر به منهم، المصنف.

١٠٠٠ هـ من الهجرة النبوية

١٠٠٠ هـ من الهجرة النبوية

ثلاثي أن لا يذكره من لا عهد من يقول أعمرتك هذه عدا، صبيها
أربع أمراء الصغرى تصعد كالأرض ويكون له نورته من بعده، وهو قول
الشافعي في الجديد، وفيه قال أحمد والثوري رأيه عبيد، وأمروا الثاني أنها
لا تصح لأنه ملك مولى، قد عدا، وأما قوله إلى وهو مذهب، وهو
قول الشافعي في الجديد، الثالث أنها تصح ويكون للصغير في حياته حظ
فإن مات وجع إلى الميراث، ورأى من يذهب إلى أن ميراثه ميراث
الصغير، فربما جازع أنها عدا، وهو المذهب من يذهب إلى ميراثه ميراث
أبيه.

ثالث الثالث أن لا يقتصر على ماله من يقول فدا من جعل
أى أو إلى ورثته، فإن قلنا لا يحد من ماله إطلاق فهو أولى، وكذلك في
الإطلاق ما عدا، ومذهبنا مع مذهبنا الميراث، وإن قلنا أنه يصح
في الإطلاق، ويأيد الملك، ففيه وجهان لأصحابنا الشافعي أحدهما عدم
الصحة، ورأى صاحبنا النسيب وغيره، وفيه بطلان الساردي، والثاني، يصح
ويطهر الشرع، ومذهبنا في الأخير.

ثم أختلف العلماء فيما ينقل إلى الصغير، من ينقل إليه ذلك قوله حتى
يجوز له البيع والسر، والله وجه ذلك من الصحابة، وإليه قولنا
الجميع هو كالوقت، ذهب الجمهور إلى أن ميراثه ميراث الميراث، وهو قول
سفيان، والثاني، أحمد، وهو من أن ميراثه ميراث الميراث، وهو قول
عنه، فدا يرجع إلى الصغير، ميراثه ميراث الميراث، أو ميراثه ميراث
أبيه.

وقال الميراث، الصغير، والميراث ميراث الميراث، يعطى ميراثه ميراث

أما بعد ، هي بنت وسيفك ، فأما يا قال : هي لك ما عشت ، فلها مخرج بي
صاحبها ، مكش عليه

والثالث : (ها) كذا أبو اسحق ولورثته ، ويسقط الشرط ، وهذا قول سماعي
أحمد ، وهو ابن حمزة ، وهو قاهر المذهب ، من عبه أحمد ، بالأحاديث
أحمد ، وروى الإمام أحمد بن مسعود عن أبي يونس أنه قال : لا عسر ولا
يأس ، من عمر ثوباً أو أربعة ، فهو به حياته وموته ، عند صحيح في بطار
شروط : لا أرى بشرط فيها عدداً إلى الحرف ، بل ما بال الآخر فيه

أما حديث عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ولا يملوها فإنه من أعم عمري
فهي ملدي أعمها حياً وميتاً ولعمري ، (لأن) لو أحرر عبد بشرط كانت له
مؤنة ، وبه لا يخو . وفي اتفاق ، وله بها لشرط ، فإنه ليس بشرط على
بشرط ، وسقط ذلك على ورثته ، ومنى سم يكن بشرط مع استيفاء منه به
بغير له .

قال أبو قلبي^(١) قال النخعي : هي حبة حديد يملك عمر الموهوب له ،
أو مدة عمره وعمر غيره ، لا حبة الرقية ، قال ابن عبد البر : هو - عند مالك
وأصحابه - ذكر ذلك منظم العمرى ، أو الأعمار ، أو السكى ، أو الأعداء ، أو
الزنى ، أو الإختلاف ، أو بعد ذلك من المدة ، المطايا .

قال صاحب "المسلك" : العمرى يتوجه إلى المصلحة دون الربية ، وأما
بسبب منعت المصارى أو الوصف ؟ يربط من مانع ، له وهكذا ، حكى عن
بعض في التمتع^(٢) الروايتين

١ - شرح مسلم (١٢٤٦ ، ١٢٤٧)

٢ - شرح الإطابة (٤/٤٨)

٣ - مطلع الباري (١٢/٢٢٨)

الذهني: إنه من مولد الزهرقي، ثم ذكر زرقاني^(١) روايات عن جابر خاله عن الزيادة.

قال الباجي^(٢) معنى لعمري فيه مدافع لملك مده عمر الموهوب له، أو مدة عمره، وعمر عهده، وبما يسر الإعمار من المنافع لا مدة الرقعة، وقال^(٣) معنى لعمري له وتعبه يريد والله أعلم أن ما أعطي من المنافع يكون له ولعنه، ولا يظل لعلبه بعد موته ولا ترجع بعد ذلك إلى لذي أعطاهما؛ لأنه أعطى عطاة وقعت له «مواريث»، فوجب أن يندد عطية على ما أعطاهما من وجوب الموارث فيها، وأن ينتمى المنافع إلى عقب المعطي بعد موته، وهذا كله يرجع إلى المنافع دون ربه الكدر؛ لأن وقتها لم ينعها عطاة وقعت فيه الموارث ولا غيره، ولا خرجت من ملكه.

وفي معنى الحديث بداية أبواب أهلها في معنى العمري وألفاظها، ومعنى الحبس والتصفية، وفي بعض نكت من أحكامها التي هي من صبح من الحبيب، ومن يصح عليه وب يصح بحبه الثالث في دخول الحب مع المعطي، أو ثبوته بعده الرابع في معنى الحب والثبوت والفسخ والمولى الفخامس في منه مدافع لعمري، السادس في مشغقات النكاح فيها بالولادة، وانتقاله بالموت السابع فيما يجوز من بيع عمري والحبس الثامن: فمن تعود إلى صانع العمري، والحبس بعد موت المعمر، وفي حسن عليهم ثم سطر الكلام على هذه الأبواب الثمانية.

وقال الزرقاني^(٤) في حديث صحبة العمري، وأنه ذهب الجمهور إلا

(١) انظر شرح الزرقاني (١/٢٨).

(٢) المعنى (١/١١٩).

(٣) شرح الزرقاني (١/٢٨).

٤٤٦٩/١ - وحديثي مالك عن أنس بن مالك عن أبي سعيد عن

عند الرخصي في القاسم، أنه سمع مكحولاً يقول:

أحكي عن داود وطائفة، يكنى بن حرم من صحبه، وهو شيخ لظاهرية،
ثم الميسر، على أنه مرجه إلى رقة كسر هاء، وقال مالك والشافعي
في التميمي، توجه إلى المصحة من الرقة، فمن رجعها إليه مئة أم لا، قول
مالك، أولاً مطلقاً، وقال أبو حنيفة والشافعي في الحديث، ورجعها إن لم
تقبل، لا إن عقت، وهو قول بن شهاب، قيل، وهو أسعد بظاهر الحديث

وأجاب عنه بعض النكبة بأن مرجه أنه إن أعطى التميمي لم يزل
ومعه، فلا يظل من عقبه بموته، بن حنبل يقرض حتى العقب، قال
بن عبد البر، ومن أحسن ما جئوا به من ملك المعطي ثابت بالإجماع قبل
أن يحدث العمري، فلما أخذها أصحاب العمري، فقال بعضهم، قد أوفى لقصة
ذلك منك عن رقة ما أعده، ودار بعضهم، أنه يزل ملكه عن رقة ما بهما
اللفظ، فلو اجب حتى الظر أن يروى ملكه إلا بيعه، وهو الإجماع، اهـ.

قال وحديثي ما أجمع من رواية مالك في رقة ثلاثة أحول،
أحدها أن يقول، هي لك ولعقت، فهذا صريح في أنها له ولعمه، لا يرجع
إلى المصحة، حتى يقرض العقب عند مالك، وهذا خبر لا مرجع أبداً ثابها،
أن يقول، هي لك ما عشت، فهذا من رجع بن، فهذا غايه موته، وهذا
ما رجع إلى المعطي، وبه قال أكثر العلماء، ورجحه جماعة من المتأخرين،
ولا يصح عند أكثرهم لا يرجع وقالوا، إنه شرط عند مالك وثلاثها أن
يحول أعمرتها، ويطلق، وبني رجعها، بن عمر الخفاف، فلو رجع،
وغيره لا يرجع، اهـ.

٤٤٦٩/٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) لأبي حنيفة (عن) عن أبي حنيفة

ابن القاسم) بن محمد بن أبي بكر المديني تب مالك، روى عنه هنا ما رواه
(أنه سمع مكحولاً) أبا عبد الله بن أبي عمير المشهور كثير الإرسال (الدمشقي)

يَسْأَلُ ابْنَهُ قَبْلَ مَحْتَدٍ عَنِ الْغَيْرِ ، أَوْ يَقُولُ النَّاسُ هَذَا ؟ فَقَالَ
الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : مَا ذَكَرْتَ النَّاسَ ، لَا وَهُمْ عَلَى شُرُوطِهِمْ فِي
قَوَائِمِهِمْ وَفِي مَا أَغْضَوْا .

مَكَرَ الْعَدْلَ وَفُتِحَ الْمَمَرُ ، رَمَدَ بِكَرْمِهَا سُلُّ إِلَى دَمَوِ ، الطَّدَ الْمَعْرُوفَ
بِالْشَّامِ ، الْمَوْفَى بِهِ نَضِيعَ عَشِيرَةٍ وَمَالَهُ رِبَالًا مَكْحُولٌ لَهَا عَبْدٌ لِرَحْمَنِ
الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) بَنِي أَبِي بَكْرٍ (هُنَا الْعُمَرَى) قَالَ الْبَاحِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
سَأَلَ نَحْنًا بِلَفْظِهِ مِنْ اِخْتِلَافِ النَّاسِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْأَلَهُ هَذَا لِمَا تُشْكِلُ عَلَيْهِ
حِكْمَهَا . وَإِنْ لَمْ يَلْعَلْ فِيهَا قَوْلٌ مِنْ بَعِيرٍ يَهْوِيهِ ، فَإِنَّهُ أَنْ يَمُتَ مَا خَلَا الْقَاسِمُ
مِنْ ذَلِكَ لِتَأْتِدَ بِهِ أَوْ لِيَنْقُضَ بِهِ ، رَوَاهُ يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا (١٩)

قَالَ الْبَاحِي (٢٠) : يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْأَلَهُ الْعُمَرَى ، وَيَعْلَمُهُ يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا ،
وَسَأَلَ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي هَالٍ مِنْ دَنْبٍ ، وَيَحْتَمِلُ . يَرِيدُ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْعُمَرَى ،
وَعَنْ صِنْفِهِ مِنْ قَوْلِ النَّاسِ إِيَّاهُمْ عَمْدَةً أَوْ يَلْعَلْ قَوْلَهُمْ فِيهَا ، وَلِلَّذَلِكَ
أَعْيَاهُ الْقَاسِمُ مَا خَلَا مِنْ أَقْوَالِ النَّاسِ

(فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : مَا أَذَكَتِ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى شُرُوطِهِمْ)
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَاءَهُ عَلَى حَسَبِ مَوْزَنِهِ . وَلَوْ كَانَ سَأَلَهُ عَنِ الْحُكْمِ خَاصَّةً لِأَمْرِهِ
بِمَا خَلَا فِي ذَلِكَ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَنَّ الْعُمَرَ بِمَا شَرِطَ اسْمِيَّةً أَلَدِيَّةً ، وَفَرَّقَهُ
الْمَنَافِعَ بِلَفْظِهِ مَقْدُودَةً بِعَمَرٍ اسْمِيَّةً أَوْ بِعُمَرٍ . وَمَعْنَى عَمْدَةٍ فَكَانَ مَرِطَةً نَامَةً ،
وَكَانَ عَطِيَّةً عَلَى مَا شَرِطَ ، لَا تَنْجَازَ ذَلِكَ ، وَهَذَا يَبِينُ ذَلِكَ مَالَتْ قَوْلُهُ (أَمْرُ
عَدْنَا عَمْدَةً ذَلِكَ ، يَرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ جَاءَ عَمْدَةً اسْمِيَّةً بِأَنَّ الْعُمَرَ يَرْجِعُ إِلَى
الِدِيِّ أَعْمَرَهَا عَمْدَةً اسْمِيَّةً ، بِأَمْرٍ اسْمِيَّةً سَمِيَّةً ، لِأَنَّ الْعَطِيَّةَ إِنَّمَا تَعْلَقُ
بِالْمَنَافِعِ خَاصَّةً . لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ لَفْظِ الْعُمَرَ الَّذِي يَقْصُرُ التَّوْقِيتُ ، هـ .

(فِي قَوْلِهِمْ وَفِي مَا أَغْضَوْا) . فِي بَنِي أَمْرٍ أَوْ فِي أَمْرٍ أَوْ فِي أَمْرٍ أَوْ فِي أَمْرٍ

والعمري، تكن في التعمية روى معمر عن أبيه عن حبيب بن أبي ذاب قال سمعت ابن عمر رضي الله عنه - وسأله عن أبيه أخطى أنه قال له حياته فأسجها فكان - له، فقال ابن عمر، هي له حياته، وبه، قاله، فأرأيت إن كان يصدق عليه، قال - فذلك أبعد به، وهذا يدل على أنه سمع ابن عمر أن العمري خلاف السكتي، وعنه لأقر، هـ

وخرج محمد في قوله^(١) حديث حماد بن عمار بن أبي ذاب، وهو ابن عمر - رضي الله عنه - هذا، ثم قال - وهذا مأخذ العمري عنه، فسأله عن شئ فهو له، والسكتي له، فإنه يرجع إلى الذي سكته، وتلى وأرته من بعده، وهو قول أبي حنيفة والماتمة من بعده - وروى ابن قال - هي له ولحقه، أو لم يزل ولحقه - فهو سواء، اهـ

وقال الموصي^(٢) أه! إن كان سكتي هذه أحوال عندك أو أسكتها عمداً، أو نحو ذلك، فليس ذلك بمعصية، لأنه في تحقيقه من المنافع، والمنافع إنما ينفذ في بعضه، ليس في كل شيء، فلا يلزم إلا في قدر ما ينفذ منها، واستوفاء ما لم ينفذ، وسكتي لم يرجع من شاء، وأيهما كانت يطلت لإباحه، وبهذا قال أكثر العلماء، وخلافه أهل القسري، منهم الشعبي والنخعي والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وروى عن ذلك عن حماد

ولما أحسن وعطاء وثلاثة^(٣) هي كعمري تكدر له ويمهيه؛ لأنها في معنى المعصية، فيسهل فيها من حكمها، وحكي عن الشعبي أنه إذا قلل في ذلك، أسكت حتى تموت، فهي له حياته وموته، وإن قلل في هذه أسكتها حتى تموت، فهذا يرجع إلى ما سكته^(٤) لأنه إذا قلل في ذلك، فقد جعل له

(١) أنظر موطأ محمد مع التمهيد المصنف (٢/٢٨٦)

(٢) الشعبي (١/٢٨٨)

(٣٨) بـ انقضاء في النفقة

۱۳۹۱/۱۲ - هفتاد و نهمین سالگرد میلاد مبارک حضرت امام علی (ع) است. در این سالگرد،

شركة مياه الشرب والصرف الصحي - القاهرة

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّكْفُرُ بِجُورِهِ إِذْ يَمُنُّ أَفَلَا يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ
وَمِنْهُمْ يَرْفَعُ صَوْتًا مُحْتَضِرًا الْوَيْلَ وَالْجَحِيمَ لَأَصْحَابِ الْمَوَلَى أَلَمَ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ
بِالْمَوَلَى الَّذِينَ هَفَرُوا دُخُوا مِنْهُمْ فَيَقُولُ لَهُمْ أَمْ يَكُنَّ لَهُمْ الْآيَاتُ لَا تَذَكَّرُونَ

(٣٨) القيد في السقطه

الملك الذي الذي يملكه هم من الامم وفتح الله عليه الملك
فما هي هذه وجوهه، وقد ذكره في قوله تعالى: وقال فرعون
يخرجني من بلدي واتخذني ككاهن، ثم دعاهم فاجابوا وقالوا ما نخرج
منه، وقال فرعون: يا ايها الذين آمنوا، انكم المي سمع من اعرب
منكم على كل الامم وتعين منكم قالوا لا والله يا ايها الملك

هذا المشرقى^{٢١} منبر على أكتافى، صبح القوي مر ان غاسى قوته
من السمعون سبي هو مراد هذا السخون، لضعفك لا يفتحك به، وقلوه لك
لغناوى به، والعبء كما هو القيدس في هذا، و... هـ... ح...
٢١

١٢٧١/٢٦ - (مالك عن ربه) ١ - (عن أبي عبد الرحمن، فروة) - هذا
في صحيح أبيه جده أبي سفيان بن عبد الرحمن، نزيل مكة، صاحب
البركة، سخطه، عازي، الحادي، السدي، من ر. ١ - (عن أبي عبد الرحمن، جهم
بن عبد الرحمن، الحادي، السدي، من ر. ١ - (عن أبي عبد الرحمن، جهم

^a $\chi^2 = 1.0$, $df = 1$, $p = .32$.

115 $f(x) = x^2 - 2x + 1$

عَنْ زَيْنُو بْنِ حُدَيْدٍ الْجَهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَسَأَلَهُ عَنِ الْقَفْصِ؟

رَوَى إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حِصَارِ طَنْفِمْ، كَانَ يَسِي الْمَضْطَمَحَ، فَسَأَلَ لِسِي ﷺ
السَّبْعَةَ (عَنْ رِيْدٍ مِنْ مَخَالِدِ الْجَهَنِيِّ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْحَاءِ، الْعَصْدِي الشَّهِيرِ
(أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) سَطْرٌ لِحَدِثِ الْكَلَامِ فِي الْفَتْحِ^(١) فِي
تَفْسِيرِ هَذَا الْمَبْهُمِ، وَمَا ثَبُلَ فِيهِ مِنَ الْأُيُولِ، وَتَبَعَهُ الْإِرْدَقَانِيُّ، وَالشَّيْخُ لِي
«الْبَيْت» عَنْ أَنَّهُ بِلَاكِ الْمُؤَدَّنِ، أَوْ رِيْدٍ بِنِ شَاكِدٍ لِرَوِيِّ بِنَفْسِهِ، أَوْ أَبُو ثَعْلَبَةَ، أَوْ
عَمْرٌ، أَوْ ابْنُ جَارُودٍ الْعَمِيْنِيُّ، وَرَوَّجَحَ بِسَطْرٍ يَأْتِي سَوْدَ الْجَهَنِيِّ

(سَأَلَهُ عَنِ الْقَفْصِ؟) هَكَذَا فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ، وَفِي رِوَايَةِ سَطْرَانَ الشُّوْرِي
عَنْ رِيْدِهِ، سَأَلَهُ عَمَّا يَلْتَمِصُهُ، رَأَى مُسْلِمٌ مِنْ طَرَفِيْنِ يَحْسِبُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ رِيْدٍ
الْعَمِيْنِيِّ وَتَبَعِهِ، وَهُوَ كَالْبَثَالِ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا رِيْسُ الْخَمُوْمِ وَغَيْرِهِ، مَا
يَسْتَعِيْنُ بِهِ غَيْرُ الْحَيَوَانِ فِي سَمِيْتِهِ لَفْظَةً، وَمِنْ عَمْدَةِ الْحَكَمِ الْمَدْكُورِ

هَذَا «بِأَبِي»^(٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَأَلَهُ عَنْ جَوْرِ أَحَدِهِمَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ سَأَلَهُ عَنْ حِكْمَتِهِ، وَمِنْ يَسْرَمِ فِيهَا، وَمِنْ يَجُورُ لِمَنْ أَحَدُهُمَا، فَأَمَّا جَوْرُ
أَحَدِهِمَا، فَقَدْ رَوَى بَدْعٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَسْرَمُ بِالْمُفْطَلَةِ، فَلَا مَا أَحَدُهُمَا،
وَفِي «الْعَتَبِيَّة» عَنْ سَمَاعٍ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ
وَحِيدَةٍ، وَلَا أَنْ يَكُونَ لَهَا فِدْوً، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَوْ لِنَدِي رَحِمَهُ، وَأَمَّا
بَشْيَءٌ لِنَدِي لَهُ بَالٌ قَارِي لَهُ أَحَدُهُمَا، يَدْرِي عَنْهُ أَشْهُبٌ، أَمَّا لِنَدِيرٌ، وَغَيْرُهُ بِهِ
بَيْنَهُمَا، فَدَحْتُ رِيْدٍ أَنْ يَأْخُذَهُ، وَيَسْرَمُ كَالدَّرْهِمِ، وَمِنْ لَا بَالُ بِهِ، لَا أَحَبُّ لَهُ أَنْ
يَأْخُذَ الدَّرْهَمَ

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ (لِنَدِي لَهُ بَالٌ)، يَحْدَفُ عَلَيْهِ الصَّبَاغُ إِذَا تَرَكَهُ،

(١) فَتَحِ الْبَارِي (٨٠/٥).

(٢) الْعَتَبِيَّة (١٣٤/٦٦).

فأخذه ثم غمر وجهه بغير من أعماله، وأما الشيء اليسير فالأعجب عليه
 أن يؤمر به من بعده لا يسرع به دفقاً فكماله أكره أن يعود
 صاحبه، فبعد، ولما أتته الحنفية بتكليف من بغيره من عليه فيه مثله، وروى
 شيخنا ذلك لثبته، والعادة حاربه بأن من سمع خبراً لا يكاد يسمعه، ولا
 يصدق به، بل لا يصدق الخبر إلا بعد، والعادة حاربه بأن من سمع خبراً
 عنه تحدث به، حتى يصل خبراً إلى صاحبها، اهـ

وفي الباب الآخر المصنف ما يبين أنه أعجب أناس ليس وجد
 لفظه، فالمصنف يقول لا يعمل به، بل يفرمها (أنه أحد من يفرمها) وروى
 صاحبنا ذلك حرم شرعاً، ويخص المصنفين من أنه لا يفرمها، بل يقول
 يعمل به، بل يفرمها، والبرهان أن صاحبنا يفرمها في الموضع الذي
 سقطت منه، وأنه لا يؤمر على نفسه أن يطاع فيها بعداً بوضعها، والسمعة
 على عمالها، وهذا يفرمها، انظر، اهـ

وقال المصنف "قال إمامنا لأفضل ترك الأكل، وروى عن أبي
 عمر بن عباس بن عمرو، وقد قال جرير بن عبد الرحمن بن عتبة وعطاء، وروى
 شيخنا عن أبيه، علم بغيره، واحد من خطباء إنا وجدنا مصنف، وأمر
 به عليه، لأفضل أخذها، بعد لم يفرمها، وخبرني عنه نور أحمد أنه
 يفرمها، يقول تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَشْكُورُونَ﴾ "فروا" وروى
 عنه، صاحب عليه سمع منه، وروى عن أبي خديجة أنه لم يفرمها، بل يفرمها
 وأبو حنيفة، وقد قال ذلك، إن كان بينه وبين صاحبه أحسن، إن

(١) هذا صحيح (٢٥٥)

(٢) قاله في (٨) (٢٩١)

(٣) سورة البقرة الآية ١٩

ذلك لسعد بن علف، وفي السواد لا م مانع عن ما نك أنه قال يسمى الذي
تُعرف اللقطة، أن لا يربها أحد، ولا يسيها مبيها، ولا يقول من يعرف،
فما سراً ذراهم أو حلياً أو عرساً، لكن يسمي ذلك مثلاً بأنني مستحل، فيسبها
بصفة المعرف، فبأخذها، ويبس ذلك قوله **قوله** استوف عناصها، ووكاءه، ثم
عرفتها، ولم يقل تم عرف بدت ولا برره، وعرفها، وتو جاز أنه إن يذكر
صفتها لما احتاج إلى صفة معاصر، وكاء، ولأعنى عن ذلك إظهارها، اهـ

قال الترمذي **قوله** وفي سبب هذه المعرف يربها قولان، أظهرهما
أن حوت يظهر الأمر، وقيل بحسب عبد الاستطاع، ويسحب بعده، جعل
لجوف إذا عرف معنى الصفات دون بعض، قال ابن القاسم، لا بد من ذكر
حسبها، وكما قال أصبح، لكن قال لا بشرط معرفة اللقطة وقيل قوله
بن القاسم أقوى، ثبوت ذكر بعده في الرواية الأخرى، اهـ

قال الموصلي **قوله** الأصل في حديث ربه ربه، وقال في حديث أبي بن
كعب **قوله** استوف عناصها ووكاءه وعنده، ثم عرفها، وفي لفظ عن أبي
قال وحديث ماله دينار، فأنبأ به سبي **قوله** فقال عرفها حولاً، عرفتها،
فسم تعرفه، فربحت إليه، عرف عداها وبعدها ووكاءه، وأحفظها
مالك، فإن جاء منها فأنها ياب، فمر هذا حديث به، عرفه بمعرفته صفتها
بعد التعريف، وفي غيره أمر به فيها خبر استوفها قبل التعريف، وهو الأول
بالحصول عند علم ذلك، وإن أخر معرفة ذلك من حين سبي، طبعها طاراً لأن
المقصود يحصل بعد عنها حينها، وإن لم يسم طبعها، فأراد بالتصرف فيها
بعد الحزم، ثم يجر له حسن يعرف صفتها، لأن عيبها بعد بالتصرف، فلا
سبي له سبيل إلى معرفة صفتها، إذ جاء صاحبها، وكذلك في خلقها حاله، فيكون

(١) شرح الزواجري، (١١/١٥١)

(٢) المبشر، (٧٨/٣٧)

قال الشيخان في طرق الأئمة والرواية في حديث أبي ربيعة بن أبي
 الله وحياء من عدة كنه عن سبعة قالوا في حديثهم جميعاً ثلاثة أحوال
 يأكل حياء من سبعة، فإن في حديث هاشم أو ثلاثة أحوال وجميع بعضهم بين
 حديث أبي ربيعة بن خالد بحمل حديث أبي علي مرشد النوع من التصرف في
 التعمية والمبايع لي استعص صها وحديث ربيعة على ما لا بد منه أو
 لا سيح الأعرابي في حديث ريد واست، أبي عبد الله بن علي بن علي بن علي بن
 "ثم التعمية" أن "تعمية" تعرف ثلاثة أحوال إلا شيء جاء عن عمر - رضي الله
 عنه - وقد حكاها أحد ربي عن شواهد من الفقهاء وحكي ابن السكيت عن عمر
 - رضي الله عنه - أنه قال "تعمية" ثلاثة أحوال، عام وحاد، ثلاثة أشهر
 ثلاثة أيام، وبحمل ذلك على عظم التعمية وحفاريه، ورد ابن حزم عن عمر -
 رضي الله عنه - أنه قال "تعمية" وهو أربعة أشهر، وعمر بن حزم وابن المجوري
 بأن رواية الثلاثة أحوال غير من الثرائي

وقال ابن المجوري "بحمل" أن يكون "تعمية" عرف أن تعريها لم يقع على
 الوجه الذي ينبغي، فامر لها بزيادة التعريف، كما قال بنسب، صلاته "راجع
 فصل" فإنك لم تصل، وإن حافظ ولا يحسن بعد منه على مثل أبي مع
 كونه من غيره، المصداق، فصلاتهم

وقد حكى صاحب "التهذيب" من أصحابه روي عنهم أن الأئمة
 التعرية - مؤمنين - في علمهم فعليه أن يعرفه إلى ما يمتد على طبعه أن
 صاحبها لا يظنها بعد ذلك، م

قال "الشيخ" ومعنى ذلك أن يكون الأصل حديث ريد بن خالد لأنه
 سالم من الشك، وحديث أبي شاذل في الرواية ونسب - يجمع بين

العمير - فإن سأل في حديث زيد عمري، فأمره النبي ﷺ بالحق أبو عمير
الذي لا يسبح الله - وامي بن كعب - معه الصحابة وفضلاتهم.
ومن أهل النوع - وقد فندمه النبي ﷺ إلى السلف عهد أبا عبد الله، وإن كانت
مباحة بعد أول عهد، لكن مثل أبي عمير - أحسن - نوع لا يسرع إلى نقل
ما هو مباح، بل يوضحه، ويظهره، إن

وإنما السوف ^١ فمر السوف منه، روي ذلك عن عمر وعطي
ومر عاصم، وبه قال بن عيسى والشعب وعنه وشاذلي وأصبغ الرائي،
وروي عن عمر - وعنه بن عاصم - رواية أخرى ثلاثة أشهر، وعنه ثلاثة أعوام
رواه أبي، دون بن يونس بن عيسى ما روي عن حميد بن عمار، يعرفها ثلاثة
أيام إلى سنة، دون بن عاصم بن صالح - دون بن عاصم، يعرفها
ثلاثة أيام، وقال شاذلي بن عيسى يعرفها أربعة أيام، وقال مخلوق ما روي
الشيخان، يعرفها سنة أو نحوها، وروي أبو إسحاق الجورجاني بإسناد عن
حميد بن عمار، قال قال رسول الله ﷺ من أشفق الناس على حيلا أو شبه
ذلك فهو شقي، فإن كان هو ذلك فغيره سبعه أيام

وإنما حديث زيد بن عذلة المصحح، ولأن لسته لا تأخذ عنها التواتر،
ومعني هذا التواتر الذي تنبئ به الثلاث من عمر واستدراكه، تصححت
عنه فندمه أهل العمير - وما حديث آخر، فقد صدقه بن يونس وحديث حميد
لم يقل به ذلك عن وجهه، وحديث زيد بن عيسى أصبح منه ورواه

وهي (المعبر) حديث الرواية في الصحيح، ١٤٧١) محمد بن عمار
حولاً - بل ينقل بين عمير والعمير - وهو قول حميد بن عاصم، وعن
أبي حنيفة في رواية - كذا مني وهو كذا - دون أقل منه إلى

عشره، يعرف ثوباً من ثوب من عشرة ثلاثة أيام، وفي يومها
دونه يخطو به في حرفة، ويصدق، وقبل غير ذلك، وقال أبو بكر بن محمد
السرخسي: الصحيح أن يعرف إلى رأي المفسر، يعرف من أن يطلب على
رأيه أن صاحبه لا يطبه بعد ذلك

وقال محمد بن (المرقعة)^(١) من أنشط لفظه حديثي عشرة فارعهم
«مصدقاً» مرقباً حراً، فإن عرفت ولا تصدق بها، فإن كان مصداقاً أكها،
فإن جاء صاحبها، حره من الأجر ومن أن يعرف به، وإن كان أمراً من عشرة
في «عرقه» حتى قدر ما يرى إماماً، ثم صبح به كما صبح نالوس، وكان
الحكم فيها إذا جاء صاحبها كالحكم في الأولى، وقد روي في الموضع
أبني وسأله من روى عنه، ولم يكن عليه في ذلك مقال، أ

وهي قائمة المسألة^(٢) عرقه إلى أن علم صاحبها لا يطلب، قال
أبي عبد الله: ثم يجعل له من علمه تساعاً لفرسخي، ومنه من الحكم على
حائبه أو أي. «مصدقاً» كثير، والكثير هو أن يطلب على أنه أن صاحبه لا
يصدق، ومصدق في «البيان» وفي «المعجم» و «المعجم» و «الحية الفتون»
وهو خلاف «الحية الفتون» من «المعجم» في «المعجم» و «الحية الفتون»

وفي «المعجم»^(٣) وفي الحديث الذي رواه أبي ن كذا دليل ما ثبت
أن التفسير ما يحول من ملاء، لأنه يعرفه صاحبها لا يطلب صاحبها، لا يرى
أن الصانع دينار، لم كان ملاء عشرين كذا أمراً ^(٤) أن يعرفها ثلاث سنين،
فعلهم منه أن اطلاع يعرفها أكثر من حوز على شمس لانه السرخسي بحسب

(١) أنظر: مجموعنا مع التكملة المجلد ١٩/٢٤٦

(٢) ١٠٧٨/٢١

(٣) المصنف مع مع الدرر ١٥/٢٢٠

فمن حدی صاحبها

فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها

فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها

فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها

فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها

فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها
 فمن حدی صاحبها

() حدی صاحبها

() حدی صاحبها

يكون المدعى فيه معصية، وذكر غيره من مراد ذلك أيضاً أن يعرف مدعى المدعى من كلفه، وأن لا يسجد على حفظ الوعد والحرية لأن المأخذ حرم بإثباته إذا أغلب الحق، وأنه إذا ثبت على حفظ الوعد، كان فيه تبيح على حفظ المال من باب الأولي، اهـ.

قال المصنف^(١) «إذا جاء دُعاء فرفضه، نهى عنه إليه بلا بينة، يعني إذا رفضه بصدقتها المذكورة، وهي ركائزها وعقاصها وحديثها، دعائها إليه سواء عذب على طه صدقه أو لم يعبأ، وبهذا قال مالك، وأبو حنيفة، وإمام، وابن السكيت، وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجرى على ذلك إلا بينة ويجوز نهى دعائها إليه إذا عذب على طه صدقه، اهـ.

وقال القردوير^(٢) «إذا حال السلطان بغيره سفوف فيه، وهو المخاص، أي المحرق أو المكسر وتحوّل لمرطوب فيه الماء، ولم يندون به، وهو التوكاء أي المحيط، وبغيره علة بلا بينة، أي ينصلي بغير حرم ذلك بأخذ من غير بينة، وكما بمعرفة الأولي بالأولى عند تعدد يكون جارية على المشهور، قال القردوير «والمراد الأولي فقط كما هو ظاهر» المدونة خلافاً لمن قال لا بد من اثنين إذا عذب مخاص والتوكاء فقط، وهو قول أبيه، اهـ.

وقال الشافعي^(٣) «المرء من سما يصف من ذلك حصة المخاص والتوكاء، والمعد، إن كانت هرايم، وما سار ماله من انقسام» انتهى. وعند أصح النسخ، والتوكاء، وأصل ذلك قول أبي سبيكة في حديث أبي بن كعب «أعرف عذبت وركامها، ووعاها» فإن جاء صاحبها إلا ما سمع بهاء، فامر بأعير

(١) التسمية (٤/٩٠)

(٢) التلخيص (١/١٨٨)

(٣) التلخيص (١/١٣٦)

وَمَا لَا تَشَابَهَ بِهِمَا

عنه ثلاثة فمن وصفه استخذاً لفظه وقد قرأه امرج و في عن ابي
يعقوب زيد بن عذابة وابو هريرة ذكر لعبد الله

(وإلا) أي إن لم سمى صاحبها (فشأنك بها) بحسب رأيك سواء
أب حالك بها يعني تصرف فيها يدعو لرفع اليد عنه والخير في شأنك
محمود بها من انساني أوجه للتصرف فيها لما رآه من اتفاق أو حذافه و
تصادف عن الحفظ وشمس من طريق صبيان وغيره عن ربيعة الخان ثم مات
بها صاحبها

وكان المرفق إذا ضرب بشدة جرحاً فسم يعرف منكبه باللفظ
وحدث من به كسائر أموره عنها كالتعسف و فبراً وروي بحر ذلك
عن حماد بن مسعود وعنه رضي الله عنهم به و به فان عطف
و تعي في حالي و في حذر و روي في عن عيسى بن عباس والحي
ر حنيفة و فابو من و عكرمة

وهال صفت و محسن من صانع و موري و صاحب روي بمعاني بها
فإذا جاء صاحبها سره بين لأحد والغرم به روي أبو هريرة عن النبي
صلى الله عليه وآله فقال اعزها جرحاً ثم جاء صاحبها ولا تصدق بها
فإنما جاء بها فمضى بالأمر ولا عزمها ولا ولاها برأ لمعصوم سم برهن
بروان ملكه بها ولا فوج به سبب منتظي ذلك ثم برن و بكنه به كغيره
به و ليس به أن يملكها لا نأه حبيب فان له ذلك إن كان قصراً من غير
روي غيره بها و روي عيسى بن حماد ثمجاسمي به يعني يتركها من وجد
بعضه فليس بها عنها الحديث فلهذا روي صاحبها فبردها عليه ولا فهي

(۱) لفظي (۸) ۲۹۹

۲ خروجه انباري ۸۲ و نظر معصوم عبد الله بن ابي (۱) ۱۳۸ ۱۲۹

يقول الشافعي رحمه الله: يجوز نقول بفتح في حديث أبي رضي قد عه
 «والأخامع بها» (كان من النصارى) ما أنه حال العبد فلا بأس لا تنفع بها إلا
 برضاء لأخلاق النصارى، والشافعي بن كان يادر الأدم، وهو حذر
 وقال القسبي في «شرح النحاري» قوله بفتح لأبي «استمتع بها»
 قال «استمتع بها» حكاية حال، فلا نعلم ويجوز أنه بفتح عدم ففرقه أو
 كتب عنه ديود، وكثر سلباً أنه كان عب، فقد نه «استمتع بها» وذلك
 جازم صفنا من الإمام على سبيل انقراض وبمحتمل أنه بفتح عرب أنه مات حربو
 كافر. اهـ

قال من الهدم بفتح سمعها ما يدل على فقر أبي رضي ثم عه في
 ربه بفتح وهو ما في الناصبيين عن أبي صلح، قلت يا رسول الله إن الله
 سبحانه يقول بفتح «لَنْ تَكُونَ فِتْرَةٌ حَقٌّ تَهْلِكُوا بِهَا قَوْمٌ» بفتح وإن أحب موالي أبي
 برضاء، ما يرى يا رسول الله؟ فقال «اجعلها في هراء هربك، فجعلها ثوب
 صفحة في بي وحسان، وهذا صريح في رايه كان فقيراً، كما يحسن أنه
 أسر به. ذلك إلا أن عصايا الأحوال إنما تطرق بها الاحسان سقط منها
 الاستدلال.

وأما ما في حديث ربه من قوله بفتح «والأخامع بها» وفي رواية
 «وهي ثوب» فهو أيضاً من عصب الأحرار مسطرقة إليها لا ما، إذ يجوز
 كون السائل غليراً، وأيضاً فالتمس لا يلزم كونه نصيباً وكونه حاب عن تدبير.
 لو كان نصيباً، لجاز كونه أقل من نصيب، وكونه مليوناً، انتهى مختصراً

واحد حديث الذي استدل به صاحب الهداية على النقص، والمحب من

(١) مسند نوري، ١٥٩/٢

(٢) فتح الباري، ٢٥٩/٢

(٣) سورة آل عمران، الآية ٩٣

قال مصنفه أنتم يا رسول الله؟ قال: هي بنت، أو لأخيت.

«شيخ الموفق» إذا قال فيه: ثم عني في كتاب يروى به، قال ابن القيم: رواه أبو داود في مسنده والترمذي عن أبي هريرة: رسول الله ﷺ سئل عن المصنف؟ فقال: لا تحمل للمصنف، حسن النطق شمساً فالمعروف سنة، فإن جاء صاحبه فليزده إليه، وإن لم يأت، فليقصده به، لأن هذه، فليجعله بين الآخر وبين الذي له، وفيه يوسف بن خالد الميموني، هذا هو المعنى في الدرر: وهو صحيح.

ثم قال «الحافظ»^(١) وأضيف لعماء، يجب إذا عرفت في المصنف بعد حريمها سنة، ثم جاء صاحبها، هل يصب به أم لا؟ فالمعهور علي وجوب امرؤ إن كانت الثمن موجوده، ١ - سدد ركب أسهلكت، وحانت في ذلك أنكرابيسي صاحب الشافعي، ١ - لغة صاحبها البخاري وداود بن علي شام المعشورة، لكن وافق داود المعهور، ١ - كانت العين فلهذا

ومن جهة المعهور فون ﷺ لمي حديث مسلم، «ولكن» وفيه هذا، ١ - ربه أيتها فأعرف عفاصها روى، ١ - ثم كتب، فإن جاء صاحبه، فأدنا إليه، ١ - نظامه وجوب رتعا بعد الثمن، فيحمل على رد يدين، وأصرح منه رواه أبي رويده «نطق» «فإن جاء صاحبه فأدنا إليه، ولا يدري حفاصها ووكاها، ثم كنها، فلا جاء صاحبه فأدنا إليه، ١ - ثم لا يدري ماكلها، وبعد، وفي أبي داود من طريق آخر، جاء صاحبه فبعها إليه، وألا عرفت وكاهه وعفاصها، ثم انصفا في مالها، فإن جاء صاحبه فادنها إليه.

(فإن) المسائل (فضالة الغنى) أي في حكمها؟ فحدث ذلك فاعلم به. ١ - دار العلماء الصالحة لا تمنع لا من حيران، ربه سواء يئال له نقطة (يا رسول الله قال) ﷺ. (هي بنت) إن حده (أو لأخيت) أي لخالته آخر إن ثم بأخيت، كما وسعت الرقائن.

(١) صحيح ترمذي (٨٤/٥)

(٢) من أبي داود (٦٧٠/٦)

وَسَدَّكَ

وقال لحافظ المروزي ^(١) عن أحد من أصحابها أو من ملحقه بحر، وقد
السيي قوله لا حيك أي إن أحدهم، وعربها جاء صاحبها فهي له، وأورد
به الآخر في الكثير، وهو صاحب الله، ^(٢)

(أبو القاسم) والله دة حسى ما يكل ساء، ويصحب من الساج، وفيه
جاء على أصحابه عاقبة قدر من صميمه بدم الاستقلال، محرمة للهلاك،
منزوعة من الله فأخذت أساء، أعوذ الله، عطف، وقع في دوائه لسفري، دخلها
فانها هي لئله البحر، وهو صريح في الأمر لا أحد، فيه قليل عسى زيد إحدى
الروايتين لأحمد في قوله بذلك نطق شاذ، قد في «الفتح» ^(٣).

وقال النجاشي ^(٤) وبه نسبت ماك في أنه بأخذهما، ويملكها بالأخذ، ولو
جاء صاحبها؛ لأن صار حكمه حكمه بذات، فلا غرامة، ورد عليه بأدب
نسبت لملكه؛ لأن القس د يمت، وإنما يأكله المانعة بالهبة، وقد
أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها لسل به ناسه المستقط، جاء بأصحابه لأنها
ساقية على ملكه، ^(٥)

قال السجستاني ^(٦) إذا وجد شيء يضر أو يهلكه فبني نقطة، يحيى بن
أحمد، القاططها، يحكمها إذا جدها حكم به ذمت وانقضت في التحريم
والملك بعد، هذا هو الصحيح من مذهب أحمد، وقول أكثر أهل العلم، قال
أبو عبد الله سمعوا عمرو بن سائلة لعمر بن الخطاب «نحوه» عليها
أكلها، وكذلك لحكم في كل حيوان لا يبيع نفسه من حيوان الساج، وهي
السلب واللبس وولد الأسد، ويحرق، قد لا يمسح منها كغصان الزبل، ونحوه

(١) صحيح البخاري (٥٢/٥)

(٢) نسخة انقلقي (٩/١١٦٣)

(٣) «المعنى» ٨١/٢٢٧

[illegible][illegible]

۱. در ابتدا، به بررسی کلیات و اهداف پروژه بپردازیم. این بخش شامل تعریف دقیق اهداف، تعیین محدوده کار و شناسایی ذینفعان است.

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فإني أقر بأن...

ذهب، ولأصل في ذلك قوله يُحْتَجُّ يعني حته "وَأَخْلَقَ" أي "أدركه"، فذهب له في الحياء، وسوى فيه وهو الضعف، والضعف لا يأتي لأكلها، بل من أكلها في الحال، فإنه من الأساق عيها، وحراسة لما أتت على صاحبها، فإنه يحد فيمنع أكلها من غير نقص، وهي طاعتها نصح للمسلمين بالأكل من حيث الله، فكان أكلها أولى، وبني الله أكلها حفظ حبيب، يعني ما سألها، عيها له في قول عامه أهل العلم إلا ما كان فيه حال كذا، ثم عيها صاحب، ولا يخرج بها، نقول للذي يُحْتَجُّ يعني لا، ثم يزوج بها غيره، ولا عيها، وسوى فيه وبين الضعف والضعف لا يعرف ولا يرد.

قال ابن عبد البر: له من أكل مالك أحد من العلماء، على قوله وهو الذي يُحْتَجُّ في حديثه عنه أنه من عمرو بن عبد الله بن أبي أسيد صائفة دينا عن ابن الشاذلي، علم منه صاحبها، ولأنها تطفئ لها شدة، وتضعها لنفسه، فتجد عيها لصاحبها، فإنه كغيره، ولأنها ملك لصاحبها، فلو يجر منكم، فإنه عيها من غير رخصة، كما لو كانه من أبي أسيد، ولأنها تطفئ شدة رذائلها مع ما فيها، فوجب عيها إذا تلفه، كقصة الضحية، وقول النبي يُحْتَجُّ "هي ملك لا يبيع وجوب عيها، فإنه قد أدرك في نفسه الذهب بالرش بعد عيها في أكلها، عيها.

ثم ذهب عيها وجوب عيها، كقصة الباء، ولا يرى في عيها، عيها من وحدته في الضحية، أو في الضحية، مثال مالك وسر عبد، صاحب الضحية، من الضحية ليس له أكلها في الضحية، فإنه يملكها بغيره، عيها الضحية، وما أن ما جاء أكله في الضحية، أبيع في الضحية، كقصة الضحية، ولا أكل يُحْتَجُّ ذلك، أي من الله ولم يجر.

والثاني أن يملكها على صاحبها، ويمر عليه من مالك، ٧، فملكها من صاحب، وهو عليها محبة، بألفه عيها، وشهد عيها، فله.

قوله عصاة لإس

وإنما تب ذلك من سقطه على ثلاثة أضرب صريح يعني في يد من يحفظه، ويحذف عنه الصبيح مع الترك، كالشبه، والدراهم، والدرهم، والمروص.

وضرب لا يبقى في يد من يحفظه، ويحذف عنه الصبيح مع الترك، كائنته في الغلاء، وإن كانت في خروقه، أو في موضع جده من يحفظه، في حبه، وإن لم يحكم النقطة التي تفي بمرورها به.

وضرب ثالث لا حال عليه الضياع كالأبر، له مسامي ذكره، ومن وحشة بقاء، تنفي إلى الممراد، وإن كان فيها حبة كحكمها حكم اللفظة، يلزمه التعريف، وإن دبحها وقلها، فقد كان أصبع في العنينة له أكلها حياً كان منها رديراً، ويغير جلدتها ولحمها ملاً من مائه، فإن جاء صاحبها بعد ذلك، فلا صمد عليه إلا أن يجد في يده نبت فيكون أحق به.

وفي القدر المستراد، نبت القنطاط الجبهة ضالته ويربها ما لم يحجب صاعها فحجب، ومن كان لا القنطاط في المصحر، إن طس أنها ضالقة. اهـ
واسئل الجمهور بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن خذ في ضالة فشاء فحاصمها حتى يأتيها باقيها،^(١) رواه أبو داود والترمذي ونسائي، ومما حال ابن الهيثم روى أبو داود عن جرير بن عبد الله أنه أمر بطرد بقرة لعقب ببقرة حتى توارت، فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول، (لا يأري لصاله إلا ضالاً، وقال ﷺ) إن ضاله المسم حرق النار، رواه الجماعة. هـ

والضاله بضمها سمن الضالة أيضاً قال، الحسن (عصاة الإبل) م

(١) (١٧٠/٢٤)

(٢) أخرجه أبو داود (٧١٣).

قَالَ تَمَالَتْ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاقُهَا وَجَدَّهَا نَرْدُ الْمَاءِ، وَنَأْغُلُ الشَّجَرِ، حَتَّى يَنْقُضَ رُبُّهَا^١

أخرجه البخاري في ١٥ - كتاب النطق، ٤ - باب إذا لم يوجد صاحب النطق بدنة، هي لمن وجدته - ومسمى في ٣١ - كتاب النطق، حديث ١

حكيتها يا رسول الله^٢ (قَالَ ﷺ) (تَمَالَتْ وَلَهَا) استعهام إنكارى، وفي رواية «عصب حتى احمرت وجنته أو وجهه»، وفي أخرى «تتقر وجه النبي ﷺ» بشد العين المهملة أي سقى من العصب، وفي أخرى «قدروها حتى يلقاها ربها» (معها سقلاها) بكسر السين المهملة والتميم جودها، أي حيث وردت الماء شربه ما يكفيها حتى يرد ماء آخر

حكى الباقى^٣ عن عيسى معناه أنها تعبر عن الماء ثلاثة أيام وأكثر حتى تجد سبيلاً إلى الورد، مجمل مبرم من الماء مسمى النقاء، وقدر المراد به عطفها، فشر من غير ساقى بسقى لطوله.

قَالَ الْحَافِظُ^٤ أشار بذلك إلى سماتها من الحفظ لها بما ركب في طباعها من الخلاقة على العظمى، وساقى المأكول تعبر تعب لطول عنتها - فلا تحتاج إلى ملغط (وحفظها) بكسر لهما، لسمعة وبالغال المصممة والتميد، أعماها، «تقوى بها على السير»، وقطع البلاد بعيداً، قَالَ ابْنُ قُيُومٍ المِيزُ لما كانت مستمرة عن الحافظ، وانتمهدا وهو لنعله، علوها بما ركب في طباعها من التجلد على التعطش والجهد، هُرَّ من تلت بالسما والحفاء مجازاً

(نرد الماء) فتشرب منه بلا تعب (وماكل الشجر) أي من بسهولة لطولها وطول عنتها (حتى يلقاها ربها) أي مأكلا، وفي رواية «قدروها حتى يلقاها ربها»

(١) المطبوع ٩٩/٧

(٢) المطبوع الميزي ٨٣/٥

قال ساجي^١ "يحتمل أن يكون معناه المصحح أحد من الملقبة
 مؤخذ على معنى يحفظ له حبه، وهي ما لا يصرخ الله^٢، ولذلك
 قال **رحم** "معها سدود وحنازيم، لـ عيسى معناه أخفافها، ثم يدل على
 أنه شنع من هو في المصالح في الأهل، "أنه مع ورده الماء وقته من
 الشجر الذي لا يحميها سمي من مناصبه. من أن يلقف ربه، يا عده،
 وانتفاظه يمع من حبه من وجودها، ويصر في ثقلها، لأنه تد بطيها في
 الجبال ومواقع ماء. والشجر تد مع من تد التوامع مع يحدها
 ربه، ويحتمل أن يكون معنى قوله "ذلك" "لها" "المنع من صرف فيها مع
 حررها لأن من انقطت أو تدير تكلف حبه عند سنة، مع حوى انصاع
 عليها، ان لم بأحد من وحده، فذلك كان له الانتفاع بها، بعد خلف
 حررها

وأما من وجد حبه الإمل فتكلف حفظها، فقد تكلف "يستحق به"،
 لذلك لم يجر به الانتفاع به حررها، ويحتمل عدي أن يكون معنى قوله **رحم**
 هي ضائه الجسم، أي ذلك أو لأحبه أو منسب، فهي من أجدها على هذا
 الوجه، وهو مصوغ بالاعتناء، فلما قد "وجه الآء" "قصص" "أصبح للناس
 أخوها تسرع إلى أكف في ذلك لأداهم والحنوف عليها، ثم خلف أحاج
 إلى الأندل عديها، وهي إذا كانت في موضع لم يعرف عديها تسرع إلى
 أكفها، ولا أصبح إلى الاتفاق عليها ويحفظ بها

وهذا كان حكمه صواب الإبل في رمس سي **رحم** وهي رمس أبي بكر وعمر
 - رضي الله عنهم - لما كان يزمن عديها، فلما كان في رمس عثمان وعفي
 - رضي الله عنهم - ولم يزمن عليها بعد كثر في المسلمي من رمس
 التي **رحم** وكثير عديها بدحوأ أحزم مني الملقطة، ثم رده إلى

«الميسرة» بأن تلك قد بدلتا قفلية أهل الصلاح والأمانة، لا تصلح إليهما بدخاثة، فإذا ركب به جند، وأما في دلائل علا بامر وصول يد خاتمة إثينا محدد فهي أحد من يحياها ويحفظها على صاحبها، فهو أولي، ومنطقه أنه يناسب على شبه ذلك أن يجب الالتفات، وهذا أمر، فإنا نلحق بأد مقصود التشريع وصولها إلى ربها، وأن ذلك طريق الوصول

إذا تغير الزمان، وصار طريق التفسير، فحكمه عند ملا شك خلاص، وهو الالتفات للمعنى واردة، والمضى ما به أن يكون عام في الأوقات، حصص منها بعض الأوقات بغيره، لتعمل في الغير، ثم لم يناد به حسب من عباس بن حيدر أنه يفتي مثل عن الصائفة فقال: «موتها» فإن جـ، ربه و د هي حال الله، يوتيه من يشاء^(١٦)، فأد به زيادة بعد تمام الوجه انتهى

حدث ويؤيد ما كان صاحب «الميسرة» من سياسي عن أثر عثمان رضي الله عنه في الباب الذي على أن في حديث يد ثلاثة احتمالات، كما تقدم في كلامه له، وقال الحافظ^(١٧) وحمل بعضهم النبي على من التقطها ليشكله لا ليمنظفه فيحور له، وهو قول الشافعية، وكذا إذا وجدت مقريه، فيحور التمثيل من لأصح عندهم، والحنابلة عند المالكية أيضا، قال العلماء الحكمه في النبي من القضاة الإبل أن قدما حيث ضللت أقرب إلى وجلان ما تكلم بها، من نظره لها في رحل «ناس» انتهى

وقال ابن رجب^(١٨) بعد ما حكى كلام الحافظ رغبه حوار الالتفات لأشماله على مصلحه معظمه وصيانتها من الحيرة، وتتميمها لتصلح في

(١٦) أخرجه أبو داود (١٧/٩) وابن ماجة (٢٥٠٥)، وأحمد (٧١٨٨)

(١٧) فتح الباري (٥/٨)

(١٨) طبع الرحامي (١/٥٣)

١٩٧٢/٤٦ - وحديثي ذكرت عن أبوبن موسى عن
 معاوية بن ع - أنه من بدر يحيى بن ماه .

صاحبه. ومن ثم كان الأسبق من مدعي العمد، أو ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والأحوال، فمن رجع أخذه، ومن رجع رده، ومن رجع تركها
 من أو كره، ولا فهو حائز، انتهى.

ثم ما حكمي عن مدعي العمد بعد السرد من مدعيهم في عامة الدروع
 والشروح، تكفي في التأخير استحقاقاً^(١) من مدعي العمد، وبموجبها ما
 به يثبت سببها، وبما، وكره أو ردها، ما دفع به عن نفسها، كقولنا نبي
 وكم أي حصص لأهل قدر حابه، انتهى.

١٩٧٢/٤٧ - (مالك عن أبوبن موسى) بن عمرو بن سعيد الأموي
 عن معاوية بن عبد الله بن بدر يحيى بن عجم بن رافع بن أبي حنيفة
 بن عبيد بن حصاعة، قال الحافظ في التلخيص^(٢) أن رافع أوفى له أموطاً ما كان
 به أشد مني) مدعيه بن عبد الله بن بدر عن أبيه عن حماد بن عيسى وعنه
 محمد بن موسى التميمي، فيه نظر، ذكر، بن حبان في التلخيص، وقال روى
 عنه أبوبن موسى، ومعه بن عمرو بن عتبة، قال وكان يميني بالمدينة،
 انتهى، فثبت وأهل وجه الخطر بن عجم كذا، روى أبو أمامة وأبو عبد الله بن
 بدر بن عجم، لا أبوبن عاصم.

(أن أبا عبد الله بن بدر يحيى بن عجمي كان أوفى له أوفى مني، و
 لم يتركه مدعيه بن عجم بن رافع بن أبي حنيفة بن عبيد بن حماد بن عيسى
 بن عبيد بن حصاعة، وعنه بن عبد الله بن حبيب، روى أبو أمامة وأبو عبد الله بن

(١) ٤٦/٤٧

(٢) التلخيص، الصفحة ٤٦

(٣) (١٩٧٢)

أخبره أنه بره - شرل لزوم بطريق الشام فوجد حصة فيها ثمانون
ديرا. فذكره بعد بن حنابل فقال له عمر عرفها على أيوان
المساجد وذكره بكل من يأتي من الشام. سنة فلذا نصب
الله. فذلك بها

روى عنه عنه محمد. ثم بره حه غيره مات في حلاق مدية. قال ابن حبان
كان حامل ثوبه يوم ربيع. وذكر ابن شهاب أن شهداء أحداء. وحق له
سبي عفا بدميه. وهو أول من خط بها مسجدا

(أخبره أنه ي عبد الله (نزل منزل قوم) أي مخرج بروليه (بطريق الشام)
كانوا ربوا فيه وريحته (فوجد حصة) بضم الصاد وفتح الراء أي كسبا (فيها)
ثمنون دينار قال ابن سبي فيه دليل على أنه فيها وظهر إسناده. ولم ينكر عنه
عمر رضي الله عنه لأنه بذلك يصل إلى معرفة ما فيها (ذكرها لمعمر من
تخطها) أمر المؤد (فقال له عمر) رضي الله عنه. (عرفها) بكسر الراء
التيه (ثم أبواب المساجد) لأن المساجد مراحع المؤمنين. قال الناحي في
سراج المشبه ما أحب رفع الصوت فيه المسجدة وبما أمر عمر. رضي الله
عنه - أنه يعرف على يوبها

(واذكره بكل من يأتي من الشام) قال ابن حبان بره وجدها بمرل
برله بطريق الشام. ذكر له على النظر أنها بهم. أو من من يعرفهم. فلا
ذكر ابن سبي مؤد. كان أقرب إلى معرفة ما فيها. لأنه من ملقظ للفتة
يجب أن موثق بها موضح التي يظنه على أنه يتشر منها. فذلكها.
ويصل إليه إلى صاحبها. فذكر ذلك على أبواب المساجد. ويجمع لأشواق.
فإن كان بطريق بعض الناس أهل طائفة الجهات. ومن يمر عليها. ولا يرى
إعلام غيرها بها. في حولا كمالا (فلذا نصب الله فذلك بها) على ما
تقدم في حديث زيد بن حازم الحنفي.

دون الليل، ويكون ذلك في اليوم الذي رخصه، ولأسبوع أكثر: لأن الغلب فيه أكثر، ولا يحبه فيما بعد ذلك عربياً. وله روى النجورجاني بإسناده عن معاوية بن عبد الله عن^(١) زيد بن يحيى، قال: سرت مع رجل، فوجدت معه فيها قرص من مائة دينار، فجئت بها إلى عمر - رضي الله عنه - فقال: عرفها ثلاث أيام على باب المسجد، ثم مسكها عمر بن الخطاب، ولا يقدر رجل إلا تشلتها، وثبت الذهب بهرين اختام، ثم ساق بها^(٢).

أما مكانه، وهو الأسرى وأرباب المسجد والجوامع في بؤس الذي يجتمعون فيه كأخبار الصلوات في المسجد، وكذلك في جوامع الناس؛ لأن المقصود إشاعة ذكرها وإظهارها، لئلا يظهر عليها أصحابها، فيجب تحريص مجتمع الناس، ولا يشعوا في غاب مجده لأى مسجد من بيوت أهلها، وقد أمر عمر - رضي الله عنه - برفعها على باب المسجد.

وأما من يتولاها فليقتد أن ينوب ذلك بينه، وله أن يمسب فيه من وجد مسرعاً منك وإلا فإن احتاج إلى آخر، فهو على الملقط، وهذا قال الشافعي وأصحاب الرعي، وأما أبو حنيفة فإنه قد قصه الحفظ لأصحابها دون تسليتها رجع بالأحرع عن مالكها، وكذلك من أسهل فيما لا يملك بالمرتب، لأنه من مزبه إيصافه إلى صاحبه، فكان على مالكها، ولنا أن هذا امر واجب على المعروف، فكان منه، ولأنه لو وبه يمسبه لم يكن له أجر على صاحبها، فكذلك إذا استأجر غيره، وروى مالك بن أنس أن أعطى منها شيئاً لمن عرفها، فلا عزم عليه انتهى.

(١) كما في الأصل، وجه الحديث من تناسخ، وأما صاحب الطشرح الك. ٢ روى النجورجاني بإسناده عن معاوية بن عبد الله عن زيد بن يحيى قال: سرت مع رجل، فوجدت معها مائة دينار، فجئت بها إلى عمر - رضي الله عنه - فقال: عرفها ثلاث أيام على باب المسجد، ثم مسكها عمر بن الخطاب، ولا يقدر رجل إلا تشلتها، وثبت الذهب بهرين اختام، ثم ساق بها.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٧ - ٧٥٨) والبيهقي في المسند الكبير (١/ ١٩٢).

وعنه القزويني^(١) وجدته أربعة مائة سنة من يوم الألف قاتلها من
الذين، مكناب سحق لا دخل له كل يومين أو ثلاثة مرة منعه، أو يسرى
به، أو حاده من المظنة، أن لم يعرف منه بأمر كان المكناب من ذوي الشهادة،
من الموقوف، قوله من كل يومين أو ثلاثة هذا، في غير أول يوم التعريف،
لما في أوله، فيجب أن يكون أكثر من ذلك، ففي كل يوم مرتين، ثم في كل
يوم مرة، ثم في كل يومين مرة، ثم في كل ثلاثة أيام مرة، ثم في كل أسبوع
مرة، كما ذكره شرح الموطأ، انتهى

وفي الدر المختار^(٢) وعرف به من عبده حيث وجدناه، وفي
المصنف، قال ابن عابدين أي محلات الإحصاء كالأسواق والربوات المساجد
وكبوت القنارات في رباط

وفي التهذيب^(٣) المظنة مائة أو تسعة لم ينقل أنه يأخذها ليحفظها
وردها على صاحبها، ويكتبه في الإشهاد أن يكون من سمعوه عند لقائه
لذلك عليه، قال ابن القيم^(٤) قال المصنف في ذلك من التعريف أن
يشهد عبد واحد، ويقول حدي لا رده، فإن فعل ذلك، ولم يقرها بعد
كفى، فيجب التعريف بالإشهاد

وقول المصنف كتب من (شهادة) ربح، بعد منه، فاقضى هذا الكلام
أن يكون الإشهاد الذي أمر به في الحديث، هو التعريف، وقوله عليه السلام
أمر أصحابه أن يشهدوا، معناه للبرهان، ويكون قوله فاعل يبعد عنه
حده الثالث للتعريف أي الإشهاد، انتهى

(١) - شرح كبير (١/٢٠٠)

(٢) - (١٣٧/١٤)

(٣) - (١/٢٨٧)

(٤) - فتح تفسير (٥/٣٥)

١٤٧٣ هـ - وحدثني عن أبي سعيد - رحمه الله - عن رجل من أصحابه

فقداء ابنی عبد الله بن عمر بن الخطاب في اليوم وحدثنا عندهما خبر
فيما كانا في عهد الله بن عمر بن الخطاب في ذلك، وقد مضى في
في ذلك قد مضى في ذلك لا والله في ذلك.

ثم قد صرح بهامه^(١) ويسمي ان يعرف في حوضه في
اصحابه. وفي جامع، لا شك اقرب إلى التوضيح من صاحبها. قال
ابن القيم^(٢) انه في الجمع أي الأسواق واما مساعد، وشاير
الامر متروكة منه بلضي تكرار التمرير حرفا وكذا. واما كان قوله انه
تتمتع به بلضي بوقوعه مرة، ولكن يجب حمله على جمع من انه يتعنه
وقتا بعد وقت، ويكرر ما كماله وجد عظمه، وما قلنا من انه يتعنه
ماتمة الواحد، هو في دفع انصافه، ان كان يكرر مرة
بعد اخرى، انظر

١٨/١٤٧٣ - ميان علي خان (نوجوان) ٻي ڀيرو، (جديد لفظه ڄڻا) خلاف

(يها إلى عبد الله بن عمر) بقية المعروف (فقال له) إني وجدت قطعة مما
 ثرى فيها (مأه حساب ما يقع فيه الناقة من الخيل - هر عبد الله (فقال له) أي
 لدجل الخلف (عبد الله بن عمر هرهما) غار الساجي لم يجد به مدة من
 كانت مما يعرف بينا لئلا يتعصى الحديث (بأحد منصرف فيها بعد انقضاء
 فيه).

(قال) انا قد رددت ابي عنها (قال) بن عمر اردى في التحريف
(قال) انا قد رددت في كثر تحريف فقال له عبد الله بن عمر لا
أسرق ابي لا اذن رب ان ماكنها ونعمه كان غيبه ولا عيبني عن ابي عمر

وَوُثُو شَبَّ، يُوْثُو بِأَحَدِهِمَا

وحسبني قد عرفت إباحة التصرف فيها - والله أعلم - من التصاح (وَوُثُو شَبَّ) ثم
تأخذه.

قال البرقي^(١) وكذا ابن عمر - رضي الله عنه - يرون قراءة الألفاظ
مطلقة، فليس في الوثو حجب يريد به حديدان أو حجر - رضي الله عنه -
كان من لا يرى إلا حديد

فإن البرقي^(٢) كان ابن عمر - رضي الله عنه - يكره لأهل الحج ومن
يحصن به الصدق فيها بالذكري به، وقد قال مالك لا يرى لصاحب الفلطة
بأكلها ولكن يرضى به حسب أبيه، وحسب صاحب إنا جاءه فإن شئ
أحازها، وإن شاء عزمها له، وما يرى به أكلها فلا يسمع أساس البها،
وليس يقضى به ذلك، ولذلك قال ابن عمر رضي الله عنه لا يقرأ بأكلها
وإن يأمروا أن تصدق بها لأنه منه به يصير به بالأخص من صاحب الفلطة
أو جاء، وثم يجر تصدقه ومن كثر بهذه الفلطة فلا يصح له أن ينفذها
بها، ثم فعل فلا يتم عليه، وإن أكلها، وجاء صاحبها، فليدفع
هم أموره للحرمة، فإنه إن دفع درهمه رغب به إلى ثمنه حتى يثمنه بوجه من
أشياء

وقال أبو حنيفة^(٣) وروي عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى قال
كتب عبد الله بن عمر رضي الله عنه - بكاء - وجاءه رجل فقال إني قد
فقدت أمتي، والله طيب، وعرقته، فتم بعره أحمه، وهذا يوم الأربعاء، ويوم يقرأ
سورة فقال له شئت فسمه صدي، وبسمه، وكنت به صدياً حتى حدثت
صاحبه فسمي له بسمه، وإن لم يسمي به طيب، فهو لك يا شقته، أكله

(١) شرح البرقي، (٤٥٧: ٤٥٨)

(٢) المغيرة، (١٤٦: ١٤٧)

(٣) المغيرة، (١٤٦: ١٤٧)

(٢٩) باب القضاء في استهلاك العبد اللقطة

فإذا بخرن سوفت مايكاً يقول الأمر عندنا في أنفد بجد
 لللقطة فيستهلكها، قبل أن تلع الأجل أبي أجل في اللقطة، وذلك
 سنة. أنه في ربي. إما أن يعطي سيده ثمن ما اشتد غلامه.
 وإنا أن نسلم إليهم غلامه

(٢٩) القضاء في استهلاك العبد

هكذا في اسح المصرية، وهو الصواب لما يأتي فيه من الأثر، فما في
 النسخ الهندية من لفظ استهلاك العبد باسم بدل انتهاء تحرير من الناسخ، على
 الأثر بالهاء، في نسخ الهندية أيضاً

اللقطة

بهي إذا التقط عبد اللقطة، ثم أنفها، فماتاً حكمها؟

(قال مالك الأمر عندنا في العبد بعد اللقطة) فاعلم (بمستهلكها) أي
 يتلقها بالتصرف بها، أو بالتعدي والتعصير في حفظها (قبل أن يسع الأجل الذي
 لأجل) يناء لمجهول من التأجيل (في اللقطة) وذلك الأجل سنة (أي حول (أنها)
 أي اللقطة حماية (في رقبته) فيخير سيده في أنه (إما أن يعطي سيده ثمن ما
 استهلك غلامه، وإما أن يسلم إليهم) أي إلى مالكي اللقطة (غلامه).

قال ابن أبي (١) ومعنى ذلك أن استهلاك اللقطة قبل تمام سنة مشروع
 منه، لحق صاحبها، فإذا تصدى عبداً العبد، أو استهلكه، ففي رقبته، قال
 ابن القاسم وغيره، سواء أكلها أو أكل ثمنها أو وهبها أو تصدى بها، وجه
 ذلك أن ما أكله منه على أي وجه كان، فهي في رقبته، فلما أن يذهب بعرم
 ما استهلك وإما أن يسلمه، انتهى.

(١) «المطبعة» (١/١٤١).

وَلَا أَسْكِنُهَا حَتَّى يَأْتِيَ لِأَجْلِ بَيْتِي جُلٌّ فِي أَسْفَلِهِ ثُمَّ أَسْهَلُهَا.
كَانَتْ ذِيَّةً عَلَيْهِ يَتَّخِذُ بِهِ رِيسَ بَكْرٍ فِي رِفْقِهِ وَقَدْ يَكُونُ عَنْهُ سَيِّئًا
فِيهَا شَيْئًا.

(وَلَا أَسْكِنُهَا) انعام احسن بابي (١) اسم الاصل الذي اجل في السفطة (وهو
منه (ثم اسهلها) كانت) سقطت (ديرة عليه) أي على احد (تسبح) ما
تسبحه. أي بسج ذلك السفطة بعد ادا عمر (ولم يكر في رفقته) حتى يبا
به (ولم يكر على سبيله فيها شيء).

قَالَ الْبَاحِي (٢) يَرِيدُ بِمَجْرَدِ الْأَمْسَاكِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَدَدِ يَتَجَرَّعُ عَنْ
أَنْ يَكُونَ جِبَابُهُ يَحْمِلُ بَرَقَهُ وَنَظَرُهُ عَرَفَهَا لَمْ يَكُنْ
مُصَدِّقًا فِي ذَلِكَ. فَوْنُ الْبَكْرِ اسْمُ بَنِي عَصَى عَنِ سَيِّدِهِ كَمَا لَوْ أُقْرِى جِبَابُهُ
حَصًا. وَأَمَّا الْبَكْرُ فَإِنَّهُ لَا يَسْجُحُ إِلَّا لَمَّا يَكُونُ عَدَدُ الْأَعْرَافِ فِي سِلَاحِ
السَّيِّدِ. وَلَمْ أَقَابْ عَدَدَ عَوْنًا لَا يَكُونُ إِلَّا بِسُجُوحِ بَدَنِكَ إِعَاقِفًا. وَكَذَلِكَ
أَعْيَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى. يَنْهَى

وَقَالَ صَاحِبُ «الْمَحْنِيِّ عَنِ بَرَقِهِ» وَلَقَدْ أَهْوَى حَبِيبَةُ «الشَّاعِي» فِي
رَجْعِهِ وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الْبُحْرَانُ إِلَى بَيْتِهِ فَوَرَّاهُ بِمَعْصَا الدَّيْرِ وَبِأَنْبِجٍ فِيهِ سِرٌّ
أَتْلَفَهُ بِهِ «الْبَرَقُ» أَوْ هَلَا لَأَنَّهُ صَادَرُ حَبَابٍ فَبَعْلُهُ بَرَقَهُ وَظَهَرَ فِي حَقِّ
بَعْوِيهِ أَشْهُرٍ.

أَمَّا مَا حَكَى أَبُو دَاوُدَ (٣) وَابْنُ أَبِي عَمْرٍَا (٤) مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَعْنَى (٥) إِنْكَارُ
أَحَدٍ لِعَقْدَةٍ فَلَمْ أَجْعَلْهَا مِنْ بَرَقِهِ (٦) بِصُحْبَةِ الْبَرَقِ وَبَعْدَ ذَلِكَ أَوْ حَقًّا
وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّاعِي. وَهَذَا فِي الْآخِرِ لَا يَصِحُّ التَّعَاظُفُ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ
بِغَيْرِ أَمْرٍ أَوْ دَرَجَةٍ. وَهِيَ الْأَشْيَاءُ مِنْكُ وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَاتِ وَلَا
بَيْنَكَ

(١) اسمي (٢) (٣) (٤)

(٥) (٦) (٧)

(٤٠) باب القضاء في الضواك

١٩٧٤ هـ - (مالك عن يحيى بن سعيد) عن سليمان بن

يسار: أن ثابت بن أنس حدث الأصبهاني

ولما عزموا الخروج، ولأن الأئمة من سب يطعن به القسري، وضع منه،
 فصح من بعد ذلك احتياطاً والأصطد، فثوبهم أن المدة ليس من أهل
 الولايات، لأما ذلك، بطل بالهبة، فثبت أدنى حالاً منه، وإلا
 ثبت هذا، لأن المدة المدة كانت منه في يده، إذ ثبت به غير مرتبط في
 حول المدة، ثم يصح، وإن ثبت بغيره أو إن شاء، وجب صحابها في
 دونه، فثبت جهلاً، فإذا من الحزن بلحقها منه، لأن الأساطير كانت
 وكس ليد، هي

(٤١) القضاء في الضواك

جمع ضالة مثل دابة، ودابة، وأملى في الصلاة، ومنه في
 الحيوان الضائع ضالة بالهاء، الذكر، والأنثى فيه سواء، وقال المير حيون
 ضائع، ونعته، وفي الضال، ذلك يحط به، الحائض لا ينع عن زوجها
 والفتانير والضائع ويحوى، وإنما الضالة امرأة شجيرة تأتي من أهلها،
 كالإبل والبر والبحر انتهى

١٩٧٤ هـ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصبهاني (عن سليمان بن

يسار) يفتح العبدية ويحذف السين، لفتح شخير (أن ثابت بن الضحاك) يفتح
 الضمة المضممة ويشهد لفتح المضممة بن حبيب الأصبهاني لا مذهب مصححي
 الشخير، موفي من أربع وسين على بحر
 وأقول: قاله لا علي^(١)

أَخْبَرُنِي أَنَّهُ وَجَدَ نَعِيرًا بِالنَّعْرِ، فَعَقَلَهُ ثُمَّ ذَكَرَهُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَعْرِفَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

(أخبره الله) أي نائب (وجد نعيراً بالحرّة) فصح الحاء وشدة الراء المهملين
أمرين دت حبلولة سود يظهر (الحديد) (فَعَقَلَهُ) أي شَدَّهُ بِالعَقْل، وهو لاجل،
ولفظ محمد بن موطأ (١) صحبه (أَعْرَلَهُ)، قال الياجي^(٢)، يريد أنه منعه من
الذهاب بمقال شَدَّهُ به على حسب ما نعتن الإبل والثوابة، ونعله لم يلبسه
حديث النبي ﷺ بذلك، انتهى.

قلت وفيه أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أبشأ لم
يسكر عليه انتفاط النعير، ولد، قال صاحب المعنى: فيه جواز التقاط الإبل،
وبه أخذ أبو حنيفة (ثم ذكره لعمر بن الخطاب) رضي الله عنه

قال الياجي^(٣)، يمشي وجهي أحدهما أنه استعمله فيما يلزمه فيه، وهذا
جائر، والإمام في ذلك إذا كان من أهل العلم كسائر العلماء، وإن كانت حسيكة
تدق، وإن كانت مسألة أجلا بـ، فإنحكم حار على رأيه ولفظي: أن يكون
مع الأمر إليه لتسخر معه، وقد دل على ذلك من وجد نعيراً فليأب به الإمام،
فيسيره، ويجعل ثمنه في به المال، على يأتي ربه، ولا يؤكل بذلك من
وحده، لكونه أئس منه، لكن عند الإدم لكونه أعكى لره إذا أئس، وقال
الشهب: إن كان الإمام عدلاً ومحباً إليه، وإن كان غير عدل، فليُحَمَلْ حيث
وجهها انتهى.

(قاسره عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أن يعرفه ثلاث مرات) قال
له: في ظاهره ينقصي أنه أمره بذلك مرة، فعمل، ثم سأله: فأمر بتعريفه نائب

(١) انظر موطأ محمد بن موطأ مع الثخين المعجزة (٣٤٨/٣)

(٢) المصنف (١٤٤/٣)

(٣) المصنف (١٤٤/٣)

فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ إِنَّهُ هُوَ شَعْبِي عَنْ صَاحِبَتِي فَقَدْ بَلَغَ عَنْهُ أَرْسَلَهُ
خَبَرْتُ وَجَلَّتْ

حتى تكمل ثلاث مرات حسب ما فعله السيوطي بأن مر كعبه فقد كتب
ثابت بن الصبحك من فضلاء الصحابة، ومن شهد بيعة الرضوان، ويحصل
أيضاً أن يكون كثر للفظ بدلت ثلاث مرات في وقت واحد ابتداءً بالنسبة
كما دوى عنه ابن وهب قال إذا تكلمت ثلاث مرات، ولم يزل مدة
التعريف، لأن هذا التعريف لما لم يكن واضحاً، ولم يتعجب سبحانه ما تعرف
بوجه، ثم يكن عليه وقته، انتهى

نسب ويحصل أنه لم يزلته، لأن التوحيد كتب معروف عنه، أو تركه
على رأي الشعبي، أو تركه على رأي نفسه، ولذا لم ير أن التعريف لم
يكف عنه، ثم زاعاً وزاعاً (فقال له ثابت إنه) أي تعريفه (قد شغلني عن
صحتي) شغل الفساد المحدث أي عذري، هكذا في نسخة أخرى

قال الشافعي يريد أن حفظه قد سعه عما مضى له في الخبر في صحته،
ونقل محمد في الموطأ: قد شغلني عنه صحيح، أي شغلني عن مراد تعريفه
الانشغال بخاري، فبني مشغول به لا أحد فرصة أن أعرب مرة بعد مرة

(فقال له عمر) - وعنه الله عنه - (أرسله حيث وجلته) أي في المكان
الذي رجعته فيه، فإن محمد - وهو ثابت - أن رتبها أي النقطة في الموضع
الذي وجدها فيه يرى سبب، ومن يكن عليه في ذلك سبباً، انتهى

وفي «الذيل المختار» عن «الصحاح» وغيره - يوردونها لم ردها لمكانها -
بعض في ظاهر الرواية، فإن من عابدين حد إذا حدث بغيره، هو ليأكلها
لا يبرأ، لم يردوا من ربه، انتهى

(١) «المعنى المسجد (٢/١٣)

(٢) (٢/١٦)

وحال الشاحي^١ في الغيبة^٢ قد مرثك أرسلي^٣ التي شحس من يد
لشأكي من رجل أصاب ثلاث عره حده، قدس إياها قد ألسي، ومرة
رسيا حيث أصابها، ووجه سد ن علة بغير رخذ، له على حقة صاحب
لا يرموه به خو أنقصه، كما يدرم ذلك في المصطف، وديك أن أحده غير
مأمور به، ولا فيه منعه لصاحب سفير، فلا يسمي به حتى صاحب السفير،
وبذلك صار له قلبه على وجهه.

وأيضا عره هذا المصريف لم يكن مرثك، ولم يكن عره عرقه سد، كما
قد نعد الله من يلو حيث وجد شمس دبر، أعرفها سد، ولم ينعقه
استباحه المصطف، ولذلك فإن ثابت في سفير عرقه حيث وجدته، وقار
لعد الله من يلو بعد معرفته سد، كما رواه في سفير عرقه
أنه إنما أمره حديثا، ودجده، أنه أحط، لا في أخذه، لا، فمحب
له جاء بالشهي عرق ذلك.

وحيث عره ما خدم ما يلو من عرق سد، أراد منعه الآن كصدا
لعم، ولمر أراد التعريف منه، أنه قد كسفت، ولذلك لم يكن هي
عه عرق ثابت، أحد أثير، هو وحده، سد، فساد منه من ثمنه أولا، ومر
المصريف عره حد المصريف، وهذا يقتضي أنه حصل جميع السبي يلو في حدته
لا من هي ذلك، وتضمن حديث عمر، وهي له عره، حصار رد الزبل من
موضعها حد حدها بخلاب عله، وعرق يلو من حقه اقتضي أن الزبل
القصص حيث ردت إلى مكها، لم يصب عليها سراج، لأنها قد انهد، وتاكل
تسحر حتى صلافا رها، وعطفه سد، وقد أحم يلو وثق إلى مكها، ثم
ثبت في صبعها، انتهى.

[illegible]

دوال الجوف^(١) : في هذا الموضع لم يذكر في موضع ضمها وروي ذلك عن طلوعه ووجه قال انطاعني، وقال مالك لا يردن عليه قاله من ذهب مالك فحصل كما تقدم

[illegible]

ولما انما القوم مصنفه براء، عنه الا مرده اليه حديثه. اذ اسمه
 ١٤. سيروي في المصنفين، وما حديث غيره، فإنه لم ياحمل ليقوله ولا أتدبر
 فيه وإنما محضه بالنظر، بطرفه عنه، وشبهه في ذلك ما خرجنا

١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

!E10/4)E... 114

$$(\varphi_1, \dots, \varphi_n) \in \mathcal{H}_{\mathcal{A}} \quad \text{if and only if} \quad (\varphi_1, \dots, \varphi_n) \in \mathcal{H}_{\mathcal{B}}$$

۱۳۷۵ - ۵۱ - وَحَقَّقَنِي مَا لَكَ مِنْ بَحْبِئِي تِسْ سَعِيدَ . عَنْ

سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : وَفَرَّ مَسْرُومًا قَهْرًا
بِأَكْفَنَ مِنْ أَحَدٍ هَبَّ لَهُ صَاحِبٌ

سَعِيدِ حَدَّثَنَا مَرْحُومٌ عَنْ رِبِّهِ أَنَّ جَالِدَ بْنَ الْحَقِّاقِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ
مَعَهُ فِي ۳۱ كَيْفَ تَقَطَّعَ ۱ - عَنْ مَرْحُومٍ أَخْبَرَهُ حَبِيبٌ ۲۲

۱ - عَنْ صَاحِبِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنَّ حَدِيثَ هَبَّ هُوَ فِي لُغَةِ عَرَبٍ - قَبْلَ هُوَ
بَعْدَ أَسَى لَا يَحِلُّ الْخُذْلُ ، فَوَافَقَهُ ، أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانِهِ وَفَافَقَ
بِهِ - عَنْ جَدِّهِ الْإِمَامِ - وَلَا يَكُنْ وَاحِدًا عَنِ رُكْنِهِ فِي مَكَانِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي
دِينِهِ - حَدَّثَنَا بِحَبْبِئِي أَنَّ لَاحِقَ بْنَ جَبَلَةَ بَرَّاهُ لَأَنَّهُ دَخَلَ فِي حَسْبِهِ
فَعَمَّ بِرَأْسِهِ إِلَى رُكْنِهِ كَمَا تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ ۱۲ هَبَّ ، فَهَلْ فِي ۱۲ يَوْمًا
رَدَّ إِلَى الْإِمَامِ ، أَوْ يَسْتَعِذُّ بِأَمْرِ عُمَرَ وَرَضَى اللَّهُ عَنْهُ - هَبَّ كَمَا - لِأَمْرِهِ ، فَوَافَقَ
مَرْحُومًا ، يَهْوِي كَحَدِّدٍ هَبَّ أَتَمَّ

۱۳۷۵ - ۵۰ - (صَلَفٌ عَنْ بَحْبِئِي بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ
سَعِيدٍ) مَكَانَهُ وَفَرَّ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) حَبِيبُ اللَّهِ ﷺ (الْمَالُ وَهُوَ)
وَ عُمَرَ - حَبِيبُ اللَّهِ ﷺ - مَسْتَعِذُّ طَلَبَهُ إِلَى الْكُتُبِ (عَنْ صَاحِبِ بَحْبِئِي
الْمَسْجِدِ) - يَوْمَ جَوَارِ الْمَدِينَةِ مَسْتَعِذُّ إِلَى الْكُتُبِ وَفَرَّ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) حَبِيبُ اللَّهِ ﷺ
رَجَعَ رَجُلًا بَكْمَةً ، وَجَنَّتْهَا حَلْفَةٌ ، وَفَرَّ بِهَا نَافَاً (عَنْ صَاحِبِ الْكُتُبِ)

عَنْ عُمَرَ عَمَّا لَمْ يَهْوِي (مَرْحُومًا) ۱۲ - (مَرْحُومًا) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَوْ
الْمَالِ ، أَوْ الْخَطَّابِ ، أَوْ مَرْحُومًا عَمَّا لَمْ يَهْوِي (عَنْ صَاحِبِ الْكُتُبِ) ، وَفَرَّ -
بَحْبِئِي عَمَّا لَمْ يَهْوِي (عَنْ صَاحِبِ الْكُتُبِ) ، وَفَرَّ - (عَنْ صَاحِبِ الْكُتُبِ) ، وَفَرَّ -
بَحْبِئِي عَمَّا لَمْ يَهْوِي (عَنْ صَاحِبِ الْكُتُبِ) ، وَفَرَّ - (عَنْ صَاحِبِ الْكُتُبِ) ، وَفَرَّ -

۱. ۱۷۶۔ ۱۔ وحشیانی ص ۶۰ بد اسمع بن شهاب بن عمار
 - بن صواب روایت ہے کہ میں نے حضرت ابی بن ہریرہ رضی اللہ عنہ سے سنا کہ
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ میں نے اپنے پیغمبر کو دیکھا کہ وہ
 دعا کرتا تھا

وہ دعا کہ: یا علی بن ابی طالب! یا علی بن ابی طالب! یا علی بن ابی طالب! یا علی بن ابی طالب!
 اور یہ دعا کہ: یا علی بن ابی طالب! یا علی بن ابی طالب! یا علی بن ابی طالب! یا علی بن ابی طالب!

۱۷۶، ۱۷۷۔ ۲۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۱۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۲۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۳۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۴۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)

۱۷۶، ۱۷۷۔ ۳۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۵۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۶۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۷۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۸۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)

۱۷۶، ۱۷۷۔ ۴۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۹۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۱۰۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۱۱۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)
 جامع ص ۶۰، ۱۲۔ (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰) (عالم الکلیہ ص ۶۰)

فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها

أدرك أول ما جاء صاحبها (في ركنه) أعطى ثمنه المجهول (ثمنها) فإن
محمدا في أمواله فلا يدرى من هو، أو ثمنه ركنه حتى يبي
ثمنها، فإن علف عليها النسيب، ومن بعد من يرد هذا ثمنها، ووقف ثمنها
على أبي أربها فلا يدرى ذلك

وعلى أبي أربها (في ركنه) من ثمنها، أو ثمنها، ثم تاع لها حتى
يقدر ثمنها إذا جاء (ذلك) والله أعلم - بما ذكر في الناس من ثمن يصب
ثمنه (في ركنه) لا يعرف من هو، إذا خرجت ركنه له حتى يعلم بها
ثمنها، فإن لا يدرى ثمنها إلا من يدرى ثمنها، ويبي ثمنها
ثمنها، فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها، وحصل ثمنها الذي في النسخ من
أحد ما على وقت يدرى الناس من ثمنه

- يضمن أيضا أنه كان يضمنه (في ركنه) من ثمنها، فإن ثمنه
ثمنه على ذلك، وساميه، (في ركنه) ثمنه، فكل من يضمنه على هذا
نسخه يضمنه على ثمنها، لأنه كان يضمنه إلى الألف الذي لا يدرى
ثمنها، وقد ورد في ذلك أنه كان على من أن يضمنه في ثمنها
ثمنه، يضمنه فيه ثمنه، لا يضمنه، ولا يضمنه من يضمنه (في ركنه) ثمنه
على سببه ثمنها، ولا يضمنه على ثمنها، ولا يضمنه، واستحسن ذلك
من يضمنه، وهذا أيضا يضمن، (في ركنه) ثمنه، فكل من يضمنه
ثمنه ثمنها

ومن ثمنها أن يضمنه (في ركنه) ثمنه، فكل من يضمنه (في ركنه) ثمنه
ثمنه لا يضمنه أهل ثمنه، (في ركنه) ثمنه من ثمنها، ثمنه، ثمنه
يضمنه من استحل - يضمنه - ثمنه، (في ركنه) ثمنه، ثمنه، ثمنه

و هو الخطاطوي كتاب دسوقه ليس بالامداد ان جدير لو - عينه
 اعبره ليموه لغري * وان لقي ليمس لا ماسي (١) * [انه د جده ١٣٩٨
 و جوابه من صياحه اوجه

لاول انها صرحه انك دود داني * واولي داور وانه داور
 برسر داب، فلما س دحول الاله منحه صلاح الاداء، فله من عانس
 لاني انها حاصه بجزء ليموه دسوسيه - من حد الامه ليمه سمعهم
 و دسوسيه دله عكرمه

ثالثا : لا دلي على انك دله دلي من دسوسيه دله دلي
 س دسوسيه من انك دله دلي من دسوسيه دله دلي من دسوسيه
 دله دلي من دسوسيه دله دلي

الرابع : ليس بالاحتمال الا ماسي من طريق لغري، فلما من دسوسيه
 عني، فحذر ان يردد انه دلي من دسوسيه دله دلي من دسوسيه
 الخامس : ان دسوسيه ماسي من دسوسيه دله دلي من دسوسيه

السادس : ان الامم يمدى لغري، كد لي هو دلي * ولله الحمد
 السابع : انه ليس له الا صعه غب ان الاله - دسوسيه دله دلي
 من دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه
 دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه
 دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه
 دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه

الثامن : ان دسوسيه قد يكون في معصه اختصاصه دسوسيه لا في دسوسيه
 دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه دسوسيه

التي هي هذا الثامن، من ذلك بأنه ليس بكتاب من الحبر إلا ما علمه في الدنيا
مكتب عليه في السماء حتى لا يظن أنه في الآخرة شيء كقول القسبي، ثم
قلت ويؤيد أصحابنا أن هذا حديث الحبر في الدنيا يعلم في الدنيا،
كما أن أحدهما لا يستغنى عن الآخر، والآخر كان يسمى بالسبعة، الحديث
مروجه كتب في «المنهاج»، وهو الصالح بعمل الخير، وقال النبي ﷺ لا مرد
الحديث عقيدته صبي، وقال ابن زيد حج دار الله، ولما أحضره وأخرج أبو
دود^(١) عن علي رضي الله عنه أن دار الله رسول الله ﷺ فذهي فكثير
أمره، وقال الله تعالى في محمداً رآه محمد وسمع الله محمداً، وغير ذلك من
النصوص التي تليها حديث جليل في الآثار معنى

والسألة الثانية: محقق بين الله، وهي أن الاستماع بمثل العرب ثم كل
طريقه، بدنه كتاب أو مائة، وبختمين بروج منها، كان استوي في شرح
الأخوة، أجمع العلماء على أن الله لا يؤمن بهمهم، ويصلح تواتره،
والمستند بمقول الله تعالى لا تأخرون عنه، فأنزل من مديهم يتكلمون ربنا غير ما
ولا يؤمنوا، فليكن سببنا بالإسراء^(٢) وغير ذلك من آيات المشهورة بسماها،
والأحاديث المشهورة كتونه بتلك الحديث غير أنهم الجمع المرفوع، بحول الله
والله اعلم بأمرنا وهذا وغير ذلك

واختلف العلماء في وصف كتاب قراءة القرآن، ومشتبه هو مدحه
الشاه في جماعة، لا يقرأ، والله، الله من قبل وجماعة من العلماء،
وحدثنا من أصحابنا أن علي بن مهزيب قال أخبرني أن يقول القارئ قد
قراءته اللهم أوصل ثوابه من قرأه إلى نبيه

(١) حسن في تاريخه (٢٧٦١)

(٢) سورة البقرة، الآية ١٠

وَمَا كَانَ يَوْمَئِذٍ لِلْعَالَمِينَ
 الْحِجَابُ خِثْلًا نَسْتَفْتِيكَ يَوْمَئِذٍ يَا كَلْبُ مَاذَا جِئْتَ بِصَاحِبِكَ
 عَالِيكَ فَأَلْفَمَكَ مَعَهُ فَأَعْتَصَمَ فَوَدَّ كَلْبًا لَا يَكُونُ لِمِثْلِهِ
 وَلَدًا فَطَرَعَهُ عَيْنُ الْغَضَبِ فَجَدَّ بِصَاحِبِهِ بِرَأْفَةٍ خِثْلَتَانِ
 فَكَفَى يَوْمَئِذٍ كَلْبًا كَوْنَهُمَا سَمِيحًا يَبْتَغِي بَيْنَهُمَا سَبِيحًا وَتَدْنِي
 رُءُوسُهُمَا فَيُجَادِلُ فَتَبَيَّنَ عَنِ الذَّنْبِ هَرْنُ بَدَنِهِمَا فَاغْنَى عَنِ الْمُبَاحِ
 وَكَانَ يَوْمَئِذٍ عَصْبَوَيْهِ عَصَا آدَمَ وَكَانَ

١٠٠٠
 ١٠٠٠
 ١٠٠٠

[illegible]

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

(c) $\lambda \in \mathbb{R}^n$ is a vector.

[illegible]

توصف بوجهه وتفتحه كالضاد تصب في جمع بوجه

بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء

بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء

بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء
بفتح الهمزة والواو والياء واللام والراء لا تصغر
من الحسنة لا تحصل منه الحسنة من الهمزة والواو والياء

قال ابن القيم: هذا من سطره هذا من سطره

١١ - سورة البقرة ٢٢

٢ - سورة البقرة ٢٢ - سورة البقرة ٢٢ - سورة البقرة ٢٢

٣ - سورة البقرة ٢٢

٤ - سورة البقرة ٢٢

عقیدہ فقہ رازی خدا کی عہد میں انصاف و انصاف بہ حق ہو، فلا بعد ان
 يكون انصر انصارك في غير حق من امره مشهوراً، بعد انصاف انصاف
 بما لم يجهله صاحبہ، أو منظر انصاف

وإلى ما جاء في الحديث أن رجلاً قال: يا رسول الله! فقال: كذا لي
أولاد، فخرجوا من بيوتهم، فكيف لم يترحموا بعد موتهم؟ فقال له: **يَعْنِي** قال
من لم يترحمهم الله! يا صلي بهم مع صلاتك، ويصوم بهم مع صيامك، وإني ما
رواه أيضاً عن علي عليه السلام قال: من مر على مدبر ومراة فليرحمهما أحد
ياحسب عشر منده، ثم ذهب أحدهما فله الجنة، أعطي من الآخر بعد الأموات
وإني ما شئت أن أكون من هؤلاء، يا رسول الله! إننا نمر من موتنا، ونرجع
نحسب، ونشعر بهم، فهل يصل ذلك إليهم؟ قال: نعم، إنه يصل إليهم، وإنهم
يخرجون به، كما يخرج أحدكم بالحق إذا أهدى إليه، روى أبو حمزة الكبير
التكري، رحمه الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: روى أبو داود

فهذه الآثار وما فيها وما في الكتب أيضا من يسودها عن كثير من علماء
بحال الطوبى يسبح المشرق بين الكمل (سورة) من جعل شيئا من
فصلناحت حيرة يده لا به مع الزواجر انتهى

روى النسكاه^١ عن ابن عمر قال سمعت النبي ﷺ يقول: «إني مأت
تلكم، ولا تحبوه، ولا تسرعوا به إلى سره، ويقرأه ربه، فانه انوره^٢».
وعند رشيد رحمه الله^٣، ورواه البيهقي في الشعب^٤، قال
الصحيح انه موقوف عليه

(7) $\mathcal{A} \models \varphi$ iff $\mathcal{A} \models \varphi$.

(7) $\text{مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ}$ γ δ

(۳) انہ کے تعلیمی

(1) من قبل القومس الجاهل

قال القاري وأخرج الأجلال في الإجماع عن الشعبي قال كانت
الأدهار لنا مات نهم للمب لا أهدأ إلى دومة يقرأون القرآن وأخرج أبو
الغضنم سعد بن علي الترمذاني في إسناده عن أبي هريرة قال قال
رسول الله ﷺ فمن دخل لعمارة، ثم لم أدمج الكتاب و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَعَدُّ ①﴾ و ﴿الْهَيْكَلُ الْقَدِيمُ ②﴾ ثم قال، إني جعلت ثواب ما قرأت من
كلامك لأهل نقاير من النوبيين والسودث، كانوا يسمعون له إلى الله تعالى.

وأخرج القاضي أبو بكر بن عبد الباقي أنصاري في «متنبه» عن
سليمة بن عبد دل قال حماد المكي خرجت به إلى مقابر مكة فوضعت
رأسه على قبره حب، فزاد أهل المدينة حنفاً حنفاً، فقلت قامت القيامة
قالوا لا، ولكن حل من خوف ربنا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَعَدُّ ③﴾ وجعل ثواب
ما، فمن نقشه عند سنة إلى آخر ما سطره لنا في ④

وأخرج أبو داود عن أبي هريرة م . من بعض لوي منكم أن يصلي في
في مسجد العشاء ويكفي أو أهدأ يقول هذه لأبي هريرة

وأخرج البخاري في صحيحه عن عتبة رضي الله عنه مرموحاً .
من مات وعنه سلام جاء عنه . له الخ . محفوظ ⑤ غير بمعنى الأمر،
نقديره لتسليم عنه، وليس الأمر بتوجوب عند الجمهور، وذلك إمام الحرمين
ومن بعده فأتوا الإجماع على ذلك، ولله نظرد لأن بعض أهل الظاهر
أوجه، فقلت له يثبت بحلالهم على ما عده

وقد احتج السلف في هذه مسائله، فاجاز التيسار عن الحديث أصحاب
لحديث، وحق الشافعي في تقديم القول به على معنى الحاجة، كما نقله

① انظر إسناده لمطابق (٢) (٨)

② انظر الشيخ القاري (١١٢٢١)

في أبيه، في حقه، . . .

فقد انما عاين في شرحه في . . . البحر في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .

وكان في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .

وكان في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .
 . . . في . . . في . . . في . . .

وكان في . . . في . . . في . . .

١٧٧٠ - ١٧٧١ - ١٧٧٢ - ١٧٧٣ - ١٧٧٤

١٧٧٥ - ١٧٧٦ - ١٧٧٧ - ١٧٧٨

١٧٧٩ - ١٧٨٠ - ١٧٨١ - ١٧٨٢

١٧٨٣ - ١٧٨٤ - ١٧٨٥ - ١٧٨٦

به ثلث، خرج مئة من عهده ام سويم الله في عصر معاوية
بمنصوب أمة الروم بحبيبه لخص بها اوصي، عتات فيم
وصي، ثلثا الحار مار سعيد فوثب قبل ان يقدم مئة .

میر حسین علی خان لاہوری نے یہ خط لکھا۔ لکھنؤ میں ۱۸۵۷ء میں شروع ہونے والے قیام کے واقعے کے بارے میں لکھنؤ کے قیام کے بارے میں لکھا ہے۔ (اس وقت) جو ملک بہ ملک میں تھا، اور

(لأنه قال: خرج سعد بن عبد الله بن أبي السرح في شهر ربيع
 رسول الله ﷺ في بعض معاريفه من عهده دوا من يدته وكاتب في بيع الأول
 من عهده، كما في الطبقات من سعد بن عبد الله بن أبي السرح في «الفتح»
 (تجويد له) في تصيب معهود من عهده والوجه بالهدية له في عهده من معهود
 ما في في سنة مع اقوال من حماد بن عبد الله بن أبي السرح في خروج من حماد
 عمنه في سنة

[illegible]

(فتيل بها) في لعمري عند نوحه (أوصي) بي، هذه الأمر (الطائفة)
 يؤمنون أي عي أي شيء (أوصي) بمرمى بمصارع المتكلم (إنما الحق) الذي
 نصي (ماز صلا) بي، فكأن أوصي من ماله (أفوت) على أي يقدم معي.

١٣٠٩ هـ

(۱) احقر هتتبارگیا دیواری ۳.۸۵

فما قدم سعد بن عذبة، ذكر ذلك له، فقال، سعد يا رسول الله، هل يعمى أن أصدق عنها؟ فقال رسول الله ﷺ نعم . . .

نعموا، فلما قدم سعد بن عذبة، روي عنه من العمرو، وذكر سعد الصهر. (ذلك) الذي جرى لأمر سعد من القول بها، وجوابه، أي . . . (فما قدم سعد يا رسول الله هل يعمى أن أصدق عنها) خبره، (فقال رسول الله ﷺ نعم) يعمى يعمى ذلك

قال الساجي^(١) دون سعد على نعمها، إنع بمنعني والله أعلم بسعد الأجر في آخره من زيادة الحسنات وتكثير النعمات، فقال ﷺ نعم، بمعنى أن ذلك يعمى، وهذه النعماء وإن لم يعمى بها شيء منها، فقد هيى ﷺ أن ذلك يعمى، وقد أجمع العلماء على أن حديثه لا يعمى على ما رواه مسروعة مسروعة أنها، وتعل امتناعهم كان من أجل هذا الحديث

والمعنى أن يكون التبع ليس يعمى على معنى أن المنصدي، مع يعمى . . . من تلك الصفة بعد أن وقعت الصدقة من المنصدي، ويحصل أن يكون أوقع صدقة على البيت، وقد يكون من الأجر ما يشك للإمام بعد موته، أي خبره من غير ما لا يعرفه، كما يدخل عليه آخر من يعمى، وآخر من يأخذ منه وإن كان بمنعم هو من شيء من ذلك، وقد روي عن عذبة أنه قال رسول الله ﷺ لا تصدقوا أحرافاً من صفاء روجه خبر مفسدة، كان بها أحرف بعد الله، وأروجه، أي . . . انتهى

وهذا الروايتي^(٢) وذلك فضل من معالي على المؤمنين، أن يتركهم بعد

(١) الساجي (٦/٦٤٦)

(٢) نسخة البخاري (٦٥-٦٦)، ونسخة (٦٦-٦٧) وما رواه (٦٦٥٨)، وأخرجه (٦٦٦) والساجي (٦٥٩٩)، وأما ما رواه (٦٦٩٩)

(٣) شرح الزواجر (٦/٦٦)

فَدَلْ سَعْدًا: حَاطَ كَذَا وَكَذَا صَدَقَتْ عَنْهَا لِحَاطِطُ سَعْدٍ.

أخرج الساجي في ٣٠ - كتاب الوصايا، ٧ - باب إذا مات العبد من يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه؟

موتهم عمل الخير والغير بغير سب منهم، ولا يلحقهم وزر بعمل غيرهم، ولا شر إن لم يكن لهم فيه سب يسونه أو يشدهونه، يعمل به بعدهم، وقد قام الإجماع على انتفاع الميت بصدقة الحي عنه، وكفى به حجة، قاله في المشيئة، راد في «الفتح» ويتحقق بالصدقة الصلة عنه عند الجمهور خلافا لجمهور عند المالكية، واختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل يصل إلى الميت كالصوم والصوم انتهى. لكن ما قال: إنه المشهور ليس بمعروف، ومن المعلوم وغيرها أنه ينطوع عنه بالفتح، انتهى.

(فَدَلْ سَعْدًا: حَاطَ) أي طاب (كَذَا وَكَذَا) بيان للحائط المذكور (صَدَقَتْ عَنْهَا) أي عن أبيه ويشير بقوله كَذَا وَكَذَا (لِلْحَاطِطِ سَعْدًا) سعد، ومكنا بالإيham في رواية ابن القاسم عن مالك عند الساجي، وفي رواية ابن عباس عند البخاري المذكورة قال سعد: فإني أشهدك أن حائطي المخراب صدقة عليها، قال الرزائي: هو اسم للحائط، أو وصف له بالثمر، سمي بذلك لما يحرق منه، أي يجنى من الثمر.

وقال الحافظ^(١): المخراب بكسر أوله وسكون المعجمة آخره، له أي المكان المشعر، سمي بذلك لما يحرق منه أي يجنى من الثمر، تقول: شجرة مخراب وشمار قاله الخطابي، ووقع في رواية عبد الرزاق «المخراب» بغير ألف، وهو اسم الحائط المذكور، انتهى.

وقال الميني^(٢): المخراب اسم للحائط، فلذلك اتصفت على أنه عطف

(١) فتح الباري (٢٨٦/٥).

(٢) حاشية البخاري (٣٨/١٠).

وكان في ذلك ما يستحق من عجب، فمما حوّه التحليل واحد أسمي الرجال
في جرد قه القمه ، وقد أمر الأئمة أن يحدّدوا معنى هذه العبارة
على غير الطريقة المعتادة . التحريف هنا اسم من ثلاث حروف

بعدہ فی ذیہ الحجۃ "ح۔ ابو حنیفہ ان صفاء عبدہ وہ یجو
ع۔ او ای ہذا عدا : رجوع وہاں بھی ہوگا ۔ اے خدا ! تو
میں سے شرف دے اور اس شخص کو بھلا قرار دے ۔ در ذیہ الحجۃ کے روز میں

بحر جہنم میں

[illegible]

فہرست مضامین

نائب : انصاف عرصي صلاحه ائرو مار له عهد قصدا عذرہ، فی
 بدوہ، و حسب الزمان فی دلت فی بدوہ حال مہلہ او بدوہ و

17. $\frac{1}{2} \times 10^6$

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

【例 1】(2013 年 11 月) 某企业 2013 年 11 月 1 日购入一台设备, 入账价值为 100 万元, 预计使用寿命为 10 年, 预计净残值为 10 万元。按直线法计提折旧。至 2015 年 12 月 31 日计提折旧总额为 () 万元。

نُفيا

(نصفه) ما روي عن المشهور كما جازته الحافظ صاحب المعالي بروي
بالصنف معناه في هذا الصنف أي في هذا الصنف أو غير
المنصور، وقال العبد في هذا عن المشهور أو معناه في بعض تلك، وروى
برقم النفس، وهو ما مر

ومرهم عليه السلام في كتاب موت الجناء قال ابن رشد مضمون
النصف - وإن علم - بأن ما ليس بمذكور، الآية لا يظهر منه
كراهته ما حبره الرعي بأن أمه أو بنته وأب أو أمه أو فارة^(١)،
ويلاحظ أن موت الجناء هذه صفة وهي إسماء معان، فحري على عاقبة من
الجمعة بمات - بواحد مرفوع، وحظي ابن دار - بواحد مرفوع، ولا تأخر روي
بواحد مرفوع، وبهذه الأحكام لا يحسن أن يروى في بعض من جاز
مات، فانه، قال - كذا، موت القواب، فان لم يظال وكان تحت راحة
أختم - لما في موت الجناء من جرم حرمان القربة، وذلك لا يستند له لعمد
بأنه وبغيره من الأعيان الصالحة

وفي النصف ابن أبي سبابة من عائشة وابن سعد موت الجناء راحه
للمعاصي، وأصح من الجناء، وقال ابن المنير من البخاري أراد بجناته
أكثر من أن مات الجناء، فليست له ولد من أعيان أبيه ما يمكنه مما يفتن
التياب، كما وقع في حديث - وقد نقل عن أحمد وعنه في نسخة كراهة موت
الجناء، وما روي في بعض النسخ، أن جماعة من الأعيان، صا حبر ما رواه
كذلك، قال النووي هو محذور ثم قال في هذا الصنف ومثل ذلك يستمع
القول، كذا في الصحيح^(٢)

(١) «هو من جنات» في (٢٠٤)

(٢) «من أعيان» في (١١١)

(٣) (٢٠٤) في (٢٠٤)

عَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ»

خرجه البخاري في ٥٥ - كتاب الوصايا، ٦٩ - باب ما ينبغي من يتولى
تجارتهم أو يصدّقوا عنه - ومسلم في ١٦ - كتاب الرقاقة، ١٥ - باب وصون بواب
الصدقة عن الموت إتيه، حديث ٥٦ وحى ١٥ - كتاب الوصية ٢ - باب وصون
بواب تصانيف أبي شعيب - حديث ١٢ و١٣

١٤٧٩/٥٤ وَحَقَّقْتُ مِثْلَهُ - ثُمَّ مَدَّ

(فقال رسول الله ﷺ نعم) قال القاضي "قوله أراد لو تكلمت يريد أنه
لو علم من بيده، وحسن مفعلهما، ومصدرها إلى التحير، ويريد بها أنه لو
أهمد، وقدرت على الكلام مع الإصراف على تعجب على ما يفعله أكثر الناس
في مرضهم من كلامهم، ورواه مع بن عمرو - أثناء المراجعة -
ويحتمل أنه كان قد علم ذلك من حالها بما أحسب منه فيه، وأظهر -
أنه لم يرد عليه - فإذن الذي ﷺ في أن يعلق عنه، فأذن له في ذلك،
فليت أن صدقته عنها مما يضره -

ويحتمل أن يكون قد عرف أنه حضرها، ثم عجز عن ذلك، وأمر
قضائه بعد ذلك، إلى أن توفيت، وقد كانت أردت أن تطعم من ذلك صديقا
اسمى ﷺ إن كان ينصحها الإطعام عنها، فاذن له في ذلك ويحصل أن يكون
باب كذا كتب عليها، ولم يوص بها، وحى «المؤيد» من علم من يوجه
بدرية من عرائض، قال مالك يطعم عنها في الصوم مكان كل يوم مد، إن
شاء، ويؤد بركة، وأما الصلاة فلا شيء في ذلك، انتهى ثبت وتقدم شيء
من ذلك في كتاب الصيام في التخصيص عن المصنف

١٤٧٩/٥٤ - (مالك أنه بلغه) قال في عيد البدر في «التجريد» روي

عن الحديث عن أبي ﷺ من وجوه، أحسنها حديث بريدة الأسلمي، انتهى

قد افقوي في هذه المدة ان من اصناف شيء ثم ورثه بعد يكو له
عده والنفذ فيه بخلاف ما اذا شرعه عليه بكمه فخطبه عمر
فمنه خطبه الى

فلمن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قوله تعالى: "وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ"

وقال النبي: «وأجمع على أن من غشوا بصدقته، ثم أتيا بها
«أ»، وقال ابن البر: «فدفع من فن ظاهره، فكبريت أحدها
«ت» بفتح، وقرأه من باب ما يخرج في الصدقة، وهو سهل، لأنها تخرج فيه،
ويما ذكره من أنها لا يخرج في الصدقة، بل يخرج ما لا في بعض
صدقاته، لأن ثمة، الصدقة التي يصدق بها عنه بما جحد بإعها، انتهى.

وَمِنْ دَالِمَتِي^١ وَرَعِي^٢ أَلَمْ تَلْ عَلِمَاءَ يَشَاقِقُونَ إِيَّاهُ حَتَّى إِذَا
يَسْأَلُكَ طَائِفٌ مِنْهُمْ عَنْهُ يَقُولُ يَئِذَا ذُو الْحَرْثِ عَلِمَ مَا يَعْمَلُ

(17, 4) \rightarrow (4)

W. G. Felt, *University of California*

وَأَرْكَبُكَ، وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هِيَ نَفْسُ اللَّهِ تَخْذُلُ عَلَيْكُمْ عَدُوَّكُمْ بِمَا تَكُونُ لَكُمْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ (١)

وقال الشيخ: من أوصى بوصية سمى بغيره، ولم يبق، كذا له من الأجر ما لو أعطاه، وهو صحيح

ولما الفقير الذي له ورثة محتاجون، فلا يسحب له أن يوصي، لأن الله تعالى قال: هِيَ رَقَّةٌ حَيَّةٌ وقال النبي ﷺ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ تَدَعَ وَرَثَتَهُ أَمْوَالَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعِيَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّوْنَ بِهَا»، وقال عليه الصلاة والسلام في حديث آخر: «بِأَمْرٍ تَصْنَعُ ثُمَّ يَسْأَلُونَكَ عَنْهُ» - وكان علي - رضي الله عنه - لو حل أراد أن يوصي بركته لتركها طائلاً، بعد تركه شيئاً سيراً فدعه لورثته، وعنه أربعمائة دينار، ليس فيها أصل من الورثة

وروي عن عائشة أن رجلاً قال لها: لي ثلاثة آلاف درهم، وأربعة أولاد، أفأوصي؟ فقالت: اجعل الثلاثة للأربعة، وعن أبي عباس قال: من ترك مائة درهم لمس عليه وصية، وإن عروة - رضي الله عنه - على صديق له يهودي، فقال الرجل: إني أريد أن أوصي، فقال له: يا أبا عبد الله، يقولون: «إِنْ رَقَّةٌ حَيَّةٌ» فتركها لورثته

واختلف أهل العلم في القدر الذي لا تسحب لمالكه، روي عن أحمد: إذا ترك ذوق الألف لا تسحب الوصية، وقال أبو حنيفة: الفليل أو يبيع أهل لورثته شيئاً خصصون ذوقاً، والذي يفرى عندي أنه متى كان المترك لا يحصل من غنى الورثة، فلا تسحب الوصية، لأنه عليه السلام قال: «مَنْ أوصى، فمقرله» فإن ترك وركته أعيد خبر من لا يدمهم حالة ولاد إعطاء القريب استباح خير من إعطاء الأجنبي، فمن لم يبع العبدات غناهم، كان تركه لهم

١١٨١ / ١ - هَقَنَتْنِي بِرَأْسٍ عَنْ نَاقِصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَرُّ أَمْرِی مُسْلِمٌ»

لحديث شيوخ من تلك من مقصد 'حماكيه' وحيث هم في كلام 'الناقي' وغيره

١١٨١ / ١ - (ماتك من ملحق عن عبد الله بن عمر) وحيث هم في كلامه رَأَى
 رسول الله ﷺ قال ما) نافية أي ليس (حق امرؤ مسلم) كما في رواية عبد الله بن
 يوسف عن مالك عند البخاري. قال المحافظ (١) كذا في أكثر الروايات،
 ومفرد لفظ مسلم في رواية أحمد بن محمد بن إسحاق بن عيسى عن مالك، والوصف
 بالمسلم خرج مخرج افعال. فلا مفهوم له، أو ذكر للتفصيل لقطع سبيل
 لاشتباهه بغيره من بني الإسلام من تأوَّث ذلك، ووصفه بالكافر جازمه في
 الجملة، وحكى ابن المنذر في الإجماع.

وحيث بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت بزيادة في العمل
 النافع، والكافر لا عمل له بعد الموت، وأجاب بأنه نظرنا إلى أن الفريسي
 كالأحاديث، وهو ملحق من النعمي والعربي، انتهى

قال حذوق (٢) تصح وصية المسلم للنعمي، والنعمي للمسلم، واندمي
 لعدم وفي أحلوة المسم للنعمي من شرح والتعبي والمروء، شافعي
 والسحر وأصحاب الرأي، ولا يعلم من غيرهم خلافهم، وقال محمد بن
 حنبل ومطهر وعائلة في قوة تعالى ﴿إِنَّمَا كَانَ تَرْكُهُمَا إِلَى تَرْكِهِمْ مُشْرُوكًا﴾ (٣)،
 هو وصية المسلم لليهودي والنصراني

وروي أن فيه سب في ياتح حبرتها من عبارة سائفة ألف، وكان بها
 'ع' يهودي، فعرضت عليه أن يسلم، فبرث، فأسى، فأرسلت له بثنت الدالة

(١) فتح الباري (٥/٢٥٦)

(٢) إسناده (٩/٤١٢)

(٣) سورة الأحزاب الآية ٦

١٠٠٠

نعم، ولأنه صرح أنه عهد، فليفتقر موصدة به كالسهم، وإن صحح وصية
 المستم للدمي فوصية من غير العدم، فالمسبي شمس أمير، ولا قطع لأن
 عهد به وصية المستم للمصدة، وهو أوصى لوارثه أو لأخيه كذكره في ٢٠٤،
 وأما على جهة يورثه، كالسهم

وقد وردت أحاديث أخر في هذا الخبر، فذكر عنه حماد وهو من ثقات
واكثر أصحابنا شافعي، وقد نصه لا يصح، وهو من أبي حنيفة، لأنه
يعني أن هؤلاء هم الذين هم بقتلتكم في الدنيا، إلى قوله فإني يسكن
الله عن الذين فعلتم في الدنيا، والله أعلم بالصواب لا يحسن بره
وبه صح حديثه، فصحبت ربيعة في كماله

[illegible][illegible]

فان من عباده خير من غيره ان ذوق من يذوقها و يخرج
 لاسماعيل من طريق روح من عباده على ما في قوله جميعا عن بايع
 ربه ان من عباده من يذوقها و يخرج لاسماعيل من عباده و غيره

وتنصره وسخّده، فإنّ ذلك يشو إليها لأنّ كان ينصني أن يجدد وعينه في كل يوم، ومع الساعات

وإنما معنى ذلك هو في الأصل "أنا في مقبرة" وهذا معنى معني قوله **يُنْصَرُ** أنه شيء يصحني فيه، لا معناه من الوجوب، فإنّ لفظ **أُنْصَرُ** هو في الوجوب، فإنّ كان يحصل سبب، إنّه كان فيه حر، عليه، وإذا خالف الحس إليه، وجب به، فهذا ظهر في سبب

فإنّ معناه على الوجوب، لا سببه ما معناه من الحرص الذي يكون عليه، مما لا يشي تبديلاً والوصية به، ولقد يكون معناه، له شيء يوصي به ما يؤدي به تلك الحرص، وإذا حصله على القدر، فيحصل أن يري به الوصية شيء من حاله في وجهه، وكذا معنى قوله - شيء يوصي به، المال الواسع الذي يحصل به ذلك، أو أقله، فإنّ معالي **فِيهِ تَبْدُلُ حَيْثُ** الآية، حال أهل التفسير انحراباً، وقال قتادة: انحراب ألف دينار، ثم يروي، وروي سحره من علي - رضي الله عنه - وعنه أنه قال لأبي عمر رضي الله عنهما - حين كان به أراد أن يوصي، والله ما بين السبعين إلى ثلعمائة لا زهر، فإنّ سم سحره حيناً يوصي

والجمله أن الوصية من لا بين عليه ولا حتى لأحد عنه ليس بوجه ١. كانت متدياً فيها مع البسار وعن من جماعة العقبه ولا خلاف ٢. المصلحة التي يتصور في جباة أصلها ما روي عن رجا في المصلحة الفصل ٣. فإنّ عليه السلام "أو تعلق، أنت صحيح حرة من، أبل المص، والنحس بغيره، تنهي

فإنّ الثورياني "سما لمخاطبه وعمره" حتّى جلد الحديث مع هذه لأن

[illegible][illegible]

قَالَ فَلَمَّا نَسَبَ فِي هَذَا صَاحِبُ الْمَسْأَلَةِ إِلَى الْمَلِكِ أَنَّهُ لَا وَصِيَّ
مُكْتَرِبٍ لَهُ عَصِيٍّ بِحَقِّهِ بَعْدَ تَارِكِهِ بِنَا حَرْجِدَ ابْنِ سَيْدٍ وَغَيْرِهِ عَنِ تَارِكِهِ عَنِ
لَا مَ عَمْرٍ - حَتَّى إِذَا عَتَدَ فِي بَرَصٍ مَوَدَّةً لَا وَصِيٍّ قَالُوا أَمَّا مَنَّا، فَاهُ
يَعْنُو بِهِ كَيْفَ أَجْمَعَ هَهُ وَأَمَّا دَعَايَ فَلَا أَحَدَ أَرَأَيْتَ لَدُنِّي فِيهَا أَحَدٌ ثَلَاثَ
الْمُحَاطَظَةِ وَتَسْلُطِهَا عَلَيْهِ

وہ جمع بیہ ویش عا دیواہ مسہہ راجہ راجا کات پتھہ و سیدہ
 ہما دھا تم عا راجہ م گن پر سہی بہ مہندہ و بیہ الاشارہ عولہ ہافہ
 ہما م گن لہوہ بی ہافہ

قال القائل: "وما يزيد - لحدیث فی روسیه نفسی جا قول - نه
شبهه یوحی قیده حیث لم یقل - حدیثه سی - روسیه قیده - فی دوازه - که سی -
برید - یوحی قیده - اقلوی

[illegible]

(٢٧) المجلد ٢٦، ص ١٤٦.

و الحافظ واستدل بقوله مكتوبة عنه عن سفيان لا عنه سفيان
بكتابه و بخط و لم يثبت ذلك بالمشاهدة و ذكر أحمد و محمد بن سعد
من ثبوت ذلك بالرواية ثبت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام و كان
مختصراً به بكتابه ذكره لم يثبت من محمد بن سعد بالرواية و معنى وحيه
مكتوبه به أي شراؤه و قال المحقق الطبري بفساد الشهادة فيه به
و حديثه به و قال ابن أبي شيبة الإسناد بأمر خارجة بكوله تعالى «لَكُمْ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَكُمْ قُرْآنٌ» الآية فإنه يدل على اعتماد الإسناد به
في صحة و من الترمذي ذكر الكتاب مبني في رواية الترمذي و إلا فوجه
الاشهاد به لا يثبت عليه و لم يكن مكتوبه انتهى

و من حرمي من كتابه و لم يثبت فيه حكم بها و من يثبت
وجهه عنه من الحديث^(١) يعني أحسن على هذا في رواية إسحاق بن عمار
من حديثه به وحيته مكتوبة عنه رأسه و لم يثبت فيه و من يثبت
و من يثبت به أحمد بن محمد بن عيسى و من يثبت به لا يثبت به
وحيته و لا يثبت به وحيته المعنوية حتى يستعملها في الشهادة و لا يثبت
عليها بغير ما يثبت و هذا قال الحسن بن سعيد و من يثبت به
لا يثبت به لا يثبت به و هذا قال أحمد بن محمد بن عيسى و من يثبت
من يثبت به وحيته في الشهادة

و من يثبت به وحيته في الشهادة و من يثبت به وحيته في الشهادة
و من يثبت به وحيته في الشهادة و من يثبت به وحيته في الشهادة
و من يثبت به وحيته في الشهادة و من يثبت به وحيته في الشهادة

(١) من يثبت به وحيته في الشهادة

(٢) من يثبت به وحيته في الشهادة

عن مالك الأثر المتضمن عليه بحثنا، أن الموصي إذا
أوصى بي صحته أو قرينه بوصية، فيها عاقبة رقيب من رقبته، أو
غيره، فإنه يعتبر من ذلك ما بدا له، ويصنع من ذلك ما شاء
حتى يموت. وإن أحب أن يفرغ تلك الوصية، ويتبدلها، عمل بلا
أن يبدل مملوكاً، فإن شاء، فلا ينيل إلى تغيير ما دبر

وسط (باصي) هي خروج ذلك، فقال: من كتب وصيته بخطه، فوحدت
في تركته، وعرف أنه خطه بشهادة هذين، فلا يثبت شيء منه، حتى يشهد
عليها، وقد يكتب، ولا يرم إلى آخر ما سط

(قال مالك الأثر المتضمن عليه بحثنا) المدينة المنورة (أن الموصي إن
أوصى بشيء، وفي النسخ المصرية: «إذا أوصى»، (في صحته أو) في (هرمه)
وصيه أصحه والمرضى سواء في ذلك (بوصية) تكون (بها) مثلاً (عاقلة) يصح
البيع مصدر (رقيق) واحد أو أكثر (من رقيقه) اسم جسي، والمراد في الثاني
الجمع أي من مماليكه (أو غير ذلك) يعني أو تكون الوصية بغير استعانة
كالوصية بالسأل وغيره (فله يغير) أي يجوز له أن يطل (من ذلك) أي مع
أو من به (ما بدا له) أي ما شاء (ويصنع) بالصاد والنون في جميع النسخ
الموجودة عندي من المخطوطة والمصرية أي جعل (من ذلك ما شاء حتى يموت)
يعني به حتى التبر والتبديل إلى غيره

(وإن أحب) الموصي (أن يفرغ) أي يلغي ويطل (تلك الوصية) كتبها
(ويتبدلها) بغيرها (فعل) ذلك بل له طوعها بالكلية بلا إبدل إلا أن يبدل
مملوك) له ذكر أو أنى أي يجعله مقبراً (فلا يرم) أحد (مملوك) به (فلا ينيل
إلى تغيير) أي لا يغير في السج المصرية أولى من الياء الواحدة في نسخ المخطوطة
(ما دبر) لأنه عقد لازم عند المعتز، ومن معه.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال قال أبو حمزة الثمالی قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الوصية شعبة من الإيمان».

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال قال أبو حمزة الثمالی قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الوصية شعبة من الإيمان».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال قال أبو حمزة الثمالی قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الوصية شعبة من الإيمان».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال قال أبو حمزة الثمالی قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الوصية شعبة من الإيمان».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال قال أبو حمزة الثمالی قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الوصية شعبة من الإيمان».

ثُمَّ وَرَضَىٰ لَهَا حَالًا يُقَالُ بِهِ نَشْرُ جُثْمًا وَنَشَرُوا مِنْ شَيْءٍ مِّمَّ ذِيْعُ ذَلِكَ الْحَالُ ثَلَاثِينَ أَتَتْ جَدَّهَا أَيْمَةً عَمَّهَ تَتَّىٰ أَوْحَىٰ بِهَا، هِيَ أُمُّ عَمْرٍاءَ بْنِ سَعْدٍ لَمْ تَلِدْهُ

٤/١٢٨٧ وحششى و لك عن يحيى بن سعيد عن ابي
بكر بن حريم ان قلاما من صلب حميرة اوقاة بالمدنة واورثه
بشام فذكر ذلك عمر بن الخطاب القبطي في كتابه بنو
بوعصر و ابن خلدون

۱) حمله (فک حمله بر الله) (تأویس) سلام مسکون (الله) ای لا اله الا الله (حال بقال له سر چشمه) قسم "حج" "روح الشیخ" محمده کماله می (انورده می) رقی که چشمه (سند) یاد می سر سمدیه

[illegible]

هو "ليحي" ^{١٦} بقصبي لا. ر صحيح لروايت، و مراده "اوي
الذي هو عمرو بن سليم لها شغلها" معناه "شغل حدث لي" و مراده
القصير حذر لئلا ين كاذب لروايت، و قد دعه في سطر التمراد.

٣١٤١٢ (ملك من يحيى من سعيد) لأخاوي (هو أمير بكر من حمزة) الذي لأبى يحيى (أو علما من حمزة) ثم هذا كما سماه خطبه في الوقت بالعبارة السورة (أوراهه بالعام) في ذلك بيوتته بالعام، فذكره في الصحيح (ذلك بعد من الخطب رضى به، فبقي به) أي أمير رضى به. وقد علنا موت أبي يحيى؟ نعم، غير رضى الله عنه (فقلوب)

قَالَ الْحَافِظُ فَطَهُمَ بِهِدَا أَنْ عَمَرُوهُ بِصَلِيمٍ بَسْرٍ هُوَ ابْنُ رُقَيْطٍ، فَحُطِرَ
 ١ يَهْدِي أَنَّهُ ابْنُ رُقَيْطٍ، نَسَبًا لَمْ يَلْزَمْهُ عَمْرٌ وَصِي أَنَّهُ عَدُوٌّ لَا أَنَّهُ عَدُوٌّ
 لِصَاحِبِ الْقَضِيَّةِ، أَسْهَى

فَكَثُرَ الظَّاهِرُ عِنْدِي أَنَّ حَفِظَ عَمْرُو بْنِ مَسْمُومٍ حَسَنًا هُوَ فَطَهُمَ عَمْرُو بْنُ
 صَلِيمٍ (الرُّوَقِيُّ)، فَإِنَّ الْمَوْصِيَّ لَهُ فِي حَدِيثِ الْإِسْلَامِيِّ أَنَّ كَانَ حَدِيثَ مَعْمَرٍ
 وَالثَّوْرِيِّ وَاحِدًا بِمَسْمُومٍ، وَفِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ بِالْمَدِينَةِ بِمَسْمُومٍ، وَفِي «الْمَعْتَنِي»
 أَنَّ صَبِيًّا مِنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي أَوْسَى لَا يُدْرِكُ أَنَّ أَرْبَعًا أَنَّ ابْنَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ
 الْحِطَابِ، فَأُجَارَ وَصِيهِ رُوِيَ عَنْهُ لَمْ يَنْهَى

وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ لِي «الْمَعْتَنِي»^(١) رُوِيَ مِنْ حَرِيسٍ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 أَبِي بَكْرٍ مِنْ حَرَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرُو بْنِ صَلِيمٍ، فَرَفِي عَنْ أُمِّهِ أَنَّ عَمْرُو بْنَ
 الْحِطَابِ أَحْبَبَ لَهَا رَجُلًا هَلَامَ كُنَّ بِحُلُمٍ يَتَرُ حَسَنًا، فَإِنَّ عَمْرُو بْنَ صَلِيمٍ هَمَّتْهَا
 أَنَا بِتَلَامِيذِ أَلْفٍ وَهَمَّ، ثُمَّ قَامَ لَا يَصْجَحُ عَنْ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَأَنَّ
 أُمَّ عَمْرُو بْنِ صَلِيمٍ مَجْهُورَةٌ، وَعَمْرُو بْنُ صَلِيمٍ ثُمَّ يَتَرُكَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

وَتَحْقِيقُ بْنُ تَرْكَدَانِي^(٢) قَوْلَ الْبَيْهَقِيِّ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ يَتَرُكَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ - عَدُوٌّ، وَفِي الْمُنَافَةِ لِابْنِ حِبَّانٍ هَبْلٌ أَنَّ كَانَ يَوْمَ قَتْلِ عَمْرٍو بْنِ
 الْحِطَابِ، عَلَى عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ، وَحَالُ ابْنِ تَرْكَدَانِي وَابْنِ رُقَيْطٍ كَانَ عَدُوًّا
 وَابْنُ الْأَحْلَامِ يَوْمَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَظَهَرَ بِهِ أَنَّهُ مُمْكِنٌ لَهَاؤُهُ
 لِعَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَتَحْقِيقُ رَوَاتِهِ عَلَى الْأَحْزَانِ عَنْ مَدِينَةِ الْأَجْمَرِ كَمَا
 بَرَقَ، لَمْ يَنْهَى

قَالَ الْبَاقِي^(٣) أَجْمَعُ عَمَّا أَلْمَدِينَةَ بِأَنَّ وَصِيَّهُ مِنْ يَتَرٍ وَبِهِمْ مَنْ يَرَضِي

(١) (٢٧٥/٨)

(٢) حَقَرُ الْجَاهِلِ الْعَمِي عَنْ حَامِشِ السُّنَنِ الْكُتُبِيَّةِ (١٨٢)

(٣) السُّنَنِ (١٥١/٦)

النسبي، وهو ذو عمر بن عبد العزيز وشريح وعبد، ويزيد بن علي، والنسبي،
والنسبي، وذلك، وقال إسحاق، إذا بلغ النسي عشرة سنين، وحكام
ابن السكيت عن أحمد بن محمد بن عيسى لا يصح وصيته حتى يبلغ، ومن قال
الحسن، وصحبه، وأصحاب الرأي، والشافعي، فإن كان مائة سنين، وأصحاب
بأنه يبلغ بالثمان، فلا يصح من النسبي، فإنه والعق، ولأنه لا يبلغ إقراره،
فلا يصح وصيته، كيعلم.

ولنا في الوصية، ربيعة، فذكر حديث الثابت، ومنه يصح لشركه، ولم
تذكر، ولأنه يصح من غير نسبي، فصح من كالأمام، والصلوات،
وذلك؛ لأن الوصية صدقة، يحصل ثوابها له بعد عبء من منك، ومالك، فلا
يلحقه عسر في حال دياه، ولا أضرار، بخلاف هبة، والنسب الشجر، فإنه
يعتبر من ماله من يحتاج إليه، وإذا ردت رجعت إليه، وهما لا يرجع إليه
بالوفاة، والصلوات وهو من له دون النسبي، لا عقل له، ولا يصح إسلامه ولا
عقابه، انتهى.

وفي التهذيب، لا يصح وصية النسبي، وإن كان نسبي، تصح إذا كان
في وجوه الحبر، لأن عسر - رضي الله عنه - أحار وصية يبيع وهو الذي
هو الخلف، ولأنه يخلو له عرقه إلى من في سر الرقعة، ولو لم تنفذ يبيع
على غيره، وإن أنه يخلو، والنسبي ليس من أهله، لأن لونه غير ملهم، وفي
صحيح وصيته من، بالرغم من.

والأثر محمود بن علي، كان قريب العهد بالنسب مجازاً، أو كتاب وصيته
في صحيحه، وأمر دعه، ردت جائز عنهما، وهو يعجز عن ثوب بالترك على
وتنه، والمعتبر في بيعه ونسبه، كيعلم في موضع التصديق، لا إلى ما يتبع
حكم الحلال.

والمرسوم ولا وصية لهم واحد بعد. ثم قال: لعدم اسمهم في
الأول علي والساقني ومصاحب رأي ومن معهم، لا منهم أحد، فذهبوا
إلى أن المرسوم كان في لحيي ومحمود، فقلت: عليكم الحمد، فقلت:

١. المحمدي عند الله فإن صفة صحيح في قيامه من أحمد بن
الحسين (هو ذلك الكثير)، وذلك هو خطابات في مصنفه جهات، بناءً أنه
قد قرأ مصنف وصية، كذهبوا القائلين، وذلك وصية لمحضت بعد له من غير
سر، فمضت كمنه، وقد أدى بعض جهات، فذهبوا جهات، فذهبوا
فذهبوا لم يصح وإن لم يكن في هذا عند مصنف ومضت، فذهبوا
إلى أن المرسوم كان في وجوه العباد سره فكتب في صفة مرسوم، وقد
قال: وقد كان في ذلك لم يكن في ذلك، فذهبوا إلى أن المرسوم
قد قرأ ولا يصح، فذهبوا إلى أن المرسوم في مضمونه، فإن لم يكن ذلك
في مضمونه، فهو كالمسألة ولا فهو كالمسألة، انتهى

٢. في كتاب مصنف ١. وفي خطها كونه بموضي هذا المضمون، فذهبوا
من مصنف ومحمود، ثم قال: أنه من مصنف، ثم قال: أن الخطيب المحمدي
مضت في مصنف، وإلا لا، وكذا لم يكن في مصنف، فذهبوا إلى أن المرسوم
كان في مصنف، فذهبوا إلى أن المرسوم في مصنف، فذهبوا إلى أن المرسوم
كان في مصنف، فذهبوا إلى أن المرسوم في مصنف، فذهبوا إلى أن المرسوم

٣. وقد كان في كتاب مصنف ولا يحجر من حكمه بصفه، وهو
أبدر بعد، ونصحه على خلاف مقتضى بشرع أو عقل، بل إن كان هو
في نسخة، فذهبوا إلى أن المرسوم كان في مصنف، فذهبوا إلى أن المرسوم

وقال الموفق^(١) إن الإنسان إذا رضى بوارثه بوصية، فلم يجزها سائر الورثة ثم تصح بشير خلاف بين العلماء، قال ابن المنذر وابن عبد البر: أجمع أهل العلم على هذا، وإن أحدهما حارب في قول جمهور العلماء، وقال بعض أصحابنا: الوصية باطلة، وإن أجدها سائر الورثة إلا أن يقطعه عطية شذائاً أخذاً من ظاهر قول أحمد، في رده حين لا وصية لوارث، وهذا هو المسمى، وأهل الظاهر، وهو قول طائفة من أهل الظاهر قوله **لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ**، وظاهر مذهب أحمد، وبما يعني أن الوصية صحيحة من نفسها، ومن قول جمهور العلماء، والخبر قد روي فيه إلا أن يُجيز الورثة، فيكون طلقاً على صحة الوصية عند الإجارة، وإن جاز بعض الورثة دون بعض نفذ في نصيب من أجاز.

ومن أوصى لغير وارث بأكثر من الثلث، فأجاز ذلك الورثة بعد موت الموصي جاز، وإن لم يُجيز رُدَّ إلى الثلث، يعني أن الوصية لغير الورثة نفرد في الثلث من غير إجارة، وقد روي ذلك على إجازتهم، فإن أجازوا جاز، وإن رُدَّوه بطل في لو جميع العلماء، والأصل في ذلك قول النبي **لَسْتُ لِسَعْدٍ**، الثالث كثير، وغير ذلك من الروايات.

ولا يعتبر الرد والإجارة إلا بعد موت الموصي، ولو أجازوا قبل ذلك، ثم رُفُوا أو أُنْفِرُوا لموروثهم في حياته بالوصية بجميع المال، أو بالوصية لغير ورثته، ثم بقا لهم رُفُوهُ بعد وفاته، فبهم الرد، سواء كانت الإجارة في صحة الموصي، أو مرضه، من عنده أحمد في رده أبي طالب، وروي ذلك من بن سعد وهو قول شريح، ومبارك، والشافعي، والثوري، والمشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر، وأبي حنيفة، وأصحابه.

وقال المحقق وعنده، بالحرر، ربي، والآراء، وأما أبي بكر
فإنه حذر عليهم؛ لأن الحق هو الذي هو بمرتبة مستقيمة، كما
في الحديث، «العدو» وهو الذي هو بمرتبة مستقيمة، فليكن
والله أعلم بذلك في حقه، وهو بمرتبة مستقيمة، فليكن
أما إن قالوا: فإنهم إنما هم بمرتبة مستقيمة، فليكن
فإنه بمرتبة مستقيمة، فليكن.

قال الساجي: "أما من حيث أن من كان له في الدنيا
مصلحة ما كان له في الآخرة، فإن من كان له في الدنيا
مصلحة ما كان له في الآخرة، وهو قول ربي، فليكن
ذلك أبو حنيفة، وهو الذي هو بمرتبة مستقيمة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن

قال القزويني: "أما من حيث أن من كان له في الدنيا
مصلحة ما كان له في الآخرة، فإن من كان له في الدنيا
مصلحة ما كان له في الآخرة، وهو قول ربي، فليكن
ذلك أبو حنيفة، وهو الذي هو بمرتبة مستقيمة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن

قال الساجي: "أما من حيث أن من كان له في الدنيا
مصلحة ما كان له في الآخرة، فإن من كان له في الدنيا
مصلحة ما كان له في الآخرة، وهو قول ربي، فليكن
ذلك أبو حنيفة، وهو الذي هو بمرتبة مستقيمة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن
أما من كان له في الدنيا مصلحة ما كان له في الآخرة، فليكن

٢٤٨٢ هـ - حدثني محمد بن أبي بكر السهلي، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أنه قال: جاءني رسول الله ﷺ يهودي

وعقب ثم جلس وأحمد في أحد وجهي ثم صعدوا بجميع ماله، إنفا كلهم. ودعى له مسلماً، وكان لأبواب لموصي، يقول: أعطيه ابتداء هذا هو لسهور، وهو مذهب اليهودية. وقصص من لفتاوى أبي اسطر إلى أنه يسي ابتداء عطية، إنما هو من بعد ما نعله الصبي، وهو الذي نعله أبو محمد ولياخي عن المذهب.

والحاصل أن الوصية يراد بها أو يورثه على هذا القول صحيحة موصية على الإحرام انتهى

وفي «الوقعة»^(١) لا يجوز رد على الثلث لقول النبي ﷺ في حيث سعد الثلث، والثالث كثير، بعد ما يفي ويصير لكل، والصف، وأنه حق الورثة إلا أن يجبره الورثة عند ذلك، لأن الاستماع لهم، ولا مخرج لإحزانهم في حال حياتهم، لأنها قبل موت الموصي، لا يحق بثبوت هذا الموت، وكذا إن كانت الوصية لغيره، وجده الثلث، وكل ما جده بإجازة الورثة يحل له أن يجعله من على الموصي عند وبعد السلفي من قبل الوراث، ولا يصح قولنا: لأن السب صدر من الموصي لا حارده دفع المانع، انتهى

٢٤٨٣ هـ - (مالك عن ابن شهاب الزهري) عن عمرو بن سعد بن أبي وقاص (الزهري) سمعتني (عن أبيه سعد بن أبي وقاص) أحد العشرة (أنه قال: جاءني رسول الله ﷺ) (وهو رواه لمحمد بن أبي نواس) (بموصي) (مما) (ممنه)، من العباد، وأبو الزهري في رواية عند أبيه من وجع اشتد به، وفي أخرى له: من وجع استيق به من حبوب، كذا في «الفتح»^(٢)، قال

(١) (٤١٣/٢) طبر

(٢) فتح الباري (٣٦١/٥)

مِنْ وَجَعِ اسْتِثْنَيْي. فَطَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا نَفَعُ يِي مِنَ الْوَجَعِ مَا
مَرَى وَأَنَا دُونَ مَالٍ وَلَا يَرْثِي. لَا إِلَهَ بِي
.....

(من وجع) اسم لكل مرض (الاستثنائي) أي ثوي عليه، وفي رواية كما تقدم
أُخْبِئْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ (الفلت) يا رسول الله لقد بلغ يي من الوجع) فيه كون
من رآه في الإتيان كما ذهب إليه لأخيه، واختاره ابن مالك، وفي القرآن
﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ الْكِبَرِ﴾ ويحتمل أن يكون الفاعل محذوفاً، والتقدير عد بالمي
جهد من الرجوع، ثم حذف الموصوف، وفيه الصفة مفادها، قال ابن مالك
وهنا المحدث بكسر دال «من» لدلالة «من» ليعبر، ومنه قوله تعالى ﴿وَنُفِثَ
بَنَاتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَكَلَّمْنَاهُ﴾ أي بيا من بناتهم، كذا في «المحلى» (ما توى) أي
الغاية القصوى، والرفق به بصره ومعه، وهو الدائد إلى هذا محذوف

قال الباجي^(١) فيه دليل على جواز حبار العليل بشدة حاله إذا سبب
ذلك إلى النظر في حبه، ويحور ذلك في سبب ذلك إلى معاناة أكله ويحور
أن يحبر ذلك من يرجو بركة دعائه، ويحبر ذلك من يملك إيتاعه، وقد روى
المعاصرة من حوذه عن عبد الله أنه حدث على النبي ﷺ وهو يوهك، فقلت يا
رسول الله، إنك توهك وهكذا؟ قال أجل، إني أوهك كما يوهك رحلاني
منكم، وروي أن عائشة - رضي الله عنها - قالت وأرأساه، فقال
رسول الله ﷺ هبل أما وأرأساه، وإنما يكره أن كان من ذلك على وجه
التشكي والتسخط، وتلك محط الآخر أو مؤثر به انتهى

(ولنا ذو مال) كثير، لأن ثنوين بكثرة، ولما جاء مصرحاً في بعض طرقه
«هو مال كثير» (ولا يرثي) إذا ذلك (لا يهت بي) لأن الحافظ^(٢)، قال السوي
رغمه معناه لا يرثي من يورثه من هو من الورثة أو من النساء، وإلا فقد

(١) المصنف (١٥٦/٩)

(٢) مجمع فتاوى (٣٦٢/٥)

كان اسمه علقم؛ لأنه من بني رهم، وكثير كثير، وقيل معناه لا يهني من أصدقاء الفروهر، أو حبس، بل هو غير شدي لا يرضى من أخاف عليه لصياع والعجز الأخرى، أو ظأله قرب جمع ذلك، أو اسكنه لها نصه ثمرة، انتهى.

وهي الممثلة، أنه 'الحقد' عام فله كان له ورثه باسمه من بني رهم، انتهى. فله من بني رهم عتبه، كما سأل من تحت قوله عليه السلام 'إن من ورثته' الحديث،

وقال المصنف^١ وهذا فانه من يولد له مذكوره قبل الحفظ وهذه البيت رهم بعض من أقره له، اسمها عائده، من كان من عروفا وهي غير عاتقه ست سبعة التي روت من الحديث، عبد البخاري في 'الوفاء' والقطب، هي ثمانية عمرت حتى أدركها مائة، برزني عنها، ووثقت من سبع عتبه، عائده، لكن لم يذكر أحد من ذلك إلا من 'أشع' عائده غير هذه، وذكره ابن أكبر بسنده أنه الحكم الكافي 'ومن سب شهاب من عتبه' وذكروا له ما من أخريه، المهاجر من أخذت للإسلام بعد بوفاء النسوة، فالظاهر أن أئمة المسلمين يثبت هو أم الحكم المذكورة بعد، فربح سعد منها، ولو أن من حور ملت، انتهى.

وقال المصنف اسمها عائده، كذا ذكرها الخطيب وغيره، وتيسر هي بالهي، أي عنها عاتق ثبت حبس منه، وهي رهم، رهم بعض من لا علم عنده أن ذلكا تسمى بوفاء عنها، وبين كتب رهم.

وحكى المرفقي^٢ عن مقدمه المصنف (وهو من ذلك) هو عائده، لأنه

(١) قصصه ثمانية (١٩٨٣)

(٢) شرح الفرية (٩٨)

أَفَأُتَصَدَّقُ بِثَلَاثِي مَالِي؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا، فَقُلْتُ: فَإِلَيْكُمْ؟
قَالَ: لَا.

أَصْحَرُ أَوْلَادَهُ، بَكَتْهُ ذَكَرَهُ فِي الْقِسْمِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ «إِصَابَةً» فَقَالَ فِي رَجْعِهِ
عَائِشَةُ مَا سَعِدَ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ الْمَلِكِ قَالَ الزُّنُوزِيُّ فِي
«الْمُبَهَّمَاتِ» اسْمُهَا عَائِشَةُ، يُعْلَمُ فِي «الْمُبَهَّمَاتِ» أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدِ نَاهِيَةٌ
تَأْخُذُ عَنْ أَبِيهَا مَالِكٌ، وَهَذَا اسْتَعْلَبَ فِيمَا بَرَزَ فِيهِ، فَإِنْ عَائِشَةُ أَنْتِ ذَكَرَهَا
سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْكِبَرِ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي «الْمُبَهَّمَاتِ» أَنَّهَا
وَلَدَتْ بَعْدَ أَنْتِ ﷺ بَعْدَهَا فَهِيَ

(أَفَأُتَصَدَّقُ) بِهَرَّةٍ الْأَسْهَامِ بِالْأَسْجَارِ وَالنَّارِ عَائِشَةُ أَوْ زَيْنَةُ (بِثَلَاثِي مَالِي)
بَشَيْءٍ انْتَلَتْ حُكْمًا فِي رَوَايَةِ بَرَهَرِيٍّ، وَمِثْلُهُ لِي رَوَاةٌ عَائِشَةُ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا
فِي الصَّحِيحِ، وَفِيهِ مِنْ رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَاسَعُونَ أَنَّ أَهْلَ بَنِي
بَنِي كِلَافٍ وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ سَأَلَ أَوَّلًا عَنْ لَكْنٍ، ثُمَّ عَنْ الثَّلَاثِينَ، ثُمَّ مِنْ
النِّصْفِ، ثُمَّ عَنْ الثَّلَاثِ، وَدَلَّ رَجْعُ مَجْمُوعِ ذَلِكَ فِي رَوَايَةِ جَرِيرٍ مِنْ بَرَهَرِيٍّ عَنْ
أَحْمَدَ، وَفِي رَوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مَسْدَارٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ كَلَامُهَا عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ،
وَكَلَامُهَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ كَيْ فِي «الْمُبَهَّمَاتِ»، ثُمَّ الْوَارِدُ فِي
حَدِيثِ الْيَابِ بِلَفْظِ التَّصَدَّقِ، وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ عَنْ الْبَحَاوِيِّ «أَعَاوِصِي»
قَالَ الْحَافِظُ، قَوْلُهُ: «أَفَأُتَصَدَّقُ» بِحَسَنِ التَّجْوِيزِ، وَالتَّجْوِيزُ مُجْلَافٌ أَعَاوِصِي،
لَكِنْ الْمَصْرُوحُ مُتَعَدِّ، فَجُزْءٌ عَنِ التَّجْوِيزِ لِلْمَجْمَعِ بَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ، فَهِيَ.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا) بِحَسَبِ لَا تُصَدَّقُ بِأَنْتَيْنِ، قَالَ سَعْدٌ (فَقُلْتُ)
وَالشُّطْرُ بِالْحِفْظِ عَطْفًا عَلَى ثَلَاثِي مَالِي، وَهَذَا وَجْهٌ السَّهْلِيُّ، وَقَالَ
الرَّمْضَرِيُّ فِي «لَمَاتِي» هُوَ الْمَصْدَرُ عَلَى تَعْدِيرِ هَبْ، أَيْ تُسْقَى أَوْ أُعْبَى
الْشُّطْرُ، وَيَجُوزُ الرُّضْعُ عَلَى تَعْدِيرِ أَيْجُورُ الشُّطْرُ كَمَا فِي «الْمُبَهَّمَاتِ»^(١)

(قَالَ) ﷺ (لَا) وَدَلَّ عَلَى وَدَّاعٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ جَدِّ الْبَحَاوِيِّ،

[illegible]

قال يا عمر وانا قد لا اجد في هذا ثم جوفه ولا فائدة الا ان يورث
من ذلك ادمه عمر فاحسب له في ربع دينار آخره وادع
الله فكلوا جوفه وورثه من غير حقد عند الله حسبي بكم - انزل
الله في امره شيئا من بينه وبينكم - انتم انتم انتم انتم
واول من انتم من بينكم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم

[illegible]

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ أَجْرٌ كَثِيرٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أَغْنِيَاءَ، حَتَّى مَنِ أَنْ يَدْرِهِمْ عَدَّةً يَتَكَفَّرُونَ لَدُنَّ رَبِّكَ تَزُتَقُ . .

بـ شـ : وَيَأْتِيهِ أَوْلَادٌ غَيْرُ آبَائِهِ الْمَذْكُورِ ، فَهَذِهِ كَذَلِكَ . وَهُوَ كَيْفَ بَعْدَ ذَلِكَ
أَرْبَعَةَ بَنِينَ ، وَلَا أَحَدٌ أَسْمَاءَهُمْ

قَالَ الْحَافِظُ (١) : وَيَسِيْرُ بَوْلُهُ ٤ شَرَحَ بِسْمِ اللَّهِ لَأَنْ سِيرَاتِهِ لَمْ يَكُنْ
مَحْتَصِرًا فِيهَا . فَهَذَا كَلَامٌ لِأَحَدِهِمْ فِي أَبِي وَلَدِهِمْ أَوْلَادُهُ ؛ ذَلِكَ ، مَعَهُمْ هَاشِمٌ فِي
عَتَةِ الْمُصْحَافِ الْمَرْفُوعَةِ بِمَقْصُودٍ ، فَجَاءَ لِيَتَصَرَّفَ بِأَرْبَعَةٍ ، لِيَتَحَقَّقَ الْمَلِكُ وَغَيْرُهَا
مَعَهُ يُوْثِرُ إِذَا فَاتَتْهُ أَوْ بَعْدَهُ ، وَأَمَّا هَذَا ، فَدَلِيلُهُ أَنَّ وَلَدَهُ بَعْدَ دُخُولِ أَرْبَعَةِ بَنِينَ ،
وَأَنَّهُ لَا أَحَدٌ أَسْمَاءَهُمْ ، فَهِيَ فَصُولٌ شَدِيدَةٌ ، يُؤَيِّدُ أَسْمَاءَهُمْ فِي رِوَايَةِ هَذَا
تَحْدِثُ بَعْدَهُ عِنْدَ عَسَلَمِ بْنِ هَرِيْرٍ عَدَدٌ ، وَاصْطَفَى . مُحَمَّدٌ فَلَا تَسْمِيَةَ عَنْ سَعْدٍ .
وَوَقَعَ ذِكْرُ عَصْرِ بْنِ سَعْدٍ فِي مَوْضِعٍ شَرِّهِ ، وَاصْطَفَى فَطَرِيْلِي فِي ذِكْرِ الثَّلَاثَةِ

وَيَحْتَبِرُ عَلَيْهِ بَعْضُ سَبُوحَاتِهَا بِأَرْبَعَةٍ مِنْ ذِكْرِ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ . فَاتَتْهُ أَنْ
أَبْنِ سَعْدٍ ذَكَرَ لَهُ فِي الذِّكْرِ بَعْدَ سَمْعِهِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ ، ذَكَرَ أَسْمَاءَهُمُ الْحَافِظُ
فِي «الْفَصَحَةِ» (٢) ثُمَّ قَالَ : وَذَكَرَ فِيهِ مِنَ السَّامَةِ لَمَّا سَمِيَ عَشْرَةَ سَنَةً ، أَيْ هَلَتْ
وَهَاشِمٌ فِي عِيَّةٍ ، وَكَذَا أَحَدُهُ بَاقِي بَرِّ عَلَيْهِ فَلَا هُمْ مِنْ مَسْطَرِحِ الْفَتْحِ

(أَغْنِيَاءُ) جَمْعُ غَنِيٍّ أَيْ مِمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ مِنَ الدُّنْيَا (أَخِيرًا) لَكَ (مَنْ أَنْ يَدْرِهِمْ)
أَيْ تَوَدَّعَهُمْ مَعَكَ (عَالَةً) أَيْ فَرَسًا . جَمْعُ عَالٍ ، مِنْ هَالٍ يَعْبُلُ إِذَا انْفَضَّ ، وَهِيَ
الْعَالَةُ الْكَثِيرَةُ الْعِيَالُ ، حَكَاهُ الْكُتُبِيُّ ، قَالَ أَحِبْنِي وَكَيْفَ تَعْرِفُهُ ؛ بَلْ أَدَاثُ
الْعَبِيرِ (يَتَكَفَّرُونَ لِلنَّاسِ) أَيْ بِمَا يَدْرِيهِمْ بِأَقْسَمِهِمْ ، هَذَا نَكْبَتُ النَّاسِ ، وَاسْتَكْبَرُ
إِذَا سَمِعَ كَلِمَةً لِمَسْأَلَةٍ ، أَوْ سَأَلَ مِنْ كَيْفَ عَنِ الْجَوَابِ ، أَوْ سَأَلَ كَمَا كَلَّمَ مِنْ
طَعْنٍ ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ»

(وَلَيْتَكَ لَوْ تَزُتَقُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّهُ ، يَدْرِي ، وَهِيَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا
الْوَحْيَةُ بِأَكْثَرِ مِنْ اثْنَتَيْ ثَلَاثَةِ بَنِينَ ، لَا أَسْمَاءَ ، لِأَنَّكَ إِذَا مَثَلَ مَرْكَبَ وَوَسَّطَ

نفسه يسحق بها وجه الله، لا جرت حتى لا تجعل في حق
لو أنك قال: تكتب يا رسول الله، حلف بعد صلاتي؟

هذا من حيث تصديق نفسه ولا من حيث حصوله في العتاس (مققة)
موصوف حسنة (يشفي بها وجه الله لا الله) لا أجرب: هذا التوبة من
بمفعول، وإن في الشيخ (الجنة بعد ذلك نظر بها عليها) وفي هذا في النسخ
بمفعول، والظاهر عني، لا يعني بها رغبته سبحانه (محمداً) أحد من
— ج. — ومن لا تكتب على غيرها من غيره من الإحسان

(حتى ما تجعل) أي الذي يحسنه، وفرد أمر بذلك، يعني ما وقع، وما
قاله تلك حتى عشتها، نفسه في "المصديق" بما لا معنى بشرطه حيث لا
في "مسموع" وحسن فاعله، في جرت بفتح الهمزة حتى يأنسى الذي
سحق في حق امرأته (أي في جرت في أمهات) وبعد التبرير حتى
نفسه راعوا أي في لو أنك

يستعد من^(١) أن امرأته جرت، لا إلا الإتيان على التبرير
حب وهي فعله الآخر، عوداً، لا الله، جرت به إرادة لحره بذلك، ووجه
من قوله: تلك في حق الله، بعد الوصية، من بعد يسهل بأنه رغب في
بمفعول الآخر، قلنا: هذا السماع من الزيادة على سلف، قد لا معنى بسبيل
بمفعول، إذ جميع ما تنفع في ذلك من هذا، وهو بفتح، ولو كانت
رغبة بوجه، لا يحب سلف وجه الله، ومنه حتى التوبة بذلك، لأن
نفسه مستعدة بخلاف شرط

(قال) سعد (فصل) يا رسول الله (أحلف) بغيره الاستعانة، ومنه
هذا، مضمومة ولا مفعول مذكور، لا محبة، (بعد أصحاحي) الذين
بمفعول معك، فابقي سلكه من غير ذلك، لا في قوله: لا تكونهم

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَلَطَ مِنْ حَبِيبٍ، فَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا، إِذْ
كَذَّبَ بِهِ حُرُوفَةً وَرَفَعَهُ»

عَدُوًّا مَعَهُ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: «لَا يَسْمُوهُ بِمَنْ سَلَطَ مِنْهُ عَدُوًّا مَعَهُ»
مُسْكَنًا إِلَى الْوَفَاءِ، فَكُنْ قَادِرًا فِي مَعْرِفَةِ كَيْدِ مَنْ عَمِلَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ
فَإِنْ خَشِيتَ أَنْ أَسْرَبَ - لَا مِنْ شَيْءٍ مِمَّا عَمِلَ فِيهَا، وَاجْعَلْهُ يَتْلُوهُ، فَإِنْ لَا
يَكُونُ، وَفَنَّهُ يَقُولُ عَمْرُو

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ كَذَا حَكَمَ بِهَجْرِهِ، لَمْ يَكُنْ يَخْلُصُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَجَبَلْ
إِنَّهُ إِذَا فُتِحَ لِمَنْ كَانَ هَاجِرًا مِنْ الْأَنْجَارِ، هَاجَرَ مِنْ عَدُوِّهِ عَدْلًا كَمَا فِي
«تَلْبِي»

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَلَطَ مِنْ حَبِيبٍ، أَوْ سَلَطَ مِنْ حَبِيبَةٍ، وَهَكَذَا الْوَفَاءُ
فِي جَانِبِ الْخَارِجِ، قَالَ ابْنُ طَلَّاحٍ: «وَسَلَّطْتَنِي» - حَبِيبًا (فَتَمَلَّصَ عَمَلًا
صَالِحًا) إِلَّا لَوَدِدْتُ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو صَالِحٌ (فَرَجَعَهُ رَفَعَهُ) عَدُوًّا مَعَهُ
قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: «يُرِيدُ - وَاللَّهِ عَمَّ - أَنْ يَكُونَ حَبِيبًا مَعَهُ، وَفَنَّهُ صَالِحًا
لَوَدِدْتُ أَنَّهُ رَفَعَهُ، وَتَحَصَّرَ» يُرِيدُ يَقُولُهُ هَاجِرًا أَيْ لَمْ يَكُنْ فِي حَبِيبَةٍ، جَمْعُ
لَحِقَ بِمَا أُرِيدُ بِهَذَا جَمْعُ فِي حَلَا، فَتَمَلَّصَ عَمَلًا صَالِحًا وَلَمْ يَكُنْ
يَكُونُ حَكَمًا أَمَّا هَذَا - مَنْ سَلَطَ مِنْهُ فَيَكُونُ عَدُوًّا لَهُ بِمَا كَانَ يَكُونُ
لَمْ يَكُنْ هَاجِرًا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ رَفَعَهُ لَمْ يَكُنْ سَلَطَ مِنْهُ هَاجِرًا مِنْهُ هَاجِرًا مِنْ
الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ مَكُونُهُ يُرِيدُ مَنْ كَانَ هَاجِرًا، وَإِنْ كَانَ يَكُونُ فَتَمَلَّصَ الْهَاجِرَ، يَكُونُ
فِيهَا عَارُ وَجْهِ الْأَنْجَارِ قَدْرُ الْفَصُولِ، مِنَ الْبَرِّ لَهَا عَمَلٌ فِي ذَلِكَ يَوْمٍ

عَمْرُو هَذَا - وَجَبَلْ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّهُ سَلَطَ بِهَيْبَةَ لِقَوْلِهِ يَتْلُوهُ إِنَّهُ
يُرِيدُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ مَعَ لِسَانِهِ بِهَذِهِ دَرَجَةٍ وَهِيَ عَمَلٌ مَا كَانَ يَكُونُ بِهَذَا
بِهَجْرِهِ، وَإِنِّي «تَلْبِي» مَنْ سَلَطَ مِنْهُ عَلَى حَكَمِ الْعَدُوِّ، وَلَوْ كَانَ يَكُونُ

١٤٨٢ (حبيب) ١٤٨٢

١٤٨٢ (حبيب) ١٤٨٢

شَهُمٌ بِمَنْ لَا مَحَابِيثَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَدْخُلُهُمْ عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ
بِمَا جَاءُوا بِهِ مِنْ حَقِّهِ .

بِالْبَيْعِ نَافِلٌ مِمَّنْ يَصُحُّ عَلَيْهِ كَالْأَقْرَبِ . وَهُوَ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ
بِأَمْرِ وَدَّعَى عَنْهُ مِنْ سَمْعِ الْإِثْمِ الَّذِي نَفَى عَنْهُ . وَهُوَ
عَنْهُ . وَهُوَ كَلَامٌ مَرْدُودٌ بِتَكْلِيفِ تَقْرِيرِ مُرُورِهِ . مَحْمِلٌ عَلَى إِزْدَادِ تَضَرُّعٍ
بِصَاحِبِهِ مِنْ وَلَدِهِ . وَهُوَ وَفَّقَ مِنْهُ هُوَ الْمُرُورُ الْمَذْكُورُ بِاسْمِهِ إِلَى تَكْفَارِهِ وَالتَّوَلَّى
مِنْ دَلِيلِ مَا رَوَاهُ . وَهُوَ مِنْ طَرَفَيْهِ بِمَنْ جَاءَ بِهِ مِنْ سَمْعِ الْإِثْمِ .
مَنْ جَاءَ بِهِ مِنْ سَمْعِ عَمَلٍ مَعْنَى مَوْلَا سَيِّئٍ بِحَقِّهِ . وَهُوَ أَكْثَرُ مَعْنَى
بَعْدَهُ أَتَى بِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى كَلَامٍ وَحْدِهِ .

أَلَيْسَ أَمْرٌ بِمَنْ يَصُحُّ عَلَيْهِ . وَهُوَ (بِمَنْ لَا مَحَابِيثَ عَلَيْهِمْ) الْأَصْحَابُ
الْمُتَحَرِّمِينَ . أَيْ مَا جَاءَهُمْ مِنْ مَكْرَةٍ إِلَى حَبْرَةٍ (وَلَا يَدْخُلُهُمْ عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ
بِمَا جَاءُوا بِهِ مِنْ حَقِّهِ) عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ . وَهُوَ كَلَامٌ مَرْدُودٌ بِتَكْلِيفِ تَقْرِيرِ مُرُورِهِ .
مَحْمِلٌ عَلَى إِزْدَادِ تَضَرُّعٍ بِصَاحِبِهِ مِنْ وَلَدِهِ . وَهُوَ وَفَّقَ مِنْهُ هُوَ الْمُرُورُ الْمَذْكُورُ
بِاسْمِهِ إِلَى تَكْفَارِهِ وَالتَّوَلَّى مِنْ دَلِيلِ مَا رَوَاهُ . وَهُوَ مِنْ طَرَفَيْهِ بِمَنْ جَاءَ بِهِ مِنْ
سَمْعِ الْإِثْمِ . وَهُوَ أَكْثَرُ مَعْنَى بَعْدَهُ أَتَى بِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى كَلَامٍ وَحْدِهِ .

أَلَيْسَ أَمْرٌ بِمَنْ يَصُحُّ عَلَيْهِ . وَهُوَ (بِمَنْ لَا مَحَابِيثَ عَلَيْهِمْ) الْأَصْحَابُ
الْمُتَحَرِّمِينَ . أَيْ مَا جَاءَهُمْ مِنْ مَكْرَةٍ إِلَى حَبْرَةٍ (وَلَا يَدْخُلُهُمْ عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ
بِمَا جَاءُوا بِهِ مِنْ حَقِّهِ) عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ . وَهُوَ كَلَامٌ مَرْدُودٌ بِتَكْلِيفِ تَقْرِيرِ مُرُورِهِ .
مَحْمِلٌ عَلَى إِزْدَادِ تَضَرُّعٍ بِصَاحِبِهِ مِنْ وَلَدِهِ . وَهُوَ وَفَّقَ مِنْهُ هُوَ الْمُرُورُ الْمَذْكُورُ
بِاسْمِهِ إِلَى تَكْفَارِهِ وَالتَّوَلَّى مِنْ دَلِيلِ مَا رَوَاهُ . وَهُوَ مِنْ طَرَفَيْهِ بِمَنْ جَاءَ بِهِ مِنْ
سَمْعِ الْإِثْمِ . وَهُوَ أَكْثَرُ مَعْنَى بَعْدَهُ أَتَى بِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى كَلَامٍ وَحْدِهِ .

(وَلَا يَدْخُلُهُمْ عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ) أَيْ مَا جَاءَهُمْ مِنْ مَكْرَةٍ إِلَى حَبْرَةٍ (وَلَا يَدْخُلُهُمْ
عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ) عَمَلٌ مُخَالِفٌ لَهُمْ . وَهُوَ كَلَامٌ مَرْدُودٌ بِتَكْلِيفِ تَقْرِيرِ مُرُورِهِ .
مَحْمِلٌ عَلَى إِزْدَادِ تَضَرُّعٍ بِصَاحِبِهِ مِنْ وَلَدِهِ . وَهُوَ وَفَّقَ مِنْهُ هُوَ الْمُرُورُ الْمَذْكُورُ
بِاسْمِهِ إِلَى تَكْفَارِهِ وَالتَّوَلَّى مِنْ دَلِيلِ مَا رَوَاهُ . وَهُوَ مِنْ طَرَفَيْهِ بِمَنْ جَاءَ بِهِ مِنْ
سَمْعِ الْإِثْمِ . وَهُوَ أَكْثَرُ مَعْنَى بَعْدَهُ أَتَى بِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى كَلَامٍ وَحْدِهِ .

يرثني له رسول الله ﷺ اب

مراد القريشي العامري وقيل من خصالهم البُرُ من مواليهم، وقيل هو
 نازي من النسي، وقد بلغهم . . . عواني . . . اللام وشذ الحنية،
 واعلموا على أنه مسكون الوار، والمرب الذبي، لكان سحيا

وهي رواية بخاري عن عامر بن سعد فقال يخرج منه ابن عمراء،
 والأحمد والباقي فقال أبو حمزة بن سعد بن عمراء، ثلاث مرات، قال
 الداودي قوله بن عمراء غير محفوظ، ولان السبلي هو وهم، والمعروف
 ابن حنبل، وقال لعن الزعم من سعد بن إبراهيم الرازي له، قال الزهري
 لحفظ منه، وكان سعد بن خنبل، ورواه جماعة وهو ثقلي ذكره أصحاب
 البخاري، وذكروا أنه شهد بدأ في حجة الودع، وقال النسي سئل
 أن يكون لأمة أمهات قوله، عمره، وهو يحتمل أن يكون أحدهما
 اسماً، وآخر لفظاً، أو أحدهما اسم مه، والآخر اسم أبيه، أو الآخر اسم
 جده له، والآخر أن عمر، اسم مه، والآخر اسم أبيه، لاختلافهم في أنه
 حوثة أو حولي.

(برني) يبيع الحنية وسكونه، وكسر يثقله، أي يبيع ويحور،
 والرتاء بفتح على التوحيج، والتعريب، وهذا هو نباح الذي جعله يثقل، ويطلق
 على ذكر أوصاف البيت الباعة على بيع حبوب وهو لا يحور، وهو البراء
 ما و د في الروايات من النبي عن النبي (له) أي لأجله
 (رسول الله ﷺ) قال ابن عمر بن عمر بن الخطاب بن حذاف عن
 كلام الزهري، وقال ابن الجوزي وغيره هو مخرج من كلاء الزهري، كان
 يحفظ وكثرت سندوا إلى ما رواه الطبراني عن إبراهيم بن سعد عن
 الزهري، فإنه فصل ذلك، لكن رواه بخاري في الدعوات بمقتضى قال سعد
 هذا مخرج في ورواه

(أن) يبيع الجمره لتسعين، ولا يبيع تسعة - لأنها تكون شرطها،

قال يحيى سمعت ماينا يقول، في الرجل يوصي بثلث مائة
برجل ويقرن علاله يخدم فلان مائة ثم قرأ خبر فبطر في
ذلك، فيوجد نعت ثلث مائة لعيب قال فإن خدمه بثلث ثلث

هذا وقد قدم في باب عدة مائة في مائة رويها في حديث سبعة أن
ابن عبد البر عن الأصمعي أنه توفي في خدمة النعمان، ولعله قد اختلف فيه
شأناً

(قال مالك في الرجل يوصي بثلث مائة لرجل) أي يريد مثلاً (ويقول) أي
يوصي بثلث مائة (علاله) بكسر اللام (يخدم فلان) أي حراً (ما عاشر) عمرو (ثم هو)
أي بكر (حراً) بعد موت عمرو، فيظهر في ثلث مائة الذي ذكره من الوصيتين
(فيوجد) يجمع؛ بذلك فهمه في جميع نسخ المصنف من الوصايا وهو
أوجه لما سألني من أنوال المالكة في السرج، بخلاف ألفاظه، ومع ذلك
والثاني معجس من الألفاظ وهو ساء المجهول في كل سجنين (العد ثلث
مال العيب) مضمون ثلث للصل المجهول، يعني إذا نظرت في جميع العدد هو ثلث
مال العيب

(قال) مالك في ذلك (عن خدمة العبد ثلث مائة) وقد كان
مالك في مائة يوصي بثلث مائة يريد ويخدمه بثلث مائة حراً، ثم هو
حر، وبعد ثلث مائة العيب فإن خدمه بثلث ثلث، قال الشيخ بمرم خدمته
أقل من مائة حتى يخرجها غير مضمونة، إن مات أسداه قبل ما حتى له من
التعويض، كما في حاشية في مائة يوصي به ثلث مائة بثلث، فيخدم كل
واحد منهما من خدمة العبد، أو حراً بثلث مائة، فإذا صار يوصي له
بالخدمة قبل العبد

(قال) يحيى فإن قدم للعمر المذكور في وصيته ما خدمه عمره، أو

بالوصية، قال الباقي: "هذه لمساكنه مبنية على جوهر الوصية بجمعها العدد، وسكنى انظره - به قال أبو حنيفة - لشامي وأشوري واللوث، وقال ابن أبي ليلى: لا يصح ذلك، قال الطحاوي وهو يدين بدليلنا من جهة القياس أن هذا مملك صنم، فصح ذلك من غير بدل، كالمهية

وإذا ثبت ذلك، فمن أوصى له بخدمه عبده أو سكنى داره جاز له أن يكرى ذلك، إلا أن يعلم أن الموصى أراد أن يسكنها نفسه خلافاً لأبي حنيفة، والدليل على ما نقوه أن هذه مبيع، فصيح بأنها، فجاز لمن ملكها أحد عوضى عنها، كالصبا حر وإذا ثبت هذا فمن أوصى بثلاث مائة لرجل، ويحكم غلامه ثلاثاً ما عاشر ثم هو حر معه أربعة أبواب

أحفظ أن الوصاية بد صاء عهد الثالث، رسالت في التأكيد، وقعت امتحانه عهد، سواء كانت في حظ و عهد، ووقت واحد، أو أوقات متعاقبة، ومجانس شئ

الثاني في أخذ الموصى له ما يوجب الوصية له عند صدق الثالث، في عي ما أوصى له

الثالث في المصاحبة بالتصير ومنه التعبير

والربيع في ثبته بعض لوصاب على بعض، ثم سبط الباقي^(١) الكلام على هذه الأبواب الأربعة، فارجع إليه في ثبوت تنصلي

وقال ابن رشد^(٢) أما جنس الموصى به، فإنهم انفقوا عليه، جواز الوصية في الرقاب، واحتلوا في منافع، فعلى جمهورهم، الأحصاء ذلك حائز، وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين وهل يظهر الوصية بالمنافع باطلقة، وعنده

(١) المسمى (١٦٠/١)

(٢) كتاب المصنف (٢٢٤/١)

عن أبي ثعلبة سمعت مالك بن النخاس بن سبت بن ربيعة
 الحارثي رضي الله عنه في ما به وما يجوز بها من ما جاز
 كالمريض يريد أن امرئ الحبيب، غير المحوف على صاحبه،
 من صاحب يفسح في ما به ما يشاء، وإذا كان المريض محوف
 عليه، لم يجوز لصاحبه شيء إلا في بيته

المرث، فإنهم في مرضه يترفعون به، وهو في مرضه لا يترفعون
 به إلا يجوز به بيته ونفسه وماله في ما به إلا ما انتاب

(قال مالك أحسن ما سمعت في حكم وصية الحامل) من المرأة
 أثناء (وفي فضائله) هكذا في نسخة اليدوية وهو أوجه من في نسخة من
 لفظ "لصاحبها" (في مالها) (في ما يجوز بها) من القصد وينصرف في ماله
 (ان الحامل كالمريض) دون أن يكون من الحمل في بيته أشهر، كالمريض الغير
 المحوف، وما بعد سنة فكانت من تصرفات ما جازي، (وإذا كان المريض
 للمحبوب) من مرضه يترفع به غير المحوف حتى لا يحاف منه الموت
 (على صاحبه من صاحب) في صاحب هذا من (يصح) نفرد (في حاله
 من يشاء) بكذا يشاء كصحيح، (وإذا كان المريض المحوف عليه) المذكور
 به لم يجوز لصاحبه أن يترفع به، المرث (عليه) من تصرفات المرث
 به إلا في بيته) لأن تصرفات المريض محوفات لم تكون في بيت

أو ما جازي "وإذا كان المريض المحوف غير المحوف، فله رأي من وقت
 عن مرث لم لأمره، والمخرج، ومن السلا، أنهم كالمريض، لا فيما جاز
 عليهم له وفاد منه ما يترفع به من المرض الطويل كالمريض، وسجد
 من مرضه وسجد، وحسن مريض، ربيته أن هذا كالمريض في حاله من على
 وصده ربح مصلو يترفع وكذب كل ما كذب حتى لا يصحبه حتى

وَرَدَّ ذَلِكَ أَشْرَأُ حَاجِبِينَ وَنَاصِيحِيهِمْ بِرُؤُوسِهِمْ
 مَرْمِيهِ وَلَا يَخُوفُهُ إِلَّا مَا يَرَى مِنْ رَأْيٍ فِي كِتَابِهِ - ﴿وَقَدْ رَدَّ
 بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَثَتِهِ بِإِسْحَاقَ بِحَقِّهِ﴾ - وَبِالْإِسْحَاقِ خَشْيَتُهُ خَلَّتْ خِثْلًا
 حَمِيمًا فَتَرْتَبَةً

كَأَنَّ سَامًا أَوْ تَحْمِيًّا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ
 ذَلِكَ، مَا أَتَى مِنْهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ
 وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ
 ذَا بَعْدَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ

«قَالَ مَالِكٌ (وَكُلُّهُ) أَيُّ مَلِكٍ بِمَرْيَمَ بِمَرْيَمَ فِي حَاجِبِي الْمَحْجُوفِ
 وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ
 فِي كِتَابِهِ (الْمَحْجُوفِ) فِي مَوْجِدٍ - ﴿وَقَدْ رَدَّ﴾ أَيُّ أَمْرٍ بِرُؤُوسِهِمْ - عَلَى سَبِيلِ
 رَحْمَةٍ بِصَدَقَةٍ وَالْإِسْلَامِ - ﴿بِالْإِسْحَاقِ﴾ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - تَحْمِيلُهُ بَعْدَ الْكَرَامَةِ
 وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ
 شَيْئًا - قَالَ الْإِسْحَاقِيُّ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ
 - لِأَنَّهُ بَعْدَ سَاعِلٍ بِأَمْرِ مَرْيَمَ

﴿وَقَدْ رَدَّ﴾ أَيُّ أَمْرٍ بِمَرْيَمَ بِمَرْيَمَ فِي حَاجِبِي الْمَحْجُوفِ
 رَأْيُهُ قَالَ لِمَرْيَمَ ^(١) فَجَعَلَ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ
 عَلَى فِي سَوْدَةٍ أَوْ عَرَابٍ - ﴿وَقَدْ رَدَّ﴾ أَيُّ أَمْرٍ بِرُؤُوسِهِمْ - عَلَى سَبِيلِ
 حَمِيمًا - ﴿وَقَدْ رَدَّ﴾ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ

(١) لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ وَبِالْإِسْحَاقِ

(٢) تَحْمِيلُهُ بَعْدَ الْكَرَامَةِ

(٣) سَوْدَةٍ أَوْ عَرَابٍ

(٤) سَوْدَةٍ أَوْ عَرَابٍ

قَدْ أَكَلْتُ دَعُوهُ وَهَبْتُ فِيهِ أَتَيْتُهُ صَاحِبًا فَكَوْنُ مِنَ الشُّكْرِ ﴿١﴾

والمرأة حامل د أنكث لم يجره قصة إلا في ثلثها
فأول لانعام سنة أشبه بال سنة ثلثه وبعاني في كتابه - ﴿وَالْوَالِدَتُ
يَرْبِعُونَ أُولَئِكَ خَوْلِي كَامِلِي﴾ - وقد - ﴿وَحَلَلَهُ وَصَلَهُ فَتَلَوْنَ شَهْرًا﴾ -
هو مصب بلح بل سنة أشهر من يوم حملت به يجره قصة في
مبها، إلا في ثلث

حادث. وهب في أمه أصب من غير مشقة حمل ﴿وَلَلَّتْ تَلَّتْ﴾ أي صارت حرام
دع ثلثه كبير الوعد ﴿وَعَوَّاهُ﴾ أي دم وحب - ﴿أَكَلَتْ يَهْدِي بِمُحَلَّتْ﴾ وبدأ
﴿صَاحِبًا فَكَوْنُ مِنَ الشُّكْرِ﴾ لك مسنى الله تعالى في ديت أول لحم خفيف
وأخره ثلثاً

(قال) مائث رعى ذلك (فالمرأة الحامل أو أنكث) يعني تكون في آخر
الحمل (لم يجر لها قضاء) في مالها (إلا في ثلثها) لأن حيثما صارت في صرة
بحر من المحبوب (فأول لانعام) أي بدأ من (سنة شهر) ودت وصد، يحكي
في أن صبح حمل في دية، ودت لأنه (قال الله يبارك وتعالى في كتابه) في
سورة سورة ﴿وَالْوَالِدَتُ يَرْبِعُونَ أُولَئِكَ خَوْلِي كَامِلِي﴾ أي عرس ﴿كَامِلِي﴾ أي أن
أن لم أَرْضَاعُ ﴿يَحْمِلُ حُرٌّ مِمَّا نَمَى الرضاع لكامل ونهاده ستر

(وقال) عر منه في موضع آخر في سورة الاحزاب ﴿حَلَلَهُ وَصَلَهُ﴾
من الرضاع ﴿فَتَلَوْنَ شَهْرًا﴾ فجعل سنة لحمل والرضاع ثلاثين شهراً، هو
أخرج من حولان كميلان مدة الرضاع، يعني للحمل سنة أشهر، هو قل مدة
حامل لا محالة، فعلم به يحكي رسة في سنة شهر. (فإن مصت لحمل)
على حادي (سنة أشهر من يوم حمل) ثم بحر بها قضاء، رخصت (في مالها
إلا في الثلث) أي أن تصح حمل

فان الجاحي ' شير عي قده تعالي في 'القياس' س د ب ي - احبب كور
فعله في اشير، مهي 'رك' الودع ائسي مكره في 'حفظه' - ا - د - ا - ا - مع - ف
الصل، (شاع به لوي سوره ليرحر موحا محو، دغابيه في انت حلا
لاحي - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - D
علي ما قوله ان هذه حان بصره في ولايتها كحال بصره - د - د - د - د - D

وقال المومنين " وكذبت ايماننا اذا صار بها من حب ، فهي عطشها
من الشرب ، وهذا هو ملك ، وقال سبحانه اما نحبك يا رسول الله الا نطلب
ولم نجد له رجا ، بل نحبك على محبة وى حبك بل نسيب وعشاء
وقد انك عطشنا احد من من نحب ، وقال في الحظوظ عليه السلام من راس
الملك ما لم يصبه احد من اهل بيته ، فاما خبرها ، فحدث ، وعطشها من الشرب
وبعد قد انشعروا ومنكحوا ، وبخس الانصار ، ولا اراهم ، وسودوا ،
واين انهم ، وهو ظاهر من بيت الناصبي لانها قبل صيرت الناصبي ، لا
يحبون المومنين ، ولا في ، بل في المومنين اذا صاروا ، فحدث صاحبها
الامراض الحمية من امر يصير صاحب فراش يروي لحسن ، هي عطشها
عنه الصحيح ، هو من نكح الناصبي ، لا نكحها سلامها

وروحه عزير الحارثي من بني الأشهر وهم جد البراءة فيه - يحيى من
 بنيات الطيف - والصحاح - يشاء الله أن يدرها لطف تاد مخدود -
 لأنه الم شديد يحارب مع الصنف عاشق - من البراءة - وأما دل
 ذلك فلا أنتم بها - وجمال رجوده خلاف العادة - فلا ثبت الحكم باحتياله
 فبعد مع كداه كالمصباح سبي - وصرح ابن خلدون في الرد المحتار أنه
 نوع العمل على خلافه من العرب

(144) 11.11.11 (11)

(٢٧) من المصنفين (١٩٦٨)

قال وَخَمَعْتُ حَابِكُ يَقُولُ، فِي الرَّجُلِ بِخَصَرِ الْقِتَالِ إِنَّهُ إِذَا
وَجَعَلَ فِي النِّصْفِ لِلْقِتَابِ، لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَفْصِي فِي مَالِهِ شَيْئًا إِلَّا فِي

(قال مالك في الرجل يحصر) في (القتال) ويدخل في المعركة (فيه) هنا
والمعنى (ترابي) مجبىء وحاء مهمله، كذا في جميع النسخ المصرية، والهندية
مهملة، فيما في الهندية الجديدة من راء مهملة وحيم تحريف من التاميم،
ومعنى قوله: وجعل شئ

قال الترمذي أصل الرجع بفتح مع حَرَّ (الرجل) كاسمات العبي قبل
ن يمشي، وكالتعبير إذا أحب رجلاً لوسنه، وكالتعسر في كثير، فحضر أبعاده، قال
بغلي: «قَدْ قَبِلْتُ الْخَيْرَ كَقَبْلِي بِقَابِلٍ» أي بجمعين كأنهم لكثرتهم يرجعون،
كذا في «الجلالين» أي كدرا، حصر على داء هم في لغة السير، وذلك لأن
الرجل إذا كره، وانضم بعضهم بعض به أي أو سره صهي، وإن كان في
بعض الأمر حرجاً، فالمقصود منه الكثرة، فنون الشرح. محتمل من التاميم
المراد، وهي «الصحاح» رجع الفهم رجلاً ورجوعاً، ويطلق على الجيش
الكثير، رجع تسبى بالهجوم، انتهى

(في النصف للقتال) قال مالك، هذا بنفسه أنه لما يصره هذا
الحكم إما صار في النصف، يرد، وبه أعلم، في صف المعانقين، وحسنهم،
وإنما حصر في الظاهر، أو كان مخرجهم من قبل أن يصل إلى النصف،
فليس له هذا الحكم، لأن يحصل له في صف المعانقين، ومباشرة القتال،
محدولة، يشك الخوف، وإن كان في صف الرد، فلم أره هنا
لأصحاب، وعلي لا يستلزم له هذا الحكم إلا بكون في صف المعانقين، انتهى

(لم يجوز له أن يفصي ويحكم) أي ماله شيئاً من البرعاع (إلا في

(١) سورة الأمل الآية ١٥

(٢) المتن (٧٧/٥)

(٥) باب الوصية للولث والمحبوة

قال شيخنا، سمعتُ مالِك بنُ مَرْوَانَ في حديثه لأَمِّهِ أَنَّهُ مَتَّعَ حَتَّى

وَمَاتَ فِي عَمَلٍ، وَلَوْ أَحْبَبَتْ لِفَاتَمَةَ بْنِ الْكَثَامَةِ، وَكُلَّ شَيْءٍ مِمَّا مَلَكَ يَدَهُ
لَا جَرَى وَفِيهِ مَوَدَّةٌ، فَهُوَ فِي حُكْمِ مَرُوضِ الْمَوْتِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُصْ فَلَا
يَجُوزُ

(٥) الوصية للولث والمحبوة

كَذَا فِي جَمِيعِ الشَّيْءِ الْمَصْرُوفِ^(١) بَعْدَ تَوْصِيَةِ فَتَاهُ بَعْدَهُ، وَفِي بَعْضِ
الْمَشَايِخِ الْمَحْبُودِ، وَهُوَ مُدْرِكٌ مِنَ الْمَتَّاعِ عَمَلٍ، وَلَا وَجْهَ لَهُ،
بِمَعْنَاهُ وَهُوَ أَنْتَفِيزُهُ فِي حَقِّ الْهَبِّ وَقَبْرُهَا، كَمَا سَبَقَ الْإِدْرَافُ فِي تَوْصِيَةِ
بَعْدَهُ

وَأَمَّا بِنْتُ مَرْوَانَ فَتَمَّ مَا جَاءَ فِي الْإِسْرَافِ، فَوَصِيٌّ بِهِ لِلْمَتَّاعِ كَقَوْلِ
حَدِيثِهِ لَهَا: «لَا يَصْرُفُ مِنْ بَيْتِهِ شَيْءٌ»، وَلَقَدْ يَنْفَعُ مِنَ الْإِسْرَافِ، كَمَا
لَمْ يَزَلْ

فَالْمَتَّاعُ فِي حَامِلِهِ أَوْ الْوَلَدُ فِي الْمَرْحُومَةِ، وَكَفَا مَتَّاعًا لَمْ يَزَلْ
يُحَدِّثُ عَنْهُ، وَلَا يُشْرِكُهُ فِي شَيْءٍ، وَلَوْ بَطُلَ، وَإِنَّا يَصْرُفُ الْمَتَّاعُ فِي
الْمَرْحُومَةِ بِحَاصِلَةِ فِي الصَّحَةِ، فَلَا حَصَلَ الْخَوَرِ مِنَ الشَّيْءِ أَيْ فِي الْمَوْتِ،
وَمِنْ لَسَوْتِ وَبَعْضِهِمْ، صَحَّ لِسْرُوعِ وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا خِلَافُهُ إِذَا كَانَ لِعَبْدٍ
وَوَلَدٌ، وَهَذَا يَنْبَغِي فِي الصَّحَةِ صَحِيحًا، فَادْخُلْ فِي الْمَتَّاعِ، وَهُوَ فِي الْإِسْرَافِ
لَهُ بِأَمْرٍ، وَهُوَ حَيٌّ أَنْتَهَى

(قَالَ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ) الْآيَةُ (لَهَا مَسْئُودَةٌ) وَهِيَ فِي آيَةِ مَسْئُودَةٍ

(١) كَذَا فِي مَسْنَدِ الْأَشْعَثِ (٢٠٥٠) (٢٠٥١)

(٢) الشَّرْحُ الْمُبْرَرُ مَعَ سَائِلِ الْإِسْرَافِ (١٨٠١)

إِلَّا أَنْ يُجِيرَ قَدْ ذَلِكَ وَدَلَّ نَهَيْت

قالوا: إلى أن هذا الأمر موافقٌ جداً. وجدنا أهل النسخ، ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالتمغنازي من قريش، مشرف لا يحفظونه في أن النبي ﷺ كان عام المنع، ولا وصية بولس، وبولس من حفظوه عنه من لقوه من أهل العلم. فكان نقل كافة عن كافة، فهو أقوى من نقل واحد.

وهذا تاريخ المغر الزاري في كون هذا الحديث متواتراً، وعنى كثير من ذلك، فالكثيرون من مذهب الشافعي أن نفرد لا يسمع بالمتن. لكن المنهج في هذا الإجماع على مقتضاه، كما صرح به الشافعي وغيره، والبراد مقدم صحة وصية الوارث عدم الثلوم، لأن الأكثر عن أبي موسى، على عبارة الورقة كما سيأتي بيانه.

قال البجلي^(١) يضمن أن يريد بقوله السنة الثانية للعمل المتمثل من زمان الصحابة إلى زمانه، ويمنع من سي لا اختلاف فيه عنده، وليس يضمن على مالك أنه ليس في ذلك حديث ثابت عن النبي ﷺ، وقد سجدون في «المجموعة» وما روي عن النبي ﷺ أنه قال «لا وصية بولس» يقول إذا لم يجد بقية أبيه في ذلك، لأنه لا لم يكن معه بولس، فلا يكون وصية بولس، ويضمن أن يكون سجدون^(٢)، يعتقد أن الحديث مشهوره، واتفاق العلماء على العمل بمضمونه، وكثرة نقلهم له أنه قد بلغ عددهم حد التواتر، والحديث مروي في ذلك قد اجتمع على العمل به اسماء، انتهى.

(إلا أن يجير له) أي موصىء (ذلك) أي وصية بولس (لوثة العبد) الباقية. لما روي الفارمطي من طريق من جريج عن عطاء عن ابن عباس

(١) الأصمعي (١: ١٢٩)

(٢) كما في الأصل: «يخاطب مندي منحه مالك» أي: «شرا»

يُوصِيهِ وَهُوَ ذُو مِرَّةٍ، يَسْرُدُ مِنْ مَنَهِ لَا تُنْهَى بِأَتْنُونَ لَهُ أَدْنُوصِي
بِهِمْ وَرَبُّهُ بِأَكْثَرِ مَنْ تَتَّ، إِنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ ن يَرْجِعُوا فِي ذَلِكَ وَنُ حَتَّى
ذَبْتُ لَهُمْ، صَحَّ كُلُّ وَارِثٍ ذَلْبَ مَرَدٍ حَتَّى يَمُوتَ، أَحَدُوا ذَلِكَ
لَا تُنْهَى وَصَفُوهَ الْوَصِيَّةَ فِي بَيْتٍ، وَمَا دُونَ فِي مَرَدٍ

قَالَ وَأَمَّا أَنَا بِشَاهِدٍ وَرَثَةٍ أَيْ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا الْوَارِثُ فِي
صَحْبِهِ، بِأَتْنُونَ لَهُ فَإِنْ ذَبْتُ لَا يَرْجِعُهُمْ وَيُورِثُهُ أَنْ يَرْتَدُّوا ذَلِكَ إِنْ
شَاءُوا وَذَلِكَ

مَعْمُورٌ (فِي وَصِيَّةٍ) أَيْ (وَأَمَّا) (رَهُوَ مَرُورٌ) حَتَّى مِنْ حَاضِرٍ دُونَ (أَيْ) مِنْ
مَنْ مَالَهُ (إِلَّا تَلْهَى) صَفَةً لِمَرِيضٍ يَمُوتُ بِكَوْنِهِ مَرِيضًا مَعْدُومًا حَتَّى لَا يَحْضُرَ أَوْ
تُصَرَّفَ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ (أَنْتَلُ) (أَلْهَى) (أَنْ يَمُوتَ) (الْحَقُّ) (وَرَثَةُ) أَوْ
يُوصِي لِمَرَدٍ وَارِثٍ (بِأَكْثَرِ مَنْ تَتَّ) (أَوْصِي) بِمَا رَأَى مَرَدٌ دُونَهُمْ (بِهِ) (الْمَصْرُورُ)
فَلَمَّا لَيْسَ لَهُمْ قَدْ يَرْجِعُوا فِي ذَلِكَ (أَيْ) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي
عَالَتِهِ، وَيَحْضُرُ مِنْ اسْتِغْنَاءِ لَيْسَ مَعْرُوفَةٍ عَنْ مَرَدٍ، فَهُوَ الْوَجُوعُ مَعْدُومَةٌ

قَالَ الْقَاضِي وَجِي (الْمَجْهُورُ) لَا يَسْأَلُ أَحَدًا مِنْ عَالَتِهِ إِنَّمَا يَلْزَمُ إِنْ
الْوَارِثَةُ إِذَا كَانَ مَلَأَ عَمَهُ، فَأَمَّا (أَيْ) (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي
الْوَجُوعِ مَعْدُومَةٌ، أَيْ) (أَلَا)

أُولُو جَارٍ لَهُمْ ذَلِكَ) أَيْ (الْوَجُوعُ) (أَيْ) (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي
بَادِيٍّ فِي حَيْثُ هُنَا هَلْكَ الْمَوْصِي) (رَجَعُوا) (أَيْ) (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي
مَوْصِي بِهِ (لَا تُنْهَى) (وَصَفُوهَ الْوَصِيَّةَ فِي بَيْتٍ) (أَيْ) (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي
بَادِيٍّ (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي بَادِيٍّ (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي

قَالَ) (عَالَتِهِ) (أَيْ) (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي بَادِيٍّ (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي
بَادِيٍّ وَرَثَةٍ فِي وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا الْوَارِثُ فِي صَحْبِهِ فَإِنْ ذَبْتُ لَا يَرْجِعُهُمْ وَيُورِثُهُ أَنْ يَرْتَدُّوا ذَلِكَ إِنْ
شَاءُوا (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي بَادِيٍّ (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي
بَادِيٍّ (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي بَادِيٍّ (أَلَا) (أَوْصِي) (بِهِ) (أَلَا أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُورُ فِي

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَحْصِيًّا كَرِهَ أَحَدٌ مَحْصِيًّا مَعَهُ يَتَّبِعُهُ أَيْدِيَهُ
شَاءَ أَيْنَ تَدْرَأُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَبْلِهِ خَرَجَ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ يَعْطِيَهُ مِنْ
مَالِهِ أَوْ يَكُونُ مَسْلُوكًا وَرَكَعًا حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ إِذَا رَجَعَ بِهِ حَتَّى
يَخْرُجَ مِنْ بَابِهِ أَوْ يَخْرُجَ بِهِ - إِلَّا فِي بَيْتِهِ وَبَيْتِ بَنِيهِ
بَيْنَهُمَا مَسِيرٌ ثَلَاثٌ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهُمْ فَرَحِمَ بَدَنُ قَدْرٍ لَهُ

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَحْصِيًّا كَرِهَ أَحَدٌ مَحْصِيًّا مَعَهُ يَتَّبِعُهُ أَيْدِيَهُ
شَاءَ أَيْنَ تَدْرَأُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَبْلِهِ خَرَجَ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ يَعْطِيَهُ مِنْ
مَالِهِ أَوْ يَكُونُ مَسْلُوكًا وَرَكَعًا حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ إِذَا رَجَعَ بِهِ حَتَّى
يَخْرُجَ مِنْ بَابِهِ أَوْ يَخْرُجَ بِهِ - إِلَّا فِي بَيْتِهِ وَبَيْتِ بَنِيهِ
بَيْنَهُمَا مَسِيرٌ ثَلَاثٌ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهُمْ فَرَحِمَ بَدَنُ قَدْرٍ لَهُ

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَحْصِيًّا كَرِهَ أَحَدٌ مَحْصِيًّا مَعَهُ يَتَّبِعُهُ أَيْدِيَهُ
شَاءَ أَيْنَ تَدْرَأُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَبْلِهِ خَرَجَ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ يَعْطِيَهُ مِنْ
مَالِهِ أَوْ يَكُونُ مَسْلُوكًا وَرَكَعًا حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ إِذَا رَجَعَ بِهِ حَتَّى
يَخْرُجَ مِنْ بَابِهِ أَوْ يَخْرُجَ بِهِ - إِلَّا فِي بَيْتِهِ وَبَيْتِ بَنِيهِ
بَيْنَهُمَا مَسِيرٌ ثَلَاثٌ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهُمْ فَرَحِمَ بَدَنُ قَدْرٍ لَهُ

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَحْصِيًّا كَرِهَ أَحَدٌ مَحْصِيًّا مَعَهُ يَتَّبِعُهُ أَيْدِيَهُ
شَاءَ أَيْنَ تَدْرَأُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَبْلِهِ خَرَجَ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ يَعْطِيَهُ مِنْ
مَالِهِ أَوْ يَكُونُ مَسْلُوكًا وَرَكَعًا حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ إِذَا رَجَعَ بِهِ حَتَّى
يَخْرُجَ مِنْ بَابِهِ أَوْ يَخْرُجَ بِهِ - إِلَّا فِي بَيْتِهِ وَبَيْتِ بَنِيهِ
بَيْنَهُمَا مَسِيرٌ ثَلَاثٌ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهُمْ فَرَحِمَ بَدَنُ قَدْرٍ لَهُ

فإن حال النصح، فلا يحلو أن يكون نسيباً أو لغير سبب، وإن كان سبب كالغزو، والسفر، ففي الأئمة من سخط ابن الفاسي عن مالك بن عيسى أن له ورثته عند خروجه سمر أو عزو أن يوصي بأكثر من ثلاثة نفر، ثم مات في سفره، أن ذلك يلزمهم كالمرقري، وقاله ابن القاسم، قال ابن أبي عمير: قال لي ابن رجب كنت أقول هذا، ثم رجعت إلى أن ذلك لا يلزمهم؛ لأنه صحيح، قال أصحح - وهو أصحح

فإن كان لغير سبب وصية، فلا خلاف في المنع عنه لا يلزم ذلك بمجرد من الورثة. وفي الرجوع فيه؛ لأنها حال لم يتعلق فيه حقوقهم بأمره، وأما الإجارة حال العرض، فلا يحلو أن تحلل بين وصيته ومريض وفاته صحة أو لا؟ فإن لم تكن صحة، فلذلك الإذن غير لازم لهم، وإن لم يتصل بينهما ولست صحة لهم تلك الورثة، قال القاضي أبو محمد: وذلك في العرض المخوف

وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا تلزمهم الإجارة، إلا بعد موت الموصي، ولقد روي نحو ذلك في المجموعة عن عبد الملك في مريض باع عبداً بأقل من قيمته بأمر أبيه، فإنه لا إجارة للورثة قبل الموت، إذ لا يلزم، لعل فورهم يرونه، والدليل على ما نقوله أن هذه حال مريض بها عطية بالثمن، فموت الورثة الإجارة بعد الموت

وحجج مالك ذلك بما ذكره في الأصل، أنه لو لم يلزم ذلك الورثة، لكاد سبب لمنع الموصي من الوصية بالإجارة لوصيته للورثة فإذا مات، وقد قصر على ثلث الوصية، رجعوا إلى الإجارة، فقصوا بذلك الوصية التي أباحها الشرع له، والأعمد في ذلك على إثبات أنه رعت إحداه، وبذلك يرد حال العرض حالة الصحة؛ لأن حال الصحة ليس بحال إجارة،

[illegible][illegible]

وَمَا أَهَمُّهُمْ مَسْئَلُوا حَقَّوْهُ لَيْسَ لَمْ يَسْأَلُوهُ عَنْهُمْ يَرْجِعُونَ، شَالِمُهُ (١٢)

وهي المسحوق الذي صاحبته أربعة من حبات الأسماء المحمودة
على ما أن جازوا في حبات المعصية كان في الرجوع، وأما ما بعده،
وهو المهرى، ورجعة لهم يرجع مطلقاً، وعمل الصالحين بين مرضى
بموت وغيره، فالحق في مرض الموت ما بعده

وہی 'بہد بے' رلا معتر ہا جرتھم ہی حال حبہ ، وہاں محمد ہی
 اللہ رلا جبرہ سورہ نوحہ قبل صوب چس بنی ، ہاں حدود بعد

(2.3.4) $\text{Hom}(\mathcal{F}, \mathcal{G})$

Environ Biol Fish (2015) 98:1111–1121

(1) (3)

فإن سأل بعض ورثته أن يهب له مائة دينار حتى تقتصره القوافع فيمنع.
 ثم لا يقضي به انتهى شهيد فيه رد عني من وجهه إلا أن يقول
 به الميراث فلا يقضي ورثته، صحيح وقد أخذت أن يهب لي
 ميراثك فأعصه فينادي فإن ديت جبراً مائة نعت له

هذه ورثته وهب له ميراثه ثم أخذ نهايت بقضه وبقي بعضه
 فهو رد عني الذي وقد يرجع إليه

الميراث يعني الإرث أو أكثر من حيث فديته جبراً وليس له أن يرجعها
 فيه وهو ميراثي جبراً يعني

(قال) أي مالكه هكذا سقط قال في نسخ الهدية قال هذا في رد
 لهبره بل ذكر الكلام الأمر بما سبق من سنن وجهه الأولى ذكره فيه كلام
 مستعمل مستأنف (فإن سأل) لسورث الميراث (بعض ورثته) أي سأل ورثته (أو
 يهب له) أي لسورث (ميراثه) يعني بعض به (بعض بمقصود) قوله في رد
 أي سألته في الميراث المحدود الميراث الذي له أن يهب له ميراثه ثم لا يقضي
 فيه أي لا يحكم في الميراث الموهوب (الهالك) ميراث (شيئاً) من التصرف (فدته
 رد) أي مردود (على من وهبه) أي على يده (إلا أن يقول له) أي لنواصب وهو
 رد في متنا (المست) لسورث (ميراث) أي ميراثه (المعص) ميراثه (بيك خلاص
 صحيح) لا يقدح على ميراثه كسب وقد أصيب أن يهب له أي لسورث (ميراثك)
 في نصيب (فقطه) أي في نصيبه (يرد نصيبه لسورث) أي ذلك جائز إذا سماء أي
 لسورث (طهيت) طهر من أي أنه أي ميراثه ميراثه مستحق

(قال) وإن وهب بعض الورثة له في لسورث (ميراثه) ثم أخذ
 الهالك بعضه أي تصرف في بعضه (وبقي بعض) لم يتصرف فيه (فهو) أي
 الميراث الذي (رد) أي مردود (على الذي وهب) أي على رد يعني (يرجع إليه)

(١) في نسخة أخرى: والرد عني الميراث

(٦) باب ما جاء في الموت من الرجال ومن أحسن بالولد

ثماني عشر من الرجال وهو الذي كتب بحقه وصية، لا يحسن ولا يحد
 يحد لها بعد دور والده عن ذلك ولا يجوز له

(٦) ما جاء في موت من الرجال

قال أبو حنيفة^(١) في الرجل يموت وهو له ولد، على أنه كان له وصية
 حصة له، وهو الذي في قوله من الرجال، لا يجوز له أن يحد
 له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز
 له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا
 يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا
 يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا

يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا
 يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا
 يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا

وأيضا في الرجل يموت وهو له ولد، على أنه كان له وصية
 حصة له، وهو الذي في قوله من الرجال، لا يجوز له أن يحد
 له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز
 له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا
 يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا يجوز له أن يحد له شيء من ماله، ولا

١١ من الرجل يموت وهو له ولد

١٢ من الرجل يموت وهو له ولد

١٣ من الرجل يموت وهو له ولد

١٤ من الرجل يموت وهو له ولد

كان عند أم سلمة، رُوح النبي ﷺ فقال لعبد المؤمن أبي أمية،

قال قلت لعمرك إن سفيان بن عيينة راد في حديثك يست عيان أن المحدث هيت، وليس في كتابك هيت، فقلت صدق هو كذلك، ووسط الحافظ في رواياته، ذكر بها أو اسمه هيت

ثم قال: وذكر ابن سعد في «السير» أن اسم المحدث في حديث الناس مائع، وهو يثناء، قيل بنو، وحكى أبو موسى المديني في كوك مائع لقب هيت، أو بالعكس، أو بهما ثمن خلافاً، وجرم الراقي بالتعدد، فإنه قال كان عبد مؤلف عبد الله بن أبي أمية، وكان مائع مؤلفاً فاخته، وذكر أن النبي ﷺ دعاها معاً إلى المجلس، وذكر بن سعد في «السير» أن عائشة رضي الله عنها قالت لمحبب بالمدينة بعد أن أنه يفتح ابهره وتشد البدن إلا ثلثاً على امرأة سخطه من عبد الرحمن بن أبي بكر وهي أم سلمة. قال علي، هو صف امرأة ثعلب بأرم، وتدير ثمان، فسمي النبي ﷺ فقال ما أتة اخرج من المدينة إلى حمراء لأسد، قال الحافظ والرايح أن اسم المذكور في حديث باب هيت، ولا يمنع أن ينوارده في الوصف المذكور انتهى.

وبه حرم عبر واحد من شرح الحديث منهم الباعى إلا قال والمحدث المذكور في الحديث اسمه هيت

كان عند أم سلمة أم المؤمنين (روح النبي ﷺ) وهي كتاب الكناح من البخاري. من أم سلمة أن نبي ﷺ كان عندها، وفي الباب حديث، فقال لعبد مؤلف أبي أمية، الحديث، فقال لعبد مؤلف أبي أمية، كسحوس أبي أم سلمة الأكبر، ومن في «السير» لعبد مؤلف أبي أمية، لهذا أن كان أحدهما هذا الأكبر الذي سخطه سخطه، والثاني أحرم الأصغر، كان له عند أم سلمة هذا الأكبر المذكور هاتين أم أم سلمة لأسوء، راحة عاتكة عنه ﷺ، وقد شهدا على المسلمين، وهو الذي

فيها ثقل يازرع وتذير سماء .

وسكود اسعده اس سمعة بن معتب بن مالك النخعي ، أسلم بعد فتح الطائف على عمر مودة ، فلهذا يقال أن يخط من 'عأ' كما تقدم في جامع الصحاح باسم هذه اليت ياذية ، موحدة فالف ، بدال مهملة ، منه بعد الأكثر . وقبل بالواو بدل كتحية حكة أبو عبيد ، وصوب أبو عمر نسخة ، قاله الفراء^(١)

وفي الإحصاء حكى أبو عبيد بن مسعود وعمر بن الخطاب ووالدهما ، وقال أبو عمرو ، وعلم منه لهم علموا فيه على ثلاثة أبواب ، ياذية ، وبانية ، ولأكثر على الأول .

قال النخعي^(٢) هي بالموحدة ، وكسر الهمزة ، وسهبت ، وباء ، الحروف ، ضد الحاضرة ، وفي جمهور ، يهن ولها ذكر في معاني ، قال ابن إسحاق . إن حوثة من حكيم د ع بالهمزة ، إن فتح الله عليك انطاع أعطني حلل ياذية ت تلال . وناب من أحسن ساء تيب ، ولما أسلم أبوها أسلمته وشروجه عبد الرحمن بن سرف ، فولدت له مريضة على فون ابن الكلبي .

(فيها ثقل مؤنث) من حكن - ضم عين ، فتح كاف - جمع حكة ، وهي ما انطوى وتلى من ضم النحر ساء (ومعنى لسان)

قال النخعي^(٣) روى من حيث من مالك أن معنى ذلك أن اعكاته ، وهي تراكب اللحم في النحر من دموع يدمى على يفتى ، فهي في طرفة أربع طائر ، ويضع أطرافه إلى خصره في كل جانب أربع ، فهي على هذا معان

(١) شرح الفراء (٧١/٥)

(٢) مصداق النخعي (١٤٥/١٠١٠)

(٣) معاني (١٨٣/٦)

قارن الحافظ^(١) وغير مالك المذكور بيده وهما فيهما « قال حبيب
بريد له في خطها أربع عكر. هذا أصب رؤيت مواضعها بأربعة، منكر
بعضها على بعض وإذا اتبرت كانت أطراف هذه بكر الأربع عند منقطع
حبيب ثمانية

وحاصله أنه وصفها بأنها منقوشة في راحة اليد، حيث يكون لخطها عكر ودرج
لا يكون إلا خمسة من النساء، ودرج راحة اليد في حال مدّها في أربعة بعض
يكون هناك ثمانية، وقد وقع في رواية أخرى عن سعد بن أبي السرح أنه
حسب امرأة منكم وهو مع أبيه في ذلك من خطها من يدها، ولا من
بجانبها، فقال حيث آتتني إذا كنت أقبلت بسنن، وإذا أدبرت أدبرت
بأربع، كما في المذهب^(٢)

قال الحافظ فذكره في حديث سعد بن أبي السرح أنه رأى خطها من يدها
أدبرت تحت يميني بأربع، كما في يميني ثمانية ودرجها، ودرجها ذلك منها
مطوية، ورد فيها مدبرة، ولما قصت « أدبرت » لأن التدبير بفتح الدال جنته،
وذكر ما روي عن الكلبي في حديث أبيه بعد النسخة المذكورة: « مع من
كأنه من إن خطت بسنن. وإن تكلمت فبسنن ورجلها من الأمان
أحفظ، ورسول الله ﷺ يسمع، فقال لقد غلبت النظر فيها يا علي الله،
ثم أحلاه من المداينة إلى المحرم، كما في « العيني » و« المنذري » قال
الحافظ^(٣) ورواه المذني عن حمزة بن مسعود في هذه العصة « أسندها كثرة
وعلامه حسبه

(١) صحيح البخاري (٣٨٩).

(٢) نسخة النسخ (١٤١/٢٩٨).

(٣) صحيح البخاري (٣٨٩).

لدى رسول الله ﷺ «لا بدخلف هؤلاء عليكم»

هكذا رواد الجمهور مرسلا وأخرجه الشيخ في مسندا في ٦١ - كتاب
تفسير في ٦ - باب سورة الطلاق في قوله لا بدخلف عليكم في ٣٩ - كتاب
الطلاق في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩

(قال رسول الله ﷺ لا بدخلف هؤلاء) المحذرون (عليكم) منكم أي جمع
منهم بمعنىهم وهم ذرية عبيدكم بالكون فإن الحافظ وهم روي عنهم
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩

في الحديث قال النبي ﷺ لا بدخلف هؤلاء أصحاب النبي ﷺ من
بعد من خلفه قال مالك بن نويرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من
لا بدخلف عليكم وهو ما رواه في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء
حديث ٢٩ في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩

في الحديث قال النبي ﷺ لا بدخلف هؤلاء أصحاب النبي ﷺ من
بعد من خلفه قال مالك بن نويرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من
لا بدخلف عليكم وهو ما رواه في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء
حديث ٢٩ في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩
في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩

(١) ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده في ٢ - باب مع الحديث من الخلف على سواء إلا جاء حديث ٢٩

(٢) التفسير (٦) (١٨١)

١٤١٥ هـ - وحدتیں میں طرزِ حکمرانی کی سعادت اور کامیابی

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة

١١١١ ٢٢٢٢ ٣٣٣٣ ٤٤٤٤ ٥٥٥٥ ٦٦٦٦ ٧٧٧٧ ٨٨٨٨ ٩٩٩٩ ١٠١٠١٠١٠

[illegible]

لقد كان في هذه الحادثة - كما نرى - دليلاً على أن

[illegible]

لے، ۔ کہ ۔ جملہ ۱۰۰۰ روپیہ

قد ربي ربحي ربحي لا اله الا الله يا رب العالمين يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الشان والكرام يا ذا الشان والكرام يا ذا الشان والكرام

بازداد و بعد از ظهر سه شنبه بی همدست بفرماندهی فراموش شد.

و مل سیه لکال ییچید، پدخیز کړ، مله به ، په تنظیمات ، په دې خبر کې چې

[illegible][illegible]

٤٦٠ هـ - خالف عمر يحيى بن سعيد ، يحيى بن قيس بن سعيد

الكاتب من محام - محمد بن عبد الله بن يحيى - كاتبه محمد بن عبد الله بن يحيى

(الحظوظ) ... من الأندلس ...

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{\rho} \right) = - \frac{1}{\rho^2} \frac{d\rho}{dt}$

١٠٠

والله اعلم بالصواب

— من بعد ذلك لم أجد من يهتم بمشيتي بعد أن أيسر لي أن أكون في البيت، فليس لي من يهتم بي.

فصل ۱ (مقدمه) : بیان کلیات و اهداف پژوهش، روش‌های گردآوری داده‌ها، و تعاریف مفاهیم کلیدی.

نام و نام خانوادگی: _____ شماره دانشجویی: _____

የሰላም ምክር ቤት ማስተካከያ

فَوَلَدَتْ لَهُ عَصَمَةَ بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِمَرْبَعَةِ شَهْرٍ وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 أُمِّهِ عَصَمَةُ بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ

(قَوْلُهَا لَهُ عَصَمَةُ بِنْتُ عُمَرَ) بِنْتُ الْخَطَّابِ، أَيْ فِي حَبْلَةِ أُمِّهِ الْخَطَّابِ
 وَهِيَ بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 (أَيْ عُمَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 بِأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 جَارِئَةً بِأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ

(فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 انْقَابَ وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 أَيْ عُمَرَ، وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 «الْأَخْبَرَهُ» (بِأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 حَتَّى مِثْلِهِ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 كَأَنَّ عَمَلَهُ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 الْجَدُّ أَيْ هُوَ

(فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 يَكُونُ عَمَلُهُ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 أَيْ عُمَرَ، وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 مِثْلِهِ - بِأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 تَابِعَ عَمَلِهِ بِأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ
 أَيْ عَمَلُهُ بِأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ بِمِثْلِهَا وَفِيهَا مِائَةُ عَامٍ فَهِيَ هُوَ جَدُّ

«أَرَأَيْتُمْ يَتْلُوَ حَتَّى آتَا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: هَذَا نَحْمُؤُا أَنْتَ وَهَذَا نَحْمُؤُا»

الشيخ سمعته من أبي عامر، وسمعه جليل من شيوخه، ولم أجد في كتب الرجال سمعته من أبي عامر

(مازعه ينادي) أي ينادي المومن عمر رضي الله عنه فطلعه منه،
أبي عمر - رضي الله عنه - أن يطلعه ركب - رضي الله عنه - طه أحم،
بعضه

قال الشيخ رحمه الله تعالى: لا يكون إلا من سمعه عن وجهه الشريف، وذلك لا
يصح منه لقرب الموضع على وجهه الشريف ويحتمل أن يعتقد أنه غيب نصيب
بعضه أن يقرأه، ويرى أن ذلك يبيع به أحد، ويجعله أحق بمصانفه،
ويحتمل أن يكون أمه قد كتبت من وجهه نصيبه ليعلم إلى جملته، ثم يعلم
عمر رضي الله عنه أن الجدة يسمى حصنته، أو لعله اعتقد أنه أسرى
بالحصنة من الجدة، فادركه ذلك السلام ورأى أنه فقد روى سمعته عن
عاصم بن عبد الله بن عاصم عن أبيه عن جده أن حلقه عاصم فيه جده،
وهو ابن شاذ.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: لا بد من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا
يصور أن يكمل في حلقه أبي بكر رضي الله عنه - ثمك سي انتهى

قلت الإيراد مبني على قول أبي عبد البر، وقد تقدم أن البحري في
«التاريخ» جزم بأنه كان إذ ذاك بن سعد بن أبي بكر، فلو كان ما تقدم عن أبي أحمد
المعري أنه ولد في السادسة

(حتى أتيا أبي بكر الصديق) رضي الله عنه - لأنه كان سبط الإمام،
والحليمة (تلك عمر) رضي الله عنه - في أبي (فأما أحم) (وقالت المرأة)

أحصاه أثولد من مئة وعشرة وسين من حسن مني أحصاه من ثلثم مئتين - وقد
 دي على عمرو من شعب عمر بن عبد الله - قال: يا رسول الله
 اسمي، كان علي بن وهب - انتهى به صفا - وعمر بن له جوق، وإن أبا
 طهري، وأراد أن يتوجه عمر - يقال له رسول الله - فكتب أحق به ما لم
 سكتي^(١)

ومن حق النعمى أن الأم ربي بالابن - وحسن مني لا يصح - وبه
 والقيام شأنه كله، مع دلائلها، وصدر لأبي عبد الله في مصره، وكان
 لك أرضي بالابن - عمل من حسن مني - أو من؟ هذا أحسن على ما
 في ذلك، وقال: لا يخفى أن الله في حقوق المرأة في ما ساعد أخته،
 من شأن ركنه - قال القاضي أبو محمد - في من حقوق الأم، فلتونه
 عليه السلام - ألتحق به ما لم سكتي، ومن جهة التمسك أنه يملكه الصبر
 بأسرته منها، مع ما قيل عليه منها من الإسناد في ذلك، وقد ثبت به من
 حق أثولد، فلان الموضع حصه، وبما ساعد، وبذلك يوجد منها إجماع
 وإن سكتها الصبر بأخته

قال أبو حمزة^(٢) - والذي عني أن في صف لحن مهمما، وقد روي من
 صحيح - أن رضى ثلث وأم وولد أو يكون أثولد عند أبيه - ولم يدرج
 فيه، على أن من ممتلك فاعطه - أو - الأم - في إحصائه في قول
 مالك المثل في التذكير - وروى في نظر ملك لأب وهو من ملك في حقه
 في التذكير الإجماع^(٣) - قال الشيخ - في التمسك في مفرقة - حد الحصة الاحتلام،
 وقيل حتى شجر، وأما في إلات فلا بد من حصة بول من لها أخصانه

(١) - من مئة وعشرة (٢٩٥٥٠)

(٢) - في مئة وعشرة (٢٩٥٥٠)

(٣) - ثم التمسك (٢٩٥٥٠)

إلى أن يخرج ويدخل بها مرة حيا إلا أن ذكر موضع لا بأس به،
وأنصح

وقال أبو حنيفة إن كان مولد أسيء فحسن بهلج، وإن قال ذكراً فحسب
بستحي عمر بخصه، ويوم خصه، قال الشافعي: «دفع أنوفه سبع سنين أو
ثمانية فخير من أنوفه»، ثم ذكر الأبر في حصته ما سمع من اختلاف
إلى أنه يعلمه، وفي أبي الأبر في الأبر محتاج ما أن يعلمه أنوفه، ويؤخيه
وسمعه من بعضه منهن، والكتابه، والمصالح، ويدل معان تستدعي من
الأب، فكان الأب ربي، والاسم في الأبر من أبي محتاج فيها إلى العلم،
وذلك لا يمنع بخصه، بل لخصه بخصه ما يجب ربه، عمل لتمامه.
وعلى اعتبار وغيره قد ما لم يروج الأم، بل وعلى حال حصته لها
ثم يدخل بها، وهذا قد دس بها بطلب خصه.

دوسه قد دس في بعضه الضرر بذكره بروج له وصحبه به، والأم
تدعوها لخصه التي انصهر في مدخله، طلباً لخصه، روح واشتعالاً به،
وذلك كد مدخل بالخصه، فكل خصه من العشرة.

وهذا انفرادي " حصته انذكر لتمامه وحسنه لاسي حتى يدخل بها
"تزوج الأم، ربه، والأب وغيره من الأب، بعهده عن أمه، وذهبه،
وسمعه لتمامه، ثم بعد له أمها، ثم خصه له أي امه، من قبل الأم
الصادق به من جهة أمها، رأسها وجهة الإناث مدته، إن افردت الأم أو
الجد بالسكن من م سقطت حتى حصانه بروج، وغيره، وكذا كل أسي
ببب خصه لا بد ب برة بالسكن، على سقطت خصه، ثم حاله، ثم
حاله الأم، ثم خصه الأم بي فجله من جهة الأب، فبشمن أم الأم، وأم

.....

«وَأَمَّا أَنَّهُ، وَاقْتَرَبَ مُعْتَمِدٌ عَلَى بُعْدِي، بَعْدَ الْحَلَةِ الْأَمِّ، ثُمَّ الْأَبِّ
أَتَى أَحَدَهُمَا بِطَلَبِهِ»

«قال النعمان» إن تزوجت إحداهما، وبها، لقد طلق، فإنه أول
استسكانه، إذا كملت أسرية به، ذكرنا^{١٢} أن أنس، وهذا قول الثوري
ومالك، والشافعي، والحناف، وأصحاب الرأي، ولا يعلم أحدا خالفهم.
والأصل فيه حديث عبد الله بن عمر، قال: «أدركت رسول الله
إن أنس هذا كان يظني أنه وعده الحديث، وقد بلغنا^{١٣}، وقد تقدم في أول
كلام أبي جري، ويروي أن أنس بكر - رضي الله عنه - حكى عن عمر - رضي الله
عنه - بمصاحبه لأبيه، وقال: ربهما وسبب بينهما خير من ذلك؛ رواه سعيد في
مسند^{١٤}»

«ولا ثبت تحفظة لا على طفل، أو مسنوع، ثم لا يخفى أن شيد خلا
حصانه عليه، وأنه بحرية في إيداعه من شاء من أبويه، وإن كان رجلاً،
بأنه الإفراد معه، لا استئثاره بهما، وبما يجب أن لا ينفرد بهما، ولا ينقطع
براهنهما، وإن كانت خارجه من كل الأبوين، وأبهما معاً، لأنه لا
أمن أن يدخل عليهما من بعدهما، وبما يدار به وأبهما، وإن لم يكن له
أب، فتوليها وإهلها ضمها من ذلك»

ثم قد بلغ العلم سبع سنين، ثم بكر مسنوعاً خير من أبويه إذا سرق
فيه، فمن أحضره بهما، فهو أولى به، نفس بلذت عمر وعليه - رضي الله
عنه - وشيخ، وهو عصف، شاذلي، وابن داود، وأبو داود لا يحرر،

(١) «المسند» ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨

(٢) «مسند أبي داود» (٥٦٩/١) «أدركت» «الصلابة» في إيداعه من أحق الأولاد

(٣) «مسند سعيد بن منصور» (١١٩/١)، (١١٩/٢)، (١١٩/٣)

كالحلالم، لأن كل سر خُبر فيه لعلام مُخبر فيه الجارية، كسر الطوق، وقال أبو حنيفة: الأم أحق بها، حتى تزوج أو سبى، وقال مالك: الأم أحق بها حتى تزوج، ويدخل بها الزوج، لأنها لا حكم لاختيارها، ولا يمكن إعادتها، فكانت الأم أحق بها، كما لول السبع.

وسا، أن تعرض بالخدمة لحظ، والحق للجارية بعد السبع في الكون عند أبيها، لأنها تحتاج إلى حفظ، والاب أوى بذلك، فإن الأم تحتاج إلى من يحتفظها ويصونها، انتهى مختصر.

قال صاحب المصنف، وقد ائدي أحد به مالك في ذلك أن يثمنه للام ما تم تنكح إلى احلام الصبي، نكاح الأشر، ولا يُخير طفل، هو قول إمامنا أبي حنيفة، والأثر حجة على الشافعي، في قوله: إنه يُخير في سبع أو ثمان، وعلى أحمد في سبع، وفيه إما يكون حجه إن ثبت أنه كان في سن ثمان، وقد اشكك فيه، قال ابن عبد البر: خلاصته فيه أنه عام - رضي الله عنه - إلى أبي بكر، وهو ابن أربع سنين، وذكر ابن عاري أنها خلاصته، وهو ابن ثمان، واحتج لمالك وأبي حنيفة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده المذكور قبل.

وأجابوا عن حديث أبي هريرة بأنه ﷺ دى لأن يوفق لاختيار الأنظر على ما رواه أبو حنيفة^(١) والشافعي عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن مهران أنه أسلم، وأبى أمه أن تسلم، لجهاد بائر لها صفر، لم يطلع، فأجلس النبي ﷺ الأب هاهنا، والام هاهنا، ثم غفره، وقال: «اللهم اعبد» فذهب إلى أبيه.

وفي «البدل»^(٢) عن «الشافعي» وسا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال للام

(١) أخرجه أبو حنيفة (٢٢٤٤)، والشافعي (٣٢٩٤).

(٢) في المسجود (١٠/٢٨٨).

أب احب ما لم يكن في، ولم يحبر، و من حبر يصي نبي محكمة لا
 عليه هراء حل اي اللد احصاة من يرغ، والكسل، والهرج من ثكنات
 ومعلم حوت النفس، فيحذر منه لا يري، واما حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه، قال: لما منه التطير في من يبلغ، لا بها قال: يصني وصني سر
 في عيه، ومعي قولها: يندى في كسه، علي، والبالغ هو الذي يقدر على
 تكذيب، وقد عيان، ان يد في عيه، لا يمكن تصغير الانشاء، قال: نعم
 ان القراء من التحير في من الرابع، ومن به يقول

واللهي عليه، ووي من صداره من ربيعه المحرومي انه قال: عا أبي
 حمر التحير، قل: فجاء غني بدمع في محصه أبي إلى علي رضي الله
 عنه ومعي إلى أبي بصير، يحبر في علي رضي الله عنه، فأجاب أبي
 أبي رضي الله عنه في كرهه عني، هي في الله - بقاء - وهو به مرفقة، وقال
 في بلغ هذا الخبي ايضا حبر، فهذا يدل على أن التحير لا يكون إلا بعد
 التفرغ وقس أبو بكر، رضي الله عنه - عاصم بن عمر - رضي الله عنه - لا
 ما لم يسيه، أو مروج، و من إلى يخط، ولسها حبر، سبي يثبت
 ترح، وذلك بمحصر من عاصم به، أبي محصر

والجرح البوعبي "حبر عمار الحرمي، حرمي علي - رضي الله
 عنه - بين أبي وعني، ثم من لا في من من هذا أيضا لو بلغ مبلغ هذا
 بحيره، وفي أخرى: أدركت به حبه أو ثمان صبه، وأحرم أيضا من أبي
 براء من القضا، الذين يملئ إلى قولهم من من الحفيه أنهم كانوا يقولون
 قس أبو بكر، رضي الله عنه - عاصم بن عمر - رضي الله عنه - لجله به عاصم بن
 عمر رضي الله عنه محصاه حتى يبلغ، وأم عاصم بوثة حه مبرجة

(٧) باب الميب في السلعة وضمانها

قَالَ يَحْيَى سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ، فِي الرَّجُلِ يَبْتَاعُ السَّلْعَةَ مِنْ
مُجَاهِلٍ أَوْ يَتَّيَبُ وَ مُتْرُوحٍ يَرُجِدُ دَيْتٌ لَيْسَ بِعَبْرٍ حَتَّى يَرُدَّ
وَيُؤْمَرُ إِلَى قَبْلِ السَّلْعَةِ أَنْ يَرُدَّ إِلَى صَاحِبِهَا يَلْعَنُهُ.
قَالَ مَالِكٌ

(٧) الميب في السلعة وضمانها

قَالَ يَحْيَى "مَعْنَى عَدَدِ اسْمِهِ وَانَّهُ أَعْلَمُ أَرَأَيْتَ يَحْدُثُ
عَنْ عَدَدِ السَّلْعَةِ أَوْ عَدَدِ السَّلْعَةِ فِي بَيْعٍ أَوْ عَدَدِ السَّلْعَةِ فِي بَيْعٍ
وَمَا يَحْدُثُ لَهَا مِنْ نَفْسٍ وَهَلَالَةٍ مِنَ الشَّرْطِ الَّذِي فَصَحَهُ، وَكَذَلِكَ مَا يَحْدُثُ
فِيهِ مِنْ رِبَاةٍ وَبَيِّنَةٍ، فَإِنْ دَيْتُ كُلَّهُ فَلْيَشْتَرِ، أَيْ يَحْيَى.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَبْتَاعُ السَّلْعَةَ مِنَ الْمُجَاهِلِ) مَثَلًا (أَوْ الشَّهَابِ أَوْ
الْمُتْرُوحِ) أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَيْعٍ أَوْ عَدَدٍ مِنَ السَّلْعَةِ أَوْ عَدَدٍ مِنَ السَّلْعَةِ أَوْ عَدَدٍ مِنَ السَّلْعَةِ
حَاتِرًا أَوْ يَطْلُو عَدَدًا أَوْ يَطْلُو عَدَدًا أَوْ يَطْلُو عَدَدًا أَوْ يَطْلُو عَدَدًا
(وَيُؤْمَرُ) أَوْ لِمُجَاهِلٍ أَيْ (الَّذِي قَبْلَ السَّلْعَةِ) أَيْ (الْمُشْتَرِي) (أَنْ يَرُدَّ) أَيْ
الْمُدَّعِي (إِلَى صَاحِبِهَا) أَيْ (إِلَى صَاحِبِهَا) (الْمُدَّعِي) (الْمُدَّعِي) (الْمُدَّعِي) (الْمُدَّعِي)
الْمُدَّعِي يَحْبِبُ رَدَّ

قَالَ يَحْيَى وَهَذَا عَلَى مَا ظَاهَرَ مِنْ تَدَاعٍ طَبَعُ مِنَ الْمُجَاهِلِ وَغَيْرِهِ
بَيْنَهُمَا غَيْرُ حَاتِرٍ، بَرِيدٌ فَاسِدٌ، غَيْرُهُ لَأَجْلِ فَاسِدِهِ، فَإِنْ السَّلْعَةُ بَرْدٌ عَلَى الْبَائِعِ،
وَهَذَا بِمَنْطِقِي وَدَائِبِي فَاسِدٌ، وَلَا حِلَالَ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَصِلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى
لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي عَدَدِهِ هَاتِيهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ "مَنْ أَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فِي أَمْرِ عَدَدٍ
مَا لَيْسَ بِهِ مَهْرٌ رَدَّ" نَحْوِي

(قَالَ مَالِكٌ) فِي بَيِّنَةٍ مذكورة، إِنْ اسْلَمَهُ بِهَا دَخَلَهَا رِبَاةٌ أَوْ مَقْصُودٌ

في يوم واحد ، السبعة الأسماء ، وعادته من رأس يوم واحد
ذلك أنه حدث أنه سمع من يوم ففهم أنها كانت جميعاً من
نفسه من رأس كان عليه ففهم أنها كانت باوادة ، فادها في وار
يوحنا بنصير السبعة في من هي في ففهم أن يوحنا بنصير
بفهم في من هي في ففهم أن يوحنا بنصير ففهم أن يوحنا بنصير
سبعة من " حال ففهم أن يوحنا بنصير ففهم أن يوحنا بنصير ففهم أن يوحنا بنصير

من سبعة ، سبعة (فهم أن يوحنا بنصير السبعة) سبعة (ألا ففهم) في سبعة
(يوم ففهم) سبعة (سبعة) ففهم أن يوحنا بنصير (يوم يوحنا بنصير) سبعة (فهم) في
ففهم أن يوحنا بنصير ففهم أن يوحنا بنصير (يوم يوحنا بنصير)

(ففهم) في واحد ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم) في واحد ففهم أن يوحنا بنصير
يوم ففهم) ففهم أن يوحنا بنصير ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم) في واحد ففهم أن يوحنا بنصير
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) في واحد ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
في واحد ففهم أن يوحنا بنصير

(ففهم) في واحد ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) في واحد ففهم أن يوحنا بنصير
(ففهم) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) في واحد ففهم أن يوحنا بنصير
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)

(و) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)
ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير) ففهم أن يوحنا بنصير (ففهم أن يوحنا بنصير)

بردها وإنما سئها دينار. إذا سئ ثا. ذهب من مال الرجل ثا. ذهب
 دينار. أو يقبضها منه رجل فبيعهها بدينار. أو يقبضها دينار
 سئها دينار. ثم يردّه ويبيعه يوم يردّها عشرة دنانير. فليس من
 البيّ تبعتها أن يقرم بصاحبها من دية سعة دينار.

بردها) مع ذلك (وإنما سئها) هذا واحد. سئة حقة دالة ثما. أي يردّها بعد
 ذلك حال كونه سئها دينار. فكانه سئها سئة. يساكنه سعة دينار.
 (فليس له) أي للمسرور (أن يذهب من مال الرجل) النافع (ببعضه دينار)
 لأن المسرور لم يلم بمسكنها سعة سابع في زمان التقاط عشرة دنانير.
 فلا بد أن يؤتى المسرور إلى بيع عشرة دنانير. وهو مزار التكباد
 ثم ماز عكسه مزار النذل. قد (أو ببعضها) أي السئة (منه) أي من
 النافع (الرجل) المشتري (سئها دينار) أو قبضها أو فاش دينار (أو يسكنها)
 فكانه في جميع السح. السعي. والهدية ينفذ أو يذهب. وكان الأوجه أن يسكن
 بسئ الكلامين (وإنما) أي سئها. وفي موضعين كتب في سح الهدية. وهو
 لا وجه. أو ينفذ أو لا في كتيبه. وإنما سئها. سئها فقبض دينار ثم يردّها
 من النافع (ووقبضها يوم يردّها عشرة دنانير. فليس على الذي قبضها) أي على
 من يردّها (أن يقرم لصاحبها) سابع من ماله. أي مال المشتري (سعة دينار)
 لأنه إذا ردّها حال كونه عشرة. سئها. فكانه على النافع من سعة سعة دينار.
 قال صاحبنا: "سئها دينار" أي سئها دينار. فكانه ليس له أن
 يذهبها سئها قبضها خسة. ثم يردّها سئة. فكانه ليس عليه أن يأخذها
 بألفه في سئة. ويقبضها دينار. ويردّها بعد سئها وسئها. ويقبضها عشرة.
 وذلك لزيادة التقصّد في العبارة. تنهى بمنى إذا رادّت قبضتها فاصب غب
 ردّها. لا جونه لأشرف مبرر عند مدّ. فلا يردّها حينئذ. بل يرد
 بعتها ديناراً واحداً.

فمن وجدنا في هذه النسخة من كتاب نوحه في حواشيها أن حكيم
عليه السلام قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية

أما في كتابه في السيرة النبوية في حواشيها أن حكيم
عليه السلام قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية

والجواب على هذا أن كتابه في السيرة النبوية
قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية

والجواب على هذا أن كتابه في السيرة النبوية
قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية
أنه قد ذكر في كتابه في السيرة النبوية

عائشة - رضي الله عنها - اشترت من سمر بن الوليد، فأعتقتها، فأجار النبي ﷺ
العتق.

ولما، أنه مبيع ينفذ فاسد، ثم يملكه كما لو كان التمس مبيعاً أو
دماءً، وأما حديث بريدة - رضي الله عنه - فليس فيه أن عائشة - رضي الله عنها -
اشترتها بهذا الشرط، بل الظاهر أن أهل بريدة حين يعلمهم إنكار النبي ﷺ هذا
الشرط تركوه.

وعليه رد المبيع مع تمامه المتصل، والمنفصل، وأجرة مثله مدة بقائه في
يده، وإن بعض ضمن نفسه، لأنها جملة مضمومة، فأجرها تكون مضمومة
أيضاً، فإن دفع المبيع في يد المشتري، فعليه ضمانه حين يوم الثقب، انتهى
وفي «نهاية»^(١) إذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد ملك المبيع،
ولزمته حمت، وقاد الشافعي لا يسكن وإن عبثه لأنه محظور، فلا يملك به
نحو المالك، وصار كما إذا باع ماله، وما، أن ركن البيع صدر من أهله
مضافاً إلى محله، عرح القول بالعبث، فمن البيع مشروع، وبه مال حصة
الملك، وإنما المحظور ما يجاوز كما في البيع وقت النداء، والمينة ليست
بمال، فليتم بركن، ثم قال: ولكن و حد من المتعاقدين فسحقه رفعاً بقضائه،
انتهى مختصراً.

وفي «الدر المختار»^(٢) إذا قبض المشتري المبيع برضا بائعه ملكه بمثله
إن مثلاً، وإلا بقيت يوم قطعه لأن به يدخل في ضمانه فلا يعتبر زيادة قيمته
كالمصوب، انتهى

قلت ومعنى قوله: ملكه أي ملكاً خبيثاً، ولما صرح المصنف بغيره من

(١) (٢/٥١)

(٢) (٥/٢٦٠، ٢٦١)

قَالَ وَمَتَى يَبْسُ دَسَدَ أَنْ يَسَارَى إِذْ سَرَقَ السُّعْمَةَ (وَمَا
يُنْظَرُ لَهَا ثَمَنُهَا يَوْمَ يَسْرِقُهَا فَإِنْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْطَلِقَ كَرَّرَ ذَلِكَ
عَلَيْهِ وَأَبَى أَنْ يَسَاحَرَ فَفَعَلَ بِهَا فِي بَيْتِهِ بِخَيْسٍ فِيهِ حَتَّى يَنْتَحِرَ فِي
شَأْنِهِ وَإِنَّمَا أَنْ يَهْرُزَ السَّارَى ثُمَّ يَرْجِعُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَيْسَ اشْتِعَادُ عَظِيمٍ
مُتَّبَعِي يَضَعُ عَمَّةً حَذَا فَوْقَ رُجْبٍ عَمْدَةٍ يَوْمَ سَرَقَ وَإِنْ رَحِصَتْ تِلْكَ
السُّعْمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا يَأْتِي بِوَجِبِ عَلَيْهِ قَطْعًا لَمْ يَكُنْ وَجِبَ عَلَيْهِ
يَوْمَ اسْتَدَاهُ إِنْ عَثَرَ تِلْكَ السُّعْمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ

أَهْلُ الرُّوْحِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَعْدُونِ سَخِ الْيَمْعِ وَمَعَى تَوَلَّى بِمِثْلِهِ أَنْ يَنْحَلَّ أَوْ
يَعْرِضَ أَوْ يَجِبُ مِثْلَهُ أَنْ يَنْحَلَّ وَلَا يَصِحُّ يَوْمَ يَحْصِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَهْلُ الرُّوْحِ

(قَالَ مَالِكٌ) فِي تَوْصِيحِ الْمَسْأَلَةِ سَابِقَةً بِذِكْرِ نَظَرِهَا (وَمَا يَبْسُ ذَلِكَ) أَيْ
الْحَكْمُ الْمَذْكُورُ فِي التَّحْقِيقِ سَابِقَةً مِنْ أَنْ يُعْبَرَهُ لَعْنَةً يَوْمَ أَنْ يَسْرِقَ (أَوْ السَّارَى
إِذَا سَرَقَ السُّعْمَةَ فَلَمَّا يَنْظُرُ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَنْطَلِقَ (أَوْ ثَمَنُهَا يَوْمَ يَسْرِقُهَا فَإِنْ
كَانَ ثَمَنُهَا يَوْمَ أَنْ يَسْرِقَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ أَوْ يَدْعُو شَوْهًا فَتَقْطَعُ
(كَأَنَّ ذَلِكَ أَوْ قَطْعُ الشَّيْءِ عَلَيْهِ) ثَابِتٌ (وَلَوْ سَاحَرَ قِطْعَةً) لِأَمَّا ذِكْرُهَا (لَيْسَ
مُتَّبَعِي (لَمَّا فِي صَحِيحٍ) أَيْ سَخِ سَخَرِ (يَحْصِي) الْمَشْتَرِي بِشَاءِ الْمُسْجُودِ (فَعَدَّ
حَتَّى يَنْظُرَ فِي شَيْئِهِ) أَيْ يَوْمَهُ مَعَ مَلَا (وَمَا عَلَيْهِ الْحَصِي) (وَلَمَّا لَمْ يَهْرُزْ)
وَصَحَّ أَنْ يَرَى (السَّارَى) حَتَّى يَنْطَلِقَ بَعْدَهُ (لَمْ يَرْجِعْ) السَّارَى (بَعْدَ ذَلِكَ) بِرَحْمَةٍ.

(فَلَيْسَ اشْتِعَادُ) أَيْ مَعْدُونِ (قِطْعَةً) وَحَدَّثَ لَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْمَذْكُورُ (بِالسَّارَى
بَصِيحٍ) أَيْ يَسْطَرُ سَرَّكَسَ (عَمَّةً حَذَا فَوْقَ رُجْبٍ عَلَيْهِ) سَابِقَةً (يَوْمَ سَرَقَ) لَمَّا لَمْ يَسْرِقْ
يَوْمَهُ سَخِ انْتِصَابِ (وَلَوْ رَحِصَتْ) فِي صَدْرِهِ (تِلْكَ السُّعْمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ)
أَيْ بَعْدَ السَّرَقِ (وَلَا يَلْزَمُ) عَصَبٌ عَلَى تَوَلَّى (يَضَعُ) (يُوجِبُ عَلَيْهِ قَطْعًا)
مَرْصُوفٌ صَدَقَ (لَمْ يَكُنْ وَجِبَ عَلَيْهِ) سَابِقَةً (نَحْصُهُ) عَنْ حَدِّ انْتِصَابِ (يَوْمَ
أَخَذَهَا) أَيْ يَوْمَ السَّرَقَةِ (إِنْ عَثَرَ تِلْكَ السُّعْمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ) الْيَوْمَ، فَلَمَّا عَمِدَ فِي قَطْعِ
الْبَدَنِ يَوْمَ الْحَرْفَةِ.

كتب إلى سلمان الفارسي: ان كنتم في الأرض المشقة . . .

عن عبد الله بن عتبة السهمي ، في الهدية ، ما من استحي في العال
لا علم يحبر من سيد سمع من صدي غير ، انتهى

(كتب) أي أبو بلود ، من دمشق حين صار قاضاً هناك ، كتاب
المعنى (إلى سلمان الفارسي) أبي عبد الله السهمي ، ويقال له سلمان
لعير ، الصدي الشير اسمه من اصهار ، وفي من رامهرمز ، أول مشاهد
الحق ، مات سنة ٣٥٠ هـ ، بقا ، بلغ ثلثمائة سنة ، وقيل أكثر من ذلك

(أن) فتح الجرم ، مصطفى ابن (هم) ، ولد لبب المصوغة أي مال (إلى
الأرض المقدسة) زاد السنوري ، أرض الجهاد ، قال الباجي^(١) ، يربا ، الطور ،
والمعنى من كلام العرب المظهر ، وإنما أراد سورساً من الشام ، من
القدس ، ومن سجد إليه البيت المقدس ، يربا المظهر ، ومعناه أنه مظهر
مذ في غيره من المواضيع من الكفر ، وكان ذلك في وقت من الأوقات ،
عمره الاسم والموصف بذلك ، ويحتمل أن يكون من تقديمه نظيرها أن فيها
ظهر من الأدب والمطاب ، فيكون من التفسير المقدس لها

ويلا على صحة هذا ما روي في سلمان ، في الأرض لا نفس أحفاد .
ولا بعده من دويه ، ولرب بالنسبة عنه ، فيكون على هذا التأويل إنما وصف
أهل بيت المقدس بذلك في وقت مظهر به بطعه له ، وكان كثير منهم أساء
وسائرهم أساءاً ثلاثياً ، وبه كان ذلك في وقت أسروا صلاحته ، كما امر
لمسلموه بالهجرة إلى المدينة ، فكان مكرها في ذلك الوقت فتنس أهلها ،
نظيرهم من الضروب ، انتهى

ويط الحوي^(٢) في آخر ، بيت المقدس ، وصطفه بمنح أوله وسكون

(١) الخطي ١٤٨٦/١٤٨٦

(٢) آخر المصحف بتاريخ ١٢٦

لمذخر سار فكان أبو الثرقاء. إذا قصي نبي أنثى ثم ذبحه،
نظر إليهما وقال أرجعا إليّ، أعدا قلبي جثثكما مضطرباً
راحم

قال وسبقت ما بكما تقول من استعان غيباً بعين إلهي سيده
في شيء به يأن ولجنته إخوانه. فهو صاحب بنا أصاب أعبد .

بكره امرجعه، فكون ذلك مصرته قبل الظلم، لمن لم يراه، ويحضر أن
يرد به حلفه الغل بأمر يقضي غل من لا يجب فله (فقد غل الغلار) بدت، أو
سحق دخولها أن لم يصف ملك، وحذا ظاهر فيمن قصي بدون تكمين ١٠ يلف
عنه العبد

ما من استكمل شئ ظلم فبرحى أن لا يأن منك، وقد أخرج أبو دود
عن يربنة مروي عن القضاة ثلاثة واحد في الجدة واثنا في البقرة، فاما ندي
في الجدة فدخل عرف الحق، يخصص به، ورجل عرف القبح، عباد في الحكم
هو في له، ورجل قصي للناس على سهل فهو في القدر

(نكاح أبو الثرقاء) رضي الله عنه (إذا قضى بين اثنين) في حصومه أتم
أدبراً به) أن وجع الحصى من من يديه (نظر إليهما) وقال أرجعا إليّ
مشهد به، (أعبد علي) بتشديد ايماء (فجثثكما) لكن أنثى مرة أخرى في
أمرها، فاعاد النظر في أمرها بياضة في الاجتهاد، ثم قال اما (استطاب والله)
بصف بدت به على معنى الإغراق والحوار من الله عز اسمه

(أبى مالك من استعان غيباً بعينه) (يعبر) (أن سوله في شيء به بال) أي
شان بهم به، وفي حديث كل أمر ذي بال مع يده يصعد له (حذبه
(وتمله) (جارية) بهي بسأحر لمتل هذه الأمور في العبد، (الاعب قد
ناس (هو) أي المسعبي (صاحب لنا أصاب العبد) (الجمه دأه على الحراء) قوله

(١) نسخة أبو دود (٢٨٧٣)، والشمسي نسخة (٢٢٢)، (٢٨٦) (٢٨٦)

إِنْ أَصِيبَ الْعَبْدُ شَيْئًا. وَإِنْ سَلِمَ نَعْبُدُهُ فَقَطَّبَ سَبْدُهُ إِجْرَةً لِمَا عَمِلَ، مِمَّا يَكُونُ لِمَوْلَاهُ. وَقَدْ أَلْفَزْنَا عَدْنَا.

(إِنْ أَصِيبَ الْعَبْدُ شَيْئًا) مِنَ الْمَجْرُوحِ وَغَيْرِهِ (وَأِنْ سَلِمَ الْعَبْدُ عَطْلًا سَبْدًا، حَتَّى إِذَا أَمْرًا عَمِلَهُ (لَمَّا عَمِلَ فَذَلِكَ) حَاقَ (لِسَبْدِهِ) أَيَّ بِجُرِّهِ لَهُ أَجْرًا لِمَا عَمِلَ (وَهُوَ الْأَمْرُ) الْمَحْتَارُ (عَدْنَا) مَادَارَ الْهَجْرَةِ.

قال الشيخ (١) هذا هو المشهور من ذهب مالك، وقد روي ابن وهب، ليس في العبء يتأخرون ضمان ما أصابهم، وإن ذلك سدا عنهم، ثم يأمرهم بالإجارة، لا أن يستعملوا في أمر مغلوب، كإتلاف الحنطة، ويهدم تيمم حدار، فيضربون ثم يكل يابتي السبد، فإن أدن به السبد على الإطلاق في العمل، فاستعمله صاحب من الأعمال على ثلاثة أضرب.

أولها أن يستعمله في محو أو سمر، فإنه يقضم ما أصابه مالك في سبويه، لأنه لم يردن به في سمر، وإنما أدن له في التحصيل المأمور، يرد سبويه، ولو أدن له في سمر لم يقضم.

والضرب الثاني أن يستعمله في عمل معتاد له إجارة، فهذا في ضمان النبذ، فيه اختلاف، يتقدم مع علم لادن.

والضرب الثالث أن يستعمله في عمل معتاد، ولا أجر له، كسأولة المدح، وسجن، فلا ضمان فيه، فانه ربيعة، وحكى أنقاضي بر محمد عن السعد، ولا أجر فيه مع السلامة، ولا ضمان فيه مع التلف، سبي.

ثم قال: وما وجب فيه الضمان من ليد تغيب بين يدي يضمنه قبضه التعليل، أو يضمنه عمله، فإله ابن آدم، ووجهه أنه قد جدى على الترقية واستوفى العمل، ضمانها متايب. فكون له أن يطلب أيها ساء، سبي.

وقال ابن حزم في المحمل^(١) "إن عصب سبأ أو أخيه يعير حرمه
كمن مع حرمه أو هبة محرمة بعدد وملك أو هو يمين له ففرط
ملكه أو يرقه، إن كان حاضراً أو ما بقي منه، بلع حصه، مثل ما سب
منه، أو يرقه ومثل ما نفق من ماله، وإن يرقه كل ما اغتزل منه، وكل ما توفد
منه، سواء التجارات، والدور، وسحر، وأرض، والوجعة وغير ذلك، فليس
حائض ما قلنا عند أباح أكل الثياب بالطن، وأباح المائل الحرام

وقد اختلف الثمار في ذلك، فإنا نقول لأبهي وبعض الساجدين أن
رقق الثعالب والمسحوق عليه حرام، وأما حرور ما يوفد من أرض أو
صوبة، وإجاره فهو للعاصب، ويحجر عليه، وأما الولد طفقح وقرق
أحرور من نفق بين المسحوق عنه وبين عاصبه، فعليه كل ذلك ليسبح
عليه، ومن جعلوه للعاصب، وقرق أحرور بين من حرم من ذلك ولما بينهما
ملك منه، فلم يمسوه، وأما من نفق، وهذه كلها أرض فاسدة، وحده جميعه
الحديث الذي لا يصح، فخرج بالهبة، أي حره، سقط

وقال ابن حزم^(٢) "إن عصب عبد مصاد صفة، أو كسب شيئا، فهو
سببه، وإن عصب جاراً يبيعهم فصاد به، فله نصف ذلك، لأنه من كسب
أوله، فإنه عبد أسد، وحمل به عاصبه، لا انصافه، وإجاره له له،
ولم يكتفي بسميته عند إرغامه العبد، إن عصب مولا أو مهاد، فله
منه، فليس وحدها أنه لصاحب بلوس لأنه حاصل به، فله نصف ملكه،
وكسب عبده، والناهي للعاصب، لأن العبد حصص بعبده، وإن سبأ هو
لعاصب، فعليه أجر ذلك حده، سبأ ماله من يده إن كان له أصل، وإن قلنا
هو للعاصب ثم كسب له آخر من سبأ، فله نصف، أي أحد الوجهين، لأن الآخر في

(١) (٢) (٣)

(٢) انظر المحمل ٢٩٠/٧٧

إِذَا مَاتَ، مَالُهُ نَدْوِي يَحْيَى لَهُ جِبِ انْزِقْ

حصنة بحرية، وذلك أن المالك مشترك، ولذلك منع منه لمن سيده فلم يكن له
أن ينزع منه دون سيده انتهى (فلما ملك) أي مات العبد المذكور (المال) الذي
بني له فيه القرف) ولو قل جزءه وأنه

لأنه لا شيء^(١) وبه قال أبو حنيفة والزهري، وقال الشافعي في أحد
قولي له ماله بين الممتنع لنفسه، وبين كسبك بركة، إن لم يكن له ولد، فإن
كان له ولد، فميراثه للمستسكن بالبرق ولو منع، وبه قال عطاء وطاوس،
والدبيل على ما يقول أنه ميراث بالبرق، فلم يورث بالنسب ولا بأولاد،
كالمسرى جميعه، انتهى

وقال ابن وهب^(٢) الممتنع بعضه إذا كسب حالاً ثم مات، وحلله بغيره،
فإن كان كسبه بجره الحر، مثل إن كان قد عاباً سيده على صفته، فاكسب في
أبائه أو ورن شيئاً فإن الميراث يستحقه بجره الحر، أو كان قد عاب سيده
في حياته، مكرهه كلها لمورثته، لا حق للمالك بآقية فيها، وقال عوم جميع ما
حلله فيه وبين سيده، قال ابن المان هذا غلط؛ لأن الشريف إذا أسلم في حقه
من كسب مرة، لم يبق له حق في الباقي، ولا سبيل له على ما كسب بعضه
لحر، كما لو كان بين شريكين، فاقسما كسبه، ثم يكر لأحدهما حق في
حصنة لأخر

فإن إن لم يكر كسبه بجره الحر خاصة، ولا اقتسما كسبه، فله ذلك بأجره
من بركته بقدر ملكه فيه، والباقي لمورثته، وإن مات له من بركته، لم يرث
وأنور، ويحبب على قدر ما فيه من الحرية، وهذا قول علي وابن مسعود
- رضي الله عنهم - وبه قال ابن المبارك، والزهري، وأهل الظاهر، وقال زيد بن

(١) المستطرف (١/١٩٦)

(٢) مسند (١/١٩٦، ١٩٧)

٨/١٤٨٧ - وحدثني بذلك عن عمر .. .

عليه، قال الساجي^(١) وهذا على ما قال ابن من كان ينفق على ولده الصغير حتى صار له مال ببيرات كان أو غيره، فإن به ذلك، سواء كان مال الأب حياً أو مريضاً، فإنه مالك، هكذا على الإطلاق.

قال القاضي أبو الوليد «معناه عندي أن بطون الأب إنما أمضت حقه من مالي لأرجع عليه، فله الرجوع عليه بما أنفق عليه من يوم أخذ المال، دون ما أنفق عليه قبل ذلك، انتهى»

قال الشرفي^(٢) قال ابن السمر «أجمع أهل العلم على أن نفقة الوالدین المبررين للمهر لا كسبه لهما ولا مال ودجبه في مال الوالد، وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرأة نفقة أولادها الأختفاء الذين لا مال لهم»

ثم قال ويشترط لوجوب الإعانة ثلاثة شروط أحدها أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب، يستحب به عن إنداد شيء منهم، فإن كانوا موسرين بمال أو كسب يستحبون به فلا حله لهم، لأنها هي سبيل المواصلات والموسر مسفي عن المواصلات، انتهى.

وفي الخاتمة^(٣) نفقة الأولاد لصغار على الأب لا يشترط فيها أحد، كما لا يشترط فيه نفقة الزوج، ثم قال وإنما تجب النفقة عليه إذا لم يكن ينصهره مال، أما إذا كان لا أصل له نفقة الإنسان في مال نفسه، صغيراً كان أو كبيراً، انتهى.

٨/١٤٨٧ - (مالك عن حماد) هكذا في السج المصرية معقولا، وضبطه

(١) مشهور (١/١٤٩١).

(٢) حاشيتي (١/١٤٩٣).

(٣) (١/١٤٩١).

عن أبيه أن رجلاً من جهينة كان يشرب الخمر فيشرب في الزواجر
فيعني بها ثم يشرب فيسب الخمر فافس

(هي تيم) هكذا في نسخة البرقي و' الثوري و' ولي في جميع النسخ
النهضة، ولا في نسخة البجلي، ولا في أكثر النسخ كمنه فقط عن أبيه،
وتقدم في حال ابن الجعد - مصوب - لئلا وهو موجود في رواية البجلي
وإن حرم في 'المحلى' ولم يذكر رحمه الله عن أبيه في 'المحلى'.

قال الترمذي: وقد ورد في أبيه من شدة من طريق جيد، أنه من
أبو عن ابن ذؤلف عن أبيه عن بلال بن سنان عن عمر بن الخطاب عنه،
وأخرجه البيهقي في 'المسند' من طريق ابن بكير عن مالك عن عمر بن
عبد الرحمن بن ذؤلف عن أبيه ورجلاً من جهينة، الحديث.

(أن وجد) هو الأسبق الذي يراه من جهينة، نعم الحجم وفتح 'ها،
عنه من حادثة (كان) يسرى و' (بني الحاج) و' لدوم إلى مكة (فيشرب) لذلك
(الزواجر) جمع 'حلة التافة' لعله ليرحم، و' صاحب 'المحلى' انباء
بعضه لا للثبوت، و' بعد ذلك 'سب' ارادة السب (فيعني بها) مسطه
البرقاني نعم النسخة، وأمكن سمجته، وفان صاحب 'المحلى' شارح
الوسطاء عن 'الإسلام' أو 'بلا' و' عنه عن لأرض والده، وعنه عن أبي
النهضة، وفي رواية ابن حزم في 'المحلى' و' البيهقي حديثها.

(ثم يسرع السير) فيسب الحاج) في يسب يمكنه قبله (فأفلس) أي حذر
مخشاً لذلك، قال البجلي "يريد أن يكون له من يشرب الخمر و' .
عنه فيه، ويشرب في الزواجر بسببه و' أي أنه إنما لأن يفسد أكل
من معه غيره هو لأنه كان يرمي فيه، لأن من كان عده كان لا يسمح بها
(أذكر من قبله) لئلا يفسد بها لا يسب من يشربها بالمعنى، مع ذلك يسرع

فأصبح قد ورن به

الزرقاني، رد وقال انهوي بن شمر بن بدير وج بهم بقضائه

وقال اباجي " عمار اذ ان امرجل فهد معاه اذ ان اسري بالفسى واما
بمعرضى فقال ابو رد هراى يعرضى بنى فهدى منى فهدى سمى
بمعرضى حاتم سمى بامعروضى بنى اى عثره لى لى عثره قال ومن
بجمله بعمى العنكى على م نره ابو بد هراى لان المعرضه منصوب
على احداهن اذ ان قدومه على بكمه فهد معروضى هو الذى يعرضى لانه هو
بمعرضى قال بن عمار دبروى معروضى بالرفع وقال لى تسئل اذ ان معرضه
بمعروضى اذ ان لى لا تسئل دبروى بن حاتم عن الاصمعي انه قال
معروضه اذ ان احد النوى ولى بى لانه لا يزدى وقال النوى لا يجوز اذ ان
معروضه الا ان يعرض اذ ان اسداه معروضه عن لانه وهو قول لى حاتم
وقال ابن وهب سمى اذ ان معروضه لى اذ ان لى ماله فهد معروضى فموا
الناس صنفكها لى متواترا رواه بن مريم عنه وعن ابن ملقه النهي

(فأصبح) أي صار (قد رن به) هكذا فى حبه النسخ المصرية، ولما فى
رواية الليثي، وقضاه الزرقاني بكسر الزاء ونحوه ساكنه ويوزن قال أبو عبد
لهروي معناه قد أحاط الذين بماله وذن شمر ربن به، وذن عليه ورنه
عنه واحد، معناه مات، وقال ورن بن مريم رذل ابن ملقه اذ ان قد شهره،
سقط الخروج منه قال ابن مريم رذل ابن ملقه اذ ان قد شهره،
وقال غيره قد أحط به ورن بن مريم رذل ابن ملقه اذ ان قد شهره،
على ثلوثهم، وحط بها سواهم، وقال ابن ملقه ربن به أطلق، وقال
بسمي ربن به نجر، وقال ساس البربري

ونرك انهوي المبرأ فاعلم سعدا حط عنه بن علي القصب ورنه

عَنِ كَاتِبٍ لَهُ عِلَّةٌ دِينَ قُلَاتَا بِالْعَدَاةِ يَكْفِي مَا لَهُ تَتَبَعَهُ . .

وحدثه المعاني منقارته . . في . .

وفي جميع النسخ انهم قد دس به، يعني بالقتال المهمة في أوتيه، وفي صاحب «المحار» من دس، أو حوري - (الاملاص، أو حوري الإقلاص بعينه المروء، وهو المروء بالدم معضاه عن لانه للرياء بأن يفتل سر الحاج، انتهى، وهو بالذات في في «المحضر»

(ومن كل له علم) أي عمرو (الشيخ (دس سياتنا العطفة نفس)، قال صاحب «المداينة» بالحرم هم أنه جواب الأمر (فأله فيما بينهم) أي من ماله، وتخصر، وقد أخرج البيهقي في مسنده^(١) أن أبا سفيان بن عوف قال: ثم أخرج بعدة سنة عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بمثله ذلك، وقال: قسم ماله بينهم وتخصر انتهى

قال «الناجي» يريد أنه قد صدق منه عن دس به، صحيح عليه عمر - رضي الله عنه - انصرف فيه، وحسن بره، على امرأته بعد مصححهم بما لها عليه انتهى

قال صاحب «المحضر» أنهن بعدن معن مال المعن من حرمانه على من ديونهم، قد أحقوا، فصل الذين نظراً إلى العبادة، انتهى

وفي «المعرفة»^(٢) تحت حديث مسلم عن أبي سعيد قال: «أصيب رجل من عهد النبي ﷺ في ثمان مائة، فكثر بينه، فقال رسول الله ﷺ لمرأته خذوا ما وحشتم، ولستم لكم لا ذلك»، قال لقاري المسمى ليس لكم إلا أعتدوا وحشتم، ولا أيمان حشائنه التي هي إلى كسره، وذلك المهر معناه

(١) (١٤٨٧/٦)

(٢) (١٤٨٧/٦) قال في التكملة

(٣) (١٤٨٧/٦) مرة المصباح

وَأَيُّكُمْ وَالَّذِي أُولَىٰ آتِلُهُ هُمُ وَحَرَمُهُ حَرْبٌ

يعني المذكر مريم، وحديث عمر في نقضه على الأصحح عدداً وأما صحيح
 في الثاني المسمى قلداً فالحسن حتى يعطي ما عليه، أو يعزب محبوباً، فيصح
 ما في حد ذاته، ويصح ما في ما في حد ذاته، وهو روي أنه ماتت أيتها
 الحبيب، وعليه عمره آلاف درهم، وهذا عمر من المخططات، رضي الله عنه
 عريماً، فصح أن هذه أربع سنين بعد ذلك

فأولوا نفقة الأثار كلها من قبلها أنه بيع فيها أصغر في حرم، فأنزلوا
 وبذلك على حبه قوله كذا، التي الواحد يحرر حرمة وعقيدته، فأولوا والنعوت
 هي حبه، انتهى

أولياكم والذين) عمر عمر بن عمر، وسجد عمر بن عمر، عافته في الدين
 والدنيا (أول أوله) أي أول الدين (أول) أي حرم، وأخوه حرم، يسكنون أمراً، أي
 نافع

وفي الزباني^(١) يصح ر، وسكنوا له مال الأمان، ورجله لا شيء
 به، فله أي شيء^(٢) قوله حرب محرمات، أي السلب، ورجل محرمات محرم
 مسلوب، ما به أول أمر من حله الدين، أي ما به مع صبي ياء كذا، وآخر
 مرة أن يسلط حاته وما يفسد به من حرم وحبيبات وغير ذلك، ويسكن من
 حرمه، فيصح عليه، ويصح ما في حرمه، انتهى

وفي "المصحيح" قوله حرب محرمات، أي يفسد المحرمات
 ورجل، ويصح أي السلب، انتهى.

(١) مشرحة سورة طه، (٢٧/٢٧)

(٢) المصنف، (٢٧/٢٧)

لَا يَمْتَدُّ ذَلِكَ، الرَّقْمَةُ قُلْتُ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ فَإِنْ شَاءَ سَيِّئًا أَنْ يَمُوتَ
بِهِ مَا أَحَدٌ غُلَامَةً، أَوْ أَسَدًا، أَوْ عِفْلًا مَا حَرَجَ، أَحَدُهُمْ وَأَمْسَكَ
غُلَامَةً. وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُسَلِّمَهُ، اسْمُهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ
فَسَيِّئُهُ فِي ذَلِكَ بِحَيَاتِهِ.

لَا يَمُوتُ أَي لَا يَجُوزُ (فَلَمَّا أَتَى) وَجِبَ عَلَيْهِ عَنْ قِيَمَةِ (الرَّقْمَةِ) إِلَى شَيْءٍ آخَرَ
(قُلْتُ) ذَلِكَ سَيِّئٌ لَوْ (أَوْ كَثُرَ) عَنْ قِيَمَةِ (رَقْمِهِ).

(فَإِنْ شَاءَ سَيِّئًا أَنْ يَمُوتَ) بِمَا، أَي الْعَبْدُ (قِيَمَةُ مَا أَحَدَ غُلَامَةً أَوْ)
قِيَمَةُ (مَا أَحَدَ أَوْ) شَاءَ السَّيِّئُ أَنْ يَمُوتَ (عِفْلًا) بِالْعَبْدِ عِفْلًا عَلَى قِيَمَةٍ، أَي
يَمُوتُ فِيهِ (مَا حَرَجَ) الْعَبْدَ (أَحَدًا) حَرَجًا لِقَوْلِهِ. فَإِنْ شَاءَ سَيِّئًا (وَأَمْسَكَ) غُلَامَةً،
وَإِنْ شَاءَ السَّيِّئُ (أَنْ يُسَلِّمَهُ) أَي يَمُوتَ الْعَبْدُ (السَّيِّئُ) أَي أَحَدُهُ، (وَلَيْسَ عَلَيْهِ) أَي
عَلَى السَّيِّئِ (شَيْءٌ) آخَرَ (غَيْرَ ذَلِكَ) الَّذِي قَبْلَ (تَصَدُّقِهِ فِي ذَلِكَ بِالْعَبْدِ) بَيْنَ أَحَدِهِ
الْقِيَمَةِ أَوْ أَحَدِهِمْ بِعَدْلٍ.

فَإِنْ بَدَلِي ^(١) وَهَذَا عَلَى حَسَبِ مَا قَالَ إِنْ مَا أَصَابَ عَبْدٌ عَلَى عَدْلٍ
الْوَجُوهَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَإِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي رَقْمِهِ لَا يَعْدُوها، وَمَعْنَى تَعْدُّ ذَلِكَ
بِرَقْمِهِ إِنْ رَقْمُهُ يُسَلِّمُ فِي عَدْلٍ لِلْعَبْدِ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ سَيِّئًا أَنْ يَفْتَدِيَهَا بِمَا يَأْرِشُ
الْجَنَابَةِ، لَمْ تَلُجْ لِحَبَابَةِ أَوْ كَثُرَتْ، انْتَهَى.

وهي (الشَّرْحُ) الْكَبِيرُ ^(٢) أَمَّا أَرُوشُ حَبَابَتُهُ وَقِيَمَتُهُ، فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ
بِرَقْمِهِ الْعَبْدِ، سِوَاكَ كَانَ مَا دُونَهُ أَوْ لَا، وَرَبَّةٌ وَاحِدَةٌ وَبِهِ يَخُوبُ أَبُو حَبَابَةَ
وَالشَّافِعِيُّ، وَكُلُّ مَا تَعَلَّقَ بِرَقْمِ الْعَبْدِ خَيْرٌ أَسِيدَ بَيْنَ تَسْلِيْمِهِ لِلْبَيْعِ وَبَيْنَ عَدْلِهِ.

عَدْلٌ بَيْعٌ، وَكَانَ تَمَّتْ أَقْلًا مَعَ عَدْلِهِ فَمِنْ لَرَبِّ الْإِنْسَانِ، لَا ذَلِكَ، لَأَنَّ الْعَبْدَ
هُوَ الْبَدَنِيُّ، فَمِنْ يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ تَمَّتْ أَكْثَرُ، فَالْعَمَلُ بِسَيِّئِهِ

(١) المختار (١٩٨/٩)

(٢) (٢٩٧/٢)

وذكر القاضي أن ظاهر كلام أحمد أن البذ لا يروح بالمفضل. وقوله بدع إلى أنه دفعه إليه عوضاً عن الجنابة، عدم بين ليس فيه شيء، كما لو ملكه إياه عوضاً عن الجنابة، وليس هذا صحيحاً لأن المصحح عليه لا يستحق أكثر من قدر أرض الجنابة عليه، انتهى

وقال الموفق^(١) لا يخلو أرض الجنابة من أن يكون يقدر قيمته مما دون، أو أكثره فإن كان مقدراً ما دون، فالمسئد مختار بين أن يعديه بأرض جنابته، أو يسلمه إلى ولي الجنابة، فبمنه، وبهذا قال القوي ومحمد بن الحسن وإسحاق، وردي ذلك من الشامي وعطاء وبرهري والحسن وغيرهم.

وإن كانت الجنابة أكثر من ليست، فيه روايتان إحداهما أن يبدل مسئره بين أن يعديه بقيمته أو أرض جنابته وبين أن يسلمه لأهله بما أدى قيمته، فقد ذى قدر الثواب عليه، فإن حق المصحح عليه لا يريد على العبد، قيم يخرجه أكثر من ذلك، كما لو كانت الجنابة بمسئره، والثالثة الثانية يخرجه تسليمه إلا أن يعديه بأرض جنابته بالقيمة، وبعد، وهذا هو مخالف لأهله ربما إننا عرض للبيع وغب فيه وأغب بأكثر من ليعته، فإذا أمسكه فقد فوّت تلك الزيادة على المصحح عليه، وللشامي قولان كالرواية، انتهى

وهي التهذيبية^(٢) إذا جنى العبد جنابة خطأ، قيل فمولاه إمّا أن تدفعه بها أو تدفعه، وقال الشامي جنى في رقبته يدع عنها إلا أن يقضي المولى الأرض، وهذا الاختلاف في بيع الجاني بعد العتق، والمسألة مختلفة بين الصحابة - رضوان الله عليهم - ثم قال فإن دفعه ملكه وتويع الجنابة، وإن دفعه ملكه بأرضها، وأبىها احتاره المولى ومعه، لا شيء لو لم ينجبه غيره، انتهى

(١) المحقق (٣٦/١٧).

(٢) (٤٨٤/٧).

(١٠) باب ما يجوز من التحلل

١٨٨١ ر ٩ حَقَّقْتُ مَالاً هُوَ لِي شَهَابٌ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ
 لَمْسَبِ بْنِ عُمَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِلٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ
 عَنْ نَسْرَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى
 وَابْنِ جُرَيْجٍ

(١٠) ما يجوز من التحلل

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِلٍ

١٨٨١ ر ٩ - مَالِكٌ عَنْ لَيْسَ شَهَابٌ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ
 عُمَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِلٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى
 عَنْ نَسْرَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى
 عَنْ نَسْرَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى
 عَنْ نَسْرَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى
 عَنْ نَسْرَةَ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى

قَالَ سَعِيدٌ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ

عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ

عن مائث الأمر عينا أن من سئل بما له صغير، ذهب و
ورقاه، ثم دلت وهو يبيح، أنه لا شيء بلاليس من ديت، لا أن
يكون ذلك عتبه بعينه، وذهب إلى رجل وصعده إليه عهد ديت
رجل من عمل ديت فهو جائز بلاليس.

والمعنى غير ذلك، فقد بعثها الذي جعلها حر داد، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٣)، (١٠٤)،
مرددة على أن حر، (عنه) ورثته، ولا يجوز لمسؤول حتى يذهبها إلا لو
يصير، فإن بعث والده به صغر، عاد عنه، وشهد به فهي حرة بوجه،
وإذا سئل فلو أنه إلى الإجماع فيها، وإن يبيح اعتد بها بعد أن أسند عنها، وهو
قرب إلى جهة والتعدي من جهة، فهي

(قال مائث الأمر عينا أن من سئل بما له صغيراً عبداً سيده كان (ذهب
أو ورقاً) أي هبة (ثم هلك أي مات) لو أنه (وهو يبيح) أي كان بواحد مرساً
بعاله (إله لا شيء للاليس من ذلك) المراد (لا أن يكون الأب حر لها بعينه) أو
ذهبها عن ماله (أو ذهبها إلى رجل) غير يبيح (وصعده إليه عهد ذلك الرجل،
فإن عمل ديت فهو جائز لاليس) بنسب مائثه

فإن الجاهل، (وغير عتبه) من سئل بما له صغير أصبح يستعمل في بركة
به كل من عرض وعي قد حسم عنها وبها، وشهد، فيجوز ديت على
والعنه عن (١٠٥) وحصل أن يبيح به عرض ماله فيجوز على العتبه
يستعمل من جهة اللفظ (١٠٦) فيعرض (العنه) موصفاً أو غير موصوف
سحب في غير محتوم هي قول مائث، (أما قول مائث) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩)
صغير إنع قاما وضعها عند غيره فلا خلاف في لذهب في حوز ذلك، وأما
عزلها فهو أن يجهلها في سي، ويضم عنها، وشهد على ديت، فبها خلاف
في (الذهب) انتهى بصير

وعال أيضاً في حديث عمر - رضي الله عنه - هما مال رجال متعلوق
 أبناهم، الحديث، قاله يفتني أن إخراج العطية من يد الأب الناحل، هو
 الواجب لو الأمضى، فإن كان الأب ينفق ما يكفى لأمره، فحكمه حكم
 الأب، وإن كان صلياً فإن من العطية ما لا يصح إلا بإخراج الأب العطية
 من يده إلى يد من يتصدق به، ومنها ما يصح حينئذ مع بقائها بيد الأب،
 إلا أن إخراجها عن يد الأب إلى يد غيره الفصل وليس في صحة الحياة، فإذا
 نكح ذلك، فإن المطايا على صريح منها لا يتعين كالمساكين والمراحم،
 ومنها ما يتعين كالحيوان والمعرض، ثم سطر لا خلاف في كلا النوعين.

حاشي يروي عن مالك لا ما تأت به من عدا، وأتني
أفركت عليه هل المجلد ببلد، في فرائض المورثات أن ميراث
تولد من ربيهم، أو وأدبهم، أنه إذا توفي الأب أو الأم وترك
وإذا رجلاً وساءة، فمثل حظ الأنثيين فإن كان بساءة فوق
ثلاثين بنتاً ما ترك فإن كنت واحدة عليها النصف ..

كما في المحرر والصف نظير، ر. د ميراث الأولاد

(قال مالك الأمر ثمجتمع عليه عسماً) في لا خلاف فيه بين علماء
الحنفية (والذي أفركت عليه أهل العلم عسماً) الحنفية المؤيد ر. د الله شوه
وكبره. (في فرائض المورثات أن ميراث التوأم جد يهم الذكر، ولأنات يعي
ميراث الأولاد (من وأدبهم) مهم أو وأدبهم) أتت أمهم (أنه إذا توفي الأب أو
الأم وتركاً ولد) ولداً، وسرها بتوأم (رجلاً وساءة) بمصميم يعني ترك
الشروع من (فمثل حظ الأنثيين) بنتاً ثلاث يعي ثلاث عسماً من النسب.
وذلك غسل الذكر واستنصاحه بأمر لا نكره إلا من النكاح في حدائق

(فإن كان به الثنايف نساء) فعند أبي يحيى من (فوق النسب) حية ثاني
لفوته كان له صبه نساء (فمثل حظ الذكر) النسب بهكده كتاب النسب.
وذلك هو يمين جده (ميراث أولاد كانت) لبنة (واحدة) نساً معها، أنه (أهلها
النصف) وعليه من المال كله نساً في انفرد، لأنه حصر به مثل حظها
وقد جعل ثلاثاً لرواحه النصف في انفرد، فذلك في انفرد نساً نصف،
وهو النكر

(قال أبي يحيى) وهذا كتاب مال إن ميراث التوأم من الأصول على
ضربين أحدهما أن يترتوا بالنسب، وهم أن يكونوا أبناء، ولا نساء،
والثاني أن يترتوا من نساء، وهو أن يكن نساء، فإن ورموا بالنسب وكانوا

وحالاً، فالمرآت بينهم بالسر، وسأوبهم في سبب استحقاقهم، وصنعهم في أنفسهم، وإن كانوا رجالاً وسوء، بذلك مثل حظ الأشياء.

والأصل في ذلك قول الله عز وجل: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ مِنْ لَدُنْهِ الْغَنَاءَ بِكُلِّ سُوءٍ﴾ الآية، وأما ردّ اثبات السر في الانفراد، فلا يحل أن يكون واحدة أو أكثر من ذلك، فإذ كانت واحدة، دلها النصف؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ كُنُوزٌ مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ﴾، وإن كان التبر ليدل عليه جماعة الصحابة، ومن بعدهم أن عرض البشير لما رده الثلثين، وروى ابن عباس أنه قال: عرضها النصف، ولم يثبت ذلك عنه، والدليل على صحت هذا القول الإجماع على خلافه، انتهى.

قال الموفق^(١): أجمع أهل العلم على أن فرضي الاثنين الثلثان إلا رواية شاذة من ابن عباس أن فرضهم النصف؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ كُنُوزٌ مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ﴾ الآية، فمفهومه أن ما دون الثلث ليس لهما الثلثان، والصحيح قول الجماعة. فإذ النبي ﷺ قال لأبي سعد: رابع، وأعطى ابني سعد الثلثين، ولأن كل من يرث الواحد منهم النصف، فالثلاثين منهم الثلثان، كالأخوات من الأبوين والأخوات من الأب، وكل عدد يختلف فرض واحد منهم وجماعتهم، فالثلاثين منهم مثل فرض الجماعة كوند الأم، والأخوات من الأبوين أو من الأب، فأما الثلث من الباب فمرد فلا خلاف في أن فرضي الثلثان

واختلف فيما ثبت به فرض الابنتين، فعلى نيت بهذه الآية، والتقدير: فإذ كن ساء اثنين، وعزق صلة، كلون تعاس. ﴿عَلَيْهَا قَوْلُ الْقَائِلِ﴾ أي اضرها الأعقاب، وقد دل على هذا أن النبي ﷺ حين نزلت هذه الآية أرسل

(١) سورة النساء الآية ١١.

(٢) «المعنى» (١١/٩).

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

(اقل حد) : ۱۰۰ سے زائد اسمائے مقدسہ ہیں جن کی تعداد ۱۰۰۰ ہے

ومثله ولي الأبناء الذكور ، وب بكر والد كمثلته أجداد سواء
ذكورهم كذا ذكورهم ، وإن أنجبهم كـ لهم بغيرهم كـ بغيرهم
كـ بغيرهم .

[illegible]

قال اب ج¹² وهذا كما في ر و د الا ان عند علم المؤلف حركة الهمزة
 لاسمهم المصنف يسمى ب و د ج و ح د هـ و لا يسمى س هـ ف زاد الثقلان
 لذلك هذا زاد جميع لغوه كونه بعض ح د فيكون هما جميعهما
 وكذا مثل حفظ الاشياء هي في ر و د في النسخ هي أيضا معناه
 بولد تعلق

وذلك ان حبيب الله قد لا يتم فرض حبيب هو مع
غيره، حمله وحبيب هو، قد يتم في بعض الحالات حمله
بما لا يتم مع الحيات في بعض الحالات، ولا غيره للأول والأشهر في
في الإعراب، ومع الحيات في حمله لا يتم في بعض الحالات، وفي العم
في الإعراب، ومع الحيات في حمله لا يتم في بعض الحالات، وفي العم
في الإعراب، ومع الحيات في حمله لا يتم في بعض الحالات، وفي العم

من أجمع و... المقتضيات، وإذا كان، وكذا هو الموند للمقتضيات
 دبر، فإنه لا ميراث معه لأحد من رده، لأن من لم يكن في
 جود بالمقتضيات ذكر، الكتاب يسي قائم من ذلك من استأنى بالمقتضيات
 فإنه لا ميراث له من ذلك من استأنى بالمقتضيات، لأن مقتضى باب الفرائض
 هو من مقتضى

في المشرح المذكور، أن من استأنى بالمقتضيات، فإنه لا ميراث له من ذلك من استأنى بالمقتضيات
 دبر، فإنه لا ميراث معه لأحد من رده، لأن من لم يكن في
 جود بالمقتضيات ذكر، الكتاب يسي قائم من ذلك من استأنى بالمقتضيات
 فإنه لا ميراث له من ذلك من استأنى بالمقتضيات، لأن مقتضى باب الفرائض
 هو من مقتضى

فقد اجتمع أثره للمقتضيات، وإذا كان، وكذا هو الموند للمقتضيات
 دبر، فإنه لا ميراث معه لأحد من رده، لأن من لم يكن في
 جود بالمقتضيات ذكر، الكتاب يسي قائم من ذلك من استأنى بالمقتضيات
 فإنه لا ميراث له من ذلك من استأنى بالمقتضيات، لأن مقتضى باب الفرائض
 هو من مقتضى

أما لم يكن، حسب، في الوند للمقتضيات ذكر، فإنه لا ميراث له من ذلك من استأنى بالمقتضيات
 دبر، فإنه لا ميراث معه لأحد من رده، لأن من لم يكن في
 جود بالمقتضيات ذكر، الكتاب يسي قائم من ذلك من استأنى بالمقتضيات
 فإنه لا ميراث له من ذلك من استأنى بالمقتضيات، لأن مقتضى باب الفرائض
 هو من مقتضى

بمَنْزِلِهِمْ وَهُوَ أَظْهَرُ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ يَدْعُو عَلَى مَنْ هُوَ بِمَنْزِلِهِ وَمَنْ
هُوَ دُونَهُ مِنْ سَائِرِ الْأَعْدَاءِ مَخْلًا إِنْ فَضِّلَ فَتَسْمُوهُ شَجْمٌ يَدْعُو
مَنْ حَظَّ لِأَشْيَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَفْضِلْ سَيءٌ فَلَا شَيْءَ تُشَوِّ

بمَنْزِلِهِمْ) أي يكون الذكر المذكور في مرتبة هذه الأسماء هي الغريب من العبد
(أولاً) كـ (هو) الذكر (فطروق) بالطاء والراء التمهيدية أحدهما في يكون
الذكر المذكور بعد أي أسأل (مَنْزِلِهِمْ) أي (فَلْيَدْعُو عَلَى مَنْ هُوَ بِمَنْزِلِهِ) (و) يَدْعُو
عَنْ (مَنْ هُوَ دُونَهُ) مِنْ بَنَاتِ الْأَعْدَاءِ فَضْلًا أَيْ عَنِ الْمَالِ وَهُوَ مَقْدُورٌ بِهِ إِلَى
فَضْلِ مَنْ يَمُنُّ مِنَ الْمَالِ شَيْءٌ (أ) فَيُتَسَمَّوْهُ شَجْمٌ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظٍّ لِأَشْيَيْهِ (وَالَّذِينَ
لَمْ يَفْضِلْ) أَيْ لَمْ يَمُنْ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَالِ مَعْدُومًا (أَعْرَاضُ) (فَلَا شَيْءَ بِهِمْ) قَالَ
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: وَهُوَ فَاتِكٌ جَمِيعُ الْفُتُوحِ وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَهْلُ سِنِّ بَعْضِهِ
وَلَا يَرُ شَيْئًا مَعَ إِبْرَاهِيمَ طَعْمًا

قَالَ عَمْرُوٌ (١) «جَمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ نَسَبَ الصَّبِّ هِيَ سِتْمَسُ
بِأَبِيهِ سِتْمَ بَنَاتِ الْأَسْ» مَا لَمْ يَكُنْ يُلْزَمُهُنَّ أَوْ أَسْأَلُ مِنْهُنَّ دُونَ بِأَبِيهِ
وَدُونَ لَأَنْ هُوَ مَعَالَى ثُمَّ يَخْرُجُ لِلأَوَّلَادِ إِنْ كَانُوا سَاءَ الْأَشْيَاءِ فَطِلَالٌ كُنِي
أَوْ كَتَبَتْ وَهَذَا مَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِمْ سَاءَ مِنَ الْأَوَّلَادِ وَهَذَا دُونَ بَنَاتِ
بَنَاتِ الصَّبِّ هُنَّ يَمُنُّ بِشَيْءٍ وَلَا يَدْعُو أَنْ يَشَارَكَ بَنَاتِ الصَّبِّ (أَبِيهِ
هُنَّ يَدْعُوهُنَّ) هُنَّ كُنَّ مَعَ سَائِرِ الْأَبِيهِ أَيْ فِي شَرَحِهِنَّ فَأَبِيهِمْ (و) أَيْ
عَمَّهُمْ (و) رُلَّ مِنْهُنَّ كَأَنَّ أَحَبَّهُنَّ أَوْ أَمَرُ أَيْ عَمَّهُنَّ أَوْ أَمَرُ أَيْ بِي عَمَّهُنَّ
عَمَّهُنَّ أَيْ سَائِقِي هَجَمَلُ بِهِمْ لِلْعَمِّ مِثْلَ حَظٍّ لِأَشْيَيْهِ وَهَذَا مَعْدُومٌ
بَدَلُهُ (و) يَدْعُو ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَرُوِيَ وَعَائِشَةُ وَهُوَ قَالَ مَا ذَكَرْتُ وَذَكَرْتُ (و) شَيْءٌ
لِأَبِيهِ وَأَبِيهَا (أ) يَرُ وَهُوَ قَالَ سَائِرُ الْفُتُوحِ (أ) أَيْ مَعْدُومٌ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَمَنْ أَيْبَعَهُ) (و) هُنَّ حَائِثُ الصَّحَابَةِ فِي سَبِّ سَائِلٍ مِنَ الْعَرَائِضِ هُنَّ رَضِيَّ
نَحْنُ بِأَبِي نَسْكَرُ دُونَ أَخَوَاتِهِ وَهُوَ حَوْلَ أَبِي تَوَرَّ

من باب الأنداء المذكور مثل عدد الأشيخ وليس نسخ غير حرف
منه شيء. فإن تم بفصل شيء فلا شيء به. وذلك أن كلمة بارز
بمعنى قال في

أي أقرب منه أيضاً (أي يترك الأسماء) كتب (بذكر مثل حفظ الأشيخ) على سبيل
المعنى

(وليس لمن هو طرف) أي سبب وبعد من حيث (منهم شيء) لأراده
المذكر يكون حاجباً له هو سبب من رواه ثم بفصل شيء) بعد أهل الفرائض
(فلا شيء لهم)

قال الحرشي جازي في رده رعدة وكتاب من فلاحه نصلب النصب
وكتاب الأمر واحدة كذا أو كذا من ذلك النفس تكلمة مثلثية، إلا أن
يكون معبراً ذكراً لنفسه فيها بقوله لكذا في حفظ الأشيخ

قال المؤلف "في هذه المسألة ثلاثة أحكام أحدها أن تليث الواحد
نصب، ولا خلاف في هذا من عند المفسرين، الثاني أنه إذا كان مع
تليث الواحد بيت آخر أو بيتين، فليست بنصب، وكتاب الأمر واحد
كتاباً لو أكثر من ذلك، فليس بنصب، والثالث أيضاً صحيح عليه من
المفسرين، وقد روي أنه قيل أبو موسى عليه السلام في رواية من الحديث، معنى عليه

الثالث إذا كان مع بيت الأمر ذكراً في رجه، فإنه يفصله فيما بين
بذكر مثل حفظ الأشيخ في قول جمهور أهلها من المفسرين، ومن بعدهم، إلا
من بعدهم في رواية، فإنه يتركها لفصلها، وهذه المسألة الثانية التي
يعبر فيها عن النصابة، فقال المصنف من لا يتركها من النصابة أو
نصبه، فإنه كذا، المصنف من لا يفصل بين بيتين، فإنه يتركها، فإنه يتركها
من لا يتركها، وإن كان المصنف من لا يتركها، فإنه يتركها، فإنه يتركها

(وذلك أي دليل ما ذكر من الأحكام) أي لا يتركها ويطلق قال في كتابه

كسبه ﴿يُؤْتِيهِ اللَّهُ فِي الْوَلَدِ عِلْمًا لِّدَعْوَى الْوَلَدِ﴾ بِشَرْطِ الْإِثْبَاتِ وَلَا كُنْ
 بِسَاءِ حَقِّ الْفَضْلِ عَنْهُ ثَلَاثَ مَا رَكَدَ وَإِنْ كَانَتْ وَجْهَةٌ فَلَهَا أَنْتَصِفَ
 قَالَ مَالِكٌ الْأَحْرَفُ هُوَ لَا يَحْدُ.

(٢) باب ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها

الكرسى ﴿يُؤْتِيهِ اللَّهُ﴾ أَي بِاسْمِهِ ﴿فِي الْوَلَدِ عِلْمًا﴾ بِالْأَحْكَامِ الَّتِي رَحِمَ
 ﴿لِلدَّعْوَى﴾ سَبَبُ ﴿يُؤْتِيهِ عِلْمًا﴾ أَي بِاسْمِهِ ﴿فِي الْوَلَدِ عِلْمًا﴾ إِذَا سَمِعَتْ مِنْهُ صَوْتَهُ
 لِمَالِكٍ وَتِلْكَ الْفَضْلُ هُوَ كَمَا رَكَدَ وَحَدُّهَا ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ الثَّلَاثَةُ وَإِذَا أَحْرَفَ حَرَفَ
 اسْمِهِ كَسَامِيٍّ لِيُجْلَسَ، قَالَ ابْنُ لُحَيْمٍ " وَهُوَ دَلِيلٌ كَمَا أَشَارَ لَهُ الْإِمَامُ عَلِيُّ
 وَهُوَ أَوْلَادُ الْأَبِ فِي عَقْدِ الْأَدْلَى لِاجْتِمَاعِ عَلَى إِرْثِهِمْ دُونَ أَوْلَادِ أُمِّهِ

﴿فِي الْوَلَدِ عِلْمًا﴾ الْأَوَّلَى ﴿يُؤْتِيهِ عِلْمًا﴾ لَمْ يَلِدْ مَعَهَا ﴿فِي الْوَلَدِ عِلْمًا﴾ ثَلَاثُ
 دَرَجَاتٍ ﴿لِلدَّعْوَى﴾ أَيْ حُكْمُهَا الْإِثْبَاتُ عِنْدَ جَمْعِهِمْ لِعِلْمِهَا خِلَافَ الْأَبِ عِلْمِهَا
 بِدَلَالَةٍ لَهَا الْمَصِيفُ كَمَا تَقْدِمُ قُرْبَى ﴿فَرِيقَانِ كَانَتْ وَجْهَةٌ﴾ أَيِ إِنْ كَانَتْ
 لِأَوْلَادِ بَتٍّ وَاحِدٍ فَطَلَّ ﴿فَلَهَا الْوَصْفُ﴾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ دَرَجَةُ الْأَبِ عَلَى سَبَبِ لِحْتَاجَتِهِ عَلَى صَحَّةِ مَا قُلْنَا، وَبَيَّنَّ
 مَوْضِعَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَحْكَامِ الْمَوَارِثِ

﴿قَالَ مَالِكٌ الْأَحْرَفُ﴾ لِمَذْهَبِهِ فِي الْكَلَامِ سَابِقُ (هُوَ الْأَيْضًا بِاعْتِدَادِ
 الْفَرَاغِ مِنَ الْمَوْتِ)

(٢) ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها

قَالَ الْمَوْضِعُ " الْوَجْهُ وَهُوَ دَرَجَةُ دَرَجَةٍ لَا يَرْتَبِعُ بَعْدَهُ، وَفَرَضَ الْوَجْهُ

(١) المخرج الزركشي (٢/ ١٠١)

(٢) المعنى (٩/ ٢٦)

[illegible]

مختلف صحاح میں ایک ہی کلمہ کے تحت مختلف معانی بیان کیے گئے ہیں۔ مثلاً "مختلف" کا معنی "مختلف" ہے۔

۱. خداوند تعالیٰ در آیه ۱۰۰ سوره اعراف فرموده است: «وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلَیْنَ وَلَا الْاٰخِرَیْنَ وَلَٰكِنْ تَتَّبِعُوا الذِّکْرَ» (و پیروی از پیشینیان و پسینیان را نکنید، بلکه از یاد خدا پیروی کنید).

قال مالك وميراث الزوج من امرأته، إذا لم يترك ولداً ولا
ولداً أبياً مئة أو من غيرها، النصف فإن ترك ولداً، أو ولداً من،
ذكر أو أنثى، فنزولها الثلث، من بعد وصية يوصي بها أو
دين.

وميراث الأخت من زوجها، مئة بشرط ولداً ولا ولد أبياً،
الثلث فإن ترك ولداً أو ولداً من، ذكر أو أنثى، فلا قرآن
تتضمن من بعد وصية يوصي بها أو دين، وذلك أن الله سار به
فيما يلي يقول في كتابه: ﴿وَلَكُمْ بِمَا تَرَكَ أَبَوَاكُمْ وَلَكُمْ بِمَا تَرَكَ

﴿قال مالك وميراث الرجل من امرأته﴾ أي روحته إذا لم يترك الروح
ولداً، ذكر أو أنثى (ولا ولد أب) اسم من أن يكون من خطبها، أو من
صلب ولدها، سواء كان الولد (مداً) أي من غير روح أو من غيرها أي من
روح أخرى، وليس في المصحح نص في هذا، ولا في غيره، والأثر في وجوده
(النصف) من تركه على الحرية (أو ترك ولداً أو ولد أبياً) وإن سئل (ذكر أو
كان مكناً) (أو أنثى، فزوجها الثلث) (وخلول ولد الأس من انحكم بالاحكام) أو
لأن الولد ينسب له أيضاً، ولا يدخل في ذلك ولد بنت، فإنه لا يحجب الزوج
من النصف إلى الثلث (من بعد وصية يوصي بها) (امرأة أو دين) يكون على
نحوه، عطف على وجهه.

(وميراث المرأة) الروح (من زوجها) نصف (إذا لم يترك ولداً ولا ولد
أبياً) من خلاف ولداً أبياً (الثلث، بالرفع

﴿قال ترك﴾ الزوج النصف (ولداً أو ولد أب) وإن سئل (كان الولد) (أو
من فلامرأة أنثى) بالرفع، جعل ميراث روح صنف ميراث الأبوة لئلا يترك
سألي ﴿وَلَكُمْ بِمَا تَرَكَ أَبَوَاكُمْ﴾ (من بعد وصية يوصي بها) (الزوج أو دين)
على الزوج، وهو مقدم على وصية (ولذلك) أي منه (أن الله تبارك وتعالى يقول
في كتابه العزيز) ﴿وَلَكُمْ بِمَا تَرَكَ أَبَوَاكُمْ﴾ أي روحائكم (فإن لم يكن

لَهُمْ وَلَهُ فَإِنْ كَانَ نَهْرٌ وَلَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ بَعْدِ
وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ
بَعْدِهِمْ وَلَهُ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا
مِنْ بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا

لَهُمْ وَلَهُ فَإِنْ كَانَ نَهْرٌ وَلَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ بَعْدِ
(لَكُمْ أَلَيْسَ بِمَا تَرَكُوا) لَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ بَعْدِ
بَعْدِهِمْ وَلَهُ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ بَعْدِ
بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا
بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا

وَلَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ بَعْدِ
بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا

وَلَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ بَعْدِ
بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا
بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا

وَلَمْ يَلْعَنُوا كَرَّمُوا بِمَا تَرَكُوا مِنْ بَعْدِ
بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا
بَعْدِهِمْ وَيَسِيرُوا بِهَا وَرَبُّهُمُ الَّذِي تَرَكُوا بِمَا تَرَكُوا

(٢) باب ميراث الأب والأم من ولدهما

هذا أصل هذه القضية من ربعة وعشرين، وموتوا في سبع وعشرين،
وتسمى المصرفة، وذلك أن هي من بي طاب قال عن ميراث ثروته من هذه
مما ذكره، وهو يحط على الميراث طاب عادتها معه، ومضى في خطته،
انتهى

(٣) ميراث الأب والأم

وفي الهدية «الأم والأب»، ١٧١، أربعة رتبة فوق المصنف الأب
(م، ولدهما)

أما ميراث الأب والأم من ميراثه ثلاثة أحوال، حالي، ميراثه
بالميراث، وهي مع الأب والأم من ميراثه، فليس له إلا الميراث،
والأب والأم من ميراثه، لا ميراث في هذا الحال
الحال الثاني، ميراثه بالميراث، وهي مع ميراثه، فيأخذ
ميراثه من ميراثه، وفي حال ميراثه ميراثه ميراثه، أو ميراثه،
هذه القضية برتبة، وفي الحال به

الحال الثالث، مجتمع في الأمر، ميراثه وميراثه، وهي مع ميراثه
الميراث أو ميراثه، في الميراث، ميراثه ميراثه، ميراثه ميراثه
ميراثه ميراثه، وهذا ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه، ثم
أخذ ما بقي من ميراثه، ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
الميراث الميراث، ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه، ميراثه ميراثه
ميراثه ميراثه، واجتمع ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه، ميراثه ميراثه
ميراثه، انتهى.

(١) كتاب في نسخة ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦

(٢) الميراث ١٧١٦

(٣) ميراثه ميراثه ١٧١٦

فان ما لك الامر لجميع عبدي الذي لا اجلاد فيه .
والذي تركت عليه اهل بيته بعدد نبيات الاب من انه .
بعد ان بنى اخوانه .

وجعل في عيسى في القدره
لان الله تعالى هو الذي خلق آدم واداه
وحده . وروي ذلك عن النبي . وروي ذلك عن شريح في رجب . وكان
من سبب قتل النصارى في رجب . وروي ذلك عن عيسى في امره
.
نصبا على الاب . ولا يجوز .

وهي مائة اربعة لا تروى من رجب . رجب ان عيسى موصوفه
عيسى
مفاتيح بالعلماء . بعد من هو لا
.
عدد الاحصاء من الصحابة على مخالفة . ولان مائة اربعة اهل بيت
موصوفه . كان ذلك
مفاتيح في موصوفه

وكانت المصنفان انهما
.

اقال مالك الامر لجميع عبدي الذي لا اجلاد فيه .
(والمعنى الذي تركت عليه اهل العلم بعدد نبيات الاب من انه
.)

ولده، أو ولد ابن ذكر، فإنه يفرض للأب السدس مبرصة. فإن لم يترك الموصي ولداً، ولا ولد ابن ذكر، فإنه يبدأ بمن ترك الأب من أهل العرائض. فيختارون فرائضهم فإن فصل بين الأب والسدس، كما فرقه، كان للأب.

وبما أو ولد ابن) وإن سفل حال كون كل منهما (ذكر) فإن حكم ابنت بخلاف ذلك (فإنه يفرض) به المجهول (للأب) حصة (السدس) بالرفع (المبرصة) بالنصب، وهذا أول الأحوال الثلاثة لمذكوره للأب، ونقدم له مجمع عليه عند أهل العلم.

(فإن لم يترك الموصي ولداً ولا ولد ابن) حال كونه (ذكر، فإنه يبدأ) حيث لم يترك الأب) موقوف شرك، ودخله لضمير إلى الموصول (من أهل العرائض) بيان لمن يعطون) بفتح المجهول (فرائضهم) ثم يقرر (فإن فصل) من المال السدس لما لوته كان) كنه (للأب) وهذا هو الحال الثالث - جمع بينها الأب والعرض والتعصيب معاً، وهذا أيضاً مجمع عليه، كما تقدم

وقال الساجي^(١) هنا كما قال ابن ميراث الأب من ابنة أو ابنة يكون على وجهين أحدهما أن يتعمد بالفرض، والثاني أن يجمع الفرض والتعصيب، وقد قال أبو إسحاق الإسفراييني وبعض أصحاب الشافعي: (إن يتعمد بالتعصيب، مما موضح أفراد الفرض، فتارة يكون مع من هو أولى تعصباً منه كالأب وابن الأب، فإن هنا يحجب بعصبه، ويؤدى إلى مجرد فرضه، وهو السدس الثاني أن يعطى فرضه، وهو السدس

ثم يفرق أهل العروض بين حال، فلا يبيى منه ما يورث بعصب، وذلك أن يترك الموصي ابناً مأكثراً، وأباً، فتكون للأم ابنتان وبناوين لكن واحد سهم السدس، فلا يبيى من المال بعد ذلك شيء، وأما

(١) المطبوع (٢١٧/٢)

نَافِلَةٌ بِفَتْحٍ فَهِيَ سِدْسٌ لِمَا قَوْلُهُ، وَهِيَ سِتَّةٌ سِدْسٌ،
لَرَبِّهِ

وَمِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ، بِذِي سِتَّةٍ، وَاسْتَبْدَتْ، فَهِيَ
سِتُّونَ وَمِائَتَانِ، وَهِيَ كِتَابُ دَانِي وَتِلْكَ مِنَ الْإِخْوَةِ
تَبَرَّعَتْ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَهِيَ، بِذِي سِتَّةٍ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ، وَهِيَ
بِذِي سِتَّةٍ

وَمِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ، بِذِي سِتَّةٍ، وَهِيَ كِتَابُ دَانِي وَتِلْكَ مِنَ الْإِخْوَةِ
تَبَرَّعَتْ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَهِيَ، بِذِي سِتَّةٍ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ، وَهِيَ
بِذِي سِتَّةٍ

أَوَّلُهُ لَمْ يَهْلِكْ فِيهِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْإِنْسَانُ، فَهِيَ أَرْبَعُونَ، وَهِيَ
بِذِي سِتَّةٍ، وَهِيَ كِتَابُ دَانِي وَتِلْكَ مِنَ الْإِخْوَةِ
تَبَرَّعَتْ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَهِيَ، بِذِي سِتَّةٍ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ، وَهِيَ
بِذِي سِتَّةٍ

أَوَّلُهُ لَمْ يَهْلِكْ فِيهِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْإِنْسَانُ، فَهِيَ أَرْبَعُونَ، وَهِيَ
بِذِي سِتَّةٍ، وَهِيَ كِتَابُ دَانِي وَتِلْكَ مِنَ الْإِخْوَةِ
تَبَرَّعَتْ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَهِيَ، بِذِي سِتَّةٍ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ، وَهِيَ
بِذِي سِتَّةٍ

يولد سم يشترك المسمى، ولد، ولا ولد أب، ولا شقيق من
 أم حرة فصاحبه، فرب يلام ثلث كمالاً إلا في مريضتين فقط

جميعه لعله من لصاحبه وغيره وفي خلاف بين عبد بن معاذ رضي الله
 عنهم - وهذا ما جمعنا عليه من قبل ابن عباس

قال ثم يترك المسمى ولد ولا ولد من من الذكور إلا أن (ولا أنيس من
 الإخوة فصاحبه) أي أكثر من اثنين من أي جهة كانوا (فإن للأمة الثلث كاملاً)
 وهذه أول لأخوان الثلاثة المتقدمة للام، ونقدم أنه لا خلاف فيه بين أهل
 العلم

قال الساجي^(١) وهذا كتاب قال في حيث لا م من منها يتوحد فوجين
 على مدح ما تترك جمهور الفقهاء، أحدهما باسحق، وهو على طريق
 ثلث مع عدم بوند وولد لابن والآنس من إخوة فصاحبه، وأما مع وجود
 أحد من ركوب، فهو مذهب سيبويه وروى عن ابن عباس أنه لا يوجب لأم
 من ثلث إلى حدس لا الثلاثة من إخوة فتر على ما يذهب على ما ذهب
 إليه جمهوره فوجه حاله ﴿فإن كان له إخوة فلا يترك الثلث﴾^(٢) لفظ لإخوة
 وأمع صدر الأنس، فوائده على قوت إن كل يجمع لأم، وسواء كان بوند
 وولد لأم ذكر أو أنثى، أو كان لأخوان أب وأم أو أب أو أم، أو
 مستغيب، أحدهما لأب والأخر للام، فإن كل ذلك يرد للام من الثلث إلى
 حدس

والأصل في ذلك قول تعالى ﴿وَلَا يَرِثُهُ يَتِيمٌ وَلَا يَتِيمٌ يَتِيمًا كَتُمُّوا بِمَا تَرَكُوا
 فِي كَانِ لَهُ وَلَهُ كَانَ لَكُمْ حَقُّهُ وَأَمَّا دُونُكُمْ فَبَرَاءُ وَيُطْعَمُونَ فَإِنْ كُنَّ لَكُمْ إِخْوَةٌ فَلَكُمْ
 الْثُلُثُ﴾^(٣) إلا في مريضتين فقط يعني - حكم الأم في المرض السدس -

(١) المصنف (٩٠ ٢٧٨)

(٢) سورة النساء، الآية ١١

وإحدى الفريضة، أن يُترقى رُحْلُ وشَرَكُ امرأتين وأبويهما.
فَلَا مَرَأِيَهُ بَرِيحٍ وَأَكْنُو الثَّلَثُ بِمَا بَقِيَ. وَهُوَ التَّرْتِيعُ مِنْ رَأْسِ بَعَالٍ
وَالْأُخْرَى أَنْ تُتَوَفَّى امْرَأَةً. وَشَرَكُ رَوْحِهَا وَبَوِيهَا فَيَكُونُ
بِرُؤُوسِهِمْ لِنُصْفٍ وَأَلَمَهَا الثَّلَثُ بِمَا بَقِيَ. وَهُوَ لِنُصْفٍ مِنْ رَأْسِ
أُمَامٍ

الثالث على ما تقدم لا يرث ميراث من الفريضة، ولا ينقص من واحد، منها
بحر حول، لا في مسئلتين فقط، سياسي ذكرهما، قال الزردي بذلك لهما
الفرادان لأن الأم حُرَّتْ بإعطائها للثالث لفظاً لا حقيقة

ثم فصل لإمام المسئلتين المذكورين، هناك (وإحدى الفريضة) منهما
الذي يوتى رجل وشَرَكُ امرأته وأبويه) فقط، فالمسئلة من ربع ويكون لامرأته
الربع) بالربع (ولأمة الثلث مما بقي وهو اربع من رأس البعل) أي من الكل
ولأب نصف (والأخرى) أي ثلثة الفريضة منها (التي تتوفى امرأة، وشَرَكُ
زوجها وأبويها، فيكون لزوجهما النصف، ولأبها الثلث مما بقي، وهو النصف من
رأس البعل) بالثلث للأب

قال البحري^١ وهاتان المسئلتان، وهما رُوحٌ وأبوان، وزوجه وأبوان،
وهما العراوات، دون ثالثهما وجماعتهما، ولثلاثين جعلوا للأم في مسئلتين
ثلث ما بقي، ومرد ابن عباس رضي الله عنه أن جعل للأم ثلث جميع
أصناف، وهذه من مسائل الخمس التي صح إيراد ابن عباس رضي الله عنه -
بها. والثالثة مع العوال، وفراصة أن الأم لا تحصل من الثلث إلى المدس من
الإخوة، لا بثلاثة، والخاصة أنه لا يجعل الأخوات نصيباً مع الأب، ثم لا
يحري أحد في مسئلة الفرادين مجرى الأب، فلو توفى رجل، وترك أمّاً،
وحقّاً، وزوجه فكانت الفريضة من ثلثي ميراث الزوج لأمه، ولأم الثلث
أربعة، وما بقي يسجد انتهى

وَاللَّهُ أَنْ سَمِعَ سَارِبَ النَّمْلِ يَمُوتُ فِي كَسَاةٍ لَوْ لَا تَوْبَهُ لَكُنَّ
وَأَمَّا وَتَهْدُ أَفْسَدَتْ وَتَقَارِكُ إِنْ كَانَ نَمٌ وَلَهُ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَهُ وَدُونَهُ
أَمَّا فَلْيُتَبَّهَ الْفَتَى كَانَ يَهُدَى بِهَدْيِهِ فَلْيُتَبَّهَ سُدَّتْ

وَاللَّهُ أَنْ سَمِعَ سَارِبَ النَّمْلِ يَمُوتُ فِي كَسَاةٍ لَوْ لَا تَوْبَهُ لَكُنَّ
وَأَمَّا وَتَهْدُ أَفْسَدَتْ وَتَقَارِكُ إِنْ كَانَ نَمٌ وَلَهُ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَهُ وَدُونَهُ
أَمَّا فَلْيُتَبَّهَ الْفَتَى كَانَ يَهُدَى بِهَدْيِهِ فَلْيُتَبَّهَ سُدَّتْ

قَالَ الْإِسْلَامِيُّ "وَاحِدٌ يَصْدُرُ عَنْ مَعْنَى الْفَتَى الْفَتَى الْفَتَى
وَأَمَّا وَتَهْدُ أَفْسَدَتْ وَتَقَارِكُ إِنْ كَانَ نَمٌ وَلَهُ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَهُ وَدُونَهُ
أَمَّا فَلْيُتَبَّهَ الْفَتَى كَانَ يَهُدَى بِهَدْيِهِ فَلْيُتَبَّهَ سُدَّتْ

وَاللَّهُ أَنْ سَمِعَ سَارِبَ النَّمْلِ يَمُوتُ فِي كَسَاةٍ لَوْ لَا تَوْبَهُ لَكُنَّ
وَأَمَّا وَتَهْدُ أَفْسَدَتْ وَتَقَارِكُ إِنْ كَانَ نَمٌ وَلَهُ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَهُ وَدُونَهُ
أَمَّا فَلْيُتَبَّهَ الْفَتَى كَانَ يَهُدَى بِهَدْيِهِ فَلْيُتَبَّهَ سُدَّتْ

(۱) مخرج الفرضی (۱/۱۱۱)

(۲) أخرجه الفرضی من (۱/۱۱۱) (۱/۱۱۱)

صفت النسوة في الأخوة ثلث أصناف

(١) نساء ميراث الإخوة للأم

قال مالك الأخر **يُصْنَفُ** نسبه عندنا من الأخوة للأم لا يزول مع الولد ولا مع ولد لأب أو لأبى أو كالأب . . .

(صفت النسوة) وعليه جمهور العلماء أن الإخوة اسمان (أثنان فصاحداً خبره يسمي أن الإخوة وإن كان بسط الجميع، حتى يتردد منه الالتباس، كما هو قوله، فيجب أن يكون أيضاً الأب من النسب، وليس له أن يكون أكثر من صاحبة، وجمهور الفقهاء خلافاً لما بيننا من إسماء لهم له عهده فإنه جعل الثلاثة حاحية للأم سوى الأثنتين، بناءً على أن الإخوة جميع، فلا يشارك النسب، وقد كان للأثنتين في الميراث حكم الجماعة

وروي لناكم وصححه، وليبقي عن ابن عباس أنه دخل على عثمان، فقال إن الأخوين لا يؤخذان للأم من الثلث، قال تعالى ﴿فَإِذَا كَانَ لَكُمْ الْوَلَدُ﴾، واشترطت تلكان عروك بحرفه **فَإِذَا كَانَ لَكُمْ الْوَلَدُ** لا أحد، طبع أن قوله ما كان دليلي، ومضى في لأصناف، ورواه به ناس من أهلنا عن يده من مات أنه كان يحجب، وأم بالأخوين، هذا والله ما لا ينفك، لا بد من يورث **فَإِذَا كَانَ لَكُمْ الْوَلَدُ**، وأنت محبة بالأخوين؟ هذا إن لم يورث من الأخوين عروك، كما في النسخة، يغير

(٢) ميراث الإخوة للأم

والأم في النسخة المصرية رجع من أصل نسبي الأم، والبراد سواء كانوا كراماً أو بناتاً

قال مالك الأخر المجمع عليه، أي لا خلافة فيه (عليها) بالمعينة الصورة (فإن الإخوة للأم لا يزول مع الولد ولا مع ولد الأب، فكأنما كانوا)

وَأَبْنَاءُ سَيِّدَةٍ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْأَبِّ وَلَا مَعَ سَيِّدَتِي الْأَبِّ.
 سَيِّدَةٍ وَنَهَيْتُمُ يَرْتَبُونَ جَمَاعًا سَوًى. وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ يَخُذْ مِنْهُمْ سَدَسَ
 دَكَّةً كَانَ أَوْ قَسْمًا فَإِنَّ هَذَا سَوًى فَهَكَذَا يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ شَدَسُ
 كَاتِبٍ قَدْ مَرَّ بِهِمْ سَرَكَةٌ فِي ثَلَاثٍ .

هَوَاءُ (إِخْوَةُ) رَأَى سَالِدًا يَحْيَى بِسَوًى فِي رَيْثِ الْإِخْوَةِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ
 رَجُلٍ صَغِيرٍ دُونَ ذَلِكَ سَوًى يَرْتَبُونَ فِي الْأَبِّ مَعِي دُونَ ٧٩ وَ
 ٨٠ لَا يَرْتَبُونَ مَعَهُمْ (إِخْوَةُ) لَمْ يَخُذْ مِنْهُمْ (أَشْيَاءً) مَعَهُ . هَوَاءُ (أَبْنَاءُ) لَوْلَا
 يَرْتَبُونَ (أَنْفُسَهُ) مَعَ الْأَبِّ وَلَا مَعَ الْخَلَاءِ وَهَذَا الْخَلَاءُ مَقْرُونُ (أَبْنَاءُ) مَعَهُ
 فِي الْأَبِّ وَهَذَا مَقْرُونُ يَرْتَبُونَ لَا يَرْتَبُونَ

وَأَبْنَاءُ السَّوْدِ لَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْأَبِّ وَهَذَا مَقْرُونُ يَرْتَبُونَ مَعَ
 دُونَ ذَلِكَ. وَالْأَبُّ وَالْأَبْنَاءُ وَالْأَبْنَاءُ وَالْأَبْنَاءُ وَالْأَبْنَاءُ وَالْأَبْنَاءُ
 مَعَهُمْ. إِلَّا أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ فِي
 سَوًى وَهَذَا لَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ
 فِي سَوًى وَهَذَا لَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ
 مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ

وَالْأَبْنَاءُ لَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ
 مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ
 مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ
 مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ
 مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ
 مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ مَعَ الْخَلَاءِ وَلَا يَرْتَبُونَ

بسم الله الرحمن الرحيم - هو - لا تدرك قدر حكمة الله تعالى في خلقه
 بآياته وبما في كتابه من آيات وقوت حكامه
 والله أعلم بالصواب

والله أعلم بالصواب - من الله - لا تدرك قدر حكمة الله تعالى في خلقه
 بآياته وبما في كتابه من آيات وقوت حكامه
 والله أعلم بالصواب

قال "اجي" وهذا هو الذي لا يدرك قدر حكمة الله تعالى في خلقه
 بآياته وبما في كتابه من آيات وقوت حكامه
 والله أعلم بالصواب

لذلك أي: من ذلك الذي لا يدرك قدر حكمة الله تعالى في خلقه
 بآياته وبما في كتابه من آيات وقوت حكامه
 والله أعلم بالصواب

فَلِكُلِّ وَجْهٍ مِنْهُمَا آلُفٌ مِائَةٌ إِنْ كَانَكَ أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ
 فِي الثَّلَاثَةِ فَإِنْ كَانَ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي هَذَا بِمِثْلِهِ وَاحِدَةً.

لأحد: لأنها قسمت من قبل قرأى ﴿فَكُلٌّ وَجْهٍ وَنَهْمًا﴾ أي من لأخ
 والأخت ﴿الْأُنْثَى﴾ مما ترك.

﴿فَكُلٌّ وَجْهٍ﴾ أي من الأخ والأخوات من أم ﴿فَكُلٌّ وَجْهٍ﴾ أي
 أكثر من واحد ﴿فَكُلٌّ وَجْهٍ﴾ لأنهم ورتوا بقوله الأم. وهي لا
 ترك أكثر من الثلث. يسوي في ذلك ذكرهم وأنثاهم، وإليه أشار الإمام بقوله
 ﴿فَكُلٌّ وَجْهٍ وَالْأُنْثَى فِي هَذَا أَي فِي الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ بِمِثْلِهِ وَاحِدَةً﴾

عن أبي بصير: "فَوَلَّى عَنْهُ عَمْرٌ وَجْهٌ وَجْهٌ وَجْهٌ وَجْهٌ وَجْهٌ وَجْهٌ وَجْهٌ
 معناه عندما أن يورث بغير أبوين ولا مولودين، ثم فلا حظ من ثلث ﴿وَلَّى عَنْهُ﴾
 أو ثلث لكل وجهٍ منهما ألفٌ مِائَةٌ، فسوى في ذلك بين الأخ والأخت، ثم
 قال لبارك الله. ﴿فَكُلٌّ وَجْهٍ أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثَةِ﴾،
 فوجب أن يرجع الصبر إلى الذكور والإناث، وذلك يقتضي مساوئهم في
 التركة، وأيضاً فإنه لما استوي ذكرهم وأنثاهم عند الأعراد مالمساواة. يرى
 عند الاشتراك في الثلث، انتهى

عن صاحب "الجملة" (١) هذه الآية مما ينبغي أن يطول فيها القول،
 لأنك لا بد من اضطراب أحوال الناس فيها، ولا بد قبل التصريح للاختلاف من ذكر
 معنى الكلال، واشتغالها، واختلاف الناس فيها، ثم يعود بعد ذلك لإعرابها،
 لأنه متوقف على ما ذكرنا، فنقول وبالله التوفيق. اختلص الناس في معنى
 لكاله، فقال جمهور المصنفين، إنه الميت الذي لا ولد له ولا والد، ومن
 لذي لا ولد له فقط، وقيل الذي لا ولد له فقط، وقيل: هو الذي لا يتركه

(١) "المصنف" (١/٢٢٩)

(٢) (٢/٢٢)

أب ولا أم، وعلى هذه الأقول كليب، فالكلالة وإنفعة على الميت، وقيل
الكلالة المورثة ما حدا الأبوين والولد، وسموا بذلك؛ لأن الميت يتعاقب طرفه
تكملة المورثة، أي أحاطوا به من جميع نواحيه، ويولد هنا القول بأن الآية سوت
هي حليم - رضي الله عنه - ولم يكن له يوم أنزلت أم ولا أب، وقيل: الكلالة
المال الموروث، وقيل الكلالة الغريبة، وهن المورثة، فقد تلخص مما تقدم
أنها إما الميت المورث أو لورثه أو المال الموروث أو الإرث أو القرابة

وأما اشتقاقها، فقول: مشتقة من تكلم الشيء، أي أحاط به، وذلك أنه
إنما لم يترك ولداً ولا والدًا، بعد انقطع طرده، وهما حدود سبه، وفي حاله
الموروث لمن يكلمه سبه، أي يحيط به كالإكليل، وقيل اشتقاقها من
الكلالة وهو الإعياء، فكان بصير السيرات لتوارث من بعد إعياء، وقال
الرمضاني: الكلالة في الأصل مصدر بمعنى الكلال، وهو دهاب القوة من
الإعياء، ثم سيط في الإعراب بناء على الاختلاف في هذه الأقوال.

قال الموفق^(١) اختلف أهل العلم في الكلالة، فقيل: الكلالة اسم
للمورثة، ما حدا الوالدین (المولودين)، نعت أحمد عن هذا، ودوي عن أبي بكر
الصديق - رضي الله عنه - أنه قال: الكلالة من هذا الولد والوالدة^(٢)، واستخرج
من ذهب إلى هذا القول يقول المردى

ورثتم صفة المحب لا هي تكلالو عن ابن مناب خذو شمس وهاشم

واشتقاقه من الإكليل الذي تحيط بالراس، ولا يملو عليه، فكان المورث ما
هذا الولد والوالدة قد أحاطوا بالميت من حوله، لا من طرفه أهله وأسطله،

(١) «الشيء» (٤/٩).

(٢) أخرجه العلوي (٢/٤٢٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٤)، وعبد الرزاق في
«المصنف» (١٠/٤٢٢).

حاشیہ لکھتے ہیں: "میرا مقصد یہ ہے کہ میری کتاب میں جو باتیں لکھی ہیں، ان سے مراد یہ ہے کہ ان کو لکھنے والے نے ان کو لکھنے سے پہلے ہی لکھ دیا ہے۔" (پیشروں کی طرف سے لکھی گئی)

[illegible]

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَيْ أَمَّةٍ يَسْتَعِينُ فِي إِخْلَاصِ عَمَلِهِ وَالْإِيقَانِ بِهِ
وَالْعَمَلُ بِهِ فِي رُوحِ رِيَاةٍ حَقِيقَةٍ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ
بِمَنْزِلَةِ أَمَّةٍ مَرِيَّةٍ عَلَى عَمَلِهِ وَبِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ
أَعْلَى مِنْ كُلِّ عَمَلٍ فَهِيَ أَمَّةٌ لِلْعَمَلِ وَبِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْ
كُلِّ عَمَلٍ فَهِيَ أَمَّةٌ لِلْعَمَلِ وَبِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْ كُلِّ عَمَلٍ فَهِيَ أَمَّةٌ لِلْعَمَلِ

[illegible]

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

(۱۳۷) $\frac{1}{2} = \frac{1}{2}$

أصح برأيه مع الثبات وبسبب الاستدلال ما سطر به من المتوفر حديثاً أن
بابه فصل من الكتاب يكونون فيه عاصيه، أي ليس كان له أصل
أصله مستأثراً فيقصرون على نصهم لأن فصل بعد ذلك فصل
الاجتماع للأب والأُم ينقسمونه بينهم على سبب الله وقدرته كانوا
إناثاً مذكوراً مثل حدة الأب والابن مع عتيل شتيه ولا شتيه

خ

باعتين على إحصائه وأن أحدهما بني لأن شتر لثوب في أبي الغلاب يوثق
الرجل حده لأبيه وأُمه دون حده لأبيه، أخرجه القاسمي

بوجهها أي الأصل في برأيه مع الاستدلال ما سطر به (وكتاب الأبناء) ولأن فصل
عالمه برأيه بمعنى ما سطر (المعروف) فاعل لم يرد (وحد) معنونه (أباً) حصر
به الوجه اجتماعاً غير أبي أم أم أم أم (الحال) بمعنى ثبوته برأيه (مكتوبون)
أشياء (وه) أي في فصل (هذه) ح مكتوب

ثم فصل صوره (سورة) فقال (بدا) بيده (معه) (مسي) كان له أصل
فريضة) بالإضافة (مستأثراً) صفة لفرصة أي يكون له الفرصة المستحقة أصلاً
(معتلون) به (المعقول) فرائضهم فإن فصل بعد ذلك أب بعد أم (أب) (م)
(فصل) بقية من المال (كان) ذلك الفصل (بالاجتماع للأب والأُم) أي الاشتقاء
(ينقسمونه بينهم على) (في) (كتاب) به (م) (وحي) (شما) أي (ذكرنا) كانوا هؤلاء
أشياء (لو إناثاً)

ثم صرح قوله على كتاب الله بقوله للذكر مثل حظ الأنثيين) فإن عر
معه في آخر سورة (الزبد) كذا (حزاً) (وإنما) (وإنما) (وإنما) (وإنما)
(الأنثيين) (فإن لم يفضل) أي لم يزد (شيء) من المال بعد إعطاء (أب) (م)
(فرائض) (فلا شيء) (لهم) أي (بالاجتماع) (مذكور) (لأنهم) (معتلون) (بأ) (م) (أق)
قوي (معرض) (الهام)

(١) أخرجه القاسمي (٢٠٩٤) من (٢٠٩٤) وأخرجه في (٢٠٩٤) (١٠٩٤)

قال الياحي^(١) قوله وهم يرثون مع ابنت، إلح يريد إنا لم يكر في
الورثة أحد من ذكرنا أنه بحبيهم، ولم يكر فيهم جده يقاسهم كانوا عصب
يرثون ما فضل من المال من بنت الواحد، وبنت الابن، وغير حسب المال
أو ما حصل من الأميين عزائلا، أو على بنتي أو وإن كان الإخوة ذكراناً، فهذا
الفضل بينهم على النساء وإن كانوا ذكوراً أو إنا، فهو بينهم للرجل مثل حظ
الأنثى.

قال الحرقي والأخوت مع بنت عصب، لهم ما فضل، وليس لهم
ممن فريضة قصّة، قال الموق^(٢) العصب هو لورث بصير تقدير، وإذا كان
مع ذو فرض أخذ ما فضل عنه من أو كثر، وإن انفرد أخذ الكل، وإن
انصرف الفروض المال سقط، ولست بالأخوت ماخذاً الأخوات من الأبوين
و من الأب لأنه قد ذكرنا أن ولد الأم لا مير من لهم مع الولد، وهذا قول
عامة أهل العلم، يروى ذلك عن عمر، وعبيد، ورمدة، وابن مسعود، ومعاذ،
وعائشة، وإليه ذهب عامة الفقهاء إلا ابن حار، ومن تابعه، فإنه يروى عنه أنه
كان لا يجعل الأخوات مع ابنت عصب، فقال في بنت وأخت نكحت
النصف، ولا شيء للأخت، لعن له إن عمر - رضي الله عنه - قضى بحلاف
ذلك، جعل للأخت النصف، هذا ابن عباس "لم أعلم أم الله؟ يريد قول الله
عز اسمه ﴿وَيُؤْتِيكُمُ اللَّهُ تِلْكَ رِزْقًا مِمَّا رَزَقَكُمْ﴾" ما رزقكم
جعل لها الميراث بشرط عدم الولد، ولعلنا لما ذهب إليه الجمهور، فإن
ابن مسعود - رضي الله عنه - كان في بنت وبنت من وأخت لأختين معها
بعضاً رسول الله ﷺ، للبنت النصف، وللبنت لابن لندس، وما بقي فبالأخت.

(١) عظيمي (١/٢٢٠)

(٢) عظيمي (١/٩٩).

(٣) سورة النساء الآية ١٢٦

فان وان لم يكن موافقاً له، الا جئنا انا، ولا ولد، ولا ولد ابيه، ذكرنا كان ر شئ، فانه يفرض بلاحق التواحدة بلب والام، انقصه فانا كان نسير، لم يرق ذلك من الاحواب بلب والام، ففرض فينا شئان فانا كان معهما انا ذكر، فانا يفرضه لاحد من الاحواب ر حواء كان في اكثر من ذلك وشئاً حتى شريكه

رواه السجاري وغيره^(١)

واحتجاج ابن عباس رضي الله عنه لا يرد على ما ذهب إليه، بل يدل على ان الاخت لا يفرض بها المصنف مع الولد، ومن يقول به، فان ما نأخذه مع المصنف ليس يفرض، وانما هو بالمصنف كغيره الآخر، فان انسي في هو انشئ نكاحاً الله تعالى، قد جعل به حب مع حب وبث الابن اليه من دمومه، وهو الثالث، انتهى

(قال) الامام مالك (وان به برك العترة انا ولا حنا) يعني (ابا لب ولا) بذلك انا ولا ولد ابي ذكرنا كان ر شئ، فانه يفرض فينا شئان فانا كان نسير، فانا كان معهما انا ذكر، فانا يفرضه لاحد من الاحواب ر حواء كان في اكثر من ذلك وشئاً حتى شريكه

(وقد) ساء المحذور، يعني شر كهم، أي شرك الإخوة في التعبير

(١) حرجه السجاري (١٧٢٦)، ر (١٧٢٦) ٢٠٩ ١٠ - معنى (١٧٢٦) ٢٠٩ ١٠ - معنى (١٧٢٦) ٢٠٩ ١٠

بغيره سبحانه فيفقرون فيفسدوا عما فعلت ذلك من شيء ،
 كان بهر لأخوه ثلاث والآية : **لَكَ مِثْلُ حَقِّهِ الْأَبْنَاءُ** . . .

أمر به سبحانه تعالى شركهم (معتقون) : أي لمجهول أي عرفت ، أمر انصهم
 لسماء ، لما فعلت ذلك من شيء أي لم حصل (كل) الفرض (بين) لأخوه
 للأب والأم) على النصف (للمذكر مثل حظ الأنثيين) قال الحارثي : ولأن الأب
 من الأب نصف الأخت من الأب والأم إقاله يكر أخوات الأب والأم ، فإن
 كان أخوات الأب وأم وأخوات الأب ، ولأن أخوات من الأب والأم الثلث .
 وليس لأخوات من الأب شيء إلا أن يكون معهن ذكر ، فيقتسبن منه ، يعني
 مذكر من جهة الأنثيين . فإن كانت واحدة الأب وأم ، وأخوات الأب ، ولأن
 للأب والأم نصف ، ولأن أخوات من الأب واحد مذكر أو كثر من ذلك
 يسدس نكلاً للثنتين إلا أن يكون معهن ذكر ، فيقتسبن منه ، يعني يسدس مثل
 حظ الأنثيين

ول المولى^١ وهذه الحصة كله مجمع عليها من سماء ، الأم ، والأب ،
 ما كان من خلاف ابن عمود ومن سماء ، حاشى لسماء ، الأم ، من الأب
 إذا استعمل الأخوات من الأبوين الثنتين ، فإنه حمل الذي يذكّر من ولد الأب
 دور ، لأن كانت أحد واحد ، من أبوين ، وحده وأخوات من ب ،
 جعل للأب والأم ولد الأم الأخت . هي من السابعة أو السبعة وحمل الأم
 (الأم) : أي ولد الأم مع الأم . ثم ومن ولد الأم الأخت ،
 ونصف للأب واحد المدة ، حيث يقوله يعني **فِي مِثْلَيْهِ عَلَى اللَّهِ لِحَبْلِهِ**
الْكَلْبُ **إِنْ تَرَوْا مِثْلَ بَنِي وَهْدٍ وَهْدٍ** ، **أَمْسَتْ فَهِيَ ضُفَى** **فَمَا زِلْتُ وَهْدٌ وَهْدٌ** **إِنْ لَمْ**
يَكُنْ هَذَا وَهْدٌ **فَإِنْ كَانَتْ أَمْسَتْ فَهِيَ ثَلَاثِي بَنِي وَهْدٍ**^٢ ، والسرد بهذه الأب وبذ
 الأبوين ، وولد الأب بجمع أهل العلم

١) (السماء) ٤ (٥٠)

٢) سورة النساء الآية ١٧٦

هي امرأة تزوجت ومرتد زوجها، وميت، وإخوانها لأُمها، وإخوانها
لأبها، وأُمها، وكان لزوجها نصف ولأُمها الثلث وإخوانها
لأُمها الثلث فلم يتصل شيء بعد ذلك فيسقط ميراث الأب ولأُمها هي
هذه الفريضة، مع شيء لأُمها هي الثلث، فيكون الثلث من هذه
لأُمها

كسب أمًا وحده، فترك لهم، وقال إن يعز نصفه قال دلا، عيب
بمحمد بن مالك، كذا في "المعتمد" ، يعني في "المعتمد" ، لا يحتمل
وغيره

قال القردوس^(١) اسمي عبد محمد بن أبيه، لأُمها قالوا نعم
- رضي الله عنه - هب أن أمًا كذا، أو غيرها يعني في التبرأ من أمها،
وسميت مشرقة لمشاركة أسبق فيها (أخوه لأُمها، يعني

(هي امرأة ميت ومرتد زوجها وأمها وإخوانها لأُمها) أي (أخوه
لأُمها) وإخوانها لأُمها، يعني هي (أُمها) (كان لزوجها النصف) إذا
وإنه لا يحجب عن النصف ولأُمها الثلث، سواء أم أمها أم أمها أم أمها
إخوانها الثلث (ولإخوانها لأُمها) أي (الأب) (المدن ولم يعزل) أي (أب
لأُمها) (شيء بعد ذلك) يعني (أُمها) (الميراث) عند (أبها) (والأم)
أي (أبها) (هي هذه الفريضة مع شيء الأم) (أخواتها) (هي الثلث) (لأُمها) كان

م

قال القاضي^(٢) فالشركة لا يصح لا بأية شروط، أن يكون منها زوج،
وبن من ولد الأم، وأخ لأب من، ويكون معهم أم أو عدة، وإن حرم شرط
من هذه (أيضا، لم تكن ميراثية) (فيكون) (بها) ميراثية (للقوم مثل حظ الأنثى

[١] الشرح الكبير (١/١٤٦)

[٢] الشرح (١/١٤٦)

مِنْ إِخْوَانِهِمْ كُنْهِيَ إِخْوَهُ الْمُسَوَّمِينَ لِأَنَّهُ رَاسُهُمْ وَرِثُوا بِلَاؤَهُ . . .

هكذا في جميع نسخ المصرونة، وهو بصراف، مما في النسخ الهلالية مثل
ذلك «خط الأنبياء» بحروف من النسخ، وإن اشركه جازنا على حيث كونه من
الأم، ويستوي فيها الذكر والأنثى (من أصل) أي شربوا حبيب (الله كلهم)
سواء كانوا بني الأحياء أو بني لأعداء كدو (إخوة المتوفى) وهو المرأة
المدكوكة (الأمة) يعني اشركوا في كرمهم وعلوهم، وفي اختلاف بعضهم في
الكتاب (ووافوا ورتوا بالأم) فاسركو بذلك كتبهم في التثنية التي كان لسي الأم،
أي الأخلاف خاصة، وصار حظ يذكر سهم ثلاثي

[illegible]

قال صاحب البحر، وميم هذه لمساكنه بالمشركه، وهذا هي الفي
قال به مالك، هو قون عمر، وعثمان، وبن عباس، وبن مسعود، وريد،
وعائشه، والزهري، وابن سيب، وجماعه وب قال الشافعي، وقال أبو
سبيعه وأحمد ودارود الثالث بالإخوان لم يستقل أحد لأمرين، وهو قول علي،
وشكني من ابن عباس وأبو مسعود، كما في كتاب الرحمة، انتهى

وقال المرحوم^{١٢} هذه لمسله ممي مشرقى، وعملت كى مائه اجتمع

وَمَنْ رَأَى وَادًى (أَوْ أَمْرًا) فَلْيَكُنْ رَجُلًا مَهْدًى كَأَنَّ قُلُوبَ حَكَمَةٍ
أَحْكَمَ مِنْ ذَلِكَ أَهَمُّ شَيْئًا، بَلْ دَعَا، فَسَمِعَ مِنْهُ فِي هَذِهِ
بَرِيضَةٍ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ

مِنْ أَلْسِنَةِ مَعَهُ فِي مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
فِي مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ

لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ

لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ

لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ

فإن كان مع الأحياء للاب ذكر، فلا يرثه نهن، ونبتاً ما قبل
 الفرائض المستغاة فمطوب فرثهم فإن فصل بعد دت فصل،
 كان بين الآخر للاب منهم من حد لا شيبى وإن لم يفصل
 شيء فلا شيء لقسم فإن كان الإخوة للاب والأخوة اشراقين، أو
 أكثر من ذلك بين الإخوة، ففرض نهن سدى ولا ميراث معهم
 لأحياء للاب إلا أن يكون معهم أخ لاب، فإن كان معهم أخ
 لاب، فلي ميراث ميراثهم ميراثهم سدى، فأعطوا ميراثهم، فإن
 فصل بعد ذلك فصل، في ميراث للاب

(فإن كان مع الأحياء للاب ذكر) اي لا يرثه نهن أي للأحياء
 للاب، لأنهم صرى حيثما عصب (ويبدأ) ايء للمجهول لبأهل الفرائض (لمسماة)
 أي نهن كانت (فمطوب فرثهم) بمعنى (فصل) نهي (بعد ذلك) أي بعد
 إعطاء أهل الفرائض (فصل) لغة من (أحد) (كان بين الإخوة للاب) أي سي
 للاب المذكور والإخوة (تذكر مثل حظ لأبليس وإن لم يفصل شيء) أي سم
 بين شيء من المال بعد أصحاب الفروض (فلا شيء لهم) أي ملاحوة للاب
 لأهم عصب، ولا حظ لمعصبه إذا سعى من الفروض الثاني

(فإن كان الإخوة للاب ولا) أي هو لا عصب (أشراقين أو أكثر من ذلك)
 أي أكثر من اثنين أيضاً (من الإخوة) لا ذكر معهم (فرض) وعدو (نهن الثاني)
 فقولهم تعالى ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ كُنْتُمْ لَكُمْ الْكُلُّ مِمَّا كُنْتُمْ لَكُمْ﴾ (ولا ميراث معهم) أي
 مع بنات الأحياء (فلا ميراث للاب) معلاب (ولا أو يكون معهم) أي مع إخوة
 المعلاب (أخ لاب، وإن كان معهم أخ للاب) ايضاً نصري حيثما عصبه و (شئ)
 (ذلك) (من ميراثهم ميراثهم) متعصب ميراثهم (مسماة) أي معصب ميراثهم
 (فأعطوا) أي اشركوا (فرانصهم) لمسماة، فإن فصل بعد ذلك أي بعد أد،
 فرانصهم (فصل) لغة (كان، فلا) لمفصل مسماة (من الإخوة للاب) المذكورة

ونسب الأم، مع بي لآب وإلاء، ومع بي لآب، مع حب السدس
وبالأمس مع عدد اثنتي عشر مثل حب لأشئ. هم به، بمسرب
واحدة، سواء

(٧) باب ميراث الجد

قال مالك (ويسى الأم، ي لأخوات، مع بي لآب والأم، لا سدر، ومع
بي لآب معلات (متوحد) منهم أي ٢ خيف (السدس) سرفع مبدأ موح
وللأخين) معهم (مضاعف) أي لأكثر من لآب (الثد) لذكر) منهم (عز) حظ
الأشئ) و يفسون سوية (منهم) أي لأخوات (منه) أي هو يحظ (بمترلة
واحدة سواء) لا يفسون لذكرهم على اسمهم نور ثلثهم بالأم، كما تقدم في باب
ميراث الإخوة بالأم

(٧) ميراث الجد

بي لآب

قال أبو بكر بن المصنف جمع أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ
على أن الجد ي لآب لا يحجب عن ميراث مير لآب، وإنما الجد في
سند جد وسيرت مير لآب في جميع الموضع، لا في ولاية س
أعنها، روح وأول والثانية روج وأول سلام، بنت ساني فها مع
لآب وثلاث جميع لم لو كان مع لآب جد والثالثة حسوا في سدر به
لأخوة ولأخوات بلاويين، أو ملاء، لا خلاف بينهم في مضاها س
لأخوات، وود الأم ذكرهم وأشاهم كد في السعي وسياي بيد الله
سجنته فيها قريب

قال الساجي "لجد يسقط مير الإخوة من ميراثات) الجد فور

(١٦) نظر المعمر ٤٦١ ٦٥

(١٧) (المعاني ١/ ٢٣٣)

١/١٤٨٩ - حققني يحيى بن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه بلغه من معاليه بن أبي شمر، أن كتب إلى ربه بن ثابت بشأنه عن الجد. فكتب إليه ربه بن ثابت، في كتاب إليّ سألني عن الجد. والله أعلم وبك بما لم يكن يغيبه إلا الأمر، يعني الخلفاء. وقد حضرت لحسين بن علي بن أبي طالب، مع الأخ الواحد والثلاثين مع الأسير على كثير من الإخوة. . . .

الجمهور، إلا ما روي عن الشعبي عن علي - رضي الله عنه - أنه أجرى بين الإخوة مع الجد في المقامات مجرى (آخره). ولا يلزم أحدًا من أصحابه قال به غيره، ولا يدل على صحة ما يرويه أن قد ذكر لا يصب أحد، فلم يهاجم الجد كلامه وإن أعني انتهى.

١/١٤٨٩ (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن بلغه) وهكذا أخرجه البيهقي برأيه من كبير من مالك (أن محاولة بن أبي سفيان) أمير المؤمنين (كتب إلى ربه بن ثابت، لأنصاري الذي قال في حقه: «أمرضكم ربه» (بما له من الجد) قال البجلي: هذا كلام محتمل، لأن في الجد مسائل كثيرة في حوارث وغيرها، ولا أنه استعار حذف سؤال لما في الجواب من دلالة عليه (مكتب إليه) أي إلى معاوية (ربه بن ثابت) في الجواب (أنت كتب إلي تسألني عن الجد - والله أعلم).

قال البجلي: رد العلم إلى الله تبارك وتعالى، واحتراف من طريق إثبات حكمه والاجتهاد ومنه أملى حزن اللطيف، وذلك أنه لم يسمع من النبي ﷺ صأ يقع له به العلم، ولا بلغه عنه غيره من غير من روى عنه.

(وذلك ما) موصولة (لم يكن يغيبه) إلا الأمر يعني الخلفاء يعني لم يقدمهم من حكم عن نبي ﷺ، يكون حكمهم فيه إيجاباً له (وقد حضرت الحسين بن علي) يعني أمير المؤمنين عمر وعثمان - رضي الله عنهما - (سفيان) أي الجد (للمصنف مع الأخ الواحد) يعطيان (الثلاث مع الاثنين) معاً (من كثرت الإخوة) من الاثنين والمراد بالإخوة هنا بنو الأعمام

وعب لعطين - رضي الله عنه - أن يجد يفظ جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات، كما يفظه الأب، وبذلك قال عبد الله بن عباس وابن الزبير، وروى ذلك عن سعد بن عباد بن أبي كعب وأبي الدرداء ومعاذ بن جبل وأبي موسى وأبي هريرة، وحكي أيضاً عن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وأبي الحسن وعبد بن الحباب وعطاء وطاروس وجابر بن عبد الله قال قتادة وإسحاق وأبو مور ونعيم بن حماد وأبو حنيفة والترمذي وابن شريح وابن أبيان وداود وابن الجهم وكان عبي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم - يورثونه معه، ولا يحضونهم به، وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمد، لأن الأخ ذكر يعقب أخته، فلم يفظه الجد، كالأب، ولأن ميراثهم ثبت بالكتاب، فلا يحضون إلا بنص أو إجماع أو قياس، وما وجد شيء من ذلك، فلا يحضون.

واحتج من ذهب بذهب أبي بكر بآية ﴿وَالْحُكْمُ لِلرُّعُوسِ إِنَّا لَنَزَّاهِمُ سَقَطَ الْإِخْوَةِ﴾ ولا يفظه أحد إلا الأب والإخوة والأخوات يفتقون ثلاثاً، ويجمع له بين العرض والتعصيب، كالأب، وهم سرحون بواحد مهملة، ولأنه لا يُنزلُ من ابن به، ولا يُعَدُّ معه، ولا يقطع ميراثه، ويجب عليه غصه، ويجمع من دفع تركته إليه كالأب سواء، فذلك ذلك على قوله.

ويحق هذا القول ابن الأبر وأن عمل يقوم مقام أبي في التعصيب، كذلك أبو الأب يقوم مقام ابنه، ولذلك قال ابن عباس ألا ينفي الله ربه، يجعل ابن الابن أبناءً ولا يجعل أبا الأب أباً، له دلل واختص الفقهاء بغيرهم معه في كيفية ميراثهم، فذكر اختلاف عبي بن مسعود وزيد بن ثابت في كيفية

١١٩٠/٢ - وحديثي عن مالك، عن نسي شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب، أن عمر بن الخطاب قرأ بنجد، الذي يقرض الناس في اليوم

فوريهم، ثم قال: وإلى قول زيد بن ثابت ذهب أحمد، وبه قال أهل المدينة وأهل الشام والخراسان والأرداس، والشافعي، ومالك، والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبو عبيد، وأكثر أهل العلم، انتهى ملخصاً.

١١٩٠/٢ (مالك عن ابن شهاب) الزهرري (عن قبيصة) مفتح اتفاق وكسر الموحدة وسكان النحبة وجاءت بهمة مفتوحة أخرى هاء (ابن قبيصة) خلال معجده مصرراً، الزهرري المديني، زحل دمشق، به رواية (أن عمر بن الخطاب يقرض للجد الفلي) مضمون مرضي أي جعل حقه ما يقرض^(١) له، أي للجد (الفلي) فاعل يقرض (اليوم) يعني ما يقرض للجد في هذا الزمان هو الذي كان يختاره عمر - رضي الله عنه - للجد في صبيته.

قال الباقى^(٢) يحتاج لي معرفته إلى أن يعلم ما كان يقرض الناس له من يوم، قاله قبيصة بن ذؤيب، ومعنى تلك والله أعلم، عدم من قول زيد فيه: لأن قبيصة مديني، وذن ذك بالمدينة، ويقول زيد كان حكم أهل المدينة في ذلك انتهى.

قلت ذكر أهل المدينة أيضاً كانوا محسبين في ذلك، فإن أما بكر رضي الله عنه أيضاً كان مديناً، وكذا علي، وابن مسعود وغيرهما، وقال محمد في الموطأ^(٣) بعد أثر الرواية ويهذا ناخذ في الجدة وهو قول زيد بن

(١) قوله الذي يقرض، أي من عاينه إلاع الواحد المصنف والامس بالتب، فإن راعوا طه

(٢) الموطأ (١/٢٣٣)

(٣) انظر عمرًا محمد مع التلميح للمصنف (٢/١٦٥)

بأنه، أنه يقول الملعون، وإن كان حقه فيه ثار فأخذ في لجه بقول أبي بكر الصديق وعنه أنه من عباس، فلا يوثق الأخير مرة شوطاً انتهى

قال المزني في "جروحي سديمي" - زاد صحيح ابن عمر رضي الله عنه -
 قضى أن القتل يُقاسم الأخوة بالمرء والأخوة للأُم ما كانت المقتلة حرة،
 من الثلثة حين كُتبت، إلا أن القتل عطي ثلثه الثلث، ولحقه فوائد أبي حمزة
 كرازي، سند صحيح عن عبدة بن عمر، قال حفظته عن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه - في الحد منه فدية مائة، أو مائة بعصب، وتأوله الرازي صاحب
 المسند في اختلاف حال من يرب مع عبدة، فإن يكون له أم وأجد أو
 أم وأجد أو أكثر، ورد بها مرد يرب من هاتين عن عبدة بن عمر
 قال أبي الأحوص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قلها بنقض بعضاً بعضاً
 انتهى

قلت وأخرجه البيهقي في مسنده^(١)، وخرج بها عن عمر بن الخطاب
 الأودي قال شهدت عمر بن الخطاب حين ضمن عدو القصة، وعنها قال
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كُتبت به ما أُجِد بالآخر، وقال، ثم
 أراد الله أن يتم هذا الأمر لا شيء، فدل عبدة بن الخطاب بكُتبت هذا الأمر لا شيء
 المؤمنين، قال لا فأجدها فمجاهد به

وفي فوائده المصنف^(٢)، روى عن أبي عمر يحيى بن محمد أن عمر
 رضي الله عنه قال كُتبت به ما أُجِد بالآخر، يعني إذا ميسر دعا به فمجاهد، ثم
 قال، سنرون رأيكم، ويزيد به بها عن مرد بن الحارث أن عمر بن الخطاب

(١) مشوح بن أبي (١٣٦١)

(٢) الفقه الكبير، (١٦) (٢١)

(٣) (٢٩٩/٢)

١٤٩١/٣ - وحققني عن مائة: ما سئله عن شقيقين قتل
 بسارية قال: فرض عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وزياد بن
 ثابت، الثلث مع الآخر، ثلث

• وصي الله به لما ظلمت سبب منه في جلد فقال: نبي كسب وأبى في
 الحد رأياً، فلو رأيت ما سمعوا لسمعوا، فلو به عتدي، أن مع وأبك دون
 ربه، وإن مع رأي الشيخ فسمع هو الذي كان، انتهى، وتقرأ بالشيع
 أو مكر الصديق - وصي الله به رحمه -

١٤٩١/٣ - (مالك أنه بلغه عن سليمان بن سيار أنه قال: فرضي) أي قدر
 (عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزياد بن ثابت لحد مع الإخوة الثلث)
 قال الباقر^(١) هذا بمنعول، جدير أخذهما، أن يزيد بهم قلنوا به
 بصيرة لا ينقص به، وإن كان أن يرد عليه، فيكون ثلث الآخر مع الإخوة
 الثلث، وإن حصل أكد من ذلك، فيلحق به بالفرع، أو بالاستغال من
 الفرض إلى التخصيب.

والوجه الثاني: أن يزيد بذلك بهم أو جبر له "ثلث"، وذلك أن الحد
 يقاسم الإخوة ثلاث دلاء، ولذا لم يسم نفسه التماسه من الثلث فإن
 نصبه من الثلث أو جبروا له ثلث، قد كان مع الأمويين - قال الفرعي والمقاسمه
 سواء، وإنما كان مع ثلاثة من الأخوة فالأمر من غير له من التماسه، فعطى
 ثلث، وإن كان مع أخ واحد، فالمقاسمه أفضل، لأن الثلث يحصل به
 فعطى النصف، هذا مذهب زيد به، قاله مالك ولاوراني والشافعي، وروي
 عن أبي مسعود مثله، روي عنه به لاسم لأخوه بالنسبة إلى سبب، وإلى
 بما يورثه، وروي عن عمرو بن حفص، وبي موسى بهذا فاسماً إلى اثني عشر،
 انتهى

(١) انظر المحقق المكي (١/١٦٦)

(٢) ما يفتي (١/٢٢٤)

فَيُعْطَوْنَ فَرِاقَهُمْ. مَا بَقِيَ بَعْدَ دَيْتِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ، أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ لِحَقِّ الْجَدِّ. أُعْطِيَ ثَلَاثُ مِمَّا بَقِيَ لَهُ وَالْإِخْوَةُ أَوْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنَ الْإِخْوَةِ جِهًا يَنْصِلُ لَهُ وَلَهُمْ، بِقَاسِمِهِمْ بِمِثْلِ جِصِّهِمْ، وَبِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِ أَعْمَالِ كُلِّهِ أَيُّ ذَلِكَ كَانَ أَفْضَلَ لِحَقِّ جَدِّ، أَعْصَبَ الْجَدُّ وَكَانَ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ بِمِثْلِ مِثْلِ حَقِّ الدَّائِمِينَ إِلَّا فِي غَرِيبَةٍ وَاحِدَةٍ تَكُونُ قِسْمُهُمْ فِيهَا عَنِ غَيْرِ ذَلِكَ

لمعب (يعطون) بناء المجهول (فرائضهم) لما بقي بعد ذلك) أي بعد إحصاء الفرائض (للجد والإخوة من شيء) أي مال جاز لنا بقي (فإنه ينظر) حيث في المال الباقي (أي ذلك) من الصور الثلاثة الآية تكون (أفضل لحق الجَدِّ أعطيه) بناء المجهول: أي يعطى الجَدُّ ذلك الأفضل

ثم بين الصور الثلاثة بموت (الثلاث مع شيء) من الفرائض (له) أي للجد (والإخوة) وهذه إحدى الثلاث (أو يكون) الجد بموت رجل من الإخوة جِهًا يحصل له ولهم أي للجد والإخوة (بقاسمهم) أي بقاسم الجد والإخوة (بمثل حصص أنفسهم) أي أحد الإخوة، وهذه صورة ثالثة (أو) يعطى الجد (السدس من رأس المال كله) وهذه صورة ثالثة (أي ذلك) المذكور من الصور الثلاثة (كله أصلي) وأمر (لحق الجَدِّ أعطيه الجَدُّ) ثمره بوضوحاً (توكلنا ما بقي بعد ذلك) أي بعد إعطاء الجَدِّ يكون (للإخوة) ر لأخيه - (للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين) على غلبة النصب (إلا في غربة واحدة) يأتي بيانها قريباً. وسمى هذه الغربة المستثناة بالساء لا كبرية وبالفرد، (تكون قسمتهم) أي خمسة جَدُّ والإخوة (فيها) أي في الأربعة (على غير ذلك) الذي ذكر من الصور ثلاث، وسيأتي بيان الأربعة بعد ذلك

بعد حرمت فيما سبق في أول باب ميراث أحد أنهم يختلفوا في ميراث إخوة مع الجَدِّ، ومذهب المذهبين الأكبر - رضي الله عنه - أن الجَدَّ يستقطب

لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَخِيذَ هَيْهَاتُمْ، ثُمَّ يَأْتِيَا مَعَهُ شَيْئًا وَكَانَ الْمَالُ قَدِ
 سَجَدَ قَبْلَهَا حَصَلَ لِلْإِخْوَةِ مِنْ بَعْدِ حُطِّ الْجِدِّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْإِخْوَةِ مِنْ
 الْأَبِ وَالْأُمِّ دُونَ الْإِخْوَةِ بِلَا بَلاَءٍ وَلَا يَكُونُ لِلْإِخْوَةِ بِلَا بَلاَءٍ مِنْهُمْ
 شَيْئًا

دليل لعدم عد في الأحياء (و لم يكن مع الجدة غيرهم) أي غير بني الأحياء
 (لم يرثوا) أي من الأجداد (معهم)، أي من الجد (شيئاً) مطلقاً، فهو الجدة
 يحجب بني الأحياء، كما قلتم (وكان المال) بدلالة (كله للجد) وكذلك، إذ
 كان هو الأحياء مع بني الأجداد، وهذه حكمة مستترية ذكرها لإخراج بني
 الأحياء عن المسألة

ثم عاد إلى اتصاله المتقدم ذكره، في حكم بني الأحياء ومن الغلاب،
 فقال (كما حصل) في المسألة (للإخوة) بني الأحياء وبني الغلاب معدهم
 (من بعد) إخراج (حطب الجدة فإنه يكون) منه (للإخوة من الأب والأم) أي لبني
 الأحياء دون الإخوة للأب ولا يكون للإخوة للأب أي لبني الغلاب (معهم)،
 أي مع بني الأحياء (شيء) بدلالة عدم شيء من قول من حيد البر إن بني
 الأجداد لا يرثون مع بني الغلاب شيئاً

قال الساجي^(١) مما مر من إخوة بلاء ولام والإخوة قلاب لغضبه
 الجدة، فإن جمعه للإخوة بلاء ولام، والإخوة قلاب، حقا مدح ربه،
 وإن قال مالك، وقال حمي وسر مستور بنفسه المال بين الجد والإخوة
 للاب ولام، غرر أن يعمد بالإخوة بلاء، ودلت في جاز وأخ الأب، وأم وأخ
 الأب، فهي قول علي ومحمد، في الجدة لنفس، وبلاخ للأب والأم نصف،
 وهي قول زيد، المال بينهم ثلاثاً، ثم يرد لأخ الأب على الأخ للاب والأم
 سهم، فيصير للجد الثلث، وبلاخ لار ولام الثلث، ووجه هذا القول:

(١) المسعر (١٣٦٩)

أُخَاهُ وَالْإِخْوَةَ لِأَبِيهَا فَتَقْبَلُ عَنْ بَعْضِ رِيسِ الْمَدَائِلِ كَتَبُوا، فَهَذَا لِإِخْوَتِهَا
لِأَبِيهَا يَتَذَكَّرُ بِثَلْثِ حَقِّ الْأَتَشِيِّ وَهَذَا مِنْ بَعْضِ شَيْءٍ، فَلَا شَيْءَ يَتَمَّ

(٨) بَابُ مِيرَاثِ الْحَقَّةِ

الْمُتَدَبِّرُ، وَلَمْ يَدْعُ إِذْ تَلَّى قِيمَةً يَتَمَّى إِلَيْهَا وَالْإِخْوَةَ لِأَبِيهَا فَتَقْبَلُ، أَيُّ رَيْدٍ (ح) عَنْ
نَصَبٍ وَأَنْ يَدْعُ كُلَّهُ، أَيْ هُوَ فَرِيضٌ يَتَمَّى بِقِيَّتِهِ عَدَّ النِّصْفِ سَيِّ (مَقْهُ) أَيْ
الْمَصْلُ الْإِخْوَةَ لِأَبِيهَا فَتَقْبَلُ عَنْ بَعْضِ رِيسِ الْمَدَائِلِ كَتَبُوا، فَهَذَا لِإِخْوَتِهَا
لِأَبِيهَا يَتَذَكَّرُ بِثَلْثِ حَقِّ الْأَتَشِيِّ وَهَذَا مِنْ بَعْضِ شَيْءٍ، فَلَا شَيْءَ يَتَمَّ
عَنْهُ وَتَقْبَلُ إِذْ تَقْبَلُ سَيِّ عَنْ أَمْرِ الْفَرَاغِ، وَلَمْ يَدْعُ شَيْءَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَلِّي: هُنَالِكَ، جَدُّ، وَأَخْتُ الْأَبِ، وَأَخُ الْأَبِ، لِمَجْدِ
التَّمَتُّ، وَتَلَاخُتُ لِنَصَبٍ، وَالْبَابُ بِلَاخِ الْأَبِ، بِمَعْنَى تَلَاخُتُ مِنْ سَيِّ، هَذَا
يَتَمَّ كَانَ أَوْلَادُ الْأَبِ ثَلَاثَةً، وَاحِدٌ كَرَّ، وَثَنَانِ أُنْتَهَى، وَالْبَابُ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ
سَيِّ، حَسَمَ عَلَى رَيْدِهِ، فَأَتَى الْمَالَهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ، أَيْ

قَالَ لِبِ حَيٍّ " هُنَا مَعْنَى رَيْدٍ، وَيَلْبَهُ دَهْرٌ مَالِكٌ، وَكَانَ عَلَى رَيْدِهِ
عَنْهُ، يَتَمَّ بِمَعْنَى بِلَاخِ الْأَبِ وَالْأُمِّ لِنَصَبٍ، وَتَحْمِلُ الْمَالَةَ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْإِخْوَةِ
لِلْأَبِ مَا يَتَمَّ بِمَعْنَى لِنَقَاسَةِ الْحَدِّ مِنْ سَيِّ، فَإِنَّ نَصَبَ فَرْخِهِ مِنْ سَيِّ، وَكَانَ
أَبُو مَسْعُودٍ يَسْقُطُ لِإِخْوَتِهِ لِلْأَبِ مَعَ الْحَدِّ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ، وَفَكَانَ لِي أَخْتُ
لِأَبِ وَأُمِّ، وَأَخُ الْأَبِ، وَجَدْتُ فِي بَوَالِي عَلَى رَيْدِهِ لِقَةِ عَمِّهِ - بِلَاخِ الْأَبِ
وَالْبَاقِي بَيْنَ الْأَخِ وَالْأَخِ تَلَاخُتُ مَعْمُومٌ، نَصَحَ الْمَسَالَةَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَتَمَّ حَوْلَ
لِي مَسْعُودٍ بِلَاخِ نَصَبٍ، وَتَلَاخُتُ نَصَبٍ، نَصَحَ الْمَسَالَةَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَتَمَّ.

(٨) مِيرَاثُ الْحَقَّةِ

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْفَرَاغِ: أَجْمَعُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ لُجَّةٍ: دَعَسَ إِذَا لَمْ
يَكُنْ لِمَتِّبٍ ثُمَّ، حَكَى عِبْرَتَهُ وَهَذَا مِنْ بَعْضِ شَيْءٍ، فَلَا شَيْءَ يَتَمَّ

۱۸۹۲ء - حیدرآباد میں مایہ، من ابر شہاب، من
فتنات بن اسحاق بن عرشہ، من فیصۃ بن دؤب، ...

لأنها تشك فيهما. فثبت مقامها كالجد يوم مقام الأب، وشاء حديث قبيصة
بن سفيان روى مالك في «موطأه» وأبو داود والنسائي وقيل حديث صحيح، وأما
الجد فلا يوم مقام الأب في جميع أحواله كما تقدم.

وأجمع أهل العلم أن لا مخرج للجد من جميع الجهات، وقد
روى ابن تيمية عن أبيه أن النبي ﷺ جعل للجد السمس، إذا لم يكن دوحا
لهم، ورواه أبو داود^١، وقد يدل على أنها لا يرث معها شيئا، ولأن الجدة
سكنى بالأم، سقطت به كسقوط جد بالاب وابن الابن، وأما أم الأب فليتها
بصا يرث أمه لأجدته، وبذلك يرث ربتها حم^٢، وكذا ميراثها من
جهته ما ورثت مع وجوده، كذا في السمس^٣

٢٢٩٤٢ - (مالك) عن أبي شهاب الزهري (عن عثمان بن يسحاق بن
عروة) عن رجل الزهري^(٢) "سألت أبا هريرة عن رجلين من بني
مضرب، قال: نعم، قال: من بني مضرب، قال: نعم، قال: من بني
مضرب، قال: لا أعرف عثمان هذا، قال: من رواية أبي شهاب عنه، هذا
أخايت، وحديثك برواية أبي شهاب عنه، قلت: هو من رواية المس الأربعة
(عن قيس بن خزيمة) الجرجاني قال: عن عبد الله^(٣) روى عنه وهو من
ولادة بن زيد وابن عتبة وحده هذا الحديث عن أبي شهاب عن عبيد الله
يدخلوا بينهما أخطأ، والحق ما قاله مالك، وقد رُسم عليه أبو أوس، انتهى
هذا الزهري وكذا قال الزهري والسنن المصنوع حديث مالك

(*) $\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \sum_{k=1}^n f(x_k) = \int_a^b f(x) dx$

(0.154) (1.2)

(5) *مشرع الكيفيات* (1990)

(1) انظر المادتين (12/10) و (12/11)

فقال أبو بكر: هل معك حديث؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال النخعي: فأضرب أبو بكر لصديق ثم جاء به الجدة الأخرى، إلى عمر بن الخطاب فبانت بها فقال ما كنت في كتابك شيء، ثم قال: انقصه الذي قصي به إلا غيري، وما أنا براتب في أمر من شيء، ولكنه ذنب لدنس قد جتمع، فهو بينكم.

(فقال أبو بكر) - رضي الله عنه - (هل معك حديث؟) وبما قال ذلك مع أبي عبد الله بن عباس، قال: الجاهلي، قال: ذنب من معنى شبيه، وطلب بموابة عليه، لا على معنى رد حديثه، لأن النخعي، من فقهاء أصحابه، ولا يثبت حديث مثله، ولو لم يوجد معه غيره - لأعجب - به بكر.

فقام محمد بن مسلمة (الأنصاري) السجستاني (فقال مثل ما قال النخعي) من شبيهه (فأضرب) بقال معجمة (لها) أي من (أبو بكر) - رضي الله عنه - يوعظ به الدنس ثم جاءه الجدة الأخرى (أي أم لأم) كما رواه بن وهب، قال النخعي: وفي رواية: (أم لأم) - قال: أبو عمر رضي الله عنه -، وقالت: (أي) بالميم ت من أم لأم (أي) حديث من يرويه ولد ولدها، ولو كنت وربي ولد ولدي، ولقد من حاجه اسم جاءته لجدة (أخرى من قبل أم لأم) إلى عمر - رضي الله عنه - (إلى عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (تسأله ميراثها) من أبيه.

(فقال) عمر - رضي الله عنه - (لها ما لك في كتاب الله) عز وجل (شيء) وما كان القضاء الذي قصي به به استجهر أن من أبي (بكر) وحديثه نصيب - رضي الله عنه - لا يعمرك أي أم لأم. وما لنا يراد في الفرائض شيئاً من حد نفسي (وكنه ذلك الدنس) الحنفية ذكره (ابن أحمد) فيه فهو بينكم).

رائیگما حث به فہرہ

أُخرجته امر 2012 في ١٨ كتاب المذاهب ٥ باب في ملاحظة

وشرحہ فی ۶۷ کذا - لہذا - ۱۰ - ماس ہا چاہے فی میراث اربعہ

وَأَمَّا مَا فِيهَا مِنْ ثَمَرٍ فَهُوَ يَنْزِيلٌ لِّلْغُلَامِ ذِي الْعِلْمِ وَنَحْنُ مُنْزِلُونَ

۱۳۹۳ هـ - وحدانی عن باب، عز بنخی بر سعید، عن

(الحاسم بن محمد) ابنه و ن س ا احمد بن ابی بکر الصديق

عزاد ذو جلال نفسی من مملو الذم

بسمه، (وایتکما حلت ه) ی 'مردت مائیسس رهو لها) دکت 'نتت سمبب

من انصحه، ولم ينكر عليه احد منكم، جميعاً، فإنه انما يريد صاحب

الانجيلي، وراد، وعلى ذلك جميع الانبياء الايام

وزیرى اسحاقىم مى خاځه كه ښه ځيلى ناسته يې په انټرنېټ كې وليكي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

يكن دوماً أم*ه يقول أبي محمود: بجدة، خير و رقة، واعطها السي بيته نعمة

رہنمائی، کاروبار، تعلیم، طبی دیکھ بھال، سروس اور اشاعت، مذہب

اگر مسعود علی عروپہٹ آجھہ لے تے لا، دے مینھا می هو اترب می

الحيث أم لا، انتهى

5/1297 (مالك عن يحيى بن سمويه) الأحمري (عن الحسن بن

(محمد) بن أبي بكر الصديق في "الحقارة" في "الإمامية" فخطبت رجلًا لا

القسيس لم يعرف قصصه (لأنه قال: أتحدثان) ، الأب واما الام (بقي أبي بكر

المصطفى) واستطاع أن يجمع ثلثه عدد بني هاشم من بني شهاب (قائداً)

أيو خَر (أو يحمل الخس الذي من قبل الأم) أي أودع - يعطي النظام المتحدة

الذي هو اسم الأب لا يُلحق به اسمي الخفاف الذي في الآية، فبالحكم لم

فقد رُحِي من الأضداد ثم رُحِي ثلث في أبو نائف وهو حي.
 كان إماماً جرباً ففعل أبو بكر بسبب بينهما

نظام له رجل من الأضداد (أ. داني) وهو عبد الرحمن بن سهل
 أخذ في حروته، كما في رونه سلفي وحكاية موقعة من ذابيه سعيد من
 صفاء ومشم من يحيى بن سعد بن نقباء، وذكره الحافظ في الإسماعيلية
 في ترجمة عبد الرحمن بن سهل لأسماء، وأما في أبو نائف
 عبد الرحمن بن سهل بن زيد الحارثي واحد من أبناء، وخج كونهما اثنين
 أملاً بالصح ووجه التبع (أبث ثلث لحنه التي بن مسمي) هي (وهو حي) كان
 إماماً يوثق لأنه ابن سبأ، وعظمي حقه في بن مسمي هي وهو حي لم
 رثوا لأنه ابن سبأ (فجعل أبو بكر) وهي له عبد الرحمن بينهما

وكان ثم بلغ عمر رجب لله سنة ١٠٠، وأما في الحديث السابق
 كان الغنى إلا لغيره. راد في أبو يحيى^{١٢} وقد روي خلفاً عنه بذكره بإسناد
 حسن، ثم روي عن طريق إسحاق بن عباد بن من صفاء رسول الله ﷺ أنه
 نصي للأخوين من الأجيال بينهما أسس مائة. كان إسحاق عن أبيه
 برسل، انتهى.

وقال إسحاق^{١٣} أجمع أهل العلم على أن عمر بن الخطاب بن العاص بن
 ٥٠٠، وذلك لما روي في عهد رضي الله عنه من روى بينهما كما تقدم مراراً.
 أما أبو بكر - رضي الله عنه - جعل أسس بينهما، ولأنهم توافوا عدد لا
 يتركهم ذكره فاستوى كثيرهم، وأما الذين، كالأخفاء، وقول الحارثي لم
 يرد عن أسس عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن
 برز وبادة على أسس

١٢ - شرح الفرقان (١٩٩٣: ٢٠٠)

١٣ - نفس الخبر (١٩٩٣: ١٩٩٣)

١٤ - التمهيد (١٩٩٣: ١٩٩٣)

١/١٤٩١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ
أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، كَانَ لَا يَمْرُضُ إِلَّا
لَمَجْدَنِي

١/١٤٩٢ (مَلَكَ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ) أَحْيَى بِحَيْثُ إِنَّ لَبَا يَكْرُ مِنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ كَانَ لَا يَمْرُضُ إِلَّا لِلْمَجْدَنِي (أَمِ الْأَمِ وَأَمِ
الْأَبِ، قَالَ الْيَاحِي^(١) نَحْنُ قَوْلُ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَذْكُورُ فِي الْمَسْنَدِ
ثُمَّ حَامَتِ الْجِدَّةُ الْأُخْرَى بِقَنْطَرِيهِمَا جَدُّهُ وَارْتَانَهُ، وَفُو كَانَتْ الْوَارِثَاتُ مِنْ
الْجَدَّاتِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لِقَالِ ثُمَّ جَاءَتْ الْجَدَّةُ النَّبِيَّةُ، أَوْ لِقَالِ ثُمَّ جَاءَتْ جَدَّةُ
نَبِيِّهِ، وَإِلَى هَذَا دَعَبَ مَالِكٌ - لَا يَرْتَمِ مِنْ الْجَدَّاتِ إِلَّا ابْنَتَانِ أُمُّ الْأَمِ وَأُمُّ الْأَبِ
وَأَسْمَاهُمَا، وَإِنْ عَلُوهُ، وَبِهِ قَالَ سَوْبُكَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ - وَذَوِي
عَنِ الشَّامِيِّ وَحَمْدُ اللَّهِ - أَنَّهُ يَرْتَمِ مِنْ ابْنَاتِ ثَلَاثَةِ أَثْنَيْتَيْنِ الْمُتَعَدِّتَاتِ،
وَأُمُّ أَبِي الْأَبِ، وَهُوَ قَوْلُ بْنِ مَعْمُودٍ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْرَاهِي، وَرَوَى
عَنِ ابْنِ عَسَاكَسٍ مَوْرِثُ أَرْبَعِ جَدَّاتٍ مُتَعَدِّتَاتٍ، وَأُمُّ أَبِي الْأَمِ، وَبِهِ قَالَ
ابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَوْفِيُّ^(٢) - لَا حِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْقِسْمِ فِي تَوْرِثِ جَدَّتَيْنِ، أَمِ الْأَمِ،
وَأَمِ الْأَبِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ عَمِّ، وَكُنَا فِي الْقِسْمِ سَوَاءً كَأَمِ أُمُّ أُمِّ وَأُمُّ أُمِّ هَبْ،
لَا مَا شَكَّيَ عَنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا يُورِثُ أُمُّ أُمِّ الْأَبِ شَيْئاً لِأَنَّهُ لَا يَرِثُهَا مِلَّةَ مَرْتَهٍ.
وَلَا مِلَّةَ خَيْرٍ مَذْكُورَةٍ فِي الْحَبِيرِ - وَلَبَّاءُ أَلِ السَّبِيحَةِ أَعْطِيَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، وَمِنْ
صَرُورٍ أَلِ يَكُونُ فَيَهْرُ أُمُّ أُمِّ الْأَبِ، أَوْ مِنْ هِيَ أَعْطِيَ مِنْهَا، وَهَذَا ذَكَرَهُ أَبُو
بَكْرٍ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِالْقَبْرِ، ثُمَّ هُوَ بِأَهْلِ، لِأَنَّهُ يَرِثُهَا، وَلَا يَرِثُهَا، وَقَوْلُهُ
يَسْتَمِ مَذْكُورَةٌ فِي الْحَبِيرِ، دَسَّ، وَنَدَبَتْ أُمُّ أُمِّ الْأَمِ.

(١) مَطْلَبِي - (٢٢٨/٦).

(٢) مَطْلَبِي - (٢٢/٦).

واحد في رواية ما ورد عنهما، فقد أبو عبد الله قال، يورث ثلاث ذوات
حديث، ثم أورد عليه، يورث ذلك من علي، ويرث - - -
و من مضمونه، وفي نسخة من مبرور، والنسخة، والظاهر، أنه قد لا يورث
واحد، وروي من نسخة في أبي وقاص ما يدل على أنه لا يورث أكثر من
حديثين، وحكي ذلك عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، ومحمد بن
بشار، ومحمد بن عبد الله، وزيعة، ومالك، وفي مبرور، ورواه الصدوق
في التتبع، وحكي عن زرعي أنه قد لا يورث في الإسلام لا حديثين
وأبي عن ابن عباس أنه ورث للحديث، وإن كان إذا كان في درجة واحدة إلا
من أدركت باب غير وارث، كأنما استلام، والظاهر، أنه قد لا يورث
الصحة، إلا إذا كان له ذهب من حسن، وابن سيرين، والثوري، وابن جهم،
ومحمد بن، وهو رواية الموصي عن الشافعي، وهو ظاهر كلام البخاري، وقد
سئل عنه، قال، لا يورث، ثم قال، لا يورث

لأن ما روي عن أبي حمزة، السبيعي، ورث ثلاث ذوات، ثم بين من
قال لأب، وأحد من قبل الأم، أخرجه أبو حمزة، وأبو حمزة، "أبي" عنه
أنه قد كان يورث من الحديث ثلاثاً، ثم بين من قبل الأب، ورواه من
قال له، وقد يدل على الحديث ثلاث، وإذا استدل على أن يورث من
الأم، ورواه من حديثها، وأم الأب وأمهاتها، وإن عبد الله، عن أبي حمزة،
ومحمد بن، لا يورث الأم الأب، ولا كل جده أكلت بأكثر من ثلاثة،
وأحمد بن، عن أبي حمزة، لا يورث الأم الأب، ولا كل جده أكلت بأكثر من ثلاثة،
وأحمد بن، عن أبي حمزة، لا يورث الأم الأب، ولا كل جده أكلت بأكثر من ثلاثة،
وأحمد بن، عن أبي حمزة، لا يورث الأم الأب، ولا كل جده أكلت بأكثر من ثلاثة،

١ - عن أبي حمزة، السبيعي، (١١٩١)، ومحمد بن منصور، (١١٩١)

٢ - عن أبي حمزة، السبيعي، (١١٩١)، وأبو حمزة، السبيعي، (١١٩١)، ومحمد بن منصور، (١١٩١)

.....

ورثاء قال عمر، وابن مسعود، وأبو موسى وعمران بن الحصين ورثوها مع
ابنها، وبه قال شريح، والفسس، وس سيرين وإسحاق، وابن المنذر، وهو
ظاهر مدحه أحمد بن حنبل، وقال بد من ثناء لا ترميه وروي قتادة عن
عثمان، وعلي، وبه قال مالك، والثوري، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز،
والشافعي، وابن جابر، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، وهو رواية عن أحمد،
رواه عنه جماعة من أصحابه، ولا خلاف في بورتها مع ابها، إذا كان عمّاً أو
عم أب، لأنها لا تنكح به، وأخرج من سمعها ساءها أنها تنكح به، فلا توث
معه كأنجد مع الأب، وأم الأم مع الأم

ولما ما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال: أوث جعة أطعمها
رسول الله ﷺ فالفسس أم أب مع بنتها، وأنها حي، أخرجه الترمذي، انتهى

قال صاحب «المحلى» وأجيب عنه بأنه يعتمد أن يكون أبو ذلك الميت
رقباً، أو كافراً، قلت وحكي انقاري قد نوجه من مشرح السنّة، والأوجه
عندي ما في «التركيب»^(١)، أن الجدة هذه أم (أم)، وابها خال للميت،
والمتى أنه لم يورث انفصال، وورث جدّه، قال، ويمكن أن تكون الجدة أم
الأب، لكن ابها كان قاتل ابنه لمحب، أو صدر عيلاً، لكنه بعد في الجملة،
انتهى

وقال الترمذي^(٢) بعد ما أسرج الحديث من طريق محمد بن سالم عن
لنعي عن مسروق عن ابن مسعود قد حدث لا يعرفه مرفوعاً إلا من حد
لوجه، وقد وثق حفي أصحاب لنبي ﷺ سجدة مع ابنها، ولم يورثها
بعشيم، وقال البيهقي^(٣) بعد ما أخرجه بهذا، بسند محمد بن سالم يكره به

(١) «التركيب القوي» (١٠٣/٣)

(٢) مس الترمذي (٤١١/٤) ح (٢١٠٢)

(٣) «السنن الكبرى» (٦٦٦/٦)

عنده السعدي، فان صاحب "المحلى" ومه قدل أبو حمزة والسعدي
والجمهور وقال ابن مسعود ان حدثا أقربهم، وأبعدهم سواء، والله
أدركهم

فان سألني^١ "إنا اجتمعنا الجدار أم الأم وأم الأب، ثم يكن من
الأبوين من يخطبهما أو أحدهما، فإن كان من قبله، فله، فله من جميع
هم ثلثه، وإن كان يخطبهما إثنين، فإن كان أقربي من جهة الأم بدرجة
أو درجتين حبيب السعدي، وهذا فان ربه، وعليه وجهه السعدي، وروى
السعدي والسعدي عن أبي مسعود أنه قال: السعدي للسعدي، والسعدي إن شاء
من جميع محققين، فإن كان من جهة واحدة فالسعدي لأقربهم، وإن كان
سبعين من جهة الأب بدرجة أو درجتين فالسعدي يسقط، وهذه رواية
مخرجة من ربه، إن شاء السعدي، من ربه، وبه قال عائشة، وهي إحدى أمروئ
من السعدي، وروى من علي أنه يجعل السعدي للفري، وهي رواية السعدي،
والسعدي، عن ربه، وبه قال أبو حمزة، وهي الرواية الثانية عن السعدي

٥ - مؤلف^٢ "إنا كانت إحدى بنتين أم الأخرى، فأجمع أهل العلم
على أن الفرائض تقربى، وسقطت البعدي بها، وإن كانتا من جهتين، والفري
من جهة الأم، فأثر الفري، وتصح البعدي في قول عائشة إلا ما روي عن
ابن مسعود، وحكي من دم وتبركت أن الفرائض سهمان، وعن أبي مسعود، أن
كانا من جهتين، فلهما سواء، وإن كانتا من جهة واحدة، فهو للفري، يعني به
أن السعدي من قبل الأب، فإن كان يخطبهما أم الأب، والأبوين من جهة
سقطت من جهة أم الأب، ومما أثر عن العلم على أن الفري من جهة الأم
حبيب البعدي من جهة الأب.

(١) السعدي (١١٩٩)

(٢) السعدي (١١٩٩)

فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي أُنزِلَتْ فِي (تُوبِ سُورَةِ انْتِصَاءِ نَسْرِ) قَدْ بَدَّ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى فِيهَا ﴿وَيَوْمَ كُنْتُمْ رِجَالٌ يَرُدُّونَ كَهْنَهُمْ قَوْمَ امْرَأَةٍ وَهُمْ أَقْبَرُ
أُنْتُمْ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَتَعَالَى

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: اُنْتُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ، أَمْرُهُمَا مِنْ
لَا يَرُدُّنَّ عَنْ دِينِهِمْ وَلَا عَنْ عِلْمِهِمْ، وَالْمَرْبُوبِينَ رَأَى حَقْلًا فِي الْإِخْوَةِ بِلَاغٍ رَدَّاهُ
تَضَمَّنَ حِكْمَهُ آيَةُ الَّتِي فِي أَوَّلِ سُورَةِ انْتِصَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا الْكَلَالََةَ.
فَعَالٍ ﴿وَيَوْمَ كُنْتُمْ رِجَالٌ يَرُدُّونَ كَهْنَهُمْ﴾ (الآيَةُ، مَهْلَا،) (مَعْنَى مِنْ الْأَمْرِ
خَاصَّةً) فَمِنْ أَعْرَافِهِمْ وَأَنْتَاهُمْ بِهِ سَدَسٌ، وَحَتَّى كَانُوا كَرَمٍ مِنْ ذَلِكَ فَمِنْ
سَرَكَاءِ فِي نَسَبٍ

وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِنَ الْكَلَالََةِ مَنْ لَا يَرُدُّنَّ عَنْ الْأَيْدِي وَالْأَرْبَابِ، وَلَا مَعَ
الْأَبِ، يَرُدُّنَّ مَعَ مَعْدٍ وَاقِفٍ وَبَدَّ لَسَ، وَذَلِكَ مَا عَمِلَ حِكْمَهُ الْآيَةُ الَّتِي
فِي أَوَّلِ سُورَةِ انْتِصَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْكَلَالََةَ أَيْضًا، بِذَلِكَ ﴿تَسْتَكْفِفُونَ
قَوْمًا مِمَّنْ بَيْنَهُمْ يَمَانٌ فِي الْكَلَفِ﴾، مَهْلَا، مِنَ الْكَلَالََةِ الَّتِي ذَكَرَهُمْ مُخَالَفَ إِتْلَاهُمْ عِنْدَ
الْإِعْرَافِ، لَا يَلْأَسِي مِنْهُمْ الْمُصِيفُ، وَبَدَّ كَرَمَ الْجَمِيعِ، فَدَبَّتْ أَسْمَعُوا عِنْدَ
الْإِنْسَانِ، لَا جَمَاعَ، فَكَانَ ثَلَاثَتِي مِنْهُمْ يَصِفُ حَقَّ الذِّكْرِ، وَلَا آتِي مَوْلَا، يَرْتَوِي
بِالنَّصِيبِ وَابْتِغَاءِ، وَالْأَوَّلَى لَا يَرُدُّنَّ عَنْ دِينِهِمْ، أَمْرُهُمَا مِنْ

(فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي أُنزِلَتْ) فِي الثَّانِي، وَهِيَ الَّتِي فِي تَوْبِ سُورَةِ انْتِصَاءِ وَهِيَ (الَّتِي
قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهَا ﴿وَيَوْمَ كُنْتُمْ رِجَالٌ يَرُدُّونَ كَهْنَهُمْ قَوْمَ امْرَأَةٍ وَهُمْ أَقْبَرُ
أُنْتُمْ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَتَعَالَى﴾) هُوَ الْفَصْلُ لِلآيَةِ فِيهِ فِي السَّخْرِ بِهَا يَهْدِيهِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ بَدَّاهُ، تَحْرِيفٌ مِنْ
السَّخْرِ، (﴿وَيَوْمَ كُنْتُمْ رِجَالٌ يَرُدُّونَ كَهْنَهُمْ قَوْمَ امْرَأَةٍ وَهُمْ أَقْبَرُ أُنْتُمْ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَتَعَالَى﴾)
كَمَا عَمِلَ فِي مَهَابِ مِيرَاتِ الْإِخْوَةِ بِلَاغٍ، (﴿أَنْ تَرُدُّوهُمْ﴾) يَرُدُّونَ كَلَالََةَ (﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ
الْكَفِّ﴾) مِنْ مَكْنَى عَرَابِهِمْ أَمِنْ مَسْمُودٍ، وَبَدَّ أَيْدِي وَاقِفٍ (﴿وَيَوْمَ كُنْتُمْ رِجَالٌ يَرُدُّونَ كَهْنَهُمْ قَوْمَ امْرَأَةٍ وَهُمْ أَقْبَرُ أُنْتُمْ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَتَعَالَى﴾)

(١١) (الاستغناء ٢١١/٢)

(١٢) سورة انْتِصَاءِ، آيَةُ ٢

أَشَدُّمْ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدًا مِنْ ذَٰلِكَ لَهُمْ شَرِكًا فِي الْإِثْمِ فَهُدِيَ
الْكَلَالَةُ النَّبِيُّ لَا يَرِثُ فِيهَا لِأَخَوَاتِهِ بِأَلَامٍ حَتَّى لَا يَكُونَ وَلَدٌ وَلَا
وَالِدٌ. وَأَمَّا آيَةُ النَّبِيِّ فِي أَجْرِ سُورَةِ النِّسَاءِ النَّبِيُّ قَالَ إِنَّهُ مَبَارَكٌ
وَتَعَالَى فِيهَا. ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَمْسِكَمْ بِالْعَقْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ قِسْرٌ
كُلُّكُمْ وَلَدٌ.....

أَشَدُّمْ) مما سرك ﴿فَإِنْ كَانَ أَحَدًا مِنْ ذَٰلِكَ﴾ أي من الواحد انفس
مساعداً ﴿فَهُمْ شَرِكًا فِي الْإِثْمِ﴾ تقدم تفسير الآية في ميراث الإخوة للأب
قال الإمام مالك رحمه الله (التي لا يورث) حكما في جميع
النسخ الصالحة والمصرحة بلفظ النبي و لأرجح عدي حذف لاء ولتأويل مباح
فيها الإخوة للأب أي بنو الأعمام (حتى لا يكون) أي لا يوجد للميت (ولد)
ولد سهل (ولا والد) ولد علا، كما تقدم منه في ميراث الإخوة للأب، فالكَلَالَةُ
في هذه الآية من لا والد له ولا ولد

(ولما الآية التي في آخر سورة النساء) وهي بني تسمى الصبيبة ليرد لها في
الصبي، وهي (حتى قال الله تبارك وتعالى) فيها ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ أي يستغيثونك
في الكَلَالَةِ والاستفتاء طلب النصيحة، ﴿قُلِ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَمْسِكَمْ﴾ والإساءة إظهار
المشاكل، قال عائشة ﴿يُؤَسِّدُ إِلَيَّ الْمَيْتَ أَيْدِيًا فِي سَبْعِ قَرَوَاتِهِ﴾ الآية ﴿قُلِ
الْعَقْلُ﴾ متعلق بعبثكم على أعمال الناس، وهو اختيار الصوري، ولو أُعْضِلَ
الأول لأعسر في الثاني، وله نظائر في القرآن، ذكرها في «الجميل»^(١)

﴿قُلِ لَكُمْ﴾ مرفوع بضم ياءه قوله ﴿فَلَكُمْ﴾ أي مات جملة مستأنفة
في جواب سؤال أحد من قوله يستفتونك، كأنه قيل، وما الذي يعني به، ولم
يجعل أمره مبيهاً، وهلك خبراً من غير حذف، لأن أداة الشرط مرفوعة لتعني
عمل محمل، فهي محببة بالجمع فعليه على الجمع، كما في «الجميل»^(٢)
﴿قُلِ لَكُمْ﴾ أي للمهلك ﴿قُلْ﴾ محل الرفع على الصيغة أي إن هلك

وَلَمْ أَحِثْ فَلَمْ يَصِفْ مَا زَلَّ وَهُوَ بِرُفْهَاتٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ إِنْ كَانَتْ
 أَتَتْهُ فَلَمْ يَكُنْ يَزَالُ فِي كَلَامٍ يَتَوَلَّى بِهَا وَشَاءَ فَلَمْ يَكُنْ يَكُنْ
 حَوْلَ الْأَنْبِيَاءِ يَتَوَلَّى اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكُنْ حَوْلَ عِلْمِهِ ﴿١١٩٥﴾

امرق غير ذي لولد، والمراد بالولد هاهنا : الابن، وإن وقع إطلاقه على الأنثى
 أيضاً، لكنها ليست بمراد هاهنا، لأن الابن ينطق بالاخت، ولا سعة لها ليد.
 قال الزرقاني^(١)

وقال صاحب «المحلى» : أبود بعد الذكر والأنثى، فإن الاخت وإن
 ورثت مع أبيها عند العامة غير أن محاسن : لكنها لا ترث المصنف، انتهى
 (فوقه ثقتي) سلفه أو لأب (فوقه) أي لأب (فوقه) أي لأب (فوقه) أي لأب
 الثمت، والفاء جواب إن (فوقه) أي الأخ لأبوين أو لأب (فوقه) أي
 الاخت، (فوقه) أي لم يكن لها ولد، والهاء كـ ي يرث

والمحلى : مرق فخر حيو الهات يرث أخاً له أخري. قال صاحب
 «المحلى» : الولد ذكر أو كان أو أنثى إن أريد يرثها جميعاً، ولا فالمراد به
 الذكر، إذ ليس لا يحجب الأخ، بل له ما فصل من عرض اثبات

(فوقه) أي الأحسان (فوقه) فصاعداً (فوقه) ولهم
 (فوقه) أي الموت (فوقه) أي الورثة (فوقه) أي ذكراً وإنثياً
 الذكر حتى الأنثى، ومصلحتهم بقوله (فوقه) أي ذكراً وإنثياً
 (فوقه) منهم (فوقه) أي الله تعظمهم (فوقه) شرائع دينكم (فوقه)
 قهلاً (فوقه) معون لأجله بتقدير مضاف ي كرمه أن تعلموا، وليس بصواب لا
 بعد أن، أي لا يعلموا (فوقه) أي عليمه (فوقه) وقد برزت الآية في قصة
 حابر رضي الله عنه وقد علمت عن أخوات سبعة أو تسعة

(١) «شرح زاداني» (١/١١٩)

وَلَوْ أَنَّ الْجَدَّ لَمْ يَأْخُذْ بِرَبِّكَ بَلَدًا، أَحَدُهُ بَوِ الْأُمِّ، فَإِنَّمَا أَحَدُ مَا نَحْنُ
بِكُنْ يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْوَةِ بِذَلِكَ، وَكَانَ الْإِخْوَةُ يُدْعَى هُنَّ أَوَّلَى بِهَذِهِ
الثَّلَاثِ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، فَإِنَّ أَحَدَهُ هُوَ أَوَّلَى بِكَ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ

(١٠) باب ما جاء في العمة

٨/١٤٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ،

أَنَّ وَلَدَ الْأُمِّ فَكَّرَهُمْ وَأَتَتْهُمْ بِأَخِيهِ، وَوَلَدَ الْآبِ، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ
أَبُ الْأَبِ، وَإِنْ عَمَلًا، وَلَمْ يَحَافِ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ لَا رُوحَهُ شَيْءٌ عَنْ أَبِي عَدَسٍ
لَوْ أَنَّ الْجَدَّ لَمْ يَأْخُذْ بِكَ الثَّلَاثِ، هَذَا، فَيَلْزِمُ أَحَدَهُ بَوِ الْأُمِّ، لَا مُحَالَةً،
عَلَى هَذَا (فَلَمَّا أَخَذَ الْجَدُّ مَا) مَوْصُوفًا أَنَّهُ يَكُنْ يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ لَوْ لَمْ
يَكُنْ جَدُّ لَوْ كَانَ الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ حَيْثُ (هَمَّ أَوَّلَى) وَأَحَقُّ بِكَ الثَّلَاثِ مِنَ الْإِخْوَةِ
لِلْأَبِ) فَكَوْنُ الثَّلَاثِ مَرْتَبَةً لَهُمْ فِي بَوِ بَعْدَ الْآبِ، فَإِنَّ كَثْرَةَ أَكْثَرَهُمْ كَثْرَتُهُمْ
بِزَوْجَتِهِ فِي الثَّلَاثِ (فَكَانَ أَحَدُهُمْ هُوَ أَوَّلَى بِهِ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ) لِقَوْلِهِمْ بِالْجَدِّ
فِي أَحَدٍ يَحْتَجُّ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ لِدَرْجَتِهِ بِحَبِيرٍ لِأَخِيهِ لِلْأُمِّ وَالْأُمِّ عَنْ ذَلِكَ الثَّلَاثِ
قَالَ الْمَرْوُفَانِي (١) وَلَقَدْ أَوَّلَى فِي هَذِهِ الْأَعْيَادِ لَكِ الْفَضِيلَةُ لِأَنَّ حَقَّ
بِهِمْ لَا يَشْرُكُونَ بِهِ، وَتَكُنْ عَمْرٍو بِكَ لَكِ أَوَّلَى فِي مَقَامِ الْأَسْتِغْلَالِ، انْتَهَى

(١٠) باب ما جاء في ميراث العمة

كَذَا فِي مَسْأَلَةِ

وَقِي الْمَصْرُوفَةِ، دَمَا سَاءَ فِي تَلَمُّقِهِ

٨/١٤٩٦ (مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ)

(١) سيرة عمة الآية ١٢.

(٢) شرح القرائن (١/٥٠٤)

٩١٤٩١ وَهَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَبْلَ
حَرْمٍ، يَرْسَمُ بَأْسَ كَثِيرٍ يَقُولُ كَانَ عَمْرُو بْنُ الْحَصْبِ يَمُوتُ عَقِبَ
بَلْعَنَةَ مَرَاتٍ وَلَا تَرِثُ

(١١) ميراث ولاية العصبية

١٤٩٧ ٩ - (مُتَّفَقٌ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرْمٍ
بِسْمَةِ أَبِيهِ مِنْ عَمِّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّهُ أَوْ بَكْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ (كَثِيرًا) أَوْ مَرَاتٍ كَذَلِكَ
(يَقُولُ) أَنَّهُ بَكْرٌ (كَانَ) عَمْرُو بْنُ لِحْطَاتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ) عَمَّا لِلْعَمَّةِ
تَوَرَّثَ) بِأَبْنَاءِ مُحَمَّدٍ، فِي يَوْمِهِ أُنْذِرُ أَبْنَاءَ أُخْتَيْهِ (وَلَا تَرِثُ) هِيَ مِمَّنْ تُبْنِي،

فَإِنَّ سَبْقِي ^١ وَفَدَّ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِخِلَافِهِ، وَرَوَايَةُ
الْمُسْلِمِينَ أُولَى وَبَعَثَ بِنِ اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ أَهْلِ رُوِيَ عَنْهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، إِسْنَادُهُ
صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ وَرَوَايَةُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ طَرَفَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ مَجْهُولٍ، وَالْآخِرُ
مُسْتَقْبَحٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ أَوْلَى بِإِتِّصَافِهِ، يَهْدِي

وَقَدْ رَوَاهُ ^٢ عَنْ أَبِي أَرْطَاةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عَمْرِو
أَنَّهُ مَوْتُهُ (لَا) أَنْ أَخَذُوا مِنْهُمْ (وَلَا) أَنْ لَمْ يَأْتِ لِسْتِ مَوْتِهِمْ، وَبَعَثَ رُوِيَ
عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَعَثَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَهْدِي قَالُوا هِيَ الْعَمَّةُ وَنَحْنُ إِذَا سَمِعْنَا
نَوْصِيحَهُمْ رَدَّ مَعَهُ مِلْحَانَةَ التَّلَبُّ، وَلَعَمْرُكَ سَنَانٌ، وَحَدِيثُ بَرِيَّةٍ هُنَّ لِمَدِينَةِ لَا
مُسْتَطَبَحَةٌ رَدَّ، بِأَبْنَاءِ بِنِ الْإِسْلَامِ مَرَاتٍ، وَلَا وَارِثَةٌ، فَأَعْبَى بِمَوْتِ اللَّهِ ﷻ إِنَّمَا
لِيَانِهِ مِنْ عَمْرِو - رَكَاتٍ مِنْ شَعْبَةٍ - مِيرَاثُهُ، وَكَانَ ابْنُ شَهْبَابٍ يَوَرِّثُ الْعَمَّةَ، وَالْحَدَاثَةُ
وَدَوِي الْقُرْبَانِ لَمْ يَهْدِي، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَمَّةِ وَأَعْلَاهُمْ مَارُو - يَهْدِي

(١١) ميراث ولاية العصبية

مَعْمُودٌ - بَ كَذَا يَهْدِي مِنْ الْأَوَّلِ - وَفَدَّ يَأْتِي بِرَوَيْتِ عَنْهُ بِمَعْنَى

(١) أَيْسَى بَكْرِي (١/١٤٩٧)

(٢) أَظْهَرَ الْعَمَّةَ الْمَمْنُونَةَ (١٤٩٧)

وَأَيُّ الْقَوْمِ لِلْأَبِ زَلَّى مِنْ عَمَّةٍ، الْأَبُ أَحْيَى مِنْ لَابٍ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ

قَالَ مَالِكٌ (وَكُلُّ شَيْءٍ شَتَبَ عَمَّةٌ مِنْ مَتَرٍ) الْعَصَّةُ فَإِنَّهُ
عَلَى مِثْلِ هَذَا تَنْتَبِهُنَّ الْمَوْتَى مِنْ يَتَامَى فِي دَلِيلِهِ مِنْ عَصَا
فَإِنَّ وَحْدَتِ أَحَدٍ مِنْهُمْ يُلْقَى الْقَوِيُّ إِلَى مَا لَا يَنْفَعُ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَى
أَبٍ قَوِيٍّ وَتَجْعَلُ مِيرَاثَهُ لِقَدِي يُلْقَى إِلَى الْأَبِ الْأَدْنَى قَوِيٍّ
بِقُدْرَةِ مَنْ هُوَ ذَلِكَ فَإِنْ وَجَدْتُمْ

أَمَّا الْقَوِيُّ فَهُوَ الْأَبُ مِنْ أُمِّهِمْ سِوَا جَدِّهِ (وَأَبُيْهِمْ لِلْأَبِ أَوَّلِيٌّ) يَمُرُّ بِهِ
أَمَّا الْإِنْسَانُ فَمَنْ لَمْ يَمْضِ إِلَى الْأَبِ أَحْيَى لِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ أَحْيَى عَنِ الْأَبِ
تَسْقِطُ الْقُرْبَ لِلْأَبِ مِنَ الْعَمَّةِ هَذَا مَرْجِعُ الْمُشْتَبِهِ مَا يَكُونُ عِنْدَ اسْتَوِيٍّ
فِي الْمَوْتِ وَإِنْ عِنْدَ حِلَالِ الشَّرْحِ مَا لَا قُرْبَ بِهِ الْعَمَّةُ . . . كَانَ مِنْ أَهْلِ
الْعَمَلِ مَقَامُ الْمَوْتِ هَذَا هُوَ مَا تَرَجَعَهُ بِلَهُ الْأَبِ لِإِسْمِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ
عَدْلُهُ

(قَالَ مَالِكٌ وَكُلُّ شَيْءٍ شَتَبَ) بَيِّنَاتُ الْمَشْهُورِ وَبَيِّنَاتُ الْمَشْهُورِ
مِيرَاثُ الْعَمَّةِ (وَمَرْجِعُ بَيِّنَاتِهَا) (فَإِنَّهُ عَلَى مِثْلِ هَذَا) لَيْسَ دُكْرُ مِنَ الْأَمَّةِ
وَالْمَرْجِعُ فَهُوَ سَبَبُ الْمَوْتِ) بَصِيحَةُ الْأَمْرِ فِي بَصَرِ مَنْ لَمْ يَمُوتْ
يَقَالُ سَبَبُ الْمَوْتِ (وَسَبَبُهُ) وَنَسَبُهُ (وَأَبُيْهِمْ سَارِعٌ) هُوَ سَبَبُهَا
يَسَارِعُ فِيهِ وَلَا يَنْتَبِهُ إِلَى هِيَ كَوْنُهُ أَوَّلِيٌّ مِنْ عَصَا) بَيِّنَاتُ يَمُرُّ (فَإِنْ وَجَدْتُمْ) حَسْبُ
الْحَقِّ (أَحَدٌ مِنْهُمْ) مِنَ الْعَمَّةِ (يُلْقَى الْقَوِيُّ إِلَى أَبٍ) مَرْجِعُ صَفَةِ (لَا
يُلْقَى) فِي السَّامِ (أَحَدٌ مِنْهُمْ) مِنَ الْعَمَّةِ (إِلَى أَبٍ) يَكُونُ (قَوِيٍّ) أَقْرَبَ
مِنْهُ (وَجَعَلَ) مِيرَاثَهُ فِيهِ بِقُدْرَةِ الْقَوِيٍّ إِلَى الْأَبِ الْأَدْنَى (وَأَبُيْهِمْ) قَوِيٍّ
مِنْ بَلَقَةٍ إِلَى هَذَا ذَلِكَ (يُيْلَقُ) إِلَى الْأَبِ الْأَدْنَى (وَأَبُيْهِمْ) قَوِيٍّ

بسمه و. اوم بای به الی ...
امرد عیال احمد، شری احمد ...
مهمومه، وختی مع المصطفی فی الدار ...
بیتة ابراهیم فی دار ...
از خدیجه

[illegible][illegible][illegible]

وأول من سُمِّيَ أخي الأب لأب والام باميرت وابن لأخ لأب
والام، أو من سُمِّيَ بولاء المروءات

كلام المروءات أن الأب، سمى أباً، لأن الأب لا يهرب ولا يهرب منهم مقدحواً على
يحد، ولولاهم ولولتي سمى ن سجد نسي (من الميم) أي (أخي الأب
للأب والام) أي من الميم الثاقب (المعبر) أي بعد أخى بالميرت من الأخ،
والأصنام، يقدم عليهم (وأي الأخ للأب والام) أي ابن الأخ شقيق (أخي من
المجد) ويقدم عليه (بولاء المروءات) يكون ولادهم لأن الأخ لا يحد

فإن السجى^(١) ووجه ذلك أن الولاء لا يورث إلا شخصاً لشخص،
وليس به عروض، والأخ وابن الأخ أمضى نصيب من السجد لأنهم لا يورثون
ولا بالنصيب، فكان سببهم أقوى في الولاء، ولا يقوى نصيب الحد بالمرض
ببولاء، لأنه لا محل للعروض فيه، وأما الأب فإنه أخى بولاء من إخوته،
وإن كان يورث نارة بالعرض، ونارة بالنصيب، ونارة بهد، لأن أخوه يدر،
فكأن أخى بذلك منهم، وليس كذلك الحد، لأنهم لا يورثون، وحكم
إخوته مع الأب كحكم الأصنام مع السجد، تنهى وبسالة علامة ير لائمة
كما سجد مروءة في محله

وفى الموقوف^(٢) أن شلقب نعى معطفه، وحذ معطفه، ولولاء سببها نصيب،
وبهذا فالعطف والامث، وما إلى الأرواح، وهو قول الشاعر، وقول شوقي
وأي يوسف وسجد ولدين بقره لحد نأ جعفر سعد ولي، وروثه وحده،
وأي عن زيد بن الحارث بالأخ، وهو قول مالك، والشافعي

وإن يورث جد مولاه، ومن أخى مولاه، فاسان سجد في قولهم جميعاً،
ولا يورث جميع الميراث لأن الأخ، وابن من، وهذه الشافعي به، سبى

(١) المسمى (٢٤٥/٦)

(٢) المسمى (٢٤٧/٩)

١٠٠ من الأهم، والتمسك من جميع الجهات، والتمسك من
 الناس، والتمسك، وسات الأعداء، والتمسك، وكل حد، أو
 بين الناس، أو من أعلى من الحد، فهو، أو من أعلى من
 لا حد، وكان، إلا أنما أحدا، أنه حد، أو من أعلى من
 عليه، ولا أحد، أو الأعداء، أو الأعداء، أو الأعداء، أو
 وتمسك، وتمسك، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 من الأعداء، وتمسك، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من

١٠١ من الأهم، والتمسك من جميع الجهات، والتمسك من
 من الناس، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 لا حد، وكان، إلا أنما أحدا، أنه حد، أو من أعلى من
 عليه، ولا أحد، أو الأعداء، أو الأعداء، أو الأعداء، أو
 وتمسك، وتمسك، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 من الأعداء، وتمسك، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من
 أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من الحد، أو من أعلى من

١٠٢ من الأهم، والتمسك من جميع الجهات، والتمسك من

(١٠٠) من الأهم، والتمسك من جميع الجهات، والتمسك من

(١٠١) من الأهم، والتمسك من جميع الجهات، والتمسك من

(١٠٢) من الأهم، والتمسك من جميع الجهات، والتمسك من

فَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَاتَهُ وَأَخَاهُ وَأُمَّهُ مِنْ مَتْنِ حَتَّى تَمُوتَ لَهُ ثُمَّ سَجَدَ ذَلِكَ
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ أَصْنَابُكُمْ أُولَئِكَ تَبِعُوا فِي كَيْفِ كَلَامٍ﴾^(١)

وَرَوَى الْأَمَامُ أَحْمَدُ^(٢) بِسَنَدِهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَفْصٍ أَنَّ حَاتًّا رَمَتْ رَسُولًا
بِهِمْ فَصَلَّاهُ وَبَنَاتُهَا إِلَّا حَاتًّا فَكَتَبَ لَهَا مِنْ عِلَّةٍ إِلَى عَمِّهِ لَكَ. إِنْ عَمَّ
وَصَحِي لَهَا عَمُّهُ. إِنْ لَمْ يَكُنْ سَوْدٌ بِهِ فَكَتَبَ لِلْحَدِثِ وَارِثٌ مِنْ لَا
وَارِثَ لَهُ. قَالَ تَرْمِزُ^(٣) هَذَا مَذْهَبَ حَنِسٍ، وَرَوَى الْقَدَدُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
أَبِي قَالٍ: الْحَدِثُ وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْمَلُ عَمَّةً وَزَيْزَةً^(٤)

وَرَوَى سَعِيدُ^(٥) بِسَنَدِهِ عَنْ رَسْمٍ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: رَوَيْتُ لَنَا مِنْ
الْحَدِيثِ، رَسْمٌ يَدْعُ وَارِثًا، وَلَا عَمَّةَ، يَدْعُ شَأْنَهُ بِأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَدْعُ
رَسُولٌ فَهُوَ تَلَقَّى مَتْنِ بَنِي حَتَّى أَبِي بَنَاهُ بِنِ عَمِّهِ الْمَصِيرِ

وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ»، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَحْتَفِ بِأَبِي أُمِّهِ»،
فَقَصَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ^(٦) لَوْلَا أَنَّهُ، وَحَدِيثُهُمْ بِرَسُولٍ، ثُمَّ يَحْتَسِبُ بِهِ لَا مِيرَاثَ
أَهْلًا مَعَ رَجُلٍ غَرُوسٍ، وَالْحَصَنَاتِ، وَبَدَلَهُ عَنْ أَحْمَدَ وَارِثٌ مِنْ دَ وَارِثَ
لَهُ، أَنِّي لَا رِبَ إِلَّا عَمُّهُمُ الْوَلَدُ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَا يَرِثَانِ مَعَ عَمِّهِمْ، قَسَا
لَهُمَا أَلَدِي مَتْنِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِلَّا عَمُّهُمُ، إِنْ شَاءَ فَسَا دَكْرًا، مَصْرُفًا
أَشْيَئَ مَحْتَمَرًا

(١) سورة الاحال ٧٥ و ٧٦

(٢) مسند احمد ٤٠١ (٢٦)

(٣) سنن الترمذي (٣٠١)، أخرجه من مسنده (٢٧٧٧)، والترمذي (١٨١٠)، والبيهقي
(١٢٠١)

(٤) مسند احمد ١٨١٩ (٢٧٩)، سنن احمد (٢٧٧٧)، واحد (٢٠١) (٢٧٧٧)

(٥) مسند احمد بن منصور (٧٠٠)، أخرجه من مسنده (٢٧٧٧)، واحد (٢٠١) (٢٧٧٧)
وحد (٢٠١) في المسند (١٨١٠) (٢٧٧٧)

فان رتبة لا ترب مرأة، هي بعد سبأ من التمتيع، فمن
سبأ، هي هذه الكتاب، برجها بـ **و** لا يرب أحد من النساء
سبأ إلا حيث شئى **و** بعد ربه يرب وعائى من كتاب
ميراث الأم من وقعى وميراث ابىاب من ابهىة وميراث امزوجة
من وقعى، وميراث الأخواب بالأم والأم، وميراث الأخواب
بالأب، وميراث الأخواب بالأم

[illegible][illegible]

أَوْسَمَاتٍ لِّأَخِيهِمْ، أَيِ ابْنِهِ، ۙ لَمَّا كَانَتْ رَجُلٌ يُّورِثُ مَخْلُفَةَ
بِأَسْرَافَةٍ، وَكَانَ أَبُوهُ أَسْرَفَ فَرَسَ الْبَدَنِ، ۚ الْآيَةُ وَالْمَعْرَادُ بِالْأَلِفِ

689 = 104 + 1000 = 1104

(۲) مؤلف، قلمی، ای ۱۱

وورلڊ نچر، ماندي جي حد هي السن ۾ ٻيا واپار سربس
اهميت هي هئي. لان الله بزرگ ويهائي وان دي ...
نالي وويگو.

وہ کہہ رہا تھا کہ وہ ایک نیا دور ہے۔ لا، جس سے سب کو علم ہو گا۔

والذي حدث من سبيائ عرقنا في جميع النسخ ١٤٥ هـ ١٤٦ هـ
 لا ربح و خسار، وفي نسخ القبطية القبطية بعد قوله من ورسها ووردت
 و حواش بابل و ميراث الاحواب فلاحه، وهذا النسخ، و قد
 و من النوعين يسمى الآباء والعلماء، فان الاحواب للاب سبيلهم
 في بعض النسخ القبطية التحليل و ميراث الاحواب للاب و الأم، و ميراث
 لأحد ر ولا، فلهذا معطو أو معطو، و قد سبيلهم في الاحواب للام،
 و لا يرد في ١٤٥ هـ، ١٤٦ هـ، في النسخ القبطية كما تقدم و قد

[illegible]

والاستاذان في هذا المقام فلهذا ايضا ما وجدناه في

[illegible]

١٠٠٠

٢٠٠٤

تسبب، يعني توارثهم، ويختص عسوم بن زيد - ومسمع من أحمد بن محمد بن يحيى - ذكر
أقسام الدين

قال إمامي أبو يعلى الكندي: لا دين من قبله دين، والنصرانية، ومن
من عباده، يجمعهم منه لا كمال لهم وهو قول شيخنا وعطاء، وعمر بن
محمد الحارث، والشوري، واللساني، محمد بن حماد، وفي ذلك من الفائدة ووري من
سجني، واليزيدي، المولاي بن أبي حنبل، فقام حميد، رحمه الله - أن يكون
يكفر مدلاً كثيرة، فيكون استجسية منه، وتعبه لا يؤمن بالله تحري، وعباده
رأسه ملك خلا يترك بعضهم حد، وفي ذلك من علي، فيه قال ليعزي
ورسعة وطائفة من أهل المدينة، رمل مصرقة، وسحق، وهو أصح الأعتان
إرشاد، قد، فهو مختصر، وقد لا هو الدلائل على ما اخذت من قول
أكثر ما لا سني

وعمل من حد، أصح مستحسن، على أن الكفر لا يترك العمل،
بقوله يعني: لا يؤمن بالله، لا يكتفي به، مؤمن بالله، وإنما من
هو أن لا يترك العمل، الكافر، ولا يترك منسج، واحتلوا في ميراث
حسب الكافر، وهو حد من حد، حد من جميع العتماء من تتجمله
والأعير، وفيها الأمصار إلى أن لا يترك الكافر هذا لأثر الشك
وهو من حد من حد، وهو حد من حد، وهو حد من حد، وهو حد من حد
تدبير، وجماعة إلى أن التمسك بحد الكافر، فهذا ذلك من جهة طائفة
قد يترك ما أن يترك من جهة، ولا يترك، ثم إن يكتفي بما أن ذلك لأثر
يرور في ذلك حد من حد، قال أبو عمر، رئيس، في قولهم الحد
ثم قال: وأجمروا على ترك أهل مكة أن يحد بعضهم بحد

(١) في نسخة: ٢٠٤٤

(٢) سورة النساء، الآية ١٢٤

عقيل وطالب وسم يرثة علي

فالحجج^(١) في السنة العاشرة من النبوة (و. ح. القعدة، وقيل لضعف من شوال السنة الثامنة، كما في «الاستيعاب»)، مات أبو طالب بعد ما خرج من الحصار بالشعب بشعبية أشهر، وأحد وعشرين يوماً، كما في «سيرة أبي حمزة».

وفي نسخة لحيوانه مات أم طالب، وكان النبي ﷺ من تسع وأربعين سنة وثمانية أشهر، وأحد عشر يوماً، وأبو طالب ابن يضع وثمانين سنة، وفي «المواهب»^(٢) بن سبع وثمانين سنة، ومات كافراً على الرجوع، كما سيأتي.

(عقيل) نفع المير وكبر الثواب، صحابي، فأنعم إسلاماً إلى المنع، وقيل، (سلم بعد انجذابه، وهاجر في سن ثمان (وطالب) كبر به النبي بكى به أبو طالب، مات طالب كافراً حين بدر، وقال النحوي في «منهج» فقد طالب بدر، بنت ولينا وورث عمي وحالب، أيها أما طالب، لأنهما كافران حينئذ، وإن أسد عقيل بعد ذلك.

وقال البيهقي^(٣) تقدم إسلام علي وجعفر قبل موت أبي طالب، وبقي طالب وحسن علي عليهما، فأنعم بعمره، وإنما أسلما بعد موته، ثم المنع، انتهى. وهذا يدل على إسلام طالب، لكن لاحظ لم يذكر في الإصابه في القسم (أ) بع أبنا، وهذا القسم يذكر به من عد صحابياً غلطاً، وهماً، قال النجاشي وطالب أسير من عقيل، وهو من حمير، وهو من حمي، رضي الله عنه، والفاويز بين كل واحد والآخر عشر سنين، وهو من النواذر، انتهى.

(ولم يرثة علي) من أبي طالب ولا أخوه جعفر، الطيار ذو الجناحين، لأنهما كانا مسلمين عند موت أبي طالب، قال بن قاضي^(٤) وجاء سمعين بذلك في

(١) «الموسم النبوي» (١/ ٢٦٤).

(٢) «المستدر» (١/ ٢٥٠).

(٣) «شرح الزاوي» (٣/ ٢٢٠).

بعض طرق الحديث عند البصريين ، حديث النبي أنما فيه الزراني هو ما أخرجه البخاري^(١) من حديث حماد بن عمار عن علي بن يحيى عن عمرو بن عثمان عن اسمعيل بن عبد الله قال : «أما رسول الله ﷺ لم ير في داره عكة؟ فقال : «هل ترك حبل من راع أو نور؟ وكان علي بن واثق ما يحب ، هو وطالب ولم ير له جعفر ولا علي - رضي الله عنهم - أبدا لأبعد كانوا صنفين - وكان عليل ، طالب قاضي» ، الحديث

وهذا الحديث يدل على عدم صحة طالب كدأ ، وأوضح منه ما في جواهر أبي داود ، وترجم عليه الألباني في الترغيب والترهيب^(٢) ، عن أبي داود ، رضي الله عنه - قال : «كنت في بيتي ليلة إن سميت الشيخ فقال : «يا أبا داود ، حديث

وأخرج البخاري عن حماد بن عمار عن عبد الله بن عيسى ، قال : «كنت في بيتي ليلة إن سميت ، فقال : «يا أبا داود ، حديث ، قال : «هو في صحيحه من ، وثقلا أن تكون في الدرك الأسفل من النار»

قال الحافظ^(٣) وفي سؤل إحسان من حال أبي طالب ما يأن علي صديق ما أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن عمار عن عبد الله بن عيسى عن أبي داود ، قال : «كنت في بيتي ليلة إن سميت ، فقال : «يا أبا داود ، حديث ، قال : «هو في صحيحه من ، وثقلا أن تكون في الدرك الأسفل من النار»

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، باب ١٣٠ ، حديث ١٩٩٩

(٢) من أبي داود (١٩٩٩)

(٣) صحيح البخاري (١٩٩٩)

ثُمَّ أَنَّى قَتَلْتَنِي عَنْكَ عَسَاةً عَنِ ذِيكَ

قلت ما حكى الرضا في عن . عند البر عن رويته الثوري صحابته
عندنا من رويته الثوري . فقد . عنها . الدارمي عن محمد بن يوسف .
عن حماد عن إبراهيم قال هم من أصحاب أهل الشرك لا يرتبه . ولا
يرتبه . هكذا في الدارمي لا في ثوب . لا يرتبه

وهكذا أخرجه محمد في كتاب الأثر حقه عن حماد عن
إبراهيم عن عمرو بن الخطاب يكون بعضهم
رهم . ولا يرتبه . قال محمد بكر يرتبه .
ولا يرتبه لا يرتبه

وأخرج الدارمي رويته
.
.
.

قلت وهو معروف عن عمر
.
.
.
.
.
.

(ثم أتى) محمد بن (عبد بن حماد) رضي

وإذا مات رجل منكم فليترك أمواله وليرثه منكم
 في ذلك من علم ولا يخفى عليه شيء من ذلك
 في أولاده منكم من نكاحه وطلاقه وملكه
 بصلح به بينكم ولا يرد عليكم ما كان
 منكم من قبله من أموالكم ولا من أموالكم
 ولا من أموالكم من قبله من قبلكم ولا من
 أموالكم من قبلكم ولا من أموالكم من قبلكم
 ولا من أموالكم من قبلكم ولا من أموالكم من قبلكم

وإذا مات رجل منكم فليترك أمواله وليرثه منكم
 في ذلك من علم ولا يخفى عليه شيء من ذلك
 في أولاده منكم من نكاحه وطلاقه وملكه
 بصلح به بينكم ولا يرد عليكم ما كان
 منكم من قبله من أموالكم ولا من أموالكم
 ولا من أموالكم من قبله من قبلكم ولا من
 أموالكم من قبلكم ولا من أموالكم من قبلكم
 ولا من أموالكم من قبلكم ولا من أموالكم من قبلكم

وإذا مات رجل منكم فليترك أمواله وليرثه منكم
 في ذلك من علم ولا يخفى عليه شيء من ذلك
 في أولاده منكم من نكاحه وطلاقه وملكه
 بصلح به بينكم ولا يرد عليكم ما كان
 منكم من قبله من أموالكم ولا من أموالكم
 ولا من أموالكم من قبله من قبلكم ولا من
 أموالكم من قبلكم ولا من أموالكم من قبلكم
 ولا من أموالكم من قبلكم ولا من أموالكم من قبلكم
 ولا من أموالكم من قبلكم ولا من أموالكم من قبلكم

(١) في نسخة (١٦٦) (١٦٦) نسخة (١٦٦)

(٢) في نسخة (١٦٦) (١٦٦) نسخة (١٦٦)

[illegible][illegible]

بِأَنَّهُمْ أَهْلُ عِلْمٍ" أهل حدیث و حدیثی بن جعفر بن ابراهیم علیه السلام
 قَالَ جَعَلْتُكَ مِنْ عِصْيَانٍ لِّمَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْإِسْلَامِ مِنْ
 عِصْيَانِ أَهْلِ الْعِلْمِ بَادٍ لَهُمْ وَأَلَا لَهُمْ لَاحِظٌ عَلَى عِبَادِهِ، فَخُلِقَ
 لَكُمُ الْإِسْلَامُ بِمُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَلَا يَمْنَعُ فِي هَذَا خِلَافٌ، وَإِنْ خَالَفَ عِبَادَهُ
 مِنْهُمْ لَيْسَ بِعَصِيٍّ، وَفِي هَذَا بَيِّنَةٌ مِنْ أَلْفِ بَيِّنَةٍ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِأَهْلِ عِلْمٍ

$$(T_{22}^0, f_1) = \sum_{i=1}^n \alpha_i \alpha_i^* \in \mathcal{L}^+(\mathcal{H})$$

2004 年 12 月 10 日

أما من روى عنهم أربعين سيرة ويسمى برحمة من هؤلاء جماعة لأنه
 عمل من ذلك مائة وثلثين سيرة جماعة لأنه عمل من عشرين، وأما شاهد
 بسبب تكلف ثم بعد

وهي أحسن رواية أخرى أن شهادة به هي دلت قبل لعدم شهادة المصنفين
 به هي مخالف، فأشبه شهادة من أدله على موافقه في التصرف، إذا لم يكن
 معهم، والمذهب الأول لا بد إذا لم يقبل شهادة القاضي، لشهادة بكار
 روى في كتابه في تاريخهم «أي» من سيرة في تاريخهم «أي» من سيرة
 ديولاء على أمير لقي وقد صلتهم معشهم قبل لأحواله وإن لم
 يصدقهما ولم يسم بآلافه من يوم مشاهد من بعد ومرة كل راحة
 منهما مصنفه وهم في الشك في صداقه أنه نسب به أراج أو جد أو من
 عم

وإن في سيرة وفيه بلاءه أو حده أحدهما لا يقتل، والثاني يعني
 لأنه صنف أن يكون، صنف لإقرار به، والثالث أن يحضر في يوم بعد
 عنه قبل، أنه بعد لأسيلا بعد عنه، وأما ثم قبل لأنه لا أحد من
 عنه، روى عن محمد وسرو، الحسن، وأبي سيري، أن أو
 يعني فيه يعني فيه لأمره لأمره لأسيير وفيه قد أم حديفة لأنه
 مكنت مرسد، وأما محبوب السبب يمكن حسنه فيه، وفيه الخبر فيه،
 قبل

وروى في سيرة في عمر - صر، أنه عنه - كتاب إلى شريح أن لا
 يورث جماعة حتى تقوم به بهاء، رواد سعيد، وقال بقدره من
 ابن حنبل عن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عطاء بن
 حبة أبي بهاء، سوي

قال مالك الأمر للمجتمع عليه عند، وسنة أبي لا اختلاف فيه، ونبي أدركت عليه أهل لعدم بليدي أنه لا يرث التمسيم الكافر، سريو، ولا ولا، ولا رحم ولا يحجب أحدا عن ميراثه

قال مالك، وعديك كل من لا يرث، إذا لم يكن دولة وارث. فإنه لا يحجب أحدا عن ميراثه

قال مالك الأمر للمجتمع عليه عند، أكد بقوله، والله الذي لا اختلاف فيه عندنا) أي عندنا، ثم أكد ثالثا بقوله (والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) أي حديث النبوة، راجع إلى نبي وكرامه. (أنه لا يرث المسلم الكافر) أصلا لا (بقرابه ولا ولاية) أي عتق، أي به كان نعب، رقيقا، يأخذ المومن من يده يأسب د بالارث (ولا رسم) عطف على مراد من يات عطف الخاص على العام، تقدم ذلك مفعلا، وأكده بيده تأكيدات ردا على من قال بذلك من بعض أهل العلم (ولا يحجب) أي لا يمنع (أحدا) أي لا يكون الكافر حاجبا لأحد من المسلمين (هي ميراثه) مثلا بولي مسلم ومركأما كافرا واحدا مسلما، ورثة حواء دون أبيه. ولا يكون لأب لكافر حاجبا للأخ عن ميراثه

ثم ذكر لإمام طائفة في ذلك بقوله (فإن مالك) وكملث) أي كما أن الكافر لا يكون حاجبا لكونه غير وارث (كل من لا يرث إذا لم يكن دولة) أي الأورث أي الميراث، ويرث، حر (فإنه لا يحجب أحدا) أي غيره (هي ميراثه) قال صاحب المصنف، ولا يحجب ما يكون وارثا، ومن أو موقوف، ومن لا يكون وارث لا يكون حاجبا

قال أبو رشد^(١) رجعوا العلماء من جهة لأصل ومن المصادقة علي

(١٤) باب من جهل أمره بالقتل أو غيره ذلك

وريد وعمر علي أن من لا يب - لا يحجب، من الكافر والمسيك والعاقل
 محمداً، وكاد من مسعود طي له عه بهجب هؤلاء الثلاثة دون أن
 يورثهم، أعني بأهل الكذب والبس والباطل محمداً، وبه قال عاود وأبو نمر،
 وعندنا فجمهور أن يحجب في أبي الإز، وإيها متلازمان، وحيمة نظيفة
 لئلا أن الحجب لا يرتفع ولا يمحى، انتهى

وقد التزموا^(١) من لم يرتفع نفس له، كالمسالك في الدين وأثره
 والفصل. فإنه لا يحجب غيره في قول عه أهل معه من الصلابة والتابعين،
 ولا من مسعود ومن واحد، فبهم يحجبون. أم ورجس يقولون الكافر والقائل
 والرجس ويحجبون الأم بالإخوان. يدعي هم كذلك. وبه قال أبو نمر وعاود،
 وثانعه الخمس في الثقات الذين غيره وأما من لا يرتفع الحجب غيره، فبه
 يحجب وإن لم يرتفع كالإخوان يحجبون الأم، وهم محجبون بالآل، لأن عدم
 إزهم لم يكن لنفس حجبهم، ولا لأئمة أهلهم، بل لأئمة غيرهم عليهم،
 والمسيك الذي حجبوا به في حال، فبهم موحود مع حجبهم عن الثمرات،
 مخالفة مألوف فعله، «يجمع أبو، وأخوتك أو أختك، فإلام
 النفس، والباقي ثلاث، ويحجب الأخوان الأم من المسكن، ولا يرتفع شيئاً
 انتهى

(١٤) العمل في من جهل أمره بالقتل وغير ذلك

في غير القتل من الحر والعمرى وغيرهما، فإنه إذا لم يعلم حال المزمع
 من قديم الموت وأجره، فكيف نفس في موارثهم؟

قال الموهبي^(٢) إن المورثين في ما، فجهل أولاد موماً، فلا أحمد

(١) المعنى (١٧٤/٩) وانظر في سندك (١٧٤/٩) *

(٢) المعنى (١٧٤/٩)

واحتج من قال بعدم جواز بعضهم من بعض، بما روي سيدة^(١). حفتا
 سماعين بن عثارة عن يحيى بن سعيد، أن ثلثي التمامة دخلت صعيق والحره
 سم بُزَّتُوا ببعضهم من بعض، وورثوا حصبتهم الأحياء، وقاله حدثنا
 عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن أم كلثوم بنت علي ثوبت
 هي وابها ريث بن عمر، فالتصفت الصبيحان في الطريق، فلم يدرا أيهما مات قبل
 من حبه، فلم ترثه ولم يرثها، دلالة أهل صعيق وأهل الحره لم ينزلوا، ولأن
 سرده الثبوت حياة البوارث بعد موت المورث، وهو خير معلوم.

وقد احتج بعض أصحابنا بما روي يونس بن عبد الله الحمزي أن النبي ﷺ
 مثل عن قوم وقع عليهم بيب، فدار برز بعضهم بعضاً، والصحيح أن هذا
 إنما هو عن يونس نفسه، وأنه هو المسؤول، وليس برواية عن النبي ﷺ، هكذا
 رواه سعيد في مسنده^(٢). وحكيه لإمام أحمد عنه، وقال أبو ثور وابن شريح
 وظاهره من البصريين بخطى كل وارث البقيس، وهو المذكور فيه، حتى
 يسير الأمر أو يصلحوا، ثم يسط لموت في أمته هنا الخلاف، وتفصيل
 تقسيم الميراث على مذهب كل واحد من المذاهب الثلاثة من الثبوت،
 وحكمه، والنوع.

وقال ابن رشد^(٣) حسب مذهب في الدين يقتضون في حرب أو غرق
 أو هدم - لا يعزى من مات منهم ثلث صاحبه، كعب شوارثون إذا كانوا أهل
 ميراث؟ مذهب مالك وأهل السنة إلى أنهم لا يرث بعضهم من بعض، ولأن
 ميراثهم جميعاً ليس يفي من قرابتهن أو أولهن، أو بيت المات، إذ لم تكن لهم
 قرابة ثرت. وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابه فيما حكى عن الطحاوي،

(١) في سعيد بن منصور (١/١٨٦)

(٢) في (١/١٨٥)

(٣) في السجدة (٢/٢٥٤)

[illegible]

فكان منهم منسقة عظمى من اذبح السور الى ارضهم، لا يها من
ان عاب الجبل بسببه الاءه، وقيل - سنة عشر اثناء ومن اصاب غير بحر
ناب، وبلغ على حطاه الجبل نحو مئتين ثمانين كذا، فمضوا من بي فيه
كما مضى به من اشد الحظاء آخر، وكانوا قد اقبلوا الاذبح من ا عمر
ناهر سوا، فامر علي رضي الله عنه بحمل الفؤاد من بي ثمانين وحمله
محمد بن ابي بكر بن عبد الله بن عباس، وحمل علي عاتق، واجر ابي
محمد معها وشعبه عالي بنسبه اسلا، فمضوا سبعة اياما، فاب
البربر

وفي المصنف: يوم الجمعة وعنده دم عشتار بالشمس يد علي وشانته
وحي الله عليها ستة وثلاثين في رجب أو الكسوف من جمادى الآخر
وقصها منحصرا آة ما يقع عاتقته قبل عشتار، وكذا يصك بعض الناس
عشراة م عشتار دم عشتار، وكان الناس قد يبيعون عليها حتى ناع
وعا رابعة طلحة والنزير واستأند عدا في النعمرة بعد جايو مكة فف
الشمس وتعد معها عشراة دم عشتار حتى يظفوا فطفا، فف م عاتقته
من جمال شرا، لها يعني في آية من رجل من محبة في ١٢٠٠ ألف حل مر
مكة العديدة، ومعها طلحة والنزير، ففما عشتار بعض مده في عام رجب
عبيد الله م عشتار أي عشتار هذا والو: الحوآب ففج الحوآب
يكن اسم م عشتار معوجة موحدة، ففان أن السبب في ذلك

وَيَوْمَ حِجْلٍ

يوم كند كتاب الحواف. وعند البراء عن أبي عمار أنه يَقُولُ في لسانه
أينكر صاحبه أجمل الانتباه بهرة مفروضة وقال مهمة مأكلة. بعد حديثي،
نخرج حتى نصلها كتاب الحواف، يقتل من سبها وشمالها فطر كثيرا، ونسجو
بعد ما كادت، وخرج علي - رضي الله عنه - لما سمع ذلك حوف «هذه أبي عمر
شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين في سحابة ركب، وقلد البصرة» إلى حر
ما ذكره صاحب «المصلي»

قال صاحب «التحصيل»^(١) لا خلاف بينهم في أن عثمان - رضي الله
عنه - شهد في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة، وإنما الخلاف في
أي يوم من قبل، عقيب يوم الجمعة لثمان أو سبع حلت من يوم الجمعة
وبل في وسط أيام الأسير، وقيل - غير ذلك، ويوجب لملي - رضي الله عنه -
يوم قبله رفض في المد من قبله، وقيل بعد ثلاثة أيام، وقيل خمسة،
وقيل غير ذلك، وأما ما لم ينفى بعد العايضة أربعة أشهر، ثم سار إلى العراق،
والنقى مع عائشة وجر معها بالبصرة، فحزرت بينه وبينها وجهه أجمل بلا قصد،
والحم يقال في العوغة، وخرج الأمر عن علي - رضي الله عنه - وقيل من
أربعين نحو عشرين ألفاً، وقتل طلحة والزبير، فزناهم وإنا إليه راجعون. -
ملحوظ

(لو يوم صعب) نكر الصد المهمة وقتلها الماء على وروى سكير، موصع
من الرقة شاطئ الثراب، كتاب به فوضه الحمى بين علي ومعاوية - رضي الله
عنه - ثم ما صبر من سبع وثلاثين - وذلك أن عثمان - رضي الله عنه - لما سمع
أهل المدينة امتنع معاوية في أهل الشام، فكتب إليه علي - رضي الله عنه - مع

(١) محرف في الأصل والحدود، أخرجه الأمام في «المستدرک» ١/٣٢٠-٣٢١، به سمع
رسالة في كتابه يوم كيف يحياكي يثا معها كتاب العواصم له (ش).

إلى تكوفة، ثم خرج منه مذابة من معه يائشام فبيع عبد حبي الله عنه
 وها يائشام يبيع في صمد سنة سبع وثلاثين وها لنداء فوقع أهل انشام
 المصامعة يبيعون انرا فيها مذكرة من عمرو بن مهران ففكره القسطنطين
 العرب ونداء هو في الصبح وبعثوه بحكمين بحكم علي - رضي الله عنه -
 أبا عيسى الأسدي وحكم معوية عمرو بن مهران وكنى بهم كتاباً على
 أن يؤثروا راسي لحوايا يرحم في يثروا في انرا لاهم راسي الناس فخرج
 معاود إلى امروني في الله عنه إلى انرا ممدد عليه وفولج
 من أصحابه معه وولوا لا حكم إلا الله وكنى بحكمه راسي فبعث
 بحسبه من عمرو - رضي الله عنه - فباعهم وكنى بهم "أ" فبيع منهم قوم
 كثير وتنتهم وباروا في انشام وها فصار اليهم علي - رضي الله عنه -
 فصاروا بالهمرو وها فتن منهم في الثانية وذلك سنة ممدد وولوا

و جمع عام ١٩٠٠ في حرم شريف هذه السنة لنداء عمرو بن مهران فباعهم
 الأسدي بكنية منه فكنى به فباع عليا وكنى به عمرو فافر معاودة وبيع به
 ونقروا الناس على ممدد وها علي - رضي الله عنه - في خلاف من صحابه
 في مذبة ثلاثة من انرا راسي لا حكم من المجمع وبيرو من عبد الله وعمار من
 كبر - فاحد ممدد وها ممدد وها ممدد هذاه ١٩٠٠ عبد وها ممدد وها ممدد
 العاصم رضي الله عنهم وها ممدد ممدد ممدد من ممدد فباكم علي
 وقال انرا "أ" فباكم ممدد وها انرا ممدد فباكم ممدد وها ممدد فباكم ممدد
 ذلك يكون في ايده لنداء كبر منهم في انرا الذي فيه صحبه فباكم ممدد
 علي - رضي الله عنه - في ممدد ممدد ممدد ممدد ممدد ممدد ممدد ممدد

(١) أخرج قوله - رزق الله

(٢) ممدد ممدد ممدد

(٣) أبا علي ممدد

ثم كان يوم قديس

بدموه اهدم، فخرج من مكة إلى العراق في عشرين دي الحجة، وسميه طائفة من
أهل بيته، فكتب يريد إلى والده بالمرافق معه إلى نى وباد بفسله، فوجه إليه
حيث رجع الآفة، وخلعه أهل القادسي، فاستشهد بكرملاء في عسورة المحرم
سنة إحدى وسبعمائة في هذه شهيرة، لا يحصل القصد والفهم ذكره، لأن الله ورسوله
إليه راجعون

وكان أهل البيت يحضون بهد لفتنة من ينادي بداره، ثم بينهم الأحياء
بفسله من شرب الخمر وأرتكاب الكبائر وفنائها المباحم، فحضره من تلامذته
وسير فان عداه بن حفظة العسلي والله ما تخرجنا على يده حتى خد ان
ر من المبحارة من الصفاء، أن رجلا كان يكرج أمهات الأم لا بالسبب
والأحوال وشرب الخمر، ويدع الصلاة، كان من قبلة ذكره أنه ثم من
سري بعد وفاة الخمر، وكانت في دي أحده ثلاث مائة من مائة
ومئتين، فأنوا وكان الناس يحضون من ذلك أن ابن الرستم يمشي به إلا
بعد من شهر، وح يكن مع ابن الوزير إلا من قليل، وكان بالمدية كثر من
عشرة آلاف من، والله ما استطاعوا أن يتعصموا يوما إلى الله.

فلما كتب مسلم من عنه في كتابه إلى يده اشعلوا اصحاب عليهم حين
الربيع لنهر، إلى أن كتب وسمع الله رجال أمير المؤمنين، فلم يصب أحد
منهم بمكره، ولم يمت لهم عذوبة مائة من حاجات عيالهم، فلما صيب
انظروا إلا في مسجدهم بعد انقضاء التوزيع ولا جهات المصعب، ورفعوا بهم
السيوف، وبما من أشرف مقام، وأنما قديرهم، وأخبرنا عن خبرهم،
وأهله مائة، كما قال أمير المؤمنين، إلى آخر ما ذكره في حلال المحرم.

(ج) قال بعد الوقائع المذكورة (يوم فقه) يضم القدر والله بين لعمري
مضمون، فوضع ذرة مكة، قال صاحب المحممة، بها وقعة بن حمزة
البحاري، وكان خرج على مرون من اليمن، غلب مكذ والمطشة، ثم توجه
إلى الشام، فقتل، كما في المعامرة، لأن فتنة انتهى.

لن يبق من ورثتهما يرث كل واحد منهما ورثة من الآخر
وقال مالك لا يسمى أن ترث أحد أحد بالشك. ولا يرث
أحد أحدا إلا بالنسب من العدم، وشهادة. وذلك أن الرجل يهلك
هو ومولاه الذي أختصه أبوه، فيقول هو رجل عربي. قد ورثه
أبوه. وليس ذلك لهم أن يرثوه بعين علم ولا شهادة. إنه مات
قبله. وإنما يرثه أولى الناس . . .

المترشحين الأكبر (نفس بقي من ورثتهما) يعني (يرث كل واحد منهما) مفعول
يرث، وبما علم (ورثته من الأحياء) لموجودين بعده

(فإن ملك لا يسمى) ولا هو (أن يرث أحد أحد بالشك) في أنه مات
قبل صاحبه يرث، أو بعده فلا يرث (ولا يرث أحد أحد إلا بالنسب من العلم)
في وجه موته (والشهادة) ما أبى^١ يريد أن يعلم ذلك الشاهد ويشهده،
ثم يشهد به. وإذا لم يثبت ذلك بشهادة أهل العدل لم يرث بعضهم من
بعض، قال وهذا على ما دلت كل من ربي جهل أوتهما موتاً، فلهما لا
توارثان، وكذلك القوم يكونون في بيت فيهدم عليهم، فيموتون، فلا يعلم أنهم
أمن موتاً، ومولاه لا يتوارث، وكذلك القوم يكونون في امرأة فيموتون فلا
يعلم أيهما مات أولاً، ولو في حدهم رافعاً رأسه، ثم غرق لم يرث ولم
يرث، لأنه لا يعرف، هل مات من كان يوارث منه قبله أو بعده، انتهى

(وذلك) أي مثال الذي ذكر (أن الرجل) العربي مثلاً (لهما) هو ومولاه
الذي أختصه أبوه) فماتا معاً. ولا يدرى أيهما مات قبل (فيقول هو الرجل
العربي) المذكور (قد ورثه) أي موسى (أبوه) ما علم ورث (فليس ذلك لهم)
وذكر المشار إليه بقوله (أن يرثوه) فهو يدل من ذلك (بغير علم ولا شهادة)
على (أنه) أي الموتي (ماتت معه) أي من أبيهم (ورثته) أي المولى (ولي الناس

به من الأخ،

قال مالك ومن ذلك أنهما الإخوان يلاب ولأم بموت
والأخيهما وبذ لا آخر لا ولد له ولهما ح لأبيهما، فلا يمت
تتبعهما مات من صاحبهم فميراث أبي لا ولد له، لأخيه لأبيه
ولس لبي أخيه، لأب وأمه، شيء.

قال مالك ومن ذلك أنهما أن يمت لعمه ومن سبهما، أو أنه
الأخ وعشهما، فلا يمت لهما مات قبل قبل له يمت لهما مات قبل،
لم يرث لعم من به أخيه شيئاً ولا يرث بر لأخ من عمته شيئاً

به، أي ماتوا (من لأخيه) أي أخوهما فإنه حقيقه قطع النظر عن أسهم

(قال مالك ومن ذلك أيضاً) أي من أمثلة أمثاله بعد ذكره (الأخوان
للأب والأم) أي استعاضا به وعمرو (يموتان والأخيهما) أي (ولده والأخوة)
عمرو (لا ولد له) أي (ولهما) أي أخيه وعمرو (أخ لأبيهما) مخرجاً، وهو بكر
مثلاً (فلا يمت لهما) من يمد وعمرو (مات قبل الآخر) فميراث أبي لا ولد له
وهو عمرو (لأخيه لأبيه) أي بكر أولي لبي (أخيه لأبيه وأمه) أي ليس لأولاد
يهد من ميراث عمرو شيء، لأن التثنية إذا جهل منيهما، فلا يرث أحد
سهما من الآخر أي الإخاء المتوحدان الأخ بعد أبي ممد على أمه الأخ
الشعر

(قال مالك ومن ذلك أيضاً) أي من أمثلة أمثاله بعد ذكره (الإمام عبد الوهب
نقله في كتابه أن يمت لعمه وليس لأخيهما) مثلاً (و) يمت لعمه الأخ وعشهما
مثلاً (فلا يمت لهما) من يمت لهما (لأخيهما مات قبل) أي على النصف، وفي
الصورتين المذكورتين (إن لم يمت لهما مات قبل) أي يمد وكذا وتوضيحاً (لم
يرث لعم من به أخيه شيئاً) أي الصورة الثانية ولا يرث ابن الأخ من عمته
شيئاً، أي الصورة الأولى لأنه قد جهل أولهما موتاً، وهكذا في سائر المواضع

قَالَ مَالِكٌ: وَيُلَاحِظُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ
قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ أَذْرَكْتُ أَهْلَ الْجُلُمِ يَنْلِذُ.

(قال مالك: وملفتي عن سليمان بن بشار مثل ذلك) الذي يلغني عن عرو.
(قال مالك: وعلى ذلك) الذي ذكره (أذركت) - أي (أهل الجلم يملذ)
في الحديث مسوره وتقدم البحث في ذلك، واختلاف العلماء فيه هي كتاب
لمالك

قلت: «أظهر عليّ في الذي كتبه رسول الله ﷺ أي شيء كان هذا
 كذا». فلهذا الذي كتبه لعمر بن حرم، فقد أخرج الطبراني في (معجمه) ١٥: ١٥٠
 برأيه من إسحاق بن عيسى عن أبي بكر قدس سره كان رسول الله ﷺ بعث إلى
 بني الحارث بن كعب بعد أن ولي عليهم عمرو بن حزم الأنصاري؟ بينهم
 في نكاحهم وبعثهم نسوة ومعالن الإسلام؛ ويتخذ منهم صداقاتهم. وكان
 كتاب عهد الله وأمره جاءهم فسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من
 رسول الله ﷺ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا اللَّهَ» عقد من محمد النبي
 حرم من بعده إلى البصرة أمره يقول الله في أمره كتابه إلى أمير المؤمنين
 مكتوب. ولله إلا يحيى أحد الفرق إلا وهو ظاهر في ذلك. والله
 يحج ربه ورضيته. وبهني الدرس أن يهلي أحد في غيب واحد وغير ذلك

وهو أيضا أحكام الشرع والمصادقات، والحرية، وليس فيه ذكر النساء،
يتم ذكر فيه الديارات المحدثون في رواياتهم، فقد أخرج النسائي بسنده إلى
يكر بن محمد بن عمرو بن حرم عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ كعب إلى
أهل يمس في هذه الموائم والنسب والديارات، ويثبت به مع عمرو بن حرم
عن ابن عباس عن النبي ﷺ في سورة النور
عن قتادة بن سعيد عن كلال، وانحازد من عبد كلال ثم دي غير
ومعمر، ومعدن، أما بقية الحديث: في انلود والديارات

وأخرج الشيخان في صحيحهما عن عبد العزيز بن أبي رزبه عن أبيه عن
 جده عن أبي بكر بن حزم عن حماد بن عمار عن أبيه عن رسول الله ﷺ أن
 قال: «مَنْ أَمْسَكَ لِسَانَهُ وَبَلَغَ أَمْرَهُ وَتَمَسَّكَ بِأَمْرِ اللَّهِ وَتَوَقَّاهُ لَمْ يَلْمَعْ»

(١١) سورة المائدة الآية ٥٠

١٧٠٠. ١٨٠٠. ١٩٠٠. ٢٠٠٠. ٢١٠٠. ٢٢٠٠. ٢٣٠٠. ٢٤٠٠. ٢٥٠٠. ٢٦٠٠. ٢٧٠٠. ٢٨٠٠. ٢٩٠٠. ٣٠٠٠. ٣١٠٠. ٣٢٠٠. ٣٣٠٠. ٣٤٠٠. ٣٥٠٠. ٣٦٠٠. ٣٧٠٠. ٣٨٠٠. ٣٩٠٠. ٤٠٠٠. ٤١٠٠. ٤٢٠٠. ٤٣٠٠. ٤٤٠٠. ٤٥٠٠. ٤٦٠٠. ٤٧٠٠. ٤٨٠٠. ٤٩٠٠. ٥٠٠٠. ٥١٠٠. ٥٢٠٠. ٥٣٠٠. ٥٤٠٠. ٥٥٠٠. ٥٦٠٠. ٥٧٠٠. ٥٨٠٠. ٥٩٠٠. ٦٠٠٠. ٦١٠٠. ٦٢٠٠. ٦٣٠٠. ٦٤٠٠. ٦٥٠٠. ٦٦٠٠. ٦٧٠٠. ٦٨٠٠. ٦٩٠٠. ٧٠٠٠. ٧١٠٠. ٧٢٠٠. ٧٣٠٠. ٧٤٠٠. ٧٥٠٠. ٧٦٠٠. ٧٧٠٠. ٧٨٠٠. ٧٩٠٠. ٨٠٠٠. ٨١٠٠. ٨٢٠٠. ٨٣٠٠. ٨٤٠٠. ٨٥٠٠. ٨٦٠٠. ٨٧٠٠. ٨٨٠٠. ٨٩٠٠. ٩٠٠٠. ٩١٠٠. ٩٢٠٠. ٩٣٠٠. ٩٤٠٠. ٩٥٠٠. ٩٦٠٠. ٩٧٠٠. ٩٨٠٠. ٩٩٠٠. ١٠٠٠. ١٠١٠. ١٠٢٠. ١٠٣٠. ١٠٤٠. ١٠٥٠. ١٠٦٠. ١٠٧٠. ١٠٨٠. ١٠٩٠. ١١٠٠. ١١١٠. ١١٢٠. ١١٣٠. ١١٤٠. ١١٥٠. ١١٦٠. ١١٧٠. ١١٨٠. ١١٩٠. ١٢٠٠. ١٢١٠. ١٢٢٠. ١٢٣٠. ١٢٤٠. ١٢٥٠. ١٢٦٠. ١٢٧٠. ١٢٨٠. ١٢٩٠. ١٣٠٠. ١٣١٠. ١٣٢٠. ١٣٣٠. ١٣٤٠. ١٣٥٠. ١٣٦٠. ١٣٧٠. ١٣٨٠. ١٣٩٠. ١٤٠٠. ١٤١٠. ١٤٢٠. ١٤٣٠. ١٤٤٠. ١٤٥٠. ١٤٦٠. ١٤٧٠. ١٤٨٠. ١٤٩٠. ١٥٠٠. ١٥١٠. ١٥٢٠. ١٥٣٠. ١٥٤٠. ١٥٥٠. ١٥٦٠. ١٥٧٠. ١٥٨٠. ١٥٩٠. ١٦٠٠. ١٦١٠. ١٦٢٠. ١٦٣٠. ١٦٤٠. ١٦٥٠. ١٦٦٠. ١٦٧٠. ١٦٨٠. ١٦٩٠. ١٧٠٠. ١٧١٠. ١٧٢٠. ١٧٣٠. ١٧٤٠. ١٧٥٠. ١٧٦٠. ١٧٧٠. ١٧٨٠. ١٧٩٠. ١٨٠٠. ١٨١٠. ١٨٢٠. ١٨٣٠. ١٨٤٠. ١٨٥٠. ١٨٦٠. ١٨٧٠. ١٨٨٠. ١٨٩٠. ١٩٠٠. ١٩١٠. ١٩٢٠. ١٩٣٠. ١٩٤٠. ١٩٥٠. ١٩٦٠. ١٩٧٠. ١٩٨٠. ١٩٩٠. ٢٠٠٠. ٢٠١٠. ٢٠٢٠. ٢٠٣٠. ٢٠٤٠. ٢٠٥٠. ٢٠٦٠. ٢٠٧٠. ٢٠٨٠. ٢٠٩٠. ٢١٠٠. ٢١١٠. ٢١٢٠. ٢١٣٠. ٢١٤٠. ٢١٥٠. ٢١٦٠. ٢١٧٠. ٢١٨٠. ٢١٩٠. ٢٢٠٠. ٢٢١٠. ٢٢٢٠. ٢٢٣٠. ٢٢٤٠. ٢٢٥٠. ٢٢٦٠. ٢٢٧٠. ٢٢٨٠. ٢٢٩٠. ٢٣٠٠. ٢٣١٠. ٢٣٢٠. ٢٣٣٠. ٢٣٤٠. ٢٣٥٠. ٢٣٦٠. ٢٣٧٠. ٢٣٨٠. ٢٣٩٠. ٢٤٠٠. ٢٤١٠. ٢٤٢٠. ٢٤٣٠. ٢٤٤٠. ٢٤٥٠. ٢٤٦٠. ٢٤٧٠. ٢٤٨٠. ٢٤٩٠. ٢٥٠٠. ٢٥١٠. ٢٥٢٠. ٢٥٣٠. ٢٥٤٠. ٢٥٥٠. ٢٥٦٠. ٢٥٧٠. ٢٥٨٠. ٢٥٩٠. ٢٦٠٠. ٢٦١٠. ٢٦٢٠. ٢٦٣٠. ٢٦٤٠. ٢٦٥٠. ٢٦٦٠. ٢٦٧٠. ٢٦٨٠. ٢٦٩٠. ٢٧٠٠. ٢٧١٠. ٢٧٢٠. ٢٧٣٠. ٢٧٤٠. ٢٧٥٠. ٢٧٦٠. ٢٧٧٠. ٢٧٨٠. ٢٧٩٠. ٢٨٠٠. ٢٨١٠. ٢٨٢٠. ٢٨٣٠. ٢٨٤٠. ٢٨٥٠. ٢٨٦٠. ٢٨٧٠. ٢٨٨٠. ٢٨٩٠. ٢٩٠٠. ٢٩١٠. ٢٩٢٠. ٢٩٣٠. ٢٩٤٠. ٢٩٥٠. ٢٩٦٠. ٢٩٧٠. ٢٩٨٠. ٢٩٩٠. ٣٠٠٠. ٣٠١٠. ٣٠٢٠. ٣٠٣٠. ٣٠٤٠. ٣٠٥٠. ٣٠٦٠. ٣٠٧٠. ٣٠٨٠. ٣٠٩٠. ٣١٠٠. ٣١١٠. ٣١٢٠. ٣١٣٠. ٣١٤٠. ٣١٥٠. ٣١٦٠. ٣١٧٠. ٣١٨٠. ٣١٩٠. ٣٢٠٠. ٣٢١٠. ٣٢٢٠. ٣٢٣٠. ٣٢٤٠. ٣٢٥٠. ٣٢٦٠. ٣٢٧٠. ٣٢٨٠. ٣٢٩٠. ٣٣٠٠. ٣٣١٠. ٣٣٢٠. ٣٣٣٠. ٣٣٤٠. ٣٣٥٠. ٣٣٦٠. ٣٣٧٠. ٣٣٨٠. ٣٣٩٠. ٣٤٠٠. ٣٤١٠. ٣٤٢٠. ٣٤٣٠. ٣٤٤٠. ٣٤٥٠. ٣٤٦٠. ٣٤٧٠. ٣٤٨٠. ٣٤٩٠. ٣٥٠٠. ٣٥١٠. ٣٥٢٠. ٣٥٣٠. ٣٥٤٠. ٣٥٥٠. ٣٥٦٠. ٣٥٧٠. ٣٥٨٠. ٣٥٩٠. ٣٦٠٠. ٣٦١٠. ٣٦٢٠. ٣٦٣٠. ٣٦٤٠. ٣٦٥٠. ٣٦٦٠. ٣٦٧٠. ٣٦٨٠. ٣٦٩٠. ٣٧٠٠. ٣٧١٠. ٣٧٢٠. ٣٧٣٠. ٣٧٤٠. ٣٧٥٠. ٣٧٦٠. ٣٧٧٠. ٣٧٨٠. ٣٧٩٠. ٣٨٠٠. ٣٨١٠. ٣٨٢٠. ٣٨٣٠. ٣٨٤٠. ٣٨٥٠. ٣٨٦٠. ٣٨٧٠. ٣٨٨٠. ٣٨٩٠. ٣٩٠٠. ٣٩١٠. ٣٩٢٠. ٣٩٣٠. ٣٩٤٠. ٣٩٥٠. ٣٩٦٠. ٣٩٧٠. ٣٩٨٠. ٣٩٩٠. ٤٠٠٠. ٤٠١٠. ٤٠٢٠. ٤٠٣٠. ٤٠٤٠. ٤٠٥٠. ٤٠٦٠. ٤٠٧٠. ٤٠٨٠. ٤٠٩٠. ٤١٠٠. ٤١١٠. ٤١٢٠. ٤١٣٠. ٤١٤٠. ٤١٥٠. ٤١٦٠. ٤١٧٠. ٤١٨٠. ٤١٩٠. ٤٢٠٠. ٤٢١٠. ٤٢٢٠. ٤٢٣٠. ٤٢٤٠. ٤٢٥٠. ٤٢

أَنْ يَبْقِيَ النَّفْسُ مَائَةً مِنْ تَرْبِئِ

قَالَ يَزِيدُ فِي الْخَمْسِ مِائَةٍ مِنَ الْإِنْسَانِ حَنِيفٌ، وَكَرَّاهِي مَوَاصِعَ مِنْ عَصَبِ
فَرَعٍ، ^(١) مَعْصَلًا وَمَعْصَرًا، لَا يَسْمَعُ فِي ٢ . وَكَرَّاهِي ذِكْرَهُ مَعْصَلًا

وَالْكِتَابُ الْقَدِيمُ، مَا أَخْرَجَهُ النَّبِيُّ أَيْضًا، بِرُؤْيَا أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أُمِّ بَكْرٍ، قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كِتَابُ مُلُوكٍ حَمِيرٌ مَعْتَقَةٌ مِنْ مَوَدَّةٍ
وَرَسُولُهُمْ إِلَيْهِ بِإِسْلَامِهِمْ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِسْمٌ مِنْ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ، فِي حَادِثٍ مِنْ عِدِّ كِلَالًا، وَبَعِثَ بِهِ
عِدَّ كِلَالًا، وَالْمَعْنَى قِيلَ دِي رَعِي، وَهَمْدَانُ رَمْدَعَر، أَمَّا بَعْدُ: ذَلِكَ لِمَا
أَحْمَدُ إِلَيْكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَنْ يَدْرَ مَا هَذَا قَدْ وَجَّعَ رَسُولُكُمْ مَقْبَلًا
مِنْ أَرْضِ الرُّومِ. فَلَمَّا مَالَمْدَبَا، أَيْ لَمْ يَذْكُرْ مِنْ هَذَا الْمَكْتُوبِ وَهِيَ أَيْضًا
ذَكَرَ الْغُرَّ وَاتْرَكَاهُ، وَلَيْسَ فِيهِ أَحْكَامٌ مِنَ الْخُرَافَاتِ وَالصَّلَاةِ فِي الشُّرْبِ الْوَاسِعِ
وغيره، رَئِيسٌ فِيهِ أَيْضًا ذِكْرُ الْغُرَّاتِ

قَالَ صَاحِبُ «الْحَمِيرِ» ^(٢) قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كِتَابُ مُلُوكٍ حَمِيرٌ
مَقْدَمَةٌ مِنْ تَبُوكَ سَنَةِ ثَلَاثٍ، وَهِيَ الْحَادِثَةُ بِرِ عِدِّ كِلَالًا، وَبَعِثَ بِهِ عِدَّ كِلَالًا،
وَنَبَعَثَ قِيلَ دِي رَعِي وَغَيْرَ رَمْدَعَرٍ وَمَعْدَرٍ، وَرَسُولُهُمْ إِلَيْهِ ﷺ مَائَةً مِنْ مَرْدِ
الْفَرَّاهِي

وَالْقِيلُ مَائَةٌ مِنْ مُلُوكٍ حَمِيرٍ دُونَ مِائَةٍ لِأَعْظَمِ، كَمَا فِي «الْمَصْحَاحِ»
وَفِي «الْقَامُوسِ» حَيْثُ، كَتَبَهُمْ مُنَافِي بِهِ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَاءٍ، فَيُخَذُ إِلَى أَنْ قَالَ:
فَلَمَّا قَدِمَ مَائَةً مِنْ مَرَّةٍ بِإِسْلَامِهِمْ كُتِبَ إِلَيْهِمْ قِسْمٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ
مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ النَّبِيِّ إِلَى الْحَادِثِ مِنْ عِدِّ كِلَالًا، فَذَكَرَ الْكِتَابَ بِحُجْرٍ مَا ذَكَرَهُ
نَصْرِي جَاءَ (أَيْ فِي الْخَمْسِ) أَيْ فِي كُلِّ الْخَمْسِ خَطَا (مَائَةً مِنَ الْإِنْسَانِ)

(١) انظر غريب الرعية: (٢٦/٢٣٩)

(٢) (١٣٨/٢)

وفي الألف، إذا أوعى جذعاً، جَاءَهُ مِنَ الْإِزِيلِ، وفي التَّمَقُّمَةِ ..

قال الموفق^(١) : أجمع أهل العلم على أن الإزِيل أصل في شدة، وأن به بحر المصم مائة من الإزِيل، وقد دأب عليه الأحاديث الواردة، منها حديث عمرو بن حزم، وحديث عبد الله بن عمر في ذب خطأ العدد، وحديث بن مسعود في ذب الخطأ

(وفي الألف إذا أوعى) بضم الشدة ومكروا الوار وكسر الشدة بعدها بـ، أي عند كلفه، ويظن محمد في موطنه وفي الألف إذا أوعى (جدها) بفتح الجيم وإسكان الدال وفتح المهملة أي قطعاً، وأما صاحب «المحلى» كما هو في «الموطأ» بالضم، وفي سطر الأصول أوعى بالفتح في حرم، ومما معنى واحد، وفي اللغة وعى غشي، وأوعى أحده بأجمعه

قال الرزقي : وعى واستوعى مع في الاستيعاب، وهو أحد الشبه^(٢) ويرى في الألف إذا أوعى جملة، ويرى استوعيت، أي استوعب بحيث لم يبق فيه شيء (مائة من الإزِيل) على أمها

١٤. لمؤثر^(٣) في الألف الثانية، إذا كان قطعاً بغير خلاف، بـ، حكاه بن عبد البر وابن المنذر عن يعقوب بن أبي القاسم : في كتاب عمرو بن حزم : وفي الألف إذا أوجت جذعاً ثلثية، وهي رواية مالك في «الموطأ» إذا أوعى جذعاً، يعني إذا استوعب واستوعل، ولأنه عضو به جمال ومنفعة، ليس في أمه شيء واحد، فكانت فيه الدية كالسدس .. هـ

(وفي التَّمَقُّمَةِ) وهي استنجة التي تصل إلى أم الدماغ وهي سبعة التي فيها لدماغ، كما في «المحلى»^(٤) قال الرزقي^(٥) قبل لها مأمومة لأن فيها

(١) الشبهة (٢/١٦٣)

(٢) اسمي، ١٤٩، ١١٩

(٣) شرح الرزقي، (١٧٥/٢)

وفي السنن خمس وفي التوضيحه خمس

فيه خمسة عشر، قال المصنف: في كل أصح من البغير و. جمع عشر من الإبل، هذا قول عامة أهل الجليل، منهم عمر وعائذ و. و. و. و. مال النووي و. وأور في ومالك والشافعي وأبو ن. وأ. الأري، ولا ينفه فيه مخالفاً، إلا روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قص في إيهام بآلت ع. وفي التي فيها يأس عشرة، وفي يوسن بعشر، وفي التي فيها يسمع، وفي المختصر ب.

وروي عنه أنه لما أحر كتاب ك. و. لآل حرم. و. في أصح مما هذلت عشر من الإبل أغل به، وبك قوله الأول، ومن مجاهد في الإيهام خمس عشر، وفي التي فيها ثلاث عشرة، وفي التي فيها عشر، وفي التي فيها ثمان، وفي التي فيها سبع

ولما روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ فهداه سواءه يمي لإيهام والمختصر. ر. و. بخاري وأبو داود

(وفي السنن) بكسر السين ليس أتعهد، سيد النور حمه أسد يستعمل مؤنثه (محمي) من (ل) سواء كانت أخيراً أو سبياً أو رباغيات، وسأني الكأنة هي ترجمه استغنة

(وفي الموصحة) وهي ثلثه نر توضيح اعظم، ونكشفه عني من الإبل، قال صاحب المحلى: في الموصحة خمس د. ك. من الرأس أو الوجه أو العاذ، ولا يفي حكمه عدل ع. مالك والشافعي، و. و. وسأني نيسب في باب فعل التذج فرياً، والحديث خرجه محمد في «مواهب»^(١) سئل ع. في روي يحيى: ثم قال محمد ويهد كله فأجد، وهو من ي. و. و. العامة من يهد، و.

(١) «المواهب» (١٤٨/١٢)

(٢) «مواهب» محمد مع أبيه المصنف (٨/٣)

وهذه إحدى الروايات عن أحمد بن محمد بن داود بن عثمان بن أبي العباس
وقال القاضي لا يثبت من أن أصول الدين الإلهي والكتاب والورث
والقرآن

فهذه خمسة لا يختلف لحدودها، وقد قيل خمس وعشرون وفيها
أربعة السبعة وقد قال النووي، من بني لسان وأبو محمد ومحمد بن أبي روي
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد بن عمرو بن ربيعة بن أبي حمزة - قام خصم
بمائل إلا إن لائل قد عذب، يترجم عن من ذهب ألف دينار، وعلى أهل
الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البحر مائة مائة، وعلى أهل الشام أضعاف
شاة، وعلى أهل الحجاز مائة، روى أبو داود^(١)

ولما، قوله ﷺ "ألا إن من قبيل نجد يخطئ، فيل السوط والعصاة حائه
من الإله، ولأن النبي ﷺ مرّ في دية أحمد، فخطأ فخطأ بعضها وخففت
بعضها، ولا ينقض هذا في غير الآية" (حدث عمرو بن شعيب مائل على أن
الأصل الإله، فإن يحدده لهذه الحدود على معنى التفسير لفظاً الإله، ولا
كانت أصولاً بغيره لم يكن يحددها نقولاً للإله، ولا كان لفظاً الإله ثم هي
ذلك ولا تذكر، معنى، وقد روي به كان يقوم للإله قبل أن يخطئ بتمدية آلاف
أروهم، أم مختصراً

وفي الهداية^(٢) "الدين في مخطأ ماله من الإله، ومن اثنين ألف دينار،
ومن الورق عشرة آلاف، درهم ولا يثبت الدين إلا من هذه الأنواع الثلاثة عند
أبي حنيفة، وقالوا منها ومن يقر ما، درهم، ومن القسم ألفاً شاة، ومن الحنبل
سائتاً خبز، كل خلة ثومان، لا، عمر، صبي في عهده حكماً جعل على أهل

(١) حسن أبي طه (١٥٤٧)

(٢) (١٦٠/١)

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: لَا تَدْنُ قَطْعُ فِي ثَلَاثٍ
سَبْعِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وأما أهل الثوري، فقد قال مالك أهل الثوري، قال ابن القاسم، وهو
 داهم، وخوفاً، قاله القاضي أبو بوليد، عمن أنه يجب أن ينفذ في غالب
 أموال الناس في الألاع، أي في أموالهم، هو مال أهل الثوري، فهم أهل
 داهم، وأي شيء على أمدهم، يورث، فهم أهل ثوري، وربما انقلب
 لأموال، يجب أن ينفذ لأحكام، وقد شار إلى ذلك في قوله في حكمه
 ولعله اليوم أهل داهم.

وقال البديري: ' فيه بحث على يدي وهو خلاص المحتصر مائة من
الامثلة وعلى اشامي والبحري، المصنوع في ريس، واهل الزوم كأهل مصر
وكد مكة والعمية، وعلى مصر في الشامي وحر ساني ثمان عشر شهراً. قال
الشمسوقي قومه: على البادي، أي على لندن لندني من أي بقليم كاد. فإن
لم يكن عند أهل البادية ابن، بل عيال مريضاً لمصر سه في حاضرهم، كتب
هذه إلى. وميل يكلفون قيمة الابن. هـ

(مالك، أنه سمع) أهل العلم (أن النبي يقطع) نصيبه المصارع (أندكر)
والنقوت مسدود، وعلى كنهيد به، بمجهور من تصحيح أي مجسم (في ثلاث
سبعين و أربع سنين) وقت به سابعه، من سري لا أعلم في فيها حسب
ملاحظة خلافا بين أهل العلم روي ذلك عن عمر وعلي وبر عباس، وفيه قال
شعبي والنسائي ومالك والنسائي واسحاق : بر ثور وأمر القصور وقد حكمي
من قوم من الأقواوج أنهم لا بد منه حاله لأنها بذلك متعب، ولم يزل ذلك
بهم حتى بعد علاجه خلافا، وتغلب اندية سائر المتعلمين، لأنها يجب على
غير الجامع على سبيل التماسه به، فانصب الحكمة بصيغها عليهم، وقد روي

$$f(x, y, z) = \frac{1}{2}x^2 + \frac{1}{2}y^2 + \frac{1}{2}z^2 \quad (1)$$
$$(v_1/v_2)_{\text{max}} = 0.90 \quad (9)$$

قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّلَاثُ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ

عَنْ عَمْرِو وَعَلِيٍّ نَهَجًا نَصَبًا بِالنَّهْجِ سَبَى لِمَا لَفَتْهُ فِي مَلَابِ سَبِيرٍ وَلَا مَحَانِئٍ
لَهُمَا فِي عَصَرِهِمَا فَكَانَ جَمَاعًا ١٥

(قَالَ مَالِكٌ وَالثَّلَاثُ) هَذَا التَّصْحِيفُ فِي ثَلَاثِ سَبِيرٍ (أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ)
مُتَعَلِّقٌ بِأَحَبِّ (فِي ذَلِكَ) (أَمْرٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا سَمِعْتُ) فَإِنَّ الْيَاسَنِيَّ ١٦ قَوْلُهُ إِنَّهُ
سَمِعَ ابْنَهُ يَقْصِي أَمْرًا بِرَأْسِهِمَا الْكَأْسِيلَ ، وَالثَّلَاثِيَّ ، سَحْبَهُ عَنْ أَجَالٍ بَعْضُهَا
بَعْدَ يَهْيَ ، فَأَحَبُّ أَمْرٌ سَمِعَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِ سَبِيرٍ أَوْ أَرْبَعِ سَبِيرٍ ، وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ
عَمْدِي أَنْطَحًا سَحْبَ وَالثَّلَاثِيَّ أَنْشَأَ ، وَالثَّلَاثُ ١٧ يَكُونُ سَمْعُ الْمُوَلَّى ،
كُلُّ قَوْلٍ مِنْ قَائِلٍ مِنْ أَهْلِ الْعَمَمِ مَرَاهُ وَيَهْيَ ١٨ ذَوْبُ الْفَوْنِ لِأَحَبِّ ، وَاجْتِنَاءُ عَالِكِ
ثَلَاثِ سَبِيرٍ ، وَلَا أَحَبُّ مِنْهُ ١٩ وَذِي أَقْدَسٍ مِنْ أَهْلِ الْعَمَمِ ٢٠ وَغَيْبًا ٢١ وَهَيْبًا ٢٢
عَمْدًا ٢٣ فَكَيْفَ يَكُونُ فِي مَلَابِ سَبِيرٍ وَلَمْ يَحَالَتْ ٢٤ ١٥

قَالَ السُّوْدِيرِيُّ ٢٥ أَمْدُهُ بِكَيْفِيَّةِ تَصْحِيفٍ فِي ثَلَاثِ سَبِيرٍ يَحُلُّ كُلُّ سَحْبٍ
مِنْهُ ، وَهُوَ أَشَدُّ بِأَحَبِّ مِنْهُ ، أَوَّلُهَا مِنْ يَوْمٍ يَحْتَمِلُ لَا مِنْ يَوْمِ الْقِتْلِ عَنِ
السُّوْدِيرِيِّ وَأَبْلَغُ كَيْفِيَّةِ بَعْضُهُ ، وَالثَّلَاثِيَّ كَمَا نَعْدِرُ ، أَوْ جَمَاعَةً مِنْ مَدَامُوهِ
بِأَسْبَحِ شَدِيدَةِ انْكَامِهِ ، ذَلِكَ فِي سَفَاةٍ وَانْقِلَابٍ فِي ٢٦ ١٥

وَقَالَ النُّعْمَانِيُّ ٢٧ وَبِجِبِّ فِي خَرُوكِ حَرْوٍ مَدَامُ ، وَبِغَيْرِ مَدَامُ أَنْسَهُ مِنْ
حَرْوٍ وَحَرْوٍ ٢٨ أَلَدِي ، وَبِهِدِ قَالَ السَّافِي ٢٩ قَالَ أَبُو حَبِيبٍ ابْتَدَأَهَا مِنْ حَرْوٍ
حَكَمَ الْحَاكِمُ ٣٠ لِأَبِي مَدَامُ سَمِعْتُ فِيهَا ، فَكَانَ ابْتَدَأَهُ ٣١ حَكَمَ الْحَاكِمُ كَمَدَهُ
الْقُدَّةَ ، وَمَا أَنَّهُ مَدَامُ فُكَّالٌ مَدَامُ حَلَهُ مِنْ حَرْوٍ ٣٢ كَمَا نَعْدِرُ السُّوْدِيرِيُّ
وَلَا سَلَمَ لِمَلَابِ مِنْهُ ، فَإِنَّ الْحَوَارِجَ لَا يَمْنَعُ بِحَالِهِمْ ٣٣ ١٥

(١٥) الْفَتْحِيُّ (١٦) (١٧) (١٨)

(١٩) فَرْشُ الْكَلْبِ (٢٠) (٢١) (٢٢)

(٢٣) الْفَتْحِيُّ (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧)

قال مالك الأثر المأخوذ عنه عندنا أنه لا يقبل من أهل القرى، في الذهب، إلا من أهل القرى، ولا من أهل النعمود، الذهب ولا الورق ولا من أهل الذهب، الورق ولا من أهل الورق، الذهب.

وفي «المحلى» قال حبيب بن الحسن بن زياد بن عبيد بن جهم من قضاء عمر وعليه رضي الله عنهما، وعمره الساعى في المحصر، أي قضاء النبي ﷺ، وفي ذلك أبو حنيفة إنما يؤخذ من ثلاث سائر من وجه القضاء، وهو قول الساعى، كذا في «المساج»، وفي شرح لوفيه، إنه يجب عند الشافعي حالاً غلطاً.

قال مالك الأثر المأخوذ عنه عليه عندنا أنه لا يقبل من أهل القرى، والحداد وهم الذين لا يكونون من أهل النعمود، وأهل النعمود (الذين في النعمود) لأن الواجب على أهل القرى ذهب أو نعمة، ولأن الواجب عليهم (ولا) يؤخذ من أهل النعمود، والذهب ولا الورق) لأن الواجب عليهم (الذهب) ولا من أهل الذهب، وهم أهل سائر وجههم، كما يعلم في العود الساعى (الورق) لأنه غلط، ويؤخذ عنهم (ولا) يقبل (من أهل الورق) وهم أهل النعمود وغيرهم (الذهب) وإنما ليس من أهل النعمود ولا وجه عليه.

قال ابن عباس^(١)، هذا غير ذلك، أنه يؤخذ من أهل كل بلد في الدنيا ما ثبت في حقهم، والخص بهم من أفضل الأموال، ما يكون ثلثهم به، فلا يؤخذ من أهل القرى إلا من أهل النعمود الذهب والورق، ومن أهل النعمود عليهم، كما قصر سائر أهل القرى، وصح أن يكون من ذلك على الحبير لجدي ومجدي عنه، وأنه هو أمر لازم على هذا الوجه، إلا أن يقع الاتفاق من الطرفين على شيء، يكون مباحاً مستقبلاً.

وفي «المحلى» قال الساعى لا أصل لإبلى وإنما يجب التمسك عند

(١) السعدي (٧٠-٧١)

(٣) باب ما جاء في حبة العمد إذا قبلت وجناية المجنون

فصلانها، سواء في ذلك أهل القرى وحبرهم، وقال أبو حنيفة: لكل سوا في الكل.

وقال السرمي^(١) بعد ذكر الأصول الخمسة من الإبل وأسندين واليقر والشاة والحمل وعلى هذا أي شيء أخضر من عليه الغية من الفانل لو المائلة من هذه الأصول، لزم الوبي المله، ولم يكن له المطالبة بغيره، سواء كان من أهل هذا النوع أو لم يكن، لأنها أصول في قضاء الواجب بمجرده واحد صمد، فكانت الخيرة إلى من وجب عليه كتحصيل الكفارة.

وإن قلنا: الأصل الإبل خاصة، فعليه تسليمها إليه سلمه من يعوب، وإيهما أراد اعمون عنها إلى قبره، فملاخر منه؛ لأن الحس متعين فيها، فاستحق كالمثل في المثلثات المتناهية، وإن أوردت الإبل، ولم توجد لا وأكثر من ثمن المثل، فله العمدون إلى ألف دينار، أو اثني عشر ألف درهم، وهذا قول الشافعي القديم، وقال في الجديد يجب قيمة الإبل بالغة ما بلغت، اهـ.

(٣) حبة العمد إذا قبلت

بما المجهول من القبول، أي إذا رضي بها ولي المقتول

وجناية المجنون

وسباني الكلام عليه في الأثر الثاني

أما حبة العمد فإن أهل العلم قالوا: إن القتل على ثلاثة أوجه: عمد، وشبه عمد، وعطأ، قال السرمي^(٢) أكثر أهل العلم يرون بطلان منفساً إلى هذه الأقسام الثلاثة، روي ذلك عن عمر وعلي، وبه قال الشعبي والشافعي

(١) القسبي (١٢١/٨).

(٢) القسبي (١١/٢٤٤).

وأما يعرف - السوي والشماعي وأصحاب الرأي، وانكر ذلك - عبد
 الله ليس في كتاب الله إلا العمد - الخطأ - بما فيه العمد فلا يعمل -
 ههنا، سمعته من تسمية العمد، وحكي عنه مثل قول الجماعة وهو يعرف -
 عبد الله عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن فيه خطأ فيه
 عمد» - كان بالسوء والعصاة - مائة من الإبل^(١)، الحديث - رواد براد -
 وفي لغة - من خطأ - عمد، وهذا نص يقدم على ما ذكره

وقد أورد الخطوط أربعة أقسام، فإلا قسم - أعم، وهو ما جرى مجرى
 خطأ، بحر أن ينتب الذائم على شخص فعلة، والمثل بالنسب كغيره،
 وهذه تصور عبد الأكرس من خط الخطأ، وكذلك قول غير الخلف بحر
 مجرى خطأ، وإد كان عمداً - لأنه ليس هو من أهل القصد الصحيح -
 خطأ، أم سعي

وحسن الفصل صاحب «الهداية»^(٢) إذ قال: القيل على خمسة رجا
 عمد، وثمة عمداً وخطأ - بما اجري مجرى الخطأ، - أثقل سبب -
 وحسن عاماً منه المذهب الثلاثة الأخيرة قول خطأ

١ - من العمد، حد قال ابن رشد^(٣) أنهم اتفقوا على أن لولي الدم -
 تبين الفصاحة - أو العفو لما على اسمه، وبما على حب اسمه - حسدا
 هل لا يشار من المصاحف التي أورد على أسد الفية، هو حو وأجبت لولي الدم
 نون^(٤)، يكون في ذلك خسر للمقتض منه، أم لا تثبت البتة لا سري
 سري ليس هي الخوي والمذنب^(٥) فقد كانت لا يحب لاولي إلا أن يقتل -

(١) - من أبي داود (٤٤٤٧)

(٢) - (١١٢٠)

(٣) - (١٠١/٢) - (١٠١)

يعلم على غير دية إلا أن يرمي به من دية عطاء الفقه الثقات، وهي ردية
 من الناس عنه، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثوري والأوزاعي وجماعة، وقد
 شافني أحمد وأبو ثور ودارد وأكثر فقهاء المدينة من أصحاب مالك وغيره
 رأيهم بالحيث، إن شاء الله، وقد ساء عند القديرة، هي الزانية أو سم
 برمي، وروى ذلك شهاب عن مالك إلا أن المشهور عند الرواية إلا أن
 يكسباني في مال ما يوجب نعم على رجل في حاضه مائة.

ثم قال المؤلف^(١) أجمع هو يعلم من أن دية الممته نجس في مال
 بمان لا يحملها العاقلة، وهذا نصبة لأمر، وهو أن من اعتصم بحب
 على المستلم، فإنه حوكت هذا الأمر في أصل الممدور به، لكثرة لو حب
 وعجز النجاس في الحبيب من جسمه مع وجوب الكفارة عليه، وهم عند
 حقيقاً عنه ووفقاً به، وتعاند لا عذر له فلا يسمع التخصيص، ولا يوجد فيه
 المعنى المقتضي للمواساة في الخطأ، لذا ثبت هذا، فإنها نجس حلالاً وبهذه
 أن مالك واشافني، وقال أبو حنيفة نجس في ثلاث سبباً؛ لأنه فيه أذى
 فكأن من حالة كسبه العمد، وما أن من وجب بأحمد المتخص كمال حلال
 كالتصايف. هـ

وفي الهدية^(٢) كل عمد سقط نصف من فيه بشيئه فاديه في مال
 الثقات؛ وكل أرض وجب بالتصحيح، فهو في مال الثقات؛ كقوله عليه السلام
 والسلام لا يحل العداقل عندنا، الحديث، بعد عمد غير أن لأول بعد
 في ثلاث سبباً؛ لأنه مال، يجب بالنقل ابتداءً، فاديه شبه العمد، والثاني يجب
 حلالاً؛ لأنه مال وجب بالعقد، فاديه النش في سبع. هـ

(١) الظمني (١٣/١٣)

(٢) (٢٧/٢٧)

١٥٠٧/٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ
مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّهُ أَتَى بِمَجْنُونٍ
قَتَلَ رَجُلًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ أَنْ أُغْلِقَهُ وَلَا تُقَدِّمَهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ
عَلَى مَجْنُونٍ قَوْلٌ

وَاسْتَفْتَى لَهُ الشَّافِعِيُّ بِمَا رَوَى عَنْ الْمَالِكِ مِنْ بَوَاقِ ذَلِكَ كَأَنَّ الدِّعْيَةَ عَلَى
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَاعًا، حَسْبُ عَشْرِينَ حُدُودَ الْحَدِيثِ

١٥٠٧/٣ - (مالك، عن يحيى بن سعيد أن مروان بن الحكم) أمير المدينة
(كتب إلى) أمير المؤمنين (معاوية بن أبي سفيان) كتاباً وأمره إليه بالفتشام (أنه
أتى) سماء السجور أي عنده (بمجنون قتل) يباد اغافل (رجلاً) فكيف يفعل به؟
(فكتب إليه) أي إلى مروان (معاوية أن اغلقه) قال البرقي^(١) بهمرة وصل،
وسكون العين، وكسر القاف، أحبسه بالعتقال القيد، اهـ. هكذا قال، وليس
بوجه عني، بل الظاهر في «المجلى» أي 'ذ' فدية (ولا تقدر) يضم فكسر
أي لا تنقص (منه فدية ليس على مجنون قود) بمحسب أي قصاص

قال البرقي^(٢) إن مروان كتب إلى معاوية، يسأله على ما يلزم الأمراء
والحكام من الرجوع فيما أشكروا عليهم، في قول الأئمة لا سيما من كان منهم
محب للنبي ﷺ، فأجابه معاوية بأن حكم المجنون القاتل أن يعقل ولا يفاد
منه، ووجه ذلك أن عمله هذا من حب قصده، فأشبهه قتل الخطأ، وقيل الخطأ
بمحسب بالفضل دون المصاحي، اهـ

قال الموصلي^(٣) لا خلاف بين أهل العلم أنه لا قصاص على مجنون ولا
مجنون، وكذلك كل زائل العقل بسبب بغيره، كالنائم والمشموم عليه،

(١) مشرح البرقي ١/١٧٧

(٢) ماليني ١/٧٦

(٣) المشي ١/١٨٠

فمن ماله في الكعب واضعير اذا ولا رجلا جمعها شدا
ان عسى الكعب يفتا عسى الضم صفت اذية

فَإِنَّ مَالِكًا وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْعَبْدَ .

وَجَلَّ جَمِيعًا، فَلَا يَحِلُّ رِبَاحَةٌ خَطَأً أَوْ عَمَلًا، وَبَقِيَ أَحَدُهُمَا خَطَأً وَالْآخَرُ عَمَلًا، فَإِنْ فَلَاحَ خَطَأٌ فَلَا خِلَافَ أَنْ يَمُوتَ عَاقِلُهُ كَيْفَ هُوَ مِنْهُمَا الْفَتَاهُ وَهُوَ فَلَاحَ عَمَلًا فَهُوَ كَوْنُ ذَلِكَ فِي الْمَكْرِ، وَعَلَى أَهْلِ الصُّلْبِ صِفَتُ الْبَيِّنَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَقْتُلُ الْكَبِيرَ.

والنبل عن د غره أو انقل كله عمداً، وما يسلط نفي عن الصغير
صغره وعدم تكبيره، وإن كان قيل أحدهما خطأ، والأخر عمداً، فإن كان
الخطأ من الكبير، فعلى كل واحد منهما نصيب الذم، وإن كان الخطأ من
الصغير، فحمد من الكبير، فقد قال ابن القاسم عنهما الذم، ولا يمتنع
الكسر، قال في التيسير: فلا يفرق من جهتهما، بل إن أشتب على
الكبير واختاره ابن الموار، اهـ

طار الحبري : اسرا في القتل صبي ومحوه وبيع ، ثم ينفى واحد منهم ، وعلى هذا حاله . مدينة في صافه ، وعلى عاقله كذا ، حذر الصبي وانصحوه ذلك الذي ، عشر رئيس في أموالها لا عدهم خطأ

على الموعود^{١٢} هـ هو الصحيح هي الخدم، وهـ قال الحسن،
وأبو زرعة، وإسحاق، وأبو حنيفة، وأصحابه، وهو أن لولي شافعي، وهو
أحمد رواية أخرى أن القود يجب على الخادم العدل، حكاه ابن السكيت عن
أحمد، وحكي ذلك عن مالك، وهو القول الذي لشافعي، وروي ذلك عن
حنابلة والزهري وحمامة ذلك المصاحف عبرة يجب عليه بعله، متى كان معه
عملاً مخلواً، ويجب دفعه عن غيره، ولا ينظر إلى فعل من تركه محال، ولما
فيه شذوذاً من لا إنع عليه في بعله. فممن يرد به مصاحف كثر من المأخوذ، هو

(قال ملك وكذلت) ي منع اقصوا انكسر لصغير (المنع والحمد

بِقِلَابِ اسَدٍ يَمُوتُ الْهَيْدُ زَيْكُونِ عَمِ نَحْرُ نَصَمِ وَبِمِ

(k) باب دية الخطأ في القتل

يقولون: جميعاً (العبد) أي الرقيق عمار، (يقول) بضم الياء المجهول (العبد) (العامل)
مصاصاً لحاوته بالمعصوم (يخون على البحر) (يقابل) (نصف قيمته) فإن
رأى^(١) رادب على يديه رداً بعد عدم المساواة.

قال الشاعر:
 لا ينزل ما بعد، ويصل العدد، وله من شاعري، وقول أبو حمزة، ينزل
 عدد هجره، فإذا ثبت أن الحر لا ينزل بعد، بل عدلاً حر وعد، فإنه لا
 ينزل الحر، ويثبت العدد لأن الشعر كان في عدده، فما سقط من النقصان من
 بحر نصف الموقوف بالرق، لا يستحق ذلك من العدد القابل، لأنه سائر له في
 الحره، أي.

وحكى اسوه^(١) عمر بن الخطاب عن احمد بن حنبل قال سالت ابي عن حرمه
فلا عدا عدا؟ قال: أنا احرم، فلا يقتل بالعبد، وعلى الحر نصف قيمة العبد
في مثله، واتخذ ابن شاذان، اسما، والا لواء يصيب قيمه بغيره، وقاهر
جه أنه لا تخصص على العبد، امر وسر اخلاصهم في قتل الحر بالعمد
و. اثني في ذكر باب القصاص في امر

(٤) دية المعطأ في القدس

قال الموفق^(١) لا يحيب محب في ربه الخط عاصيا عشرون

$$(\forall x \exists y) (x \neq y \rightarrow \exists z (x \neq z \wedge y \neq z))$$
$$(\sqrt{p} \, \lambda) \in \bar{\mu}^{-1}(1)$$

(124A, 34) = 2.44 (134)

(14) 77) 0.000000 0.000000

ست محاسن، وعشرون بنو محاسن، وعشرون سائمة لوق، وعشرون حق،
 وعشرون جده، وهذا فرق بين محمود والمحمي، وأصحاب الرأي وابن المنذر،
 وقال عمر بن عبد العزيز والزهري، السبعة ربيعة ومالك والشافعي هي
 أخصاس إلا أنهم جعلوا مكان بني مخاض بني ليون، وهكذا روي عن ابن
 محمود، وروي عن علي وأخيس والشمسي ونعاريث النكلي وإسحاق أنها
 أربع، كنية العمدة سواء

وعني زيد أنها ثلاثون حق، وثلاثون بنت نبوة، وعشرون ابن ليون،
 وعشرون بنت محاضر، وهذا فرق ثلاثون حق، وثلاثون بنت نبوة،
 وثلاثون بنت محاضر، وعشر بني نبوة، كما رده عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 عدة مرفوعة عند أبي داود، بن محمد، وقد أبى نور الدين كلها أخصاس
 كدبه الخطأ، لأنها بدل مثلث، فلا تحذف بالعمد والخطأ كاستر المثلثات،
 وحكي عنه أن دبه أنعمه مخطئه، ودبه شبه العمدة والخطأ أخصاس، لأن شبه
 العمدة يحمله المائلة، فكان أخصاس كدبه الخطأ.

ولما، ما روي عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ "في دبه
 الخطأ عشرون حق"، قد ذكر من قبل، روى أبو داود والنسائي وابن ماجه
 ولأن ابن زيود يحكي على ضربين، فمن أن محاسن في التركة إذا لم
 يجدها، فلا يجمع بين الدل المند في واجب، لأن مرجعها واحد، فيجب
 كان أوجب أو غير سبعة محسن، ولأن ما بعده لأقل، فاللزامة عليه لا تمت
 إلا بتوصيف، يجب على من ذمها تدبير، ما في دبه قنيل سيرة، فلا حجة لهم
 به، لأنهم ادعوا عليهم منه عمداً، فيكون دبه دبه العمدة، وهي من شأن
 الصدقة، وتخلات في دبه الخطأ، وروى أبي نور يحالف الآثار التي ذكرها
 فلا يبرر عليه.

(١) أخرجه أبو داود (٤١٩٩/٢)، والنسائي (٤٣٩/٨)، وابن ماجه (٨٧٩/٢١)

تعمد ستم شد و سادات اهل حق، با هم در خدمت انصاف و عدل ایستادند و
 "ما من عدل الا عدل الله" می دانستند که عدل حق است و عدل حق
 در عین عدل است و عدل حق در عین عدل است و عدل حق در عین عدل است

[illegible][illegible]

في السبعين مائة " هذا عدد ممكن " لأنه ن ذ هذا كونه
 لنا معه ، يجب أن يحكم بكل مائة ، أن كل مائة مائة لا يمكنه بشيء ،
 هذا معنى : يجب أن يحكم به أنه حكمة متباعدة راحة منسوخ و مستدامة
 للأغراض على وجه الخصوص

[illegible]

وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّ سِثْهَابَ وَشَيْثَمَانَ بْنِ يَسَارَ وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِيُّ كَانُوا يَقُولُونَ دِيَةً الْحَطَأِ

عليهم، فأنزل أن عمر - رضي الله عنه - كان عنه أنه يجور أن يذأ بهؤلاء وهؤلاء،
بالدية بالمدمى عليهم هو الناس، والدية بالمدمى محوون في الكياس احتياطاً
لأمر القتل

وأن صاود بنصف الدية على السعديين، يجري به ما قال الخوي في
حديث جرير بن عبد الله البجلي، يفت رسول الله ﷺ سرية إلى حنمل،
فأعصم ناس منهم بالحدود، فسرع فيهم لقتل، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فأمر
بمصادق، لا يقتل، الحديث، أخرج أبو داود وغيره، فقال أي اليعربي أمر
بنصف الدية استطاعة لأهل أهلهم، أو رجلاً لمسلمين في ترك الشب عنه
وقوع الشبهة.

والأوجه عدي ته على طريق الصلح يشهد له كتاب عمر - رضي الله
عنه - إلى أبي عبيدة بن الجراح، وأخر من على الصلح إذا لم يمسس لك
الخصم، انتهى ما في «الإثر»^(١)

(مالك أن سِثْهَابَ، سرهري (وسليماني بن يشار) الهلالي حكوا في
سمع الشيخ الهنقي والمصري من اعتماد، وشرح في «موطأ يحيى» بواو
المطأ بين الزهري وسليمان، وفي موطأ محمد^(٢)، فقط ذكره من ابن شهاب
وسليمان، وسماه مالك أحمداً بن شهاب عن سليمان بن يسار أنه كان
يقول في دية الخطأ، الحديث، وأخرجه بيهقي بسنده إلى عبد الله بن
وهب، والشافعي كلاهما عن مالك عن ابن شهاب وربيعة، وبلغه عن
سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية خطأ، الحديث

(وربيعة بن أبي عبد الرحمن) الرأي أنهم (كانوا يقولون دية الخطأ) على

(١) إرواؤه للمصنف (٢/١٥٦)

(٢) موطأ محمد مع استيفاء (المصنف) (٣/١١)

عَشْرُونَ بَيْتٌ مَخَصِيٍّ وَعَشْرُونَ بَيْتٌ بَبُوبٍ وَعَشْرُونَ آتِسْ بَبُوبٍ
ذَكَرَ وَعَشْرُونَ جَفَّةً وَعَشْرُونَ جَدَّةً

هل يبدية محمداً (عشرون ست سفافى وعشرون بت لئون وعشرون ابن لئون).

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ينجس المؤمن حتى ينجس ما كان عليه من العلم".

وہاں محمدؐ کی مہوطہ^(۲۲) بعد اتر آیا، لسا بخد بھد، ویک فاحد
 یقول عہد ۱۱ بن مسعود، وہ روایہ بن مسعود عن النبی ﷺ، اہ قال ایہ
 الحفظ اخصاص، الحدیث ویرما خالف سید بن مسعود، فجعلہا
 من بی النبی، وحتی عنہ اللہ بن مسعود من سی مغازی، ہو فو، ای حنفیہ
 شار قول بن مسعود، ۵

وفي الحديث ابن مسعود روى أبو داود والترمذي ولساني عن
عشيق من فاضل عن من مسعود فليس النبي ﷺ في دية مسعود عشيق. بث
مخاض وعشيقين بن مخاض. الحديث قال سمرقاني لا يعرفه منوعها إلا من
هذا الوجه وقد روي عنه مؤلفون.

اسرع اسر. خاني: (۱۷۸)

(٢٥) المخطط: (٧٢/٧٢)

(٣) ايضاً محمد بن الحنفيل المسجد (١٧/٤)

قال يحيى السفة: «صحيح أنه موقوف على ابن مسعود، وخفف مجهول، وتضمن التورينشتي بأن من جملة من أخذ بحديث ابن مسعود أحمد، وهو من علم الرجال يمكن لا ينزعه أحد عنه، وذكر البحاري أن خفف من مآلك صحيح ابن عمر وابن مسعود، ووثقه السبائي، وذكره ابن حبان في «المناقب»، وروى عنه ابن ماجه حديثاً آخر، هـ.

قال الحافظ في «المصنف»^(١) بسط اندرطلي في «النسب» في هذا الحديث، ورواه من طريق أبي عبيدة عن أبيه مرفوعاً، وفيه عشرون ياء ليون. وقال: هذا إسناد حسن، يضمن الأول من أوجه عديدة، وتعليقه السبائي بأن اندرطلي وهم فيه. والسراد قد بعث، ا هـ.

مست. وقال انبساطي: «مذهب عبد الله مشهور في بني المخاض، وقد اختار أبو بكر بن المنذر في هذا منهجاً، وخرج بأن الشامي - رحمه الله - إنما صار إلى قول أهل المدينة في بيه الخند، لأن الناس قد احتشوا فيها، وأنه عن النبي ﷺ وروى مطلة بمانه من لإبل غير مصره، واسم الإبل يتناول النصارى والذكور، فأكرم القديس أهل ما قاموا به أنه بلزمه، فكان عند قول أهل المدينة أقل ما قيل فيها، وأنه لم يسمه قول عبد الله بن مسعود فوجدنا قول عبد الله بن مسعود أهل ما قيل فيها، لأن بني لمخاض أقل من بني النصارى، واسم الإبل يتناولها، فكان هو الواجب دون ما زاد عليه، وهو قول صحابي، فهو أولى من غيره، اهـ.

وحكى ابن التبركي^(٢) من الأحكام القرآنية المروية: لم يرو عن أحد من أصحابه ممن قال بالأحسان خلاف قول ابن مسعود، وقيل الشامي - رحمه الله - لم يرو عن أحد من أصحابه.

(١) «المصنف» (١٥/١٦)

(٢) «المعجم» (١٥/٨)

ثَلَاثُ، إِذَا نَجَّيْ عَتَمَ، وَوَصَّى بِهِ

أَمَالُ الْحَاصِلِ فِي الْبَدْيَةِ (ثَلَاثُ) فَقَطْ لَا أَكْثَرَ، وَبِجُورٍ لَهُ (ذَا عَمِيَ عَنْهُ) الْفَاعِلُ
أَنْ يَغْفِرَ الْكَثْرَ فَقَطْ لَا أَكْثَرَ

(و) كَذَاكَ إِذَا (أَوْصَى بِهِ) 'ي' سَمَاءٌ، بَدْيَةٌ أَحَدًا أَنْ يَوْصِيَ بِثَلَاثٍ فَطَبَا، لَا
أَكْثَرَ مِنْهُ، فَإِذَا الثَّلَاثِينَ حَقَّ بَوْرُثَةُ، قَدْ أَلْجَأَ^(١)، وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ إِنْ
لَمْ يَوْصِ بِسِ قَطْلِ الْحَقَّ، وَإِنَّمَا هُوَ الْبَدْيَةُ خَاصَّةٌ هُوَ الْقَصَاصُ، وَهُوَ مَا كَانَ حَكْمُهُ
حَكْمَ مَا لَمْ يَمُوتْ، فَصَلَّى بِهِ فِيهِ، وَيَدْعِي بِهِ وَصِيَّهُ، وَإِذَا عَمِيَ الْمَقْتُولُ هُوَ
الْمَقَاتِلُ، فَإِذَا ذَلِكَ بِمِثْلِهِ أَنْ يَوْصِيَ بِهِ بِثَلَاثٍ يَدْعِي عَنْ سَالٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنْ كَانَ
ثَلَاثَ مَوَالِدٍ وَدِينُهُ يَحْتَمِلُ دِينَهُ، جَاءَ عَمَوْ عَنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ خِیرَ الْبَدْيَةِ
سَطَّ عَنْ عَاقِلَةِ الْفَاعِلِ ثَلَاثُهَا، وَوَصَّى فِي الْحَوْرِيَّةِ، بِحَاصِلِهَا أَهْلُ لَوْحِيَّةِ.
قَالَ أَشْهَبُ مَا أَصَابَ أَهْلَ الْوَصَايَا أَخَذُوهُ لِرِثْلَاتٍ مِثْلِينَ مِنَ الْعَاقِلَةِ، وَأَخَذَ
بَوْرُثَةَ ثَلَاثِهَا كَذَاكَ، اهـ.

وَقَالَ السُّوْفِيُّ^(٢) ذَلِكَ الْمَقْتُولُ مَدْرُوثُهُ عَنْهُ كَسَائِرُ أَمْوَالِهِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ
بَيْنَهَا مِنْ عَلِيٍّ، فَزَوَّي عَنْهُ مِثْلُ لَوْنِ الْجَدَّةِ عَنْهُ، وَزَوَّي عَنْهُ لَا يَرْتَبُهَا إِلَّا عَصْبَانَتُهُ
الَّذِينَ يَحْفَلُونَ عَنْهُ، وَكَانَ عَمَرُ - وَصَّى لَهُ عَنْهُ - يَنْسَبُ إِلَى هَذَا، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ،
لَمَّا بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَوْرُثَةُ الْمَرَأَةِ مِنْ دِينِهِ وَرِجَالُهَا، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيكِ
كَانَ عَمَرُ وَصَّى إِلَهُ عَنْهُ - يَعْنِي إِلَهُهُ سَعَادَتُهُ، لَا رِثَ الْمَرَأَةِ مِنْ دِينِهِ وَرِجَالِهَا
شَتَاءً، فَقَالَ لَهُ الضَّحَّاكُ الْكَلَابِيُّ كَسِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَوْثَرَ امْرَأَةً
أَسْمَ الْقَيْسِيَّةِ مِنْ دِينِهِ وَرِجَالِهَا، لَدَى التَّوَمِدِيِّ^(٣) هَلَا خَلِيفَتُ حَسْبِي صَحِيحٌ،
وَقَالَ أَبُو نُورٍ هِيَ عَلَى الْمِهْرَاتِ، وَلَا تَقْصِي عَنْ دِينِهِ، وَلَا تَقْذِفْ فِيهِ وَصَايَاهُ،
وَمِنْ أَحْمَدَ يَحْوِي مِنْ هَذَا، وَبِهِ ذَكَرَ الْحَرَمِيُّ فِيهِ أَوْصَى بِثَلَاثٍ مَالَهُ لِرَجُلٍ، فَتَقَاتَلَ

(١) حاشية (٧٥/٢)

(٢) حاشية (١٨٤/٩)

(٣) حاشية الترمذي (١٢٦١).

وحدثني عنه، فقلوبنا له، وبعثت له في حلقه الذي ليس عن أحمد
والأول من بني أمية له، فحدثت به (أحمد)

[illegible]

وكان أيضاً في موضع آخر من كتابه خطباء ابن تيمية المصنف في عدة
عده، وعما سجلت منها (أما) من حيث من شائت، سواء عين فيه لفظ العبر
والتوصية أو الإبراء أو غيره، فإن كل من حيث من التثنية، صنف في
فصص، وإن لم يخرج من ثلث، سلف فيه من بينها من سبعة التثنية، وفيه
من (أما) والبري وأما، ثم في وسيله من عشر من هذه العبر والأما
ويطابقه لأن التثنية هاهنا يدور

وقال ابن شداد^١ أن اختلافهم في علو نيمشور حطاً عن الخطة فقال
ذلك الشافعي وروى عنه وجمعه في كتابه "المعبر" أن حصو من ذلك في كتابه
"الجزء الثمانية" وكان قوم يحسب من جميع ما به طاريس
والجس وعلمهم أنه كان به . بعض من العلم فهو آخرى و يسمو من
حالف . وسعد الحضور أنه رغب له لأنه عد موته . فلم يجر لا هي انشأه
أصه التوسعة له

(٥) باب عقل المحروح في الخطأ

حلفتني ماتت ب الأمر لتجميع عليه عداهم أي يحلفون به
 ١ بعقل حتى يبرأ المحروح ويصح

(٥) عقل المحروح في الخطأ

والمحروح جميع حرج ربه من حكمه حرج سي يكون معه
 دون نفسه

(ماتك ان الأمر الممنوع عليه عدونا) كذا في نسخ العهد وفي جميع
 نسخ نصريه مدته الممنوع منه عديده (في الخطأ) أي في حرج الخطأ (ان
 لا يعقل) أي لا يؤخذ ديه (حتى يبرأ المحروح ويصح) عطف بتفسير طريقه
 يبرأ أي ينتهي من هذا حرج عم من ب يعود يحضر المحروح حتى يملكه
 ر سم يبرأ

فان يجزي واحد عسى ما كان وروى فيه إذ عدا ديه حرجه ليس
 ليه ربه من سي هو درمه فيحتاج الي تكرار بحكمه وبعده
 اس حيايه عن سي بي دعاهه بأ تكرار أس حيايه لأس أي من
 شك فيكون في حيايه ثم يبرأ إلى دفع الدية ويريه على
 محبت على الدعاهه دون حيايه من المحروح ولم يبرأ فقد روي عن ماتك به
 لا يحكم بديه حتى يبرأ وروى محبت بدلت فيه وخياره اس بداسم وروى
 عنه به ر بعصه به حكمه لا بديه وان سم يبرأ وحده سهب اه

وفي الشرح المذكور لاس فداهه لا محله ديه المحروح حتى يبرأ، لانه
 لا يبرأ من قبل هو يبرأ في اعيانها ينظر حكمه وروى في حيايه
 بعد لا يجوز الا بد في يديه فلي لا بد في فكذلك لا يجوز أحد الدية
 فيه و كتب سألني اخلافهم في الاستبداد في حيايه من بد لمصداق في

وإنه إن كسر عصب من الأصابع يند ر، حنل أو غير ذلك من عصبه
خطأً غير صحيح وعدد نهشته ثلثين شبه عظم

مخرج ٥٥٥ المخرج في حكمة العدد ولا يكون القوي لا بعد ٥٥٥ مخرج
لا أن في مخرج المخرج بعد بركة ٥

(وإنه إن كسر) بناء المحيرون (عظم من الإنسان) ذنب اندع (أو
رطل) بدن من عصب (أو غير ذلك) في ي مخرج كان (من الجسد خطأ غير)
الكسر وصحح، عصب يفسر (أو هاد نهشته) أي صار بعد نهشته على نهشته
أنه ذاب قبل كسر (فليس فيه) في ي مخرج الكسر (عظم) في ي

٥٥٥ مخرج ٥٥٥ في يه الإنسان إنما يجب هذا العصب في من من
مخرج ٥٥٥ مخرج بدن أصابع ٥٥٥ مخرج هذا ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
عصب ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
والعصب والعدد ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
بعض فيه في مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
يس من مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
وإنه اندع ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
مكافئ ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
قصور ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج

٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
العبرة ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
العبرة ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج
العبرة ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج

٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج ٥٥٥ مخرج

فَإِنْ نَفَصَ أَوْ كَرَّ فِيهِ عَقْلٌ فِيهِ مِنْ عَقْلِهِ بِحَسَابِ مَا نَفَصَ فِيهِ

قَالَ مَاتِثٌ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعَصِّ مِمَّا جَاءَ فِيهِ عَنِ الشَّيْءِ بِطَرَفٍ
عَقْلٌ مُسَمًّى، فَحَسَابُ مَا مَرَصَ فِيهِ سَبْعِي بِطَرَفٍ وَمَا كَانَ جَمَاعًا ثُمَّ
يَأْتِي فِيهِ عَنِ الشَّيْءِ بِطَرَفٍ عَقْلٌ مُسَمًّى، وَمِنْ مَرَصَ فِيهِ نِسْفَةٌ وَلَا عَقْلٌ
مُسَمًّى، فَإِنَّهُ يَتَّخِذُ فِيهِ

سَمِعَهُ فِي مَدَّةٍ تَنْظُرُ لَهَا، فَإِنْ سَمِعَ بِكَرٍّ لَيْسَتْ عَائِدَةً سَمِ بِطَرَفٍ، وَمَنْ عَدَّ السَّمْعَ،
يَنْبَغِي أَنْ يَكُنْ أَحَدُ أَتَدِيهِ مَقْطُوعًا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ حُدِّ لَدَيْهِ رَدًّا، عَنِ مَا فَلْنَا فِي
الْبَصَرِ، أَمْ

(قَالَ نَفَصَ) أَيِ مَرَصَ وَشَفَّ اسْتَجْرَحَ عَلَى عَصْرِ هَيْئَتِهِ، يَلِ حَدَثٌ فِي
الْمَكْسُورِ شَيْءٍ مِنَ التَّمَرِّ وَلَعِبٍ (أَوْ كَانَ) فِي حَدَثٍ (فِيهِ) أَيِ فِي الْمَكْسُورِ
(عَقْلٌ) بِشَيْءٍ أَتَدِيهِ التَّمَرُّ، مَعْنَى بِرَ عَنِ عَصْرِ هَيْئَتِهِ، يَقَالُ: عَقْلَ يَدُهُ إِذَا
سَجَرَتْ عَنِ عَصْرِ اسْتَوَاءٍ (فِيهِ) فِي عَقْلِهِ بِحَسَابِ مَا نَفَصَ فِيهِ قَالَ الْإِسْبَاطِيُّ^(١)
وَرَجَحَ ذَلِكَ أَنَّ جَنَائِهِ لَهَا لَا حَرَجَ وَحَدِّ مَعَ عَصْرِ مَا حَصَى التَّمَرُّ وَوَلَّى مَا
عَلَيْهِ حَرَجٌ مَا نَفَصَ، فَإِنْ عَدَّ هَيْئَتَهُ فَلَمْ يَنْفَسْ إِلَّا أَرْضَ عَلَيْهِ، وَإِنْ دَعِيَ فِيهِ
عَقْلٌ، قَالَ فِي التَّمَرِّ: الْعَقْلُ نَفَصٌ بَرٌّ وَتَرَجَعُ فَلَا حُدَّ لِحَالَتِهَا
لَا مَرِيءٌ، فَيَنْظُرُ إِلَى حَالِهَا يَوْمَ كَيْفَ نَفَصَ مِنْ حَالِهَا الْأَوَّلِيِّ^(٢) فَإِنْ كَانَ ثَلَاثًا فَتَمَّ
نِسْفَةُ الدِّيَةِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلٌ أَوْ أَكْثَرُ بِحَسَابِ دِيَّتِهِ

(قَالَ) مَا نَكَ (قَالَ) كَانَ ذَلِكَ التَّمَرُّ، الَّذِي دَعِيَ فِيهِ التَّمَلُّ (مَا جَاءَ فِيهِ)
أَيِ مِنَ التَّمَرِّ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهَا دِيَّتُهُ عَنِ الشَّيْءِ بِطَرَفٍ عَقْلٌ مُسَمًّى أَيِ دِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ
(بِحَسَابِ مَا مَرَصَ فِيهِ) أَيِ التَّمَرِّ سَمِ كَرَّرَ بِالْبَصَرِ (وَمَا كَانَ) مَا ذَكَرَ (مَا لَمْ
يَأْتِ فِيهِ عَنِ الشَّيْءِ بِطَرَفٍ عَقْلٌ مُسَمًّى) أَمْ (لَمْ يَمُضِ فِيهِ سَمٌ) أَيِ طَرَفٌ
مُسَوِّكَةٌ لِلنَّسْفِ (وَلَا عَقْلٌ مُسَمًّى) وَمِنْ (إِنَّهُ مَعْنَاهُ) أَمْ (لَمْ يَمُضِ فِيهِ سَمٌ) أَمْ (لَمْ يَمُضِ فِيهِ سَمٌ)

[illegible][illegible]

الحكماء على أختينهم في اختيار نسبي فوق صاحبها

سجوداً، ثم، فمعرباً فمعرباً، فقد هي من صاسم هي، المجموعه لا صام
 على أحد منهم إن لم يخلف. وكذلك معتم الكتاب ولصعده ب هرب الضبي
 للتأديب الضروب المعناد، فلا ضمان عليه، ووجه ذلك أنه مأثور بفتح هاء،
 ومأثور له فيه، فلم يكن عليه ضمان، وإن جاور استناد، مثل أن يقطع لحاق
 بحشيه، و يصر ب معتم بغير ادب تعدياً، و يجاور في الأدب، فان ماكنه
 في المجموعه، والتجزم يقطع حشيه صغير و كبير، أو يوتر يقطع يد في
 قصاصي قصص عبره، و رد في قصص على لواحده فإنه من تحت ما
 كان ذو اثلب، ففي ماله، وما تبع اثلب معنى عاتيه سو، عمل ذلك ساجر
 أو يعبر آخر، قال عيسى بن دينار في الامريه في نصيب بحش يقطع
 احشيه سواء خر من عتبه أو لم يخر، ووجه ذلك أنه متعمد في فعل مأثور فيه
 لم يمت تمده، فكان به حكمه لحظاً، اهـ

وفي المحسن^١ لا أصل في ذلك قوله **عَلَى** اثنى عجب ولم يثن من عجب
 فهو ضام، رواه أبو داود والسنائي، في الحصري لا أعجم خلا في ان
 المنهاج في تهذيب، سمع يرضى كـ صديماً، ولم يرضي عملاً و عملاً لا
 يعرفه معرب، فلا طرأ من فعله سمع صديماً، وسقط عنه عود، لأنه لا
 يستند بذلك دون أدن لم يرض وجبايه انطسب في قول عافة الفقيه، نحو
 عافته، اهـ

وفي المبر المختار^٢ أنه لا ضمان على حصاد وفصاد ويزع أي عطار
 لم يجاور الموصح المختاره لأن جاور ضمن لرباطه كنهه إذا لم يهتد، ولا
 هنك ضمن نصف دبه نفس، وفي المنهاج^٣ به من حجم أو قصد يذل سم
 ينضم، اهـ

(١) غريبه و د (١٥٨٦) بالسنائي (٥٢ ٥٣) و مر عامه (٣٤٦٦)

(٢) (٣٨٣/٦)

(٦) باب عقل المرأة

قد اختلفوا في عقل المرأة، لا سيما في حجابها، ولا حجاب ولا تعذيب. ا. عرف
 منهم حتى نضجه، ثم تجس ايديهم، فيقولون: إذا فعلوا ما نريد، لا بد من بعضهم
 شرطية، 'حدثنا' أو يكونوا ذوي حش في صلتهم، لأنه إذا لم يكن كذلك
 لم يحل له الشرع، وإذا فعل ما هذا، كان عقلا محسنا، فليس سراية
 كالتعلم، بل هو أن لا تجس أيديهم، فيسأروا ما يسمى بالعلم
 وقد وجد من القسطنطين لم يفسدوا سراية، كصنع لهم يد سارية،
 وأما إن كان حذرا، وجب له أن لا يجوز قطع شهادته، أو
 قطع غير من قطع، أو قطع ما كلفه يكره أفعلا أو في دونه لا يصح
 القطع فيه، وأما هذا، صحت فيه أن لا يلاف لا يحلف بيمينه بالعهد
 والشهادة، فأما يلاف النساء، لأن هذا فعل محرم فيصير سراية، وهذا
 ملحق لشهادته وأصحاب ثروته، ولا يلزم فيه عقابا له.

(٦) عقل المرأة

قد اختلفوا في عقل المرأة، لا سيما في حجابها، ولا حجاب ولا تعذيب. ا. عرف
 منهم حتى نضجه، ثم تجس ايديهم، فيقولون: إذا فعلوا ما نريد، لا بد من بعضهم
 شرطية، 'حدثنا' أو يكونوا ذوي حش في صلتهم، لأنه إذا لم يكن كذلك
 لم يحل له الشرع، وإذا فعل ما هذا، كان عقلا محسنا، فليس سراية
 كالتعلم، بل هو أن لا تجس أيديهم، فيسأروا ما يسمى بالعلم
 وقد وجد من القسطنطين لم يفسدوا سراية، كصنع لهم يد سارية،
 وأما إن كان حذرا، وجب له أن لا يجوز قطع شهادته، أو
 قطع غير من قطع، أو قطع ما كلفه يكره أفعلا أو في دونه لا يصح
 القطع فيه، وأما هذا، صحت فيه أن لا يلاف لا يحلف بيمينه بالعهد
 والشهادة، فأما يلاف النساء، لأن هذا فعل محرم فيصير سراية، وهذا
 ملحق لشهادته وأصحاب ثروته، ولا يلزم فيه عقابا له.

وبناء على ذلك، فإن عقل المرأة هو العقل نفسه، سواء في جراح

(١) المعنى (٨/١١٧)

(٢) انظر المعنى (٩٣/٥٠)

(٣) اخرج النسائي (٨/٥٢)، والبيهقي في سنن الكبرى (١٨/٧٤)، حاكم في
 كتابه (١٦٧/٣)، المستدرج (١٦/٣١٧)، الدرر (٢/١٩٥)

المرأة جراح الرجل إلى ثلث فيه فإن جاور ثلث قطعي النصف، وروي هذا عن عمر وأبي عمر وزيد بن ثابت، وقد قال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك، قال ابن عبد البر هو قول ظهري، النصف السعة وجمهور أهل المدينة وحكي عن الشافعي في القديم، وقال الحسن يستوفى إلى النصف، وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه على النصف فيما قل وأكثر، وروي ذلك عن أبي سوير، وقد قال النووي ونسبته إلى أبي نبيس وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور والشافعي في ظاهر مذهبه، وخارجه من المصنفين لأنهما شخصان تختلف مذهبا، فتختلف أرش أطرافهما، كالمسلم والكافر، وروي عن أبو مسعود أنه قال: شاقل المرأة الرجل إلى نصف عشر القيمة، فإذا زاد على ذلك لم يحرر النصف، لأنها يسووه في بوضحة.

قال الموقف: وثنا ما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: «عقل المرأة من عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها»، أخرجه أسناني^(١)، وهو غير يقدم على ما سواه.

وهي «الهداية»^(٢) وفيه امرأة في النقص، وفيها دون النقص على النصف من ذمة الرجل، وقد ورد هذا لعمد موقوف على علي - رضي الله عنه - وصرحوا إلى النبي ﷺ، والموقوف له كالمرقوق: لا لا مدخل للرأي في التقدير، وقال الشافعي في رونه ما دون ثلث لا ينقصه وإمامه فيه وقد بين ثالث - رضي الله عنه - وإنحط عنه ما رويته بصومه، ولأن حالها أنقص من حال الرجال ومبعضها أكثر، وقد ظهر أثر النقصان في التنصيف في النفس، فكذا في أطرافها وأجزائها اعتبار بها وبثالث وما فوقه، اهـ.

(١) أسناني (٥-٢٨).

(٢) (٢/٤٦٦).

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
 أَنْسَبٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: تُعَذِّبُ امْرَأَةً أَنْ تَدْخُلَ إِلَى ثَلَاثِ مَلْذِيَةٍ
 فِيْهَا كَافِرٌ.

ومعنى «السعي» قال أبو حنيفة: المرأة وأطرافها وجراحاتها على نصف من
 ذمة الرجل وطرف له وجراحاته، وهو ظاهر مذهب الشافعي، كما في «مهاج»
 وغيره^(١)، يارزد، سيهقي^(٢) عن معاذ مرويحي: ذمة المرأة على نصف من ذمة
 الرجل، راجع عن حديث أنس بن مالك عن عائشة عن أبي هريرة عن
 عن الحجاج بن أبي هريرة عن حجازي: وعن ابن زياد عن ثابت بن أسيد، هـ

قلت: وحديث عمرو بن شعيب عنده المجهول أيضاً، وأخرج بسنده إلى
 أنس بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن عائشة عن أبي هريرة عن
 يقول: جرحه سواء على النصف من ذمة الرجل قبل أن يركب ثم أخرج
 بسنده إلى معاذ عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب وعنه عن أبي هريرة
 قال: مثل المرأة على النصف من ذمة الرجل في العسر واليسر، ثم قال:
 حديث أبي هريرة منقطع إلا أنه يزك. وفيه الشبه^(٣)، اهـ

(مالك)، عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن أنس عن أنس بن مالك عن عائشة
 المرأة لرجل في تساوي ذمتها، بل قد تعادلت ذمتها، اهـ. فتركها في
 ذمتها، لأن ذمتها^(٤) يريد أن ما دون ثلث ذمتها عقلاً، كمن، ورجل وهو
 على ما فيها له، هـ (إلى ثلث الذمة، فإن حدود الثلث فهو على النصف من
 ذمة الرجل في عسر بعض أمتته، فقال: إصمها كإصمها في كود ذمة كل

(١) انظر في هذه المسألة «المصنف» (٢٥١/٧)، و«البرهان» (١/٧)، و«مختار» (١/٧)، و«مختار»
 (المختار) (١/٧)، و«كشف الشفا» (١٨/٦)، و«فتاوى إسلامية» (١/٦)، (٣٩٠)

(٢) «السنن الكبرى» (٩٥/٨)

(٣) انظر «السنن الكبرى» (٩٦/٨)

(٤) «السنن» (٧٨/٧)

يعتقلان، فتوث المرأة زوجها وسها، حوثها لأمها، ولا يحلون عنها إلا أن
يكونوا من قومها. ويقتل عنها عصبه. وهؤلاء أحقر بميراثها منهم؛ لأن
النوارث قد يكون غير العصب، ويحرم أدنى إنما هو ملاصق، اهـ

قال، «جوف»^(١) لا خلاف بين أهل العلم في أن لعائلة العصباء، وإن
غيرهم من لإخوة من الأم ومباشر ذوي لأرحم وأبوج وكل من على العصباء
يسواهم من العائلة، وحديث في الأبناء، وبين كل من من أمه أم لا^(٢)
وعن أحمد في ذلك رواية واحدة. كل عصبة من العائلة، يدخل منه تلك
مقاتل وأبناؤه. وهذا هو رأي ك. وقد عدهم ذلك وأبي حنيفة؛ لما روى
عنرو بن شبيب عن أمه عن حده عن نصر بن حويل الله ﷺ أن علي السرايس
عصبها من كانوا، لا يرثون منها شيء إلا ما فصل في وراثتها الحديث رواه
أبو نعيم^(٣) ولأنهم عصبه نسبهم (جوف)

والرواية الثانية تبس أدركه ومبارك من أمه، وهو هو السامي؛ لما
روى أبو هريرة قال: أقسمت امرأة من هذيل، حرمت أحدهما الأخرى
عقلها، فأخضعه إلى رسول الله ﷺ، بنسى بين المرأة على عاقلتها، وورثها
ولأنها ومن معهم، ممنز عليه، وفي رواية عن ح. قال: يجعل النبي ﷺ فيه
معمولة على عاقلتها، وبراً زوجها، اهـ. قال فقالت عاقلته، معمولة
ميراثها لما، صار رسول الله ﷺ أمهات زوجها وورثها، رواه أبو ذر^(٤)

فإن كان القول بر أبي حنيفة، وكذا أبو حنيفة، وعصبه مولى، فإنه
يعقل في ظاهر كلام أحمد، وذلك السامي لا بعد، لأن والدته أو ودها، ولأن
به أبي ابن عم أو مولى فمقتضى، كما هو من ذلك

(١) «جوف» (٢٢/٣٩)

(٢) أخرجه أبو داود (١١٥٦٤)

(٣) مسند أبي داود (١٥٧٥٦)

(٧) باب عقل الحسين

٥٠٩/٥ - وَحَقَّقْنِي: يُخَيِّرُ خَيْرَ مَا يَكُنْ. هُنَّ أَيْ شَهَدَاتُ، هُنَّ أَيْ سَمِعَتْ لِي قَبْلَ التَّخَيُّرِ بَنِي مُخَافٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

وَسَانِرُ عَصَبَاتٍ مِنَ الْعَبَاءِ . مُتَرَدِّدًا أَوْ مُرْتَوِّدًا مِنَ السَّبَبِ، وَالْمُوسَى عَصَبَةٌ، وَمُوسَى لَمُوسَى وَعَصَبٌ، وَعَدُّ هَذَا، وَهَذَا قَدْ عَمِرَ عَدُّهُ الْفَرِيرُ وَاسْحَمِي وَاسْتِ وَاسْحَمِي، وَلَا أَهْمُ مِنْ عَمَرِهِمْ خِلَافَهُمْ، وَهَذَا، لِأَنَّهُمْ عَصَبَةٌ يَرْتَوُونَ لِمَا فِيهِمْ مِنْ مَكْنٍ وَارِثٍ أَقْرَبَ مِنْهُمْ، فَيَدْخُلُونَ فِي الْأَهْلِ كَالْمَرْبُوعِ وَلَا يَحْتَبِرُونَ أَنْ يَكُونُوا . بَنِي فِيهِ نَحَابٌ، عَلَى مَعْنَى قَاتِلُوا وَتَوَلَّوْا الْحَبَابَ عَمَلُوا؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَكُونُ بَيْنَ عَصَبَةٍ بَنِيهِمْ كَانُوا أَوْ لَا

(٧) عقل الحسين

فَعَمِلَ بِمَعْنَى لِيَسْمَعُوا مِنْ حَسَنِ الشَّيْءِ، سَمِعُوا، هَذَا صَحَابُ التَّعْلِيلِ الْمَعْبُودُ . هُوَ لَوْلَا مَا دَامَ فِي بَنِي لَامٍ، شُحِي بِهِ لِكُونِهِ مَحْبُوبٍ، وَبِذَلِكَ هَذَا لَقَطَ دَرِ عَلَى الْأَحْمَادِ، وَمِنْهُ الشَّجَرُ وَبِهِوَ وَبِهِمَا

هَذَا، لَمُوسَى^(١)، هِيَ حَبِيبِي أَحَدٌ بِمُسْلِمَةِ عَرَفَةٍ، وَهَذَا نَوْبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعَقْلِ، مِنْهُ عَمِرَ بَنِي الْحَطَابِ وَاسْحَمِي وَمَا لَيْتَ تِلْكَ وَاسْحَمِي وَإِسْحَاقَ وَأَبُو مَرْوَةَ وَصَحْبَهُ الْفَرِيرَ . وَهَذَا رَوَى عَنْ عَمْرِ بْنِ ائْتَصَابِ . بَنِي لَهُ عَنْهُ . أَنَّهُ اسْتَشَارَ لِدَايَةِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْثَةِ، فَقَدْ ائْتَصَابُ بَنِي شَعْبَةَ شَهَدَاتُ الْفَتَى يَكُونُ فِيهِ بَعْدُ عَيْدٍ وَآمَنَ، هَذَا . نَأْيُ بَنِي بِشَهْدِ مَكْنٍ، فَسَمِعَتْ مِنْهُ مِنْ صِلَةٍ، ثُمَّ دَكَرَ مِنْ ائْتَصَابِ بَنِي دَرِ بَنِي دَرِ الْأَنْبِيَاءِ فِي بَابِ

٥٠٩/٥ - (مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) ١/ رَوَاهُ (عَنْ أَبِي سَمِينَةَ بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَوَاتٍ) الرَّهْدِي (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) هَكَذَا أَخْرَجَهُ بَيْهَقَرِي فِي

(١) (٢٢/٢٤)

(٢) (١٢/١٢) (١)

من أحد أئمة الأئمة فهو حبيب حبيب ففهم أنه رتبة، وأبو جعفر

(رحمهما الله) الأخرى را إلى مسجد ليهب بعد ذلك (محمدا) وليس
هذا في المسجد المعروف، و... في ما على أنه... في الوسطاء إذا
صافه ثم رواجه حيث... و... في رواية الطبري عن ابن أبي عمير
أنه حبيب عن أبي هريرة عن النخعي عن... قال المحقق: ويقع في رواية
أبي فداء في طريق جميل بن ميثاق، قد ثبت في... الأخرى تصحيح...
سلم في طريق حبيب بن عيسى عن... بن سبعة... حدث أمراء صوفيا
عن... في... في المبيع... من... عن... في...
هم... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...

(الطبري) أي لئلا... (حبيبها) أو الناجي...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...

قال المؤلف... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...
... في... في... في... في... في... في...

(١) في... (٢) في...

(٣) في... (٤) في...

عَنْهُ أَوْ وَلِيِّهِ.

أخرجه البخاري، في ٧٦ - كتاب الطب، ٤٦ - باب الكهانة، وصححه في:
٢٨ - كتاب النسابة ١١ - باب فيه الجبل، حديث ٣٤

قال المحقق^(١)، نكرة في لأهل البيت مكررة في هذه المرس، وقد
استعمل للأدعي في حديث الوصية. إن أمشي يدعون يوم القيامة هذا،
الحديث، وتطلق النكرة على الشيء، وليس آدمي كان أو غيره ذكر أو كان و
أشياء، وقبل أطلق على لادعي غيره، لأنه أشرف الحيوان، فإن محل المعرفة
الوجه، ووجه أشرف الأعضاء، وعن أبي عمرو بن شعلاء قال: غيره عبد
أبيض أو أمة يصب، قال فلا يجري في ذئب نحس سود. إذ لو لم يكن في
الغرة معروفاً لها ذكرها، وليس عبد أو أمة، يقال إنه يعرف بذلك،
وسائر نفعها، غير الإحراق لمعنى هو أخرج سوداء، وجاءوا بأن معنى الولد
كونه نبي، لذلك يسمونه بعد أو أمة، لأن لادعي أشرف بغيره، هـ

وهذا هو وليه) من صاحب المحتلى^(٢)، يشرح على تصفه واليدل،
وراء بعضهم بغيره غيره بالإضافة الجانية، وإذا رجع بعد فهو خبر بعد
محدوده، ثم نصب فهو مفسر أو مفسر به أي عبيد، هـ وقد
بروز في شرحه من غيره، وقال في التفسير لا يشك، وراء بعضهم
بالإضافة لسانه، ولأول أنيس وأصوب، لأنه حينئذ يكون من أهله (أشياء
بلى نفسه، ولا يجوز إلا بتأويل كما ورد مبعلاً، اهـ

وقال السوفي^(٣) بالإضافة وتصفه، والتصفه أحسن، لأن لمرء سم تصفه

نفسه، اهـ

في الاحتياط^(٤) في الاسم على غيره العامة بالإضافة وغيرهم يتنوع

(١) فتح الباري (٢/ ٣٤٩)

(٢) التلخيص (١٣/ ٥٩)

(٣) فتح الباري (٢/ ٣٤٩)

شرة، وحكي النسيء بعلام، وقال الشوير أودع لأدب ما تعود ما هي،
 ووجه الآخر، نبي قد يضاف إلى غيره كما د

وقال الناجي "بحسن أن تكون أو شئت من براوي من" "الوعدة
 المستعمرة. وبحسن أن يكون للتبوع وهو لأظهر، وفيه المبرهوج من
 الحديث قوله مرة، وأما قوله عده، أمه، فثبت من بر دي في التمراد
 به، اه

قال الموصي "مرة عهد أي أمه هذا مور أشد من علم، وقال غيره
 وظاهري ومعهده عهد أو أمه و فرس: لأن لعمري أنه لذلك، وقد جاء في
 حديث أبي حنيفة، أن نبي رسول الله ﷺ في مجلس بكرة عهد أو أمه أه
 فرس أو من، وجعل ابن سيرين مكان الفرس منه شدا ومعهده، قال شعبي
 لأنه روي في حديث عن النبي ﷺ أنه جعل في بيته سنة شدة، وروى أبو
 داود وروى عن عبد بن حنبل بن مروان أنه صلى في مجلس في المجلس يصور
 ديناراً، وفيه كان مصعقاً لبعض، فإذا كان عصباً يسر، فإذا كان العظم قد
 كسى ثعباناً شديداً، فمر به خلفه، وكفى شعوه فعانه فيسر وقال قتادة إذا
 كان خلفه، فكتب فراء، وإذا كان مصعقاً ظلي فراء

وقال غيره "الله ﷻ في إملأ من المراد بعدد أو أمه، وسه
 رسول الله ﷺ لأخيه عبي ما خالجهاء وذكره القوي وسئل من الحديث وهم،
 لعمري أنه عيسى بن موسى عن سائر الرواة، قاله صرته وهم، وهو مروي في
 البطل بعبر خلاف، والحديث الذي ذكرناه أصبح ما روي به، وهو مدق حديثه
 وقد كان به أنكر هل تعلم، فلا يلتفت إلى ما حاربه ودين عبد الملك من

(١) نسخة (٧١/٨٠)

(٧) نسخة (٧٦، ٧٩، ٨٤)

مروان تحكم بتغير لم يرد به شرح، وكذا في قولنا: «وقول رسول الله ﷺ أحق بالاتباع من قولهماء» اهـ

وقال المحقق^(١٩)، وأما ما يبيهي إلى أن ذكر الفرس في المقام فمفهومه، وإن ذلك أخرج من بعض رواه عن سبيل التدوير للفرقة، وذكر أنه في رواه حماد عن عمرو بن دينار عن طاووس بنط. فعلى أن في الجين غرة، قال طاووس: «الفرس غرة»، وكذا أخرج لأسماعيل من طريق حماد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «الفرس غرة»، وكأنهم أب أن الفرس أحق بمطلاق لفظ الفرقة عن الأدمي، وعلى أن المستند والحديث عن طاووس ومجاهد وعروة الفرقة عند أو ثمة أو ثمة، ويوسع فارد من بيده من أهل الظاهر، فقالوا: يجري كل ما وقع عليه اسم فرس، هـ

ثم قال الموفق^(٢٠)، «يجب لفرقة سانه من العيوب وإن قل للمعيب؛ لأنه حيوان وجب بالشرع، فلم يقبل فيه المعيب، كإشياء في الزكاة، ولأن الفرقة من الحيار، والمعيب ليس من حيار، ولا يقبل فيها حرمة ولا تحريم ولا حسي ولا حسي، وإن كثرت عيوبه، لا يملك عيب، ولا يتغير سانه في ظاهر كلام المرقى، وهو قول أبي حنيفة، وقال أبو إسحاق وأصحاب الشافعي لا يقبل فيها من له دين سمح سبي؛ لأنه يجب إلى من يكمله وليس من الحيار، وذكر بعض أصحاب الشافعي أنه لا يقبل فيها غلام بلغ خمس عشرة سنة؛ لأنه لا يدخل على النساء، ولا إية عشرين، لأننا نعلم، وهذا محكم لم يرد الشرع به، فوجب أن لا يقبل، وانتساب سابع كمال من انفسى عقلاً وأقدر على التصرف وتوقع في الخدمة، اهـ

(١٩) صحيح البخاري، (١٢/١٤٩)

(٢٠) المغني، (١٢/١٥٠)

« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْحَبِيبِ يُفْتَرُ فِي نَظَرِ مَنْ هَرَمَ عَنْهُ أَوْ
وَبَدُوهُ قَدَرٌ بَدَى قَضَى عَلَيْهِ »
.....

مربلاً عند ردة النوطاء، ووصله مطرف وأبو عاصم ليل كلهما عن عاصم
عن من شهد عزا ابنه، أصيب وأبي سلمة عن أبي هريرة، قال ابن عبد الله
وحدث عن ابنه شهد عنهما جميعاً عن أبي هريرة، فطائفة من أصحابه
يحدثون به عنه هكذا، وطائفة يحدثونه عنه عن سعيد بن جندب، وطائفة عن أبي
سليم وحده، ومالك أرسل عنه حديث سعيد بن جندب، ووصل حديث أبي سلمة،
واقصر جميعاً عن قصة الحبش دون قبل الحرة لما ذكرنا من إبعاده، ولما
شبهه له مما هو عليه في الخبر الواحد بالعبارة المذكورة في آخر حديثه، يستقر
من الاستدلال به

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي حَكَمِ (فِي الْحَبِيبِ) حَتَّى كَوْنَهُ أَهْلًا فِي بَعْضِ
أُمَمٍ) قال برزنجي ذكر أبو بشير وحسن، وهو مصنف وعنه، وما بعده
وعنه عن عاصم، وهو (مهر) السوي عن ابن جح كما تقدم (عبد أو وينا) السمر
عن البدلة، وأما الحديث لا لثبوت (فقال الذي قضى عليه) بضم القاف وكسر
ضاد المعجمة ي حكم عليه بالحرية، وهي إرادة التبعدي، فقال (ففي امرأة
بني قريظة بضم المعجمة وفتح ثمة) المعجمة الثقفية أي التي قضى عليها
بالحرية، ووليها ابنها مسروح، كما رواه عبد الله بن أبي ربيعة
عن ابن أبي عمير، ويظهر من أنه عمرو بن عويمر أخو مهيكة قال
حافظ « يحمل عدد المأذون، فيدفع منه صحيح

قال برزنجي « فيه دلالة قوية لقول مالك وصحبه ومن وافقهم، بل
حرره عن الحبشي لا عن لطفه، كما يرويه أبو حنيفة وأصحابه، وصحابة

(١) انظر الفتح لأبي داود، ١٠، ٢٢٦٨

(٢) الشرح برزنجي، ١/١٦٢

قد روى رسول الله ﷺ أن هذا من حجاب نكح

مرسل عند ربه حيث وقد روى البخاري عن أبي هريرة في ٧٦ كذا
الخطبة ٤ باب النكاح روى في ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ باب فيه
النسب حديث ٣

ولا يبيعه بمغفون، قال البخاري وأكثر نكاحات ما هو حلال، وإن رجع
بخطبه، بغيره، ٥

قال البخاري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بأنكح من، ولم يسه طر
من روى ﷺ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بأنكح من، ولم يسه طر
النبي ﷺ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بأنكح من، ولم يسه طر
الأنبياء (أفضل رسول الله ﷺ إنما هذا من حجاب نكح) عن أبي هريرة
أنه، جمع كاهن، روى عنه من آخر بغيره، روى عنه، شبيه به
حدث، ٥ كذا في كلامهم

وقال البخاري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بأنكح من، ولم يسه طر
أنه، جمع كاهن، روى عنه من آخر بغيره، روى عنه، شبيه به
حدث، ٥ كذا في كلامهم

قال البخاري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بأنكح من، ولم يسه طر
أنه، جمع كاهن، روى عنه من آخر بغيره، روى عنه، شبيه به
حدث، ٥ كذا في كلامهم

قال البخاري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بأنكح من، ولم يسه طر
أنه، جمع كاهن، روى عنه من آخر بغيره، روى عنه، شبيه به
حدث، ٥ كذا في كلامهم

(١) المصنف (١٥٠/٧)

(٢) شرح المصنف (١٥٣/١)

وَذِيَّةُ الْمَرْءِ بِحُرِّهِ أَلْفُ مِائَةِ دِينَارٍ أَوْ سِتَّةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ
فَإِنْ مَاتَ عِيَالُهُ جَمِيعًا جَمِيعُ الْحُرِّ عَشْرُ دِينَارٍ وَارْتَعَشَرُ حَمْسُونَ
دِينَارٍ أَوْ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَلِّ: بَنُو أَحَدِ أَوْ حِفْظُ زِمَامَةٍ وَ شَوْعِي أَنَّهُ يَمْتَدُّ فِي
عَرَا بِمِائَةِ نَصْفِ عَشْرِ دِينَارٍ أَوْ قَلْبُ وَتَكُونُ الْمَلَاقَةُ فِي قَلْبِ نَصْفِ
عَشْرِ مِائَةِ نَصْفِ حَاصِبَةٍ كَمَا سَمِعْتُ

(وَذِيَّةُ امْرَأَةِ الْحُرِّ الْمُسْتَمَةِ) هِيَ نَصْفُ مِائَةِ دِينَارٍ أَوْ سِتُّ مِائَةِ دِرْهَمٍ
كَمَا سَمِعْتُ فِي بَنِي عَاقِلٍ بَنِي رَهْطٍ (خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ) عَمِي مِائَةِ نَصْفِ حَمْدِي (أَوْ
سِتَّةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ) عَمِي مِائَةِ نَصْفِ رَهْطٍ رَهْطُ بَحْلَانٍ فِي بَنِي بَرْجَلٍ فِي أُنُورٍ هِيَ
عِشْرَةُ أَلْفٍ كَمَا سَمِعْتُ فِي سَوْرٍ وَبَنِيهِ أَوْ أَمْرٍ عِشْرَةَ أَلْفٍ هِيَ مِائَةُ أَلْفٍ أَلْفٍ
وَرَهْطِي عَمِي مِائَةِ أَلْفٍ مِائَةِ أَلْفٍ عَمِي مِائَةِ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ
ذِيَّةُ امْرَأَةٍ عَمِي مِائَةِ دِينَارٍ

(فَإِنْ مَاتَ) هَذِهِ جَمِيعُ الْحُرِّ الْمُسْتَمَةِ (عَشْرُ أَلْفٍ دِينَارٍ) أَلْفُ دِينَارٍ
نَصْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ نَصْفُ عَشْرِ دِينَارٍ بَرَجَلٍ أَوْ شِمَالَةُ دِرْهَمٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ
ذِيَّةُ امْرَأَةٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ
وَكُلُّهُ مِائَةُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ
أَلْفُ دِينَارٍ

وَمِائَةُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ
أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ
أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ
أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ أَلْفُ دِينَارٍ

على أهل نون: «يريدكم الإبل في أهل لابل، ذلك نون الميم» على أهل الإبل خمس دراهم، يث محاصر، وست نون، وانتهاء وحقة، وحدهه وثاقه ويثقه، رسم يثقه من مالكة في ذلك شيء، وولف عنه ابن الماسم، وكان لا يدخل للإبل فيها

ورجته نون، ابن الماسم والدرهم هي سبع المصطاب، فذلك نون بها العروة والامس يثبت بقيم المتعاقبات، فذلك لم يعبر بها العروة، وذلك كذا أصل الدين لابل، فكيفها دت إلى العروة، وما كان أصله ليعين، لا مرد إلى الإبل، هـ لم قل، وقال عيسى: «شأنل محير بين أن يعطي عروة فستها خمسون ديناراً أو ستمائة درهم، وبين أن يعطى الفاسير أو الدراهم، الهـ

قال محمد بن موطئه^(١) بعد حديثي ابن المسيب اسم سل وبي عروة المتصل، ويهد واحد، اذا عورب على المرأة العروة فأثقت حنظلاً منها، فيه عروة عود أو درهم، وخمسون ديناراً أو خمسمائة درهم نصف عشر الفهم، فإن كان من أهل الإبل، أحد منه خمس من الإبل، فإن كان من أهل الفهم، خذ منه مائة من الفهم، نصف عشر الفهم، الهـ

وقد جرد^(٢) إلى العروة قيمتها نصف عشر الفهم، ربي خمس من الإبل، ويهد عن عمرو بن عبد ربه الله عنهما هـ وبه قال الشعبي والشعبي ورواه عنه دت وهـ والشافعي وسحاق وأصحاب الثوري، وبن بقى نصف عشر الدين من الأصول كلها بأن يكون قيمتها خمساً من الإبل وخمسة دنانير أو ستمائة درهم، فلا كلام، وإن حنظلت، فمأخر كلام الشعبي بها تعويم بالإبل، لا بها الأصغر، وعلى من عيره من صحابة نون بالذهب والورق، فجعل قيمتها خمسين ديناراً أو ستمائة درهم، الهـ مختصراً

(١) موطأ محمد بن موطئه (٢٥/٣١)

(٢) الفهم، (٦٦/١١٦)

[illegible]

المادة 10 - لا يجوز للسلطة القضائية أن تتدخل في الشؤون التي هي من اختصاص السلطة التنفيذية أو التشريعية.

[illegible][illegible]

اَقَالَ سَمْعَهُ وَنَسِيَ اَمِيعَ حَقَائِدِ الْخَالِفَةِ فِي رَدِّهِ وَنَسِيَ
 اَنْ يَحْصِيَ لَانْكَوَرُ لَا حَالُ لِهَ الْعَرَا حَتَّى يَرِيْلَ فِي رَدِّهِ يَحْلِي اَمَهُ
 وَيَسْطَرُ فِي بَطْنِهِ حَقَائِدُ بَلْبَرِ خَوْفِ يَرِيْلَ فِي بَطْنِهِ حَقَائِدُ بَلْبَرِ
 وَنَسِيَ فِي رَدِّهِ حَقَائِدُ بَلْبَرِ خَوْفِ يَرِيْلَ فِي بَطْنِهِ حَقَائِدُ بَلْبَرِ

فقال الرازي^(١) وهذا على ما قاله الحبيب لا يجب فيه العروة حتى يراهم بطر أمه، وهي حياة، لأن ما نبت من غرغ الحبيب، والذي عليه مالك وجمهور أصحابه أنه لا شيء فيه، ربما يجب في أمه الذي خاطعه، وقال ابن شهاب فيه العروة، ربما قال لشهب وشافعي، والديلم على ما نقول أن هذا حكم يسع فيه أمه، فلا حكم به كالركاء، وأما ما قلناه قبل الإحصاء بمثله عضو منها، ولو نبت عضو من بين مو + ك - في أمه، ولو نبت بعد موتها فلا فيه فيه أم.

قال المروزي^(٢) انظر، بما يجب إذا سمع من الضربة، ويعلم ذلك أن يسطر عيب الضربة، أو يبدى متأسفة إلى أن يسطر ونحو مثل سائل ثم يسطر حبسها، أو ضرب من غير جوفها حركة أو متدح، فمسكر الحركة ثم يفسر لجنين. وبهذا قال مالك والأرازي وبسحق وابن المنذر، وحكي عن الزهري أن عليه العروة، لأن الظاهر أنه قبل الحبيب.

ولما أنه لا يجب حكم الولد إلا بفروجه، ولذا لا نصح له وفيه ولا ميراث، ولأن الحركة يحور، لا تكون سرج من لطف سكنت، ولا يجب النصاب بالثقة، أما إذا ثبت منها ذلك لطف، وسواء ألقته في حياتها أو بعد موتها، وبهذا قال الشافعي، وقال مالك أبو حنيفة بن ألقته بعد موتها لم يمسها؛ لأنه يجري مجرى مضام، ويحرمها سبط حكم تعصاتها.

ولما أنه جبر ثلث بطنها، وعلم ذلك بفروجه، هو جبر ضمانه، كما لو سقط في حياتها، ثم إن ظهر بعضه من بطن أمه ولم يخرج دقيه فيه العروة، ربما قال الشافعي، وقال مالك وابن المنذر لا يجب العروة حتى يلقية لأن

(١) «المضي» (١٧/٨١)

(٢) «المضي» (١٧/١٢٢)

در مائت. وسبقت أنه إذا خرج الجنين من بطن أمه حينئذ ثم مات أمه فيه المدة كاملة.

در مائت ولا حياة للجنين إلا بالاسهلال. وقد خرج من بعض أمه مسهلين ثم مات فيه المدة كاملة

النبي ﷺ أوجب المرأة في الحبر الذي ألفته المرأة وهذه لم تكن شيئاً، ولذا أنه دمل لجنبه، فزمت المرأة اهـ

وفي التمهيد^(١)، وقد ماتت، ثم أثلت ميتاً، فعليه فيه من الأم، ولا شيء في جنين، وقال الشافعي يجب المرأة في الجنين لأن يظهر موته بالضرر، نصار كما إذا ألقه ميتاً وهي حية، ولذا أنه موب الأم عند سبي موته، لأنه متى يموتها إذ تمسه تمسه، فلا يجب للصبيان ما شئ اهـ

(قال مائت وسبقت) أمز العلم (أنه إذا خرج الجنين من بطن أمه حيًا ثم مات) فرب مروه، وعلم أنه موته كان بعد بعض دمه حال كونه في بطن أمه (ال فيه المدة كاملة) قال الرافعي وعمره فيه الذكر والأنثى وعلى الاحتجاج اهـ

فإن إن المملوك أجمع كل من تحمض عنه من أهل العلم على أنه في الجنين يسلط حيًا من المرأة فيه كاملة، منهم من يرى ثلاث دماء، وفيها مائت ومائت والثلث مائت وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي، (فإن لأنه دماء من أمه) عند ولادته هي ومات يعيش لمسته، فأثنته فله بعد وصفه، قلنا، لمي فالمعنى^(٢)

فإن مائت ولا حياة للجنين) أي لا تحرير حياته (إلا بالاسهلال) وهو رفع الحوص عند الولادة (فإنه خرج من بطن أمه مسهلين) ثم مات فيه المدة كاملة) قال الشافعي رحمه الله ما قال إنه لا حياة للجنين إلا بالاسهلال، وهو

الصالح، ولاسهل، مع الفصول، في شبهة عن مالك،

قال أبو حنيفة، وقال الشافعي رضي الله عنهما، إذا علمت حيانه محرمة، أو
عقار أو سهل أو حبس، فلا بأس به، ثم روي قاله كامل،

وقال أبو حنيفة^(١)، ومي حبس حيانه، سواء كان
سهلاً أو عقاراً أو حبساً، غير من الأمان، التي يعلم بها
حانه، مما ظاهر قول الحنفية، وهو مدخل الشافعي، وروى عن أحمد أنه لا
أساس في حكم الحياض إلا بالسهل، وهذا قول الرافضة، وصاحبه ومالك
والشافعية، وروى عن ذلك عن عمر بن الخطاب والشافعية عن علي بن جبلة
رضي الله عنهم، قالوا: لا بأس به، إذا سئل المولود ورت وورث^(٢)

ومعناه أنه لا يرب إذا لم يستهي، ولا سهل الصالح، قال ابن عباس
والشافعية والشافعية، لقوله تعالى: «ولا بأس به» إلا أنه انشيط، ويستعمل
صريحاً إلا مريم وإسحاق^(٣)، فلا يجر غير ما كان رسول الله ﷺ، وتب، أنه
علم حانه، فاشتهر، لا بأس به، وصاحبه علي بن عبد الله، فحكمه في
سائر الأمور،

في المعلن، تحت قول، في سراج من الفجر، ثم مات أو
فيه الفقه كامله، قال ابن عباس، لا خلاف في ذلك، إنما الخلاف في
حيانه، فكل ما يدا علي حيانه من السهل، والصالح وغيرهما، وهو
مذهب أبي حنيفة والشافعية وأحمد، وقد مال إلى حيانه إلا بالسهل،
وهو قول أحمد في رواية وإسحاق والرافضة، وغيرهما،

(١) في نسخة: «في» (٢) (٣) (٤)

(٢) أحمد بن حنبل في السنن الكبرى (٩) ٨

(٣) أحمد بن حنبل في السنن الكبرى (٢) ٢٩٣

روى أن أبي جعفر لأمة عشر لغيره

(قال) قلت روى أن في حسر الأمة عشر) ثم جاء أبو جعفر (سبحه) (لغيره) قال أبي جعفر (هذا) قال أسد بن غير صديقه، قال كان معها من صديقه، فحكيمه حكمه ومداخيره، قال برزوقي "مودة كان يجهل ذكر" ثم سئل، ومدة قال هي سديقه وشمالتي ومهمهم، وقال أبو حنيفة وصاحبه واشتدني سألته قال هي، وإن ما روى فحكمه عشر خمسة عشرة، وقال نود لا أبي جعفر لأمة مطلقاً هـ

وهان موقوف^(١) إذا كان جعفر لأمة مملوك فسلط من نصيبه شيئاً، فعليه عشر قيمته، سواء كان جعفر ذكراً أو أنثى، وهو هو، بحسب وهذا وما نقله والشافعي وإسحاق وابن الأثير، وقال زيد بن مسلم يوجب فيه نصف عشر طراً وهو خمسة عشر، وقال أبو حنيفة ومالك يوجب فيه نصف عشر أمة إن كان ذكراً، وعشر منه إن كان أنثى، لأن المرأة، حتى في حرة حرة، عشر منه، وحل عشر ذية لأبي وأما مثله فافهم، روى عنه أبو من عترة بأمة، ولأن حين انتكح بغيره، فكان فيه نصف عشر الزوج فيه إذا كان ذكراً، فبشر، عشر الزوج (إذا كان من كحسين الحرة، وقال محمد بن يحيى منذهب من بغيره يشي من أبي يوجب في الجعفر نصف عشر من قيمته، إذا كان حراً

وبه، أنه جبر ما من بغيره في بطن أمه منه بحيث يملكه باندكوة ولا يملكه فحسين حرة، وما ذكره من مخالفه لأهل معارضه أن مذهبهم بغيره من بغيره لأن أبي جعفر، وهم مخالفه لأهل، هـ

(١) المستدرج ٧١/٨٠

(٢) أسد بن قاضي، (١/٨٢)

(٣) أبي جعفر، (١/٨٢)

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ فِي بَيْتِهِ، فَلْيُزَلِّهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ) [رواه]

أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ فِي بَيْتِهِ، فَلْيُزَلِّهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ) [رواه]

أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ فِي بَيْتِهِ، فَلْيُزَلِّهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ) [رواه]

أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ فِي بَيْتِهِ، فَلْيُزَلِّهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ) [رواه]

أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ فِي بَيْتِهِ، فَلْيُزَلِّهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ) [رواه]

أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ فِي بَيْتِهِ، فَلْيُزَلِّهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ نَفْسٌ مَيِّمَةٌ) [رواه]

[illegible][illegible][illegible]

تیس : ۱۔ سبکی میں جلدوں میں ۱۰ جہدیں ہر ایک (۱۰ جہد میں ہر ایک)

147

1964 (1965) 4, 100-101

اختلاف لأمة في ذلك من اختلافهم في غير اختلاف في دينه بكتابة، قال صاحب «المحلى» بعد من مالك أروى أن عشر دينه أنه «من في ألفه عند علي نصف دينه المسلم» فيكون عشرة لثلاثة درهم، وعند ابن أبي حنبل أصح أنواله فيها ثلث دينه المسلم، فعشرة مائة درهم، وإنما عند أبي حنيفة فدية الكتابية مثل فدية المسلم، لم

أن يوقع^١ دينه الحر بكتبي نصف دينه الحر المسلم، وسأعظم على النصف من دينهم، وهذا طهر المدف وهو مدف مالك، وعن أحمد أنها ثلث دينه إلا أنه رجع عنه، فإن صاحب روى عنه أنه قال كـ «قول فدية اليهودي والمسيحي أربعة آلاف درهم» وأما اليوم أذهب إلى نصف دينه المسلم، وهذا صريح في الرجوع عنه، وروى عن عمر وعثمان أن دينه أربعة آلاف درهم، وأنه قال الشعبي وإسحاق وأبو ثور وعمرهم، وقال حمزة وساجد وسفيان والحمي ونوري وأبو حنيفة، دينه كدين المسلم، وروى ذلك عن عمر وعثمان وإسحاق وسجود ومعاوية، وهو قول من التميمي ونوري لما روى عنه، من شعبه عن ثوبان عن جده أبي سفيان قال «دينه يهودي والنصراني مثل فدية المسلم»

وبن، «روى حماد بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت فدية الديار على عهد رسول الله ﷺ مائة دينار وتمايه ألف درهم، ودينه من كتاب يرمي نصف، وهذا من حديث عمرو بن شعيب أصبح حماد يرويه، «روى أن هذا الحديث ليس بصواباً به عندهم أيضاً» منهم قالوا إن الدين ثلث عشر ألفاً

يقطع ثلث أئذيه بالإفراد في جميع سح استسرة وانهسة من الحوى
والشروح، وهكذا بالإفراد في سح السوط، للإمام محمد

قال النحوي^(١) قال ابن النور في كل واحد منهما نصف الفقه، قال
مالك وجميع أصحابه فيما عدا، ثم يأخذ منك يقول ابن المسيب، قال في
المجموعة^(٢) ثم يلقني أن أحدا قرأ بينهم غيره، وأراه وهذا عليه، ولو شئ
عليه ما كان فيه حجة لكثرة من مخالفه، ولحجة أتم عليه أنه قال إن المصنف
أحدث للطعام واللباس، فإن في بعض من الجمال أكثر من ذلك، وقد سئل
يسري البجلي ربهما في المصنف، وسأويان في الفقه، وبهذا قصي عمر بن
عبد العزيز، وقاله أكثر من سابقين، قال ابن سبب وجعل ابن في الفقه من
الشخصين ثلثي الفقه، وهو قول ساد، هـ

وقال محمد في «موطئه»^(٣) بعد من الباب نسبا يأخذ بفقه الضمان
سواء في كل واحد منهما نصف الفقه، لا يروى الحضر والإيهام سواء،
ومنعهما مختلفه، وقد روي إبراهيم السحفي وأبي حنيفة والعمامة من
فقيهان، هـ

وقال الموهبي^(٤) ظهر المذهب في كل واحد منهما نصف الفقه،
وروي هذا عن أبي بكر وهو يابن بعض أكثر الفقهاء، وروي عن أحمد
رواية أخرى أن في الفقه ثلث أئمة، من أسفل اثنين، لأن هذا يروي عن
ربه بن ثابت، وهذان محمد بن سبب ولهم في، ولأن المتضمن بها أعظم
لأنه أني تدور وتتحرك في سوط الطريق ولطعمه، والعليا ساكنة لا حركة فيها،

(١) «الموطئه» (٥٧/٨٣)

(٢) «موطأ» محمد بن الحنفلي (المسجد) (٨/٣)

(٣) «المصنف» (١٦/١٦٣)

وحدثني يحيى بن سالم انه سمعه ان في كل روح من
الإنسان

ومعه الروح
فقد سمعه في
الروح
وحدثني
الأنوار

ثم
ثم
ثم
ثم
ثم
ثم
ثم

في
الروح
ثم
الروح
ثم
ثم

(هناك ما يسمونه من كل روح من الإنسان)

الذِّبَةُ كَامِلَةٌ وَأَدَا فِي النَّسَابِ أَنْذِيهِ كَامِلَةٌ

في المصري، وهو الصحيح، لما في يده من أمي الأسماء معروفة، يعني
 من كل ما يكون في الإسماء من شجر كندس و ز عليم وأنمين (الذِّبَةُ كَامِلَةٌ)
 إذا ألف، كما نطق في أول هذا كتاب (وَأَزِي فِي النَّسَابِ) إذا أُنْصِفَ (الذِّبَةُ كَامِلَةٌ)
 لأن اللسان من الأعضاء التي هي واحدة في الإنسان، وقد روي أنذيه في
 إسماء هذا في كتاب عمرو بن حرم هذا نسابي وغيره

قال صاحب «المحلى» (روى سهل) عن ابن عمر مرفوعاً في
 النسا أن الله عز وجل قال، وظل الشاعري به الإجماع، وإنما يجب أنذيه في
 النسا عند أهل العلم إن أصبح له أكثر بحروف، قال ابن كثير، لو قدر على
 النسا بعض الحروف دون بعض، ثم أُنْصِفَ على هذه الحروف المتعددة
 والعشيرة، وهو قول عائذ، الأصمعي رحمه الله، وظل على الحروف التي
 تعلق بالنسا، وهو قول بعض أصحاب النسا ورده لأحمد

طلب ما عر أني الصمعي من حديث ابن عمر هو عبد الله بن عمرو بن
 لخاص، رواه عنه بسنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ثم قال، هذا
 ما د صعب، وأخرج بسنده عن عمر - رضي الله عن - أنه قال ما أصاب من
 النسا قطع أن يجمع الكلام عليه يده، وقد كان ذلك فيصاحبه، ومن
 أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قضى في النسا إذا قطع بالذِّبَةِ إذا أوعى من
 صله وإذا قطع، فكلهم صحت إنبه، ومن بعده قال الحروف ثمانية
 وعشرون حرفاً، قد قطع مع النسا، ظهر عن من بعض من الحروف

وقال المؤلف (١) أجمع أهل العلم على وجوب الذِّبَةِ في نسا الناطق،
 روي ذلك عن أبي بكر وعمر ورضي عن مسعود، به قال أهل علمه وأهل

(١) تاريخ الكري (٨/٨١)

(٢) الخصم (١٧/١٢٤)

.

يذهب سمعها، فهي الأصح من قولنا الشامي يحب ابنة لحنين عمرو من
خبره، فهي الأدب حسون من الأزل، ورواه انداز عطفي وأبيه في روي
نحو الحكمة، اهـ

قال صاحب^(١) أما إننا لم يذهب سمعها، فقد قال في «مختصر»
ناب في إسماعيل الأندلسي ولا يحكمه، وروى السعداني عن مالك في «د»
ربيع، عذابها التي تخلص، والثمة صهما حية، وجه الرواة الأولى أنه
قصي به أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ولا يخلو له مخالفاً من الصفة،
ولأنه ليس لهما صفة مقصورة، لأن الجمع يحصل مع صمها، ولا جمل
ظاهر، لأن صمها سرهم، وجه الرواة الثانية ما احتج به ابن المواد في
الحديث في كتاب الذي كتب لابن حزم «هي لأن حسون»، ومن جهة
الصحة، ما عملاً شاعراً كالألف، وهو قول عمرو بن عبد العزيز «أبي الرواد»
وعمر، عد من العلماء، وروى الشيخ بر إسماعيل قيساً جليل، أحدهم سكره
عنه والأخر خمس عشرة عريضة فيه المثلة، اهـ

روى العذري^(٢) وهي سمع إذا ذهب من الأصبر الغلبة، لا خلاف في
منه من السكون، أسمع عوام أهل العلم على أن في «مع الد» روي
ذلك عن عمرو رضي الله عنه، وروى قتادة ومجذو والثوري والأدري
وأبو إسحاق وأهل التراجم، والشامي وأبو السمر، ولا أعلم من صرح
بحذف الهمزة، وقد روي عن معاذ بن أبي السبيح قال «هي لسمع أبيه»، وروى
أبو رجلا عن رجلين في أمه، ذهب سمعه وعقله ولسانه ونكحته^(٣)،

(١) المقشدة (٨٤/٦)

(٢) المقشدة (١١٥/١٢)

(٣) كما في الأصل، ونحوه ذكره كما رأيت في رواية

.....

قصي عمر رضي الله عنه مَرَّ بِهَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَصْرَةَ ، قَالَ خَلِي حَيٌّ^١
وَأَنَا مَعَهُ سَمِعْتُ مِنْ أَحَدِ الْأَعْيُنِ وَاحِدَةً مَعَهُ أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ أَمْرًا
فَعَلَهُ سَمِعَهُ وَحَيْثُ دَنَاكَ لِأَنَّ السَّمْعَ مِنْ غَيْرِهِمَا فَأَشَدُّ مَا يَكُونُ أَحْفَانُ
عَيْنِهِ ، فَعَدَّ بَصْرَةَ ، بِخِلَافِ الْغَيْرِ إِذَا دَعَا فَعَدَّ بَصْرَةَ ، قَالَ الْبَصْرِيُّ
الْعَيْنُ أَشَدُّ أَبْطُلُ لَدَاكَ يَصْعَقُ الْبَصْرُ^٢

وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ^٣ احْتَضَرُوا فِي الْأَمْرِ مَتَى تَكُونُ بَيْنَهُمَا فَتَدْرُ
الْتِمَاضِي وَأَبْرَ حَيْثُ وَالْخَوَافِي وَالْبَيْتُ إِذَا تَقَطَّعَتْ كَانَ بَيْنَهُمَا بَدَنٌ ، وَنَمَّ
يَسْتَرْجِعُ ، هَذَا مَعَهُ إِلَى جَدِّهِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّمْعُ أَشَدُّ مَعْرِفَةً ، مَا مَالِكُ
مَاتَ شَهْرًا مِنْهُ لَا تَحْتَ فِي الْأَمْرِ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا نَعَدَ سَمْعُهُمْ ، وَلَا لَمْ
يَعُدَّ مَعَهُ حُكْمُهُ مُؤَرَّرِي عَنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي الْأَنْبِيَاءِ
يَحْمِلُ عَشْرَةَ مِنْ دَأْوٍ ، وَقَالَ إِنَّهُمَا لَا يَفْهَمَانِ السَّمْعَ ، وَيَسْمَعَانِ شَعْرًا
أَصْدَقَهُ^٤

وَلِي السَّمْعُ الْكَمَالُ لَا يَسْمَعُ مَا فِي الْأَمْرِ الْبَدَنُ ، وَرِي الْأَمْرُ
عَمْرٌ وَهِيَ ، وَهَذَا الْخَوَافِي وَالْأَمْرُ فِي الْحَقِّ وَالْأَصْحَابِ بِمَا فِي مَالِكٍ فِي
أَحَدِي الْفُرُوقِ بَيْنَهُمَا ، وَقَالَ فِي الْأَمْرِ فِي حُكْمِهِ عَدْلٌ ، وَنَادَى فِي كِتَابِ
الْأَمْرِ كَلَّمَ بِمَعْنَى بَيْنَ حَرَمٍ حَقِّي الْأَمْرِ الْبَدَنُ ، وَلَا يَكُونُ عَمْرٌ وَغَيْرُهُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا ، نَصَّ فِيهِمَا بِالْبَدَنِ ، فَإِنَّ دَلَّ فَقَدْ أَرَى عَنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ قَصِي فِي الْأَمْرِ حَمْسَةٌ عَدْلٌ مَعْبُورٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ، قَالَهُ ابْنُ
أَسَدٍ ، الْأَمْرُ مَا كَانَ فِي الْبَدَنِ مِنْهُ عَضْرَانُ كَلَّمَ فِيهِمَا الْبَدَنُ ، وَهِيَ حَمْسَةٌ
عَمْرٌ بَدَنُ ، بِأَمْرِ خِلَافٍ بَيْنَ الْفَالِئِينَ بِوَجُوبِ الْكَلْبَةِ فِيهِمَا ، هـ

(١) نسخة بيهي في الأصل الكبير (٥٦) ٨١ ٢٥٨

(٢) كتاب المعتمد ١/٢٤٢

(٣) التلخيص الكبير ١/٩٦-٩٧

وفي الأئمة الدية كائده

وعكنا حكي لإجماع على ذلك غير واحد من هذه الأئمة، ولم يلتفتوا في ذلك إلى خلاف من حرم، إذ سأل في هذا المسائل كلها، ثم يوجب في شيء من هذه الأعضاء فلهذا، فقال: "في الذكر لا ذكر ما جاء في ذلك في صحيفة عمرو بن حزم وصحيفة عمرو بن شعيب، وغير مكحول ورجل من آل عمر رضي الله عنه، وأن كل ذلك لا يصح به

ثم ذكر أن صحابة وشيوخهم في ذلك، ثم قال ليس في هذا أئمة شيء إلا من خمسة من الصحابة، لا يصح من أحد منهم شيء إلا من علي - رضي الله عنه - وحده، ومدعي الإجماع عاينا معبودهم على تكذب على جميع الأئمة

ثم قال: "إلا لا يصح به شيء لا من ولا إجماع، فراجع أده لا يجب في ذلك شيء في الخطأ، وإن يجب في ذلك يعود في العمل، أو الممانعة، لأنه جرح، هـ

(وفي الأئمة الدية كاملة) قال الباقى فان أبو إسحاق عطية أو شلتا أو رستا حتى والد، فان يروى^(١) لا علم في هذا خلاف، وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم "وفي تليضن الدية"، ولأن بهما بحال والتمعة، فإن أنسل بكور بهما، مكاتب مروه: الدية كالدين، وأوبى عن سعد بن المسيب أنه قال مضى لنا في الفهل الدية وفي الأئمة الدية، وفي إحصاءها نصف الدية في قول أكثر أهل العلم وحكي عن سعيد بن المسيب أن في السرى ثلثي دية، وفي أبيه ثلث^(٢) لأن دفع السرى كثر^(٣) لأن أنسل

(١) انظر المحققين بالآثار، ١، ٢٧

(٢) المصدر السابق، ١١/١٠١

(٣) الصمي، (١٢) ١٤٧.

وحدثني يحيى بن مازله أنه بلغه أن من تدبر انشأته لديه

كامله.

كون في أو ما وجب لديه في شئ من ذلك في أحسنها معها،
كالمرء من الأعصاب وما ذكره ينشئ بالأصابع والأصابع بسوي من الج
مع اختلاف بعضها.

مالك أنه بلغه عن الحسن بن علي أن علم وقد أخرج الأبي عن
عن من منسب له قال في تدبر المرأة نصف لديه وفيها الدية، وعن
لأبي له قال في تدبر المرأة سداد لصدورها وثلاثمائة دينار، وهو بمنزلة
المرء في العبيد، ومنسك الأمان في التجملة، ومنسك الجرح مشهد في
المصيبة، نصف بية المرأة، قال وزوها عن النسي والسحب نحو قول من
المسب، وعن سحر في تدبر الرجل حكم الدية.

(أن في تدبر المرأة غده في حملها، ينشئ منه الصبي الحليب، يذكر
ويرث الدية كاملة) قال الترمذي^(١) إذا استأصلها بالقطع، أما حبيبها،
وهي سعاد، فلا سحب لديه فيها، إلا يشهد ليطال النسي، وأه

وفي سحر في تدبر انشأته، سواء كان من رجل أو مرء، قال
المرء ما تدبر المرأة معها الدية، لا منسب فيه من أهل العلم خلاف
وهي الواحد منها نصف لديه، قال ابن المنذر، أجمع ثلث من سحر عند من
أهل العلم متى أن في تدبر المرأة نصف الدية، وفي تدبر الدية، ومنسك
حفظه ذلك عنه الحسن والنسي، والزهرى وسبحون وفائدة مالك ولغيري

(١) تدبر الأكر، (٨) (٩٧)

(٢) اقتداء بالمرء المتدبر والبيان

(٣) شرح الترمذي، (٤) (٩٥)

(٤) المعنى، (١٢) (١١٩)

قال مالك، في عين الأعور الصحيحة، قلب شقاً إذا فيها
الذهب كامله.

(قال مالك في عين الأعور الصحيحة) صعد عين من منى تسحق الهندية
حتى تصبح مدية ليس بوجه (إذا غشيت) بقاء، وغرقت عين من ماء المحجور
(عقلاً) عده به لأن من انعم الله المصاهر (إن فيها) في من عين الواحد
التصحيحه (الدية كاملة) قال مالك في واحد على من كان في عين الأعور
الذهب كامله، فإن من سحر من العين لا يجوز أن يجمع أصحاب عين ذلك، وقال
أصحاب من فيها صفة، في كاحل العين، وهذا غير مستطاع، لأنه غير
مأخوذ الواحد ما هو العين، ولا يعمل به واحد من أهل مدية.

وإن المدية في عين الأعور فيه كامله، بعد أن يهرق ومالك
وكانت وفدة إسحاق، وإن يسرق وعينه من مدية وسحق في
أبو حنيفة وسأفهم فيها نصف الدية، نفقة ثلاث في عين حمسون من
الإبل، وقول أبي حنيفة في عينين لديه يقتضي أن لا يجب بهما أكثر من
ذلك، سواء ظهرا، وأحد، إنسان في وجه واحد، في وجه واحد، وإن
فالج عين أعور، ولو من على وجه واحد، به وجه واحد، وإن من
منصف فيه مع بقاء نظره، فمن مع دعاء، لأدر، بعد من هذا كلام
الخير في لقوله في عين واحد نصف الدية، وبم معنى

وإن من وعينه واحد، وإن من منى الله عهد، نفق في عين
الأعور ذاته، ثم عدم لهم في التصحيف مخالفاً، فيكرر جمادى، ولأن قوله
عين الأعور ينقسم بدهاب أصغر كله، فوجب لديه، كما هو أدبه من
العين.

وقال الشافعي، أن من ساقى لا يجوز أن يقال في عين الأعور منه.

(١) العين (٢) ١١١

(٢) العين (٣) ١١١

قَالَ يَحْيَى وَسَبَّحَ فَبَالَكَ عَنْ شَرِّ نَفْسِي

وعان الموفق^(١) إليه الشَّلَاءَ الذي يذهب بها مفعلة الشَّطْرَ، وأنشئ
انقاسه التي ذهب بصرها، وسميها المصورة المصممة، واختلفت الرواية
من أحمد فيها، وفي السُّنَنِ السُّوَدَاءِ، فمعه، في كل واحدٍ لثلاثين، وفي
هذا من ابن الحنابل ومجاهد، وبه قال إسحاق، ومن يذهب في العين
المائة مائة دينار، والرواية الثالثة من أحمد، كما في الأصل، والصواب
الرواية الثانية، في كل واحدٍ حكومه، ولقد مرَّ مسروق والزهري ومالك
والشافعي وأبي تود وغيرهم من رابن المصدر، لأنه لا يمكن إيجاب دية كاملة
لحومه، قد دعت مفعلة، ولا مدبر فيها، فذهب الحكومة فيها.

ولما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قضى رسول الله ﷺ
في العين الثالثة لثلاثة لثلاثين لثلاث لثلاث لثلاث لثلاث لثلاث لثلاث
داود^(٢) مختصراً.

وقال ابن حبان^(٣) "حب فون النسي في سنن الأخير حكومة عدل
أي إذا ثم يذهب به دونه، لأن المصود منه الكلام، ولا كلام فيه، هذا
كالبث الشَّلَاءَ، والرجل المجرى، والعبير الدائمة المروء، والسُّنَنِ السُّوَدَاءِ، فإن
في الكل حكومة عدل، لأن لم يذهب مفعلة، ولا فُوت جبالاً على الكامل،
أه وسأني النواص من حديث عمرو بن شعيب في كثر القاب

(ومثل) بـ المجهول الإدم (عالمك) رضي له عه (عن شتر النفس) ينجح
الشيء المصممة والنوطة أي قطع منها، لأفضل، مصدر شر من يذهب حب، قال

(١) المحمدي (١٣/١٥٤)

(٢) السُّنَنِ السُّوَدَاءِ (٥٥/٨) (٢٨١٠٣)

(٣) السُّنَنِ السُّوَدَاءِ (١٥٦٧)

(٤) فرد المختار (١٠/١٣٩)

وجحاج عين؟ فإذن ليس بي ذلك إلا الاجتهاد إلا أن يتقصر
بصر العين ويكون له قدر ما يفسد من بصر العين

الرواقسي، وهو كذلك بالشيخ المجمع في جميع النسخ الهندية، وبعض
النسخ، وفي كثير النسخ المصرية يسمونه بـ «العين» وصعد صاحب «المحلى»
بكر العين

وقد سماه «١» أما شر العين وجحاج العين، فهو «العظم المستدير
حول العين، وبها هو الأعلى الذي تحت الحاجب، اهـ. ويظهر أنه حملها
واسمياً، وتصحيح أنها مختلفان، وفي «مجاز الصحاح» الشرح بنحوين
انقلاب في جنس العين، اهـ

(وجحاج العين) بكر الحد، مهملة وفتحها نقة رجيمن بهما ألف،
العظم المستدير حولها، مذكر، وقد بنى لأشرفي العظم لسرف على عار
العين، قاله الرواقسي^(١)

وفي «المحلى» عن «القاموس» بضم الحاء ويكسر، كن في سح التي
بألف من «القاموس» انجحاج بفتح ويكسر الحاء، وعطف بيت عفيه
الحاجب، اهـ. وفي «المجمع» عن «الهندية» بالكسر والفتح «العظم المستدير
حول العين، اهـ

(فقال) «س»، (ليس في ذلك) الذي سئل عنه (إلا الاجتهاد) أي الحكومة
(إلا أن يفسد) بذلك الجرح (بصر العين) أي سوء نظره (ليكون له) أي
للمجروح (بصر ما يقص من بصر العين) من الدنيا

قال سماه قال ابن الموار «شج حاجبه» خبري على علمه فب
حكومه إن سلبت العين، وأما إن يفسد بذلك من بصر شيء، فليس به إلا قدر

(١) «المحلى» (٧/٨٩)

(٢) شرح برلاني (١/١٨٥)

(١-٢) باب ١٠ : جاء في عقد الشحاح

في بلد السلاء والرجل السلاء، العجيب لعظماء الموماء، والساحر السوءاء، في كل واحد منهم، ثمة حيتاء، اهـ

وقال الفيثي^(١) بعد أن يذكر في المذكور في قولنا أنه كان ملكاً لمن على هذا القول أنه في الإله لا شيء موقت، وقد يحصل قول بعد أن ثابت أن يكون حتمياً، فإني لا أحتج عليها فمرحسها، كان التبع ويحصل قول عمر - رضي الله عنه - ما حصل قول بعد أن ثابت، وقد روي عن مسروق أنه قال في بعض حروف حكم، وفي اليد التلا حكم، وفي السان الأحرار حكم، وفي برعيم الحكمي - قال في التبع الملائكة، وفي التلا - وفي الأحرار حكمه عدد.

(١٠٦) ما جاء في عقل الشايع

يكسر النبيذ المصنوع جمع شحذ مفتوح شرس، انحراده التي تكون في
الفراس والوجه، وما يكون في غيرهما يعمى جرحاً لا تسجده كذا في
المنحني وفي قارب المختار يخصص الشجوة بما يكون بالوجه والفراس له،
وما يكون في غيرهما يعمى جرحاً، ولها حكمه على له

وفي التهذيب^(١) الشجاع غصن، ١ - لحديقة جهلاء، وهي التي
تخرج من الجبل أي منضم، ولا يخرج الدم، وتسمى عذاته، ٢ - والدائمة
بمهملات، وهي التي يظهر الدم، ولا يسبه فاندفع في العنق، ٣ - والدائمة
وهي التي سبل الدم، ٤ - وأحسب، وهي التي يصبغ الجلد أي تقطعه، ورجح
أبو عابدين في تفسيرها ما في التهذيب (اللمحيط) بها حتى يضم اللحم

(٦٥) السنن الكبرى (٩٨٨)

$$[W_{\text{out}}, W_{\text{in}}] = AT_f(A) \quad (7)$$

٥. راجعاً إليه . هي التي لا يجد في العلم أكثر من رتبته .
 ٦. بهذا يرى أنه إنما يتصور في العلم رتبة واحدة ،
 ٧. في السرخسي في المصنوع . راجعاً إليه . من تعظيم كمال العلم ورويه
 ٨. عن محمد بن الفضل . من رتبته . وهو اختلاف في رتبة كماله لا
 ٩. الحكم . فمعه . رتبته . التي رتبته . ما حوله . من قولك . رتبته . رتبته .
 ١٠. رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته .
 ١١. رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته .
 ١٢. رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته . رتبته .

[illegible]

ومن ثم ردت في البداية - سبحانه - سبحانه عشرة من أبناء آدم إلى حيث أخذها
 الذميمة وهي في حسي الخيط - بحرمة - وهي التي بها يهتدي ثم

الباضعة. وهي التي يرفع اللحم في شحمه ثم لمصاحمه. وهي التي أحلت في اللحم. ثم انصمحتان. وهي التي يبيع لمصحاته. وهو العشاء الرقيق يبر اللحم والمظلم. ومما لا يذبح لمطاه. والم. والمضرة. ثم الموضحة. وهي التي توضع المظلم أي تكتمه. ثم لهاثمه. وهي التي تهش. المقضم. ثم المقضم. وهي التي يطير العظم منها. ثم الدمومة. وهي التي تصل إلى أم الدماغ. ثم الحيانة. وهي التي تصل إلى الجوف

وأسماء هذه الشجج خمسة. ومع بالوجه منها والرأس فوق سائر الأيت. واسم الجرح يحصر به رفع في السند. فهذه أسماء هذه الشجاج. ثم ذكر أحكام هذه الشجج. وبه أن ذكر لمصاحته فيها مجازاً. لأنها ليست من شجاج الرأس. وقد قال الله بعد ذلك أن الجاني فانتفروا على أنها من جراح الجسد لا من جراح الرأس. ثم

وتبقى بعد ذلك تسعة لا عضواً. ومن يذكر فيها من شجاج صاحب الهداية القاصدة بالعين المهملة. ومن أصحاب الفروع المالكية القاصدة بالعين المهملة.

فقد قال أبو داود^(١) الجرح عشرة. أصل يختص بالرأس. وهما الأذن والذقنة. وثمانية تكون في الرأس والحد. وهي المنقطة والموضحة وما دما أي الموضحة. وهي ستة. ثلاث معنفة بالحد. وهي ذائبة. وهي التي تصعب الجلد. فيرشح منه دم من غير شئ. بالحد. وحارضة شق الجلد وأفضت الفلحة. وسحق بالكم. وهي التي كسخت الجلد أي أزاله عن محته. وثلاثة متعلقة باللحم. وهي باهية شمت باللحم. وملاحيمة غاصت في اللحم في عدة مواضع. ومن يقرب من العظم. ومطاه يكسر اللحم. قريب للمظلم. ولم تصل له. ثم

(١) والفرج الكبير (١٥٠/١).

وقال ساحي^(١) ثوب الجراح الدبيب، ثم الحارصة، وهي من نشق
 الجلد، ثم السمحاق، ثم الباضعة، ثم سلاحمة، ثم الخطاة، ثم بموضحة،
 وقال ابن سينا (٢) سلطاة هي السمحاق، وهي التي لا تفتح الجند، وتهشم
 العظم، وتسف اشعر، وتسمى، ولا تفتح من الجلد شيئاً، ولها من حريمه
 أولها السامية، وهي التي تسمى الجند بحدس، ثم الخدوصة، وهي التي تخرص
 الجلد أي شدة، وهي المسحوق وهي مسح الجلد، كأنها تحبسه عن القضم،
 ثم الخاصة تفتح اللحم بعد الجلد، ثم سلاحمة وهي التي تحبس من اللحم
 في غير موضع، ثم المعلقة بيها ويرى معظم صفاق رقيق ثم الحارصة، ثم
 الكاشمة، ثم العنفة، ثم الدامة ومن ما ينسحق إلى الدماغ، هـ

وقال ابن قتيبة في الشرح الكبير^(٣) الكاشمة اسم لحرج الراس والوجه
 الخاصة، وهي عشرة، أحسن لا يقدّر بها

١ - أولها الحارصة، قال الأصمعي وهي اسم من الجلد لليل لا يظهر
 منه دم، ولها بعضهم هي الحارصة

٢ - ثم البارزة، وهي التي ينزل منها الدم أي يسيل، وتسمى الشامية
 أيضا، وادبها لغة سيلاب دنها تشبها له بحروج النجم من العين

٣ - ثم الباضعة، وهي التي تنشق لحمه بعد الجلد

قال معروف^(٤) هذا هو الصواب، وهكذا وبها سائر من عرفت قوله من
 أهل العلم، ثم من بعض النسخ الحارصة، ثم شامصة، ثم بارزة عظم من
 الكتاب هـ

(١) حاشي، ٧٦/٨٩

(٢) (٩٥: ٩٤)

(٣) حاشي، (١٦، ١٧)

٤ - ثم المتلاحمة، وهي التي حدث في سحيم، يحي دخلت فيه دخولا كثيرا برز على الناحية، ولم يتم السمعان

٥ - ثم السمعان، وهي التي نحن الي سره رقيقه قوى العظم، يسمى ملك الشرة سمحاقاً، وسبب الحراج بواحدة ايها يباء، ويسمى بها أهل المدينة الحطاء، والمطقة، وهذه اشخاص الخمس لا يونس بها في ظاهر المذهب

قال الموفق: هو الصحيح من مذهب أحمد، وهو قول أكثر الفقهاء، يروى ذلك عن مالك والأدب والشامي أصحاب الرأي، وهو أحمد رواية يروى في "المداد" بغيره، وفي "ساقية" بغيره، وفي المتلاحمة ثلاثة، وهي السمعان لأربعة، لأن ذلك يروى عن زيد بن ثابت^(١)

ثم قال: وعسى فيها مقرر

٦ - أولها الموصحة، وهي التي توضح لعظم، وأصح أهل العلم في أوّلها مذهب، قاله ابن المبرد، وفي كتاب "البيان" لأحمد بن حنبل، وفي الموصحة خمس من الإبل^(٢)

٧ - ثم الهاشمية، وهي التي توضح لعظم وبهشمة، وثم لما من سبي عظمها تقدير، وأكثر من سبع لونه من أهل العلم على أن أولها مذبذبة عشره من الإبل، روي ذلك عن زيد بن ثابت، وبه قال الشافعي، ومحمد بن سيرين وأصحاب الرأي، وكان يمس لا يوجد له شيئاً وحكي عن مالك أنه قال: لا أعرف الهاشمية، لكن في الإصحاح حسنة، وهي الهشم حكومت

٨ - ثم المتخذة، وهي التي تكسر عظام، ويربها عن موضعها، فهذا إلى قال لعظم، يسمونه فيها خمس عشره من الإبل وأصح أهل العلم، حكاه

إلا أن ده س ترجه فتراد في عقلها، ما بينها وبين عمل نصف الموضحة في الرأس، فيكون فيها حصة وتسعون دينا

كل ١ حد ١ حد نصف عشر ثلثية (إلا أن يجب) نصف مكي (الوجه ثيراد) ١٠٠
المسحور (في عقلها)، أي في حد موضحة الوجه ما بينها في بين موضحة
الرأس (وغير عقل نصف الموضحة في الرأس) أي يراد نصف عشر دية
موضحة بر س (فيكون فيها) أي في موضحة الوجه إذا تعيب الوجه الخمسة
وسبعون دينارا على أهل اللدب، لأن الدين الكملة على أهل يدب سب
ار ١٠٠ كذا تقدم في أول الكتاب، ونصف عشرها يكون خمس ديارا.
وحد أصل عقل الموضحة، فإذا زيد على النصف نلت صار حصة وسبعين

١٠ لا أخرجه محمد في موضحة^(١) بهذا السد لقطع عن مدد س
بصار أنه لأن في الموضحة في الوجه إن لم يعف الوجه على ما في
الموضحة في رأس، قال محمد الموضحة في الوجه والرأس في كل واحدة
نصف عشر الدين، وهو هو النصف وأني حصة وإخامه من ههنا

دون له في^(٢) إذا نوب الموضحة على تير، وهو فتح الأسر، فإنه يراد
في موضحة الوجه والرأس بقدر ما شئت بالاجتهاد، شأنه قليلا أو كثيرا، وهذا
هو سب في ديمولوية، وبه أحد من القاسم، فإن من القاسم ولم يأخذ
به قول محمد من يشار، يراد بها ما بينها وبين نصف عقده، قال مالك
وه سبب أ، غيره فله ودون من نافع عن مالك لا يرد فيه شر، لا أن
يكون شدا مكررا يراد في ذلك، وقال الشيب لا يزداد لشيء شي، لأن طوب
ديه موضحة وجه هو ثالث أن الوجه يحسن بنصف المدهر دون الرأس،
يريد يحسن عقل الموضحة بالنسبة، فاعا اثنين تبعا هو عسى ربه، بعد
ال ١٠ حد س يكون فيه الاجتهاد، اه

١٠ وفي الحديث [٦٧٥] «كفى ثمة» (٣٧/٣)

٢ الثعلبي (٨٧/٧)

قال بن دبر^١ "موصحة تكسر انقضت" اصطلاح عظم رتبة + عصمه
 بجسده الحميم - ثم اصبح عطفه له لما ذكره ولو كانا اذ كانا افسا - لا
 سمي بموصحة عند انقضائه، انه مختص بقلب امره بالتمهات قلب، بما كانه
 ولا يجري في موصحة النكح خمس من (الزنا، سواء كان من الزنا
 ام لا) وموصحة هي من بين موصحات سواء كان له في^٢ "اجتمع هل انما
 على ن أرضها مقدر، فان من يسد، وفي كتاب سبي نكحة العسر من طرم
 هي موصحة خمس من الزنا، رتبة ثلثه وده مسامي^٣ وفتره من
 خمس وده ان يجري منه ثلثه من رجل و امرأه يعني انها لا يفسد
 على ان موصحة لأجل ان حب انبى هذا موصحة فمده ان حب
 ويحسد له وده، وبعد الشروع أو موصحة مرة على النكح - موصحة
 له من يده على ان جراح امرأة على النكح ورجل جراح على النكح
 انكسر، وعسر الحديث يدي رتبة حجة عليه

ما كذا اصل الحب على موصحة هي من بين موصحات سواء رتبة
 ذلك من بين نكح وعسر، وفيه انه عيب - رتبة فان يبيع وانكسر وأبو
 حيفة وسامي والحد، وروى عن حماد بن عيسى انه قال يصح
 موصحة من حجة على موصحة برأس، فيجب في موصحة النكح عسر من (الزنا)
 لا في غيرها كبر وذكره في موصحة من حجة بموصحة - رتبة
 النكح وموصحة، ذلك ما ذكره في كتابه في الاصل في انكسر الأصل فيها
 حكمه، لأنها بيد من النكح، فاشبهت موصحة مكر النكح

(١) اسبح الكبير (٢١) ٢٦

(٢) مسمى (١٢٩) ١٢٦

(٣) موصحة له وده (١٩١) ١٩١، وفسر (١٩١) ١٩١

(٤) عسر من مكر (١٩٩) ١٩٩

قَالَ هَذَا وَلَا أَرَى عَمَّا أَقْرَأُ فِي تَنْصِفُهُ خَمْسَ عَشْرَةَ عَرَبِيَّةً
قَالَ وَتَنْصِفُهُ أَنِّي بِحَبْرٍ قَرَأْتُهَا مِنَ الْعَظَمِ

ولمّا عومر لأحاديث وعول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما -
الموضحة في الرأس والوجه مواء، ولأبها موضعها، فكان أورشها محصا من
الإبل، كعبره مما سمعه، ولا عبرة بكثرة الشبه يدلّس لتسوية ببر الصغيرة
والكبيرة، وقد روي عن حماد أنه قال في موضحة الوجه حري ان يراد في
دنياه وليس عمنه انه يحب شيئا أكثر، والله اعلم، إن عمنه أي لم يوس
فيجاب القصة، فإنه إذا وجد في موضحة الرأس مع لغة شبيهة خمس من
الإبل. قلنا يحس ذلك في الوجه الذي هو مجمع سجدات الدنيا، وحمل
كلام أحمد على هذا، أوس من حملته حتى ما يحالف البحر والأثر وقول أهل
العلم، هـ

(قال حنظلا) ولأمر آدمي أفسح اثنتية بعد ذلك (المجمع عليه) ليس
هذا في مسح حصية (عمنه) أن في المظفة، بشدده (الغالب المكسورة) وقد
بفتح، كذا في (المسح)، وفي (الترجمة) ^(١) هي التي تفل العظم بعد
الكسر، وبأنني تعبها عند المالكة (خمس عشرة عربية) من الإبل، قال
المرق ^(٢) الحقة رائدة على الهاشمة، وهي التي يكسر العظام ويربها عن
مواضعها، فيحتاج إلى قس العظم ثلثه وفيها خمس عمو، من الإبل بإجماع
من أهل العلم. حكاه ابن السكدة وفي كتاب النبي ﷺ لعمرو بن حزم معي
الطلة خمس عشرة من الإبل، هـ

(قال مالك والشافعية) هي (التي يظهر قرانها) مسح لك، وكسرها المرقين
(من العظم) بياء مراءى عن نداءه، عتذ فيه البردس وسبب كلام غيره

(١١) (٢٢٦، ١٠)

(١٢) (المسح، ١٢٢/١١٤)

ولا تعرف إلى الذماع. وهي تكون في الرأس وهي نوحه
 في حركته. لأن الملتصق عليه يجعلها أنه المأخوذة

في تحريكه (ولا يعرفه) يصح اناء وسكو. فمعجزة أي لا يصلي (إلى الذماع)
 عليها إذا وصل إلى الذماع تكون ثانياً أي لأعلى (وهي أي المعلقة) (تكون في
 الرأس وفي النوحه) كما تقدم في أول الباب

قال الأديب^(١) المعلقة كسر العاص مشددة هي التي تدار أي تدار
 هائر العظم أي العظم الرقيق. كقشر بصير يصير بوجه الطبيب من أجل الدواء
 لتتشم السراج. عاصره أي المعلقة هي التي صار أي تدار العصب. ويقل صغار
 العظم منها لأجل الدواء أي ما شابه ذلك. قال المسوي قوله ما شابه
 ذلك. أي وما لم يحصل على ما يعمل. وهذا التعبير في أبي تحسره
 الزرقاني

وقال باحي^(٢) المعلقة من صمغ. ما خرج منها عصار كسر الشجيرة
 له. وبقي سائر العظم المشحون. وأنه يظهر حركات العظم وهو أعلاه. وأما
 أنها شجرة فهي التي يصمم العظم. ولا يخرج منه شيء. فإن خرج شيء من
 أعظم صارت معلقة. قال الباغي المعلقة هي التي تظهر حركات العظم مع
 اندواء أو هشمة إذا لم يظهر وعصرته. ولها وبين الذماع عصار صمغ. اهـ

وفي المصحح^(٣) المنقل بمصحتين صغار الحجير اسب. الأثاني بمعنى
 مقول. ولسميه سبحة يخرج من صغار العظم ويتعلق من أماكنها. وقيل
 انني من العظم أي تكسبه. اهـ. ويصم في أول الباب كلام من رتب وعبره
 في تحسره

قال مالك الأقر للمصمغ عليه عصار أو المأخوذة) وسياي عصارها فرياً

(١) شرح الكبير (١/١٥٣).

(٢) المصنف (٧/٩٨).

قال مكيث لا أتدري عند أية جنس هيبت دون التوضيحية من
الشيخان عقل حتى يسبح موضحة وثمة عقل في موضحة كما
قولهما وبما، ب رسول الله صلى الله عليه وآله في كتابه، في كتابه
يعتبر في حرم العقل فيه حيث في الآيات

انما يقال في الآيات، وفي الحجاز (المأوى)، وهي حراقة الواحدة
إلى أم الدماغ؛ حيث أم يداع؛ لأن حراقة وحده، هذا (حركات الحراقة
إليها حيث أنه وهو، هـ

وهي غير استعار، وشرحه الرز المعبر، لأنه بسند والتشديد،
وسمي مأوى به، من إلى أم، وهي لحد، أي بها الدماغ
وهي كتاب، مع مرس، وهذه الحجة يسمى مرس، لأنها حراقة
وحده، كما علم في أم، هـ

(قال مالك ولا امر الصحيح عليه) وليس في يسبح بحره فقط الصحيح
عليه (عنه) بآتيه سر، أنه ليس مما دون التوضيحية من (الشيخان) العشرة
المتكررة في ور كتاب (عقل) أي فيه مسماة بر بها المكتوب (حتى تيقن)
أنسجة (الموضحة) معطوف مع (وإنما) يجب (المقل) المحسوس (في التوضيحية) كما
قوله، وثمة بوب الشيخ في أوله الله

(وذلك) في باب الله وجوب العمل كما دون، التوضيحية (أو رسول الله صلى
الله عليه وآله) في باب العمل (إلى التوضيحية) ولم يذكر في باب (في كنهه) المعروف
(المعروف من حرم) وفي الصحيح تهذيبه في عمرو بن حزم، وهو أسدكو في
أول كتاب الآيات، يجعل فيها، في في الموصوف في هذا الخطاب (خمساً من
الآيات) ولم يجعل فيها دون موضحة شيئاً معروفاً، وبهم الجلاء على أسس
الموضحة قريباً في أوله هـ

وسم تخلص الأئمة في القديم ولا في الحديث، فيما دون توضيحه
بمعل

وحدثني يحيى بن عمار أن علي بن يحيى بن محمد بن محمد بن علي بن
المصنف

(والم تخلص الأئمة) أي التلمذة أو صدور. ومن مذهبهم من يقول به
(في القديم) من لا زاد ولا في الحديث) أي بعد زمان الحفظ، (والأثير) أي
في دون الموضحة، من استخرج (يقول) بالاء المحذرة المتعاطفة مع تعذر، (رد في
الشيخ بسبب) (سمى) أي مسمى، (وسم هذا التلمذ في الشيخ) (مصرى).
والله أعلم. (الموضحة أول المساج) (معرفة) وما قبلها من استخراج
نحوها فلا يوجب فيه في الصحيح من مذهب أحمد، وهو يورد من
معهذه يروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز وهو الأثر والأوراني والحق
المتحالف الذي يروي عن أحمد وأبيه وأخيه، (أو هو الأثر) (أو هو
الأثر) (أو هو)، (في المساجحة ثلاثة)، (في تسميات) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
في يد من يسميه، (وأي على في التسميات مثل ذلك، (رد) (سجد) (سجدة)
وعلى هذا التسميات، (فيها) (تسميات) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
في باب من يرد فيها (تسميات) في تسميات، (تلك) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
السماء، (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
الأثر، (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
بصح، (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)

بسم الله. (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
قد سجد على سبيل الحكومة والاجتهاد، كما حطرت قول (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
في ذلك في علي بن أبي طالب (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)
مألف عن يحيى بن سعيد (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو) (أو هو)

قال مالك لا أثر عندنا أن المأثومة والنسيئة والموصصة لا يكون إلا في الفؤاد والرأس عما كان في الجسد من شيء ليس به لا إجهاد

من مائتة فلا يرى النحر الأسفل والألف من الرأس في جراحهما لأثنت عظام مفترقات والرأس، بقدمه، عظم واحد

شيء فيه، وله يربط على شيء، فعلى الحكومة، وهو ما يؤدي إليه محدد لمعناه، فلما لم يصر ذلك النحر الذي جرى عليه من سلالته ذلك لم يصر، وليس فيه عمل بمقدار قبوله عدد، قال أنه، بعد وقت يوم بعد دون لموصصة قلنا من اليد

قال مالك والأصل في ذلك التوقف، وأول من ثبت معونه ثم طرحه غير من عند الجمهور حتى وثق، وقد أنكر مالك ما روي عنه أنه جيب به من عمر عثمان في المظلة، قال القاضي أبو محمد إنما قلت أن جيبه من لموصصة لا جفاته وهو الحكومة، وكذلك جراح النسيئة لأن معادير العمل لا تأخذ بالقياس وليس في ذلك شرع محدد، اهـ

قال مالك الأمر السخيم عندما بالمدينة والمورد (أو المأثومة) المصصة (الموصصة) كل واحد منها (لا تكون) ولا تطلق في الاصطلاح (لا هي) جراحات (لوجه والرأس) قد كان في الجسد من ذلك (النحر) من الرأس (لا هي) ليس به إلا الإجهاد لأنه لم يرد به جيب من الشارح، وقد عظم في أوله من باب لهم جمعوا من أن هذه الثلاثة من الشجاج المصصة بالرأس وجوبه

قال مالك ولا يرى النحر، يفتح اللام وسكون الحاء، السخيم (الأسفل) وهو عظم تحت الذي عليه الأسن، وهو يحيا الأعلى والأسفل حيث شعر من من (والأشمة) عصف على النحر أي لا يرى لأثنت أيضاً (من الرأس) معنق (لا هي) جراحهما، كما في المصرية، وفي الهندية جراحهما أي جرح سخي وأثنت (لأنهما عظامان متفرقتان) مستدلان (والرأس) بمجموعهما عظم واحد

(١١) مات ما جاء في عقل الأصابع

وهذا في بعض عمر مالك. هو زبده بر أبي عبد الرحمن،
 له في سنة سعيد بن الحسين 'كم في اصبع لمرأة؟ فقال
 عمر من لامي فقلت كم في اصبعي؟ قال بخمسة من لامي
 فقلت كم في ثلاث؟ فقال ثلاثون من الامل فقلت كم في
 بي؟ قال عشرون من الامل فقلت حبر عظم خرجه وسدت
 مصبها من عظمها؟ قال سبعة اعراجي اذن؟ فقال

هو خمار لا تيسر الفرك فيها اسهلها المأسوم، انما هو من ذلك
 لا خلاف فيها دون موصوفه

(١١) عقل الأصابع

ثم حضر شيخ المحبة في جاء في عقل الأصابع، وهو في سنة
 موصوفه في جمع في مع المصيبة في سنة موصوفه، وقد ما في سنة
 على بهامش نظير السبع، والاولو وحده

مالك هو ربيعة من أبي عبد الرحمن، الرأي انه قال سأل سعيد بن
 الحبيب كم في ثلث؟ قال في اصبع لمرأة؟ سألني هذا السؤال في لامي
 فقال سعيد عشر من لامي، فقلت كم في اصبعي؟ فقال سبعة
 عشرون من لامي، في كل اصبع عشر فقلت كم في ثلاث؟ من اصابع؟
 فقال ثلاثون من الامل فقلت كم في اربع؟ من الاصابع؟ فقال عشرون من
 لامي فقلت سبعة (حبي عظم) عظم عظم المصيبة المصيبة في
 خرجه عظم الحبيب (وليس مصبتها) مخرج الاصبع (فمن عظمها) في سنة
 قال في ثلاث كذا ثلاثين، وفي الاربع مائة عشرون

فقال سعيد (أمراني) بجمود الاسماء (أشأ) جليل الاثر باثر أي كما في
 دأب عمر، ولقد عرغني في التمسك - آدماني؟ فقلت سب

والعاشرة لا تُرْ عَشْرًا فِي أَصْبَحِ الْكَفِّ إِذَا قَطَعْتَ فَقَدْ نَمَّ
عَقْلُهَا وَذَلِكَ أَنَّ حُمْرَ الْأَصْبَحِ إِذَا قَطَعْتَ، كَانَ عَقْلُهَا عَقْلُ
الْكُفِّ حُمْرٍ مِنَ الْإِبِلِ، فِي كُلِّ أَصْبَحٍ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ
فَالْأَصْبَحُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلَاثُ
دِينَارٍ، فِي كُلِّ بَعْلٍ

إِنْ دَبَّ الْمَرْأَةُ بَعْضَ دَبِّ نَحْرٍ جِئَا قُلُوكُمْ مِنْ أَسْبَابٍ وَتَدْنِيلٍ عَلَى مَا
يَقُولُ أَصْبَحُ الصَّحَابَةِ هَذِهِ مَرْيَمُ عَنْ حُمْرٍ وَعُقْبَى وَبِهَا عِلَامٌ وَبِهَا يَنْتَابُ،
وَلَا تَجِبُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عِلَامَهُمْ

وَمَا وَجَّهِي فِي ذَلِكَ عَنْ حُمْرٍ وَعُقْبَى مَعَ بِحَالَتِ مَا دَبَّ . فَتَرَاهُ خُصْعَهُ لَا
تَنْتَابُ قُلُوكَ ذَلِكَ أَمْ يَكُنْ مِنَ الْجَهْمِ، وَلَمَّا نَشِيتُ عَنْ يَدِي نَاسِيَةً أَيْ هَلْ
مَسَاوَاتُهَا الرُّجُلُ أَيْ لِمَوْضِعِهِ، فَالْكَفُّ الْفَقْهَاءُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ بِذَلِكَ لِأَنَّ الثَّلَاثَ
حَدٌّ فِي التَّزْيِينِ بَيْنَ مَعْبُودٍ وَكَثِيرٍ، فَكَانَ يَكُونُ مِنَ الْجَهْمِ، وَهُوَ هُوَ الْفَقْهَاءُ
الَّتِي فِيهَا تَلْقَاهُ السُّورَةُ، فَانْ يَكُونُ هُوَ مِنَ كَارِ الْبَعْلِ . إِذَا أَحْبَبَ دَبُّ
مِنَ الصَّحَابَةِ أَمْ رَعْدَهُ شَيْءٌ، مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ مَا دَبَّ عَقْلُ حُرَاةٍ

(قَالَ عَالِمٌ) لَأَمْرٍ الْمَحْمُودِ عَلَيْهِ عَقْلٌ فِي أَصْبَحِ الْكَفِّ إِذَا قَطَعْتَ مَاءَ
الْمَجْجُودِ (فَقَدْ نَمَّ عَقْلُهَا وَذَلِكَ) أَيْ رُفِعَ ذَلِكَ أَنَّ حُمْرَ الْأَصْبَحِ، فِي
الْأَصْبَحِ الثَّلَاثَةِ أَوْ حِمْلَةٍ صَامِعٍ إِذَا قَطَعْتَ مَاءَ الْمَجْجُودِ (كَانَ عَقْلُهَا) أَيْ عَقْلُ
النَّحْسِ كُلِّهَا (عَقْلُ الْكَفِّ، بِحَسَبِ الْخَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ) لَا أَمْرٌ حَتَّى (فِي كُلِّ أَصْبَحٍ
عَشْرَةً) دَبَّ لَهَا عَشْرَ بَالِدِكُورٍ (مِنَ الْإِبِلِ) هَذَا بِحَسَبِ بَرْدِ أَيْ كُلِّ أَصْبَحٍ
عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، إِذَا قَطَعْتَ الْأَصْبَحَ كُلَّهَا فَهِيَ خَمْسُونَ، وَذَلِكَ عَقْلُ الْبَدِ
مَاءَ طَعْمٍ - الْأَمْرُ بِطَعْمِ الْبَدِ أَوْ الْبَدِ مِنَ الْمَرْيَمِ وَبِهَا عِلَامٌ (وَوَجَّهِي
لِأَصْبَحٍ) بِأَعْيَارِ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلَاثُ خَمْسِينَ دِينَارًا فِي كُلِّ
بَعْلٍ (لَا أَمْرٌ) لَكِنَّهُ مِنْ بَدْحٍ ثَلَاثَ دِينَارٍ . وَبِهَا يَنْتَابُ فِي الْبَدِ الْبَاحِثُ
عِلَامَهُ دِينَارٍ، أَوْ كَرِ الْبَدِ دِينَارٍ، هِيَ كَرِ الْبَدِ مِنْ الْأَصْبَحِ ثَلَاثًا

(١٢) باب جامع عقل الأسماء

١٥٩٩/٢ - وَهَلْتَقِي بِخَبْرٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ رِيْدِ بْنِ سَلَمٍ
عَنْ مُسَيْبِ بْنِ حَنْظَلٍ، عَنْ أَسْلَمِ بْنِ قُؤَيْلٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ قَصَصَ فِي الْقُرْآنِ نَحْوًا وَهُوَ التَّرْقُؤُ

أما حياها مات، وليس هذا بصحيح. فإن الاعتبار بالظاهر، فإن قوله **نَحْوًا**
في كل اسم عشر من الإبدال، ينصبي وجوب التكرار في الظاهر لا في
الاصح لئلي يقع عليها الاسم دون ما نظر فيها، كما أن اسم نبي يتكرر في
وجوب ديبها هي الظاهرة من لحن اللثة دون سيجها^(١)، إذ

(١١) جامع عقل الأسماء

أي لروايات المتفرقة في ذلك، والأسماء ينتج الهمزة مبعث من مائة،
قال برهان^(٢) العامة نقول: الأسماء بالكسر والتضم وهو خطأ

١٥٩٩/٧ - (مالك عن زيد بن أسلم) الثوري مولى عمر - رضي الله عنه -
(عن مسلم بن حنظل) الهروي أبو عبد الله القاسمي كان يقضي بغير روى، وكان
معلم عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - من رواية الثوري، توفي سنة ٣١ هـ
(عن أسلم) الثوري (مولى عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (عن) أمير المؤمنين
(عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - والأثر أخرجه عبد الرزاق في **المصنف**^(٣)
عن من حريج ومحمدر، والثوري عن زيد بن أسلم عن مسلم بن حنظل عن
أسلم مولى عمر رضي الله عنه قال قال عمر - رضي الله عنه - في الصنيع
جسراً (قصي في القصر) يذكر. وربما أتوه على معنى السر. وأما الأصمعي
الناس (يعني) أي ذكر الإبدال متعلق بضمي. أي حكم بذلك (وفي الترقؤ، يسج

(١) نَحْوًا - كسر، من التمر على

(٢) شرح المرواني (١/١٨٨)

(٣) (٩، ٣٧٧)

بِحَسْبِ رُحِي بِفُلْجِ بَحْسِ

الْحَسْبُ لَعْنَةُ رُحِي بِفُلْجِ بَحْسِ هِيَ أَعْظَمُ اللَّعْنَةِ مِنَ بَعْدَةِ الْحَرِّ وَالْعَدُوِّ مِنَ
الْجَانِسِ، قُلْ وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَّا لِلَّهِ (بِحَسْبِ)

باب الحربي في انه يرد بغيره، قال المودودي^(١) ظاهر كلامه أن في كل
مرءه بغيره، يكون في الله موسى أربعة أعيرة، بعد موت ربه من الله
والثروة هو أعظم المستدير حول الله من البحر إلى الكفاف، ولكل واحد
مقومات، ففهيما أربعة أعيرة في ظاهر قول المودودي، وقال القاضي المراد
بقول الحربي المودودي معاً، والآية والإسلام للاستيف، في يكون في كل مرءه
بغير، وهذا قول عمر بن الخطاب، وبه قال ابن المسيب ومجاهد وإسحاق وهو
قول القاضي، يسهو من قوله عند أصحابه أن في كل رعد حكمه، وهو
قول مسروق وأبي حنيفة وسفيان وسالفة، لأنه عظم الناس لا يحسن بحمل
ومعناه أنه يجب فيه أكثر من غير كسائر أعضاء البدن، ولأن التقدير إنما يكون
توبيخاً أو ناس منجيب، وليس في هذا توبيخ ولا ناس

ويؤيد عن شعبي^(٢) هي أربعة أربعين دساراً، وقال عمرو بن شعيب^(٣)
في الترمذي للذهبي، وهي أحدهما صمواً لأنها مضمورة فيهما حبال ومعهما
وليس في البدن غيرها من حسنها، فكلمتها معها الفية فالحديث، وثنا، قول
سفيان بن زياد، أن ذكره ينقصر بالهشمة، لأنها كثر عظامها، وفيها
مقبرة، وقول عمرو بن شعيب مخالف للإجماع، لأن لا يسم أحداً قبله ولا
بعد واقعه، هـ

(وهي الضميمة) بكسر الصاد المعجمة وفتح بلاء بعد تحجاز، وسكرها
ثم ميم، عظم مسطح من عظام الجسم منجيب، موب - جمع أضلاع وضلع
وأضلاع (بمعنى ربه يوم حربي، وسكب عليه العرق، وبعه ابن فدامة في

وهتفتني يحيى عن مالك: عن يحيى بن سعيد: أنه سمع
سعيد بن مسيب يقول: قال عمر بن الخطاب: في الأصغر من يحيى
يحيى وقصي

الشرح الكبير، رواد: زوى سعيد عن عمر عن قتادة عن سعيد بن مسيب
وعبد بن زيد عن أسلم عن أسلم عن عبد الله بن الفضل عن عبد الله بن عمرو
عن عبد الله بن عمرو

و ر . ر أخرجه البيهقي^(١) بسنده إلى ابن وهب، قال: أخبرني . . .
وهذه من معدن وأخبارنا أنه ذكرها بسنده إلى الشافعي أيضاً مالك عن زيد بن
أسلم عن مسلم بن حبيب عن أسلم بن الوليد عن عمر بن الخطاب عن أبيه . . .
رمي به . . . في أنصر من جعل . . . وفي الدعوة بجمل، وفي رفع
يجعل، هذا لفظ حديث الشافعي، راد أبو سعيد في رواية قال الشافعي في
الأصغر من يحيى خمس، لما جاء عن أبي بكر في الأمر حمير . . .
أمر من سأل، أما أقول يقول عمر في الدعوة والصلح، لأنه لم يحاذه أحد من
صحاب النبي ﷺ فيما علمه، فلم أر أحد من رأيي فاحذنه . . .
سبح، إلى هذا ذهب سعيد بن المسيب، وقال الشافعي في كتاب السراج
بنية . راحة أهم . أنه يكون ما حكى عن عمر فيما وصفت حكومه، لا يوجب
عقل، في كل عظم كسر من إيمان غير الله حكومه، وليس في شيء
رئي معمر . . .

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه سمع سعيد بن مسيب يقول
قضى عمر بن الخطاب في الأصغر) جميع خبر (بعض) واحد في كل خبر،
والمراد بالمراد ذكر الجمال لما في الرواية السابقة بجمل (وقصي) أمير المؤمنين

(١) المصدر الكبير (٩٩/٨)

ثم روي في أبي سعيد في لآله من خمسة يهود، خمسة نصارى
قال سعيد بن مسيب: "قال به سبني في قضاء خمر من
الحطاب يريد في قضاء معاوية خمر فبني الحطاب في
الأرض من أبي بن كعب، وثلاث أمة يهود، وثلاث يهود، فأجروا

(معاوية بن أبي سفيان في سنة ١٠ هـ خلاف أبي الأضر من خمسة أضر) جمع يجر
يعني بخمسة أضر في كل شهر

(قال سعيد بن مسيب قال في سنة ١٠ هـ أن أبي سعيد بن مسيب
الكامله (في قضاء خمر من الحطاب) كذا سبني - سبني ولريد) على قوله
تكملة (في قضاء معاوية) قال سعيد بن مسيب (هو كذا) فأجروا
(الحطاب في الأضر من يهود يهود) في كل شهر (فذلك) والله أعلم

قال أبو سعيد بن مسيب: "قال في سنة ١٠ هـ أن أبي سعيد بن مسيب
واسحق بن سفيان في سنة ١٠ هـ حول أضر الحطاب في سنة ١٠ هـ من موقعة حقل
جدهما في سنة ١٠ هـ لأبي ثريا في قضاء معاوية رجعوا في سنة ١٠ هـ
وغير الله في سنة ١٠ هـ وأضر في سنة ١٠ هـ وأضر في سنة ١٠ هـ
عمر في سنة ١٠ هـ والله أعلم - كذا يحد في الأضر من يهود يهود
والأضر من يهود يهود - كذا يحد في الأضر من يهود يهود - لا بأس أن يحد
أرض ثانياً في سنة ١٠ هـ وأضر في سنة ١٠ هـ وأضر في سنة ١٠ هـ
فكذلك من سنة ١٠ هـ

قال أبو سعيد بن مسيب: "قال في سنة ١٠ هـ أن أبي سعيد بن مسيب
والأضر من يهود يهود - كذا يحد في سنة ١٠ هـ أن يحد في
الأضر من يهود يهود - كذا يحد في سنة ١٠ هـ أن يحد في سنة ١٠ هـ

وحدثني يحيى بن مائل عن أبي يحيى بن سعد عن سعد بن عبد الله عن
 - - - - - قال كان يقول إذا أصيب لسان قاسودت فمها عذيب
 - - - - - فإن ما حدث بعد أن تنود بمها عثقا أيضا - - -

حدثني عن تمام إمامة فيه كاملة، والذي قاله عبد الله هو أن يروي عن
 النبي ﷺ، وأما ما عفا من الأصل إن شاء الله، وهو قول مالك وأبو
 حنيفة، والثالث هو -

ولأمر هكذا أخرجه البيهقي بروايه الثامنة من مالك، وذكر صاحب
 المحلى عن الموطأ بعد الأثر المذكور والظاهر ما في جامع لا صواب
 يرويه وهو ولو كنأنا نجعت في الأخير من ثلاثة بكرة وبما - - -
 محمل وجه ظهوره، ولم يذكره صاحب نيسب الوصول، - - - ذكر في الموطأ
 بعد رواية ذلك بثقل، وفي مدونة في كل ضمن خمسة عشر، -

وخرج عبد الرزاق في مصنفه^(١) بروايه من جريح عن يحيى بن سعد
 سمى في الموطأ، وهي قوله قال سعد وأبو كاهل - - -
 لأمر من يحيى بن سعد، هناك لدية كاملة، -

(مالك بن يحيى بن سعيد) الأمازي (عن سعد بن المسيب) أنه كان
 يقول (إذا أصيب) بقاء المعروف (الذي) أي جرحه (قاسودت) لمها عثقا
 أي عقر الص (أما) كاملاً، وفي النسخ الجديدة بام مألوف (من طرحت)
 بالإصا، - - - (بعد أن سود) أولاً (قصها عثقا أيضاً) بالصب في جميع
 نسخ أي الذي التام

قال أبو جهم^(٢) يريد أصولها يوجب فيها العقل التام خلافاً لما ذهب
 إليه من صيرب قاسودت، فبها حكومة، - - - أبو جهم وأما جهم على ما

١ - مصنف عبد الرزاق (١٣١٧/١)

٢ - محض (٩٣/٢)

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الترجمة | الموضوع | الترجمة |
|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------|----------------------------|
| ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| والقاضي بها | والقاضي بها | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| إذا سبوا من بلادهم | إذا سبوا من بلادهم | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| أكثرى له | أكثرى له | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| من حاكم الدابة في الموضع الذي | من حاكم الدابة في الموضع الذي | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| أكثرى له | أكثرى له | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| تأثيره فير حذى في | تأثيره فير حذى في | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| مطوية فبعض سحدي في سالي | مطوية فبعض سحدي في سالي | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| مبضاه | مبضاه | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| ١٦ - الفضله في المستكرمة من | ١٦ - الفضله في المستكرمة من | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| فصله بالرفا | فصله بالرفا | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| لا تحرقه عليها | لا تحرقه عليها | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| في كان سكره عند بعد حكمة | في كان سكره عند بعد حكمة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| ١٧ - القضاء في استهلاك الحيوان | ١٧ - القضاء في استهلاك الحيوان | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| واقطاع دمهم | واقطاع دمهم | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| الواجب عند الاستهلاك بسبل أو | الواجب عند الاستهلاك بسبل أو | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| تقريبه | تقريبه | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| ١٨ - الواجب في سبوا في المستكرمة | ١٨ - الواجب في سبوا في المستكرمة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| سبوا في المستكرمة | سبوا في المستكرمة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| ١٩ - القضاء في السبوا | ١٩ - القضاء في السبوا | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| سبوا في المستكرمة | سبوا في المستكرمة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| ٢٠ - القضاء في السبوا | ٢٠ - القضاء في السبوا | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| سبوا في المستكرمة | سبوا في المستكرمة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| ٢١ - القضاء في السبوا | ٢١ - القضاء في السبوا | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| سبوا في المستكرمة | سبوا في المستكرمة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| ٢٢ - القضاء في السبوا | ٢٢ - القضاء في السبوا | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |
| سبوا في المستكرمة | سبوا في المستكرمة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة | ١٥ - القضاء في فراء الدابة |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|----------------------------------|--------|----------------------------------|--------|
| قال عليه السلام الولد للفراش | | أما دار صحت في الجامعة فهي | |
| والقاهر الجبر | ٧٥ | عني صحتي وما أدركه الإسلام | |
| في المرأة والموت زوج آخر باطل من | | نهي عنه | ١٢٨ |
| سنة الشجر واستشاد عمر | | قال مالك استأجر لا يقسم مع النكح | ١٤١ |
| رعي الله حه فيها | ٨١ | ٢٨ - القضاء في القبولي | |
| كل من رعي الله حه بطل من | | والحرية | ١٤٤ |
| أولاد النجاسة من إلقاء | ٨٤ | في حقه السلام على أهل | |
| إنا اشركوا في الجميع | ٨٤ | الحوادث حفظها بالليل وعلى | |
| في أمة غرت بغيا وادع أنها حرة | ٩١ | من حراني بالهجر | ١٤٦ |
| ٢٩ - القضاء في ميراث الولد | | سرى بئر لحاطب فصاعده | |
| المتنازع | ٩٧ | رعي الله حه عليه المرأة | ١٤٧ |
| ليس أثر بالعين من النورث | ١٠٠ | ٢٩ - القضاء فيمن أصابه شيئا من | |
| ٢٣ - القضاء في أمهات الأولاد | ١٠٣ | البهائم | ١٥٢ |
| هي من مبيع أنه وأدعى المهر | ١٠٣ | في الحدا رسول على المرحر حسد | ١٥٤ |
| ٢٤ - القضاء في حبلوا الجوفات | ١١٦ | ٣٠ - القضاء فيما يعطى العمال | |
| من أحب أرضا والفرق الثقل | ١٠٨ | رأي لصاع | ١٥٥ |
| ٢٥ - القضاء في المياه | ١٠٧ | من دفع إلى القفال ثوباً نصيبه | |
| أبراع الماء لثمنه وانطاعه | ١١٦ | نوع آخر | ١٥٥ |
| ١ يسع فضل الماء ليس به الكلاء | ١١٧ | في المصباح يدفع التوب إلى رجل | |
| قال عليه السلام لا يباح بيع من | ١٢ | قال ٩ - | ١٥٧ |
| ٢٦ - القضاء في المرقق | ١٢١ | ٣١ - القضاء في العمالة والحرث | ١٦١ |
| قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار | ١٢٤ | في رجل أحبل من رجل فأللس | |
| لا يجمع حلود يحرر حشبه في | | تنتي أحبل عليه | ١٦٠ |
| حدوده | ١٢٧ | من حمل من حسد أو أظفر | ١٦٣ |
| سائق الضحك شليجاً في أرض | | ٣٢ - القضاء فيمن ابتاع ثوباً وبه | |
| محمد بن مسلمة | ١٣١ | فهي | ١٦٥ |
| أراد من عرف أن يحول ربيعه هي | | ٣٣ - ما لا يجوز من التحل | ١٧٠ |
| حفظ حاره | ١٣٥ | حديث النعمان بن بشير أن أباه | |
| ٢٧ - القضاء في قسم الأثوم | ١٣٧ | أعطاه غلاماً | ١٧١ |

| | | | |
|-----|-----|-----|-----|
| ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٠١ | ١٠١ | ١٠١ | ١٠١ |
| ١٠٢ | ١٠٢ | ١٠٢ | ١٠٢ |
| ١٠٣ | ١٠٣ | ١٠٣ | ١٠٣ |
| ١٠٤ | ١٠٤ | ١٠٤ | ١٠٤ |
| ١٠٥ | ١٠٥ | ١٠٥ | ١٠٥ |
| ١٠٦ | ١٠٦ | ١٠٦ | ١٠٦ |
| ١٠٧ | ١٠٧ | ١٠٧ | ١٠٧ |
| ١٠٨ | ١٠٨ | ١٠٨ | ١٠٨ |
| ١٠٩ | ١٠٩ | ١٠٩ | ١٠٩ |
| ١١٠ | ١١٠ | ١١٠ | ١١٠ |
| ١١١ | ١١١ | ١١١ | ١١١ |
| ١١٢ | ١١٢ | ١١٢ | ١١٢ |
| ١١٣ | ١١٣ | ١١٣ | ١١٣ |
| ١١٤ | ١١٤ | ١١٤ | ١١٤ |
| ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٥ |
| ١١٦ | ١١٦ | ١١٦ | ١١٦ |
| ١١٧ | ١١٧ | ١١٧ | ١١٧ |
| ١١٨ | ١١٨ | ١١٨ | ١١٨ |
| ١١٩ | ١١٩ | ١١٩ | ١١٩ |
| ١٢٠ | ١٢٠ | ١٢٠ | ١٢٠ |
| ١٢١ | ١٢١ | ١٢١ | ١٢١ |
| ١٢٢ | ١٢٢ | ١٢٢ | ١٢٢ |
| ١٢٣ | ١٢٣ | ١٢٣ | ١٢٣ |
| ١٢٤ | ١٢٤ | ١٢٤ | ١٢٤ |
| ١٢٥ | ١٢٥ | ١٢٥ | ١٢٥ |
| ١٢٦ | ١٢٦ | ١٢٦ | ١٢٦ |
| ١٢٧ | ١٢٧ | ١٢٧ | ١٢٧ |
| ١٢٨ | ١٢٨ | ١٢٨ | ١٢٨ |
| ١٢٩ | ١٢٩ | ١٢٩ | ١٢٩ |
| ١٣٠ | ١٣٠ | ١٣٠ | ١٣٠ |
| ١٣١ | ١٣١ | ١٣١ | ١٣١ |
| ١٣٢ | ١٣٢ | ١٣٢ | ١٣٢ |
| ١٣٣ | ١٣٣ | ١٣٣ | ١٣٣ |
| ١٣٤ | ١٣٤ | ١٣٤ | ١٣٤ |
| ١٣٥ | ١٣٥ | ١٣٥ | ١٣٥ |
| ١٣٦ | ١٣٦ | ١٣٦ | ١٣٦ |
| ١٣٧ | ١٣٧ | ١٣٧ | ١٣٧ |
| ١٣٨ | ١٣٨ | ١٣٨ | ١٣٨ |
| ١٣٩ | ١٣٩ | ١٣٩ | ١٣٩ |
| ١٤٠ | ١٤٠ | ١٤٠ | ١٤٠ |
| ١٤١ | ١٤١ | ١٤١ | ١٤١ |
| ١٤٢ | ١٤٢ | ١٤٢ | ١٤٢ |
| ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ |
| ١٤٤ | ١٤٤ | ١٤٤ | ١٤٤ |
| ١٤٥ | ١٤٥ | ١٤٥ | ١٤٥ |
| ١٤٦ | ١٤٦ | ١٤٦ | ١٤٦ |
| ١٤٧ | ١٤٧ | ١٤٧ | ١٤٧ |
| ١٤٨ | ١٤٨ | ١٤٨ | ١٤٨ |
| ١٤٩ | ١٤٩ | ١٤٩ | ١٤٩ |
| ١٥٠ | ١٥٠ | ١٥٠ | ١٥٠ |

| المعرض | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|--------------------------------------|--------|---------------------------------------|--------|
| وتلك الحرة زوجة قدامه | ٢٣١ | في النصارى والذكور أو النساء كما في | ٢٣١ |
| ١٤ - ميراث ولد الملاحة والزينة | ٢٣٦ | الفتح | ٢٣٤ |
| ٢١ - كتاب العقول | | في النحر وانعد اذا انشركا في النمل .. | ٢٣٥ |
| ١ - ذكر العقول | ٢٣٨ | ٤ - ذمة الخطأ في القتل | ٢٣٦ |
| ١ - ذكر كتاب عقول من حرمه في | | لعنتم ايماناً | ٢٣٦ |
| العقول | ٢٣٩ | في رجل اسرع لربما عنى اسرع | |
| في الأسف فيه وجي السامية | | الأمر والأمر القدر | |
| والجائفة لثمة | ٢٤١ | يخطئ .. غير رضي له علة .. ذمة | |
| ذمة السبب .. الأسرع والنس | | عقبة | ٢٤١ |
| والموضوعة | ٢٤١ | عقوبته في أسد بين لثمة .. | ٢٤١ |
| ٢ - العمل في كنية | ٢٤٨ | لا يؤد عنى التحيات | ٢٤١ |
| ما يوجد في الذمة من الأمل في نظر | | فل يجوز للمعتول في حقه وعبرها | |
| والفقهين وسورة | ٢٤٩ | في ذمة | ٢٤٥ |
| نحوه غير رضي الله عنه الذمة في | | ٥ - عقل المراء في العقل | ٢٤٨ |
| ومرأ | ٢٥٠ | لا يعقل المراء حتى يرد | ٢٤٨ |
| ثم يحصل في ذلك إلا في مقدار | | في مراء المراء عنى حقه سائلاً ولا | |
| الذمة | ٢٥١ | عقل في | ٢٤٩ |
| أصل الذمة على النكاح ومصر | | ٦ - عقل في حرم الحسد في | |
| والمعروف أن الفرق | ٢٥٢ | الخطأ في ذمة .. إلا الذمة في | ٢٥١ |
| بعدم الذمة في الأمانة من | ٢٥٢ | المراء في المراء في المراء | |
| في بعض نوع من الذمة أو يودي | | المراء في ذمة | ٢٥١ |
| ما شاء | ٢٥٣ | ٧ - عقل في نطق الحسد في .. | ٢٥٥ |
| ٣ - ما جاء في ذمة العمد إلا قبلت | | ٨ - عقل المرأة نصف ذمة المراء .. | ٢٥٧ |
| وحياة المجنون | ٢٥٧ | في أمراء المراء | ٢٥٨ |
| أما ذمة | ٢٥٧ | الذمة في ذمة المراء في ذمة .. | ٢٥٨ |
| والنكاح | ٢٥٨ | في المراء في ذمة المراء في ذمة .. | ٢٥٨ |
| ذمة العمد مطلقاً إلا أن لا يورثها .. | ٢٥٩ | ٩ - ذمة المراء في ذمة المراء .. | ٢٥٩ |
| لا يؤد عنى المراء | ٢٥٩ | ١٠ - ذمة المراء في ذمة المراء .. | ٢٥٩ |

| الموضوع | الموضوع | الموضوع | الموضوع |
|---------|--------------------------------|---------|--------------------------------|
| ١٢٠ | في نظري لغيره | ١٢٠ | في نظري لغيره |
| ١٢١ | في التحسين والتجديد | ١٢١ | في التحسين والتجديد |
| ١٢٢ | في محب في الكفرية أكثر من غيره | ١٢٢ | في محب في الكفرية أكثر من غيره |
| ١٢٣ | تأملات | ١٢٣ | تأملات |
| ١٢٤ | في غير الأخير | ١٢٤ | في غير الأخير |
| ١٢٥ | ما جاء في عقله | ١٢٥ | ما جاء في عقله |
| ١٢٦ | في العمل بالعلماء إذا أفتت | ١٢٦ | في العمل بالعلماء إذا أفتت |
| ١٢٧ | في غير الأخير | ١٢٧ | في غير الأخير |
| ١٢٨ | في محب الأخير | ١٢٨ | في محب الأخير |
| ١٢٩ | في غير الأخير | ١٢٩ | في غير الأخير |
| ١٣٠ | ما جاء في عقله | ١٣٠ | ما جاء في عقله |
| ١٣١ | في محب الأخير | ١٣١ | في محب الأخير |
| ١٣٢ | في غير الأخير | ١٣٢ | في غير الأخير |
| ١٣٣ | في محب الأخير | ١٣٣ | في محب الأخير |
| ١٣٤ | في غير الأخير | ١٣٤ | في غير الأخير |
| ١٣٥ | في محب الأخير | ١٣٥ | في محب الأخير |
| ١٣٦ | في غير الأخير | ١٣٦ | في غير الأخير |
| ١٣٧ | في محب الأخير | ١٣٧ | في محب الأخير |
| ١٣٨ | في غير الأخير | ١٣٨ | في غير الأخير |
| ١٣٩ | في محب الأخير | ١٣٩ | في محب الأخير |
| ١٤٠ | في غير الأخير | ١٤٠ | في غير الأخير |
| ١٤١ | في محب الأخير | ١٤١ | في محب الأخير |
| ١٤٢ | في غير الأخير | ١٤٢ | في غير الأخير |
| ١٤٣ | في محب الأخير | ١٤٣ | في محب الأخير |
| ١٤٤ | في غير الأخير | ١٤٤ | في غير الأخير |
| ١٤٥ | في محب الأخير | ١٤٥ | في محب الأخير |
| ١٤٦ | في غير الأخير | ١٤٦ | في غير الأخير |
| ١٤٧ | في محب الأخير | ١٤٧ | في محب الأخير |
| ١٤٨ | في غير الأخير | ١٤٨ | في غير الأخير |
| ١٤٩ | في محب الأخير | ١٤٩ | في محب الأخير |
| ١٥٠ | في غير الأخير | ١٥٠ | في غير الأخير |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|--------------------------------|--------|----------------------------|--------|
| تصنيف حمر حمر في | ٦٦٨ | إذا أمجد في | ٦٦٩ |
| المرحون والمربون والضياع بحمان | ٦٦٩ | طرح | ٦٦٩ |
| عمل | ٦٦٩ | ٦٦٩ - العمل في عمل الألمان | ٦٦٩ |
| قارن امر في | ٦٦٩ | والمهيم في | ٦٦٩ |
| المرحون حمر | ٦٦٩ | فهرس الكتب | ٦٦٩ |